جامعة الاسكندرية
كليـة الحقـوق

٢٤٥١ ب

جريمة غسل الأموال
في القانون الإماراتي والقانون المقارن

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث
إبراهيم محمود محمد بن عبدالرحمن

لجنة الحكم على الرسالة:

١ـ الأستاذ الدكتور/ أحمد عـوض بـلال — رئيسـا
أستاذ القانون الجنائى – وعميد كلية الحقوق – جامعة القاهرة

٢ – الأستاذ الدكتور / فتوح عبد الله الشاذلى — عضـوا
أستاذ القانون الجنائى – ووكيل كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية "سابقا"

٣ـ الأستاذ الدكتور/ على عبد القادر القهوجى — مشـرفا وعضـوا
أستاذ القانون الجنائى – عميد كلية الحقوق – جامعة بيروت العربية "سابقا"

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ "

صدق الله العظيم

(البقرة:١٨٨)

إهداء وعرفان

أهدي هذا العمل

إلى أعز الناس والدي أطال الله عمرهما

وإلى رفيقة دربي عربلة بكار بن جمور

وإلى أبنائي الأعزاء نهى، ماجد، رائد، نورة، لمرة

الباحث

شكر وتقدير

أحمدك ربي لا إله إلا أنت سبحانك، قدرت فألهمت وشئت فيسرت فلك الحمد والمنة وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بكل معاني الشكر وعميق الامتنان أتقدم إلى أستاذي الفاضل أ.د/ **علي عبدالقادر القهوجي**، أستاذ القانون الجنائي، جامعة الاسكندرية وعميد كلية الحقوق – جامعة بيروت العربية "سابقا"– لما أمدني به من عون صادق ومساعدة مثمرة من خلال توجيهاته العلمية القيمة، التي كان لها أبلغ الأثر في إعداد هذا البحث، ولولا هذا الرجل ما قدر لهذا البحث أن يرى النور أو أن يخرج إلى حيز الوجود.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أ.د/ **أحمد عوض بلال**، أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق– جامعة القاهرة لما تفضل به من إرشاد ونصح ومشورة كانت بمثابة حجر الزاوية الذي دعم هذا العمل وألبسه ثوب البحث العلمي السليم.

والشكر موصول إلى أ.د/ **فتوح عبدالله الشاذلي**، أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية "سابقا" لما بذله من جهد ساهم في إخراج هذا البحث في صورته الحالية، وما قدمه من دعم فكري أسهم في إثراء مختلف جوانب الموضوع.

كما أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير إلى أخي أ.د/ **عكاشة عبدالعال**، أستاذ القانون الدولي الخاص، ونائب رئيس جامعة الإسكندرية على عونه الصادق ومساعدته المخلصة، ودعمه غير المحدود.

ويسعدني أن أعبر عن عميق تقديري وخالص احترامي لسعادة الأستاذ/ **محمد عمر بن حيدر وحرمه** على مساندتهما الدائمة لي ووقوفهما إلى جواري في الأوقات العصيبة حتى وفقني الله إلى إتمام هذا البحث بعد طول عناء.

ومن قبيل إسناد الفضل لأهله، يسرني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام لأخي سعادة الفريق/ **ضاحي خلفان تميم** القائد العام لشرطة دبي ورئيس مجلس أمناء جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية على إتاحة الفرصة لي ومساندتي طوال سنوات الدراسة حتى وفقني الله لإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أخي وزميلي الدكتور/ **منصور العور** رئيس جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية على ما قدمه لي من دعم معنوي ومساندة مستمرة، فنعم الأخ ونعم الزميل.

خالص تقديري واحترامي لكل من قام بعمل من الأعمال المعاونه التي ساهمت في إخراج هذا المؤلف مثل إنجاز أعمال الطباعة والتصوير، وأخص بالشكر مكتبة الفتح للطباعة والنشر لصاحبها أ/ **إبراهيم قاسم**.

وفي الختام أود أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لجميع العاملين بالملحقية الثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة بجمهورية مصر العربية على ما أحاطوني به من اهتمام وما قدموه لي من تيسيرات كبيرة طوال فترة إعداد البحث.

فجزاهم الله جميعاً عني خير الجزاء

مقدمة

لما كانت جرائم غسل الأموال تحتل مكان الصدارة بين الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة والتي ينتشر مرتكبوها في العديد من أقاليم الدول، وهو الأمر الذي أضفى أهمية بالغة لجرائم غسل الأموال، ذلك أنه بدون القدرة على غسل الأرباح الناتجة عن أي جريمة فإن البواعث على ارتكاب أي نوع من الأنشطة غير المشروعة غالبا ما تختفي، وعلى ذلك فإن النجاح في مكافحة غسل الأموال يؤدي بالضرورة إلى الحد من ارتكاب العديد من الجرائم(١).

ومع أن جرائم غسل الأموال والتي يقصد بها محاولة إضفاء صفة المشروعية على الأموال والأرباح المتحصلة عن ارتكاب جرائم كتجارة المخدرات، وتهريبها، والاتجار غير المشروع في السلاح، والأعضاء البشرية، والأطفال، وتزييف النقود، وشبكات الدعارة وغيرها من الجرائم، فإن ظاهرة العولمة وانتشارها إلى مختلف بلاد العالم أدت إلى حدوث طفرة هائلة في النشاط الاقتصادي سواء كان نشاطا مشروعا أو غير مشروع مما كان له الأثر البالغ في التعجيل في ممارسة الأنشطة الإجرامية وتوسيع نطاقها(٢).

وقد ترتب على ذلك تطور وتعقد عمليات غسل الأموال التي أصبحت نشاطا غير مشروعا في ذاته ويحقق أرباحا طائلة، وقد أصبحت عمليات غسل الأموال تتميز بسرعة تطورها لتواجه القواعد والتشريعات الوطنية المطبقة، وذلك من خلال ابتكار وسائل مستحدثة بهدف النفاذ إلى النظم المصرفية، وأسواق رأس المال والعمل على تجنب ملاحقتها(٣).

وفي ظل العولمة(٤) والتقدم العلمي والتقني، حيث الاقتصاد والصناعة يشكلان عصب الحياة العامة والخاصة، برزت ممارسات لأنشطة مسيئة للحياة الاقتصادية، إذ استغلت فئات

---

(١) د. أحمد فتحي سرور، العولمة والجريمة المنظمة، الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الدولي السادس عشر للقانون الجنائي المنعقد في بودابست، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢٢ وما بعدها.

(٢) انظر في ذلك لدى كل من:
- د. محمود شيف بسيوني، غسل الأموال، الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٧.
- د. حمدي عبدالعظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، مطبعة الأمل والتجهيزات الفنية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، ص ٨.
- د. شريف سيد كامل، مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٢٢.
- د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، مطابع الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥.

(٣) د. محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٩.

(٤) شاع استخدام لفظ العولمة "Globalization and Modularization" في السنوات العشر الأخيرة، ولكن العناصر الرئيسية لهذه الفكرة والمتعلقة في ازدياد السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال وسهولة انتشار الأفكار والمعلومات ظلت معروفة منذ قرون، وتحديداً في أعقاب الكشوف الجغرافية خلال القرن الخامس عشر، كما أن الذي أدى إلى تنامي هذه الظاهرة الموجودة أصلاً يمكن إجماله في:
١- انهيار الأسواق العالمية التي كانت تحتمي بها بعض الأمم من تيار العولمة كالاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الوسطى والشرقية والصين .
٢- التنوع الكبير في السلع والخدمات المتبادلة بين الأمم.

من أصحاب النفوذ المالي ذلك التطور لتحقيق مكاسب غير مشروعة، من خلال استخدام وسائل وأساليب مثل: الغش، الاحتكار، سوء الائتمان، والرشوة.

فجريمة غسل الأموال جزء من العمليات والجرائم التي ترعرعت في ظل العولمة، التي ساعدت على فتح الحدود وعالمية التجارة، و التي ساعدت على تطور الجرائم الدولية المنظمة ومنها جريمة غسل الأموال، كما أنها قدمت فرصا كبيرة للجرائم المحلية أن تأخذ شكلها المنظم في الإطار الدولي. فتلك الجرائم لا تعتبر جديدة وحديثة بذاتها، بل أن الجديد والحديث هو توسع نشاطات وعمليات هذه الجرائم على المستوى المحلي والدولي(١).

وقد أدركت معظم الدول في الوقت الحاضر مدى خطورة جرائم غسل الأموال على اقتصادياتها وكيانها السياسي والاجتماعي، فضلا عما ينطوي عليه ذلك من تقبل وجود المنظمات والشبكات الإجرامية في أراضيها، وهو الأمر الذي دفعها إلى العمل على مكافحة هذه الظاهرة بإصرار وجد وذلك بوضع القوانين التي تجرمها، وكذلك دعم أجهزة المكافحة بالإضافة إلى فرض التزامات على البنوك فيما يتعلق بتسجيل عمليات غسل الأموال، كما اشتملت الإجراءات النص على ما يعرف بالملاذ الآمن لحماية المؤسسات المالية من المسئولية المدنية الناشئة عن الصفقات المريبة واحتمالا ت الحصول على مدفوعات مقابل غسل الأموال.

إلا أنه في الواقع فإن المواجهة الفعالة لعمليات غسل الأموال لا يمكن أن تتم على المستوى الداخلي للدولة فقط لأنها ليست جريمة عادية يمكن ارتكابها بصورة عشوائية أو غير مدروسة كالعديد من الجرائم الأخرى، بل هي جريمة يتطلب القيام بها شبكات على درجة عالية من الإجرام، حيث تتم من خلال تنظيم يقوم به عدد من الأفراد المحترفين الذين يعملون وفق نظام توزيع الأدوار الذي لم تعد الحدود الوطنية تشكل عائقا أمام تلك الأنشطة الإجرامية،

= ٣- الزيادة الكبيرة في عدد السكان.
٤- انتقال العالم إلى حقبة تبادل المعلومات والأفكار.
٥- بروز شركات متعددة الجنسية.

انظر في ذلك لدى: عوض عبد الكريم الريح: "العولمة – سمات ظاهرة"، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٨، ص ٢١.

وكذلك أنظر: منشورات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة:

- Money Laundering and Globalization
http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/globalization.html (22/4/2008).
- Abdullahi Y.Sheho, Money Laundering: The Challenge Of Global Enforcement, Paper Presented at a seminar of the Criminology Society of Hong Kong, on 9 November, 2000,:

"In the last decade of that century, Globalization became the buzz-word: bringing together nation states, as it were, in what might be called a "global village" .The main pillars of this process were Liberalization and Deregulation of national economies. These developments combined, created both opportunities and risks for the society ."

(١) Keith **Suter**, Money Laundering, Contemporary Review, Volume: 280. Issue: 1637, June ٢٠٠٢ Page Number: 361+. www.questia.com

وهو الأمر الذي يستلزم لمواجهته ضرورة وجود تعاون دولي فعال سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الدولي[١].

مشكلة الدراسة وأهميتها:-

تعد جرائم غسل الأموال من أخطر الجرائم التي تهدد اقتصاد الدول[٢]، بالرغم من الجهود الوطنية والمحاولات الإقليمية والدولية لمواجهة تلك الجرائم التي لا زالت في حاجة إلى مزيد من الدراسات والبحوث.

وقد تزايدت قناعة المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى المواجهة الفعالة لظاهرة غسل الأموال غير المشروعة وذلك بتحديث القوانين الجنائية الوطنية في إطار منظومة دولية، وتعزيز دور النظام المالي على المستوى الوطني والدولي، ودعم تطوير التعاون الدولي، وهو ما ذهب إليه العديد من الدول في ضوء عدم فاعلية الجهود الوطنية الفردية لمواجهة غسل الأموال.

ولعل مما يثير القلق تزايد حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا عبر الحدود الوطنية والتي يقدرها البعض بحوالي بليون دولار يوميا، وقدرها البعض الآخر بحوالي ٣٠٠ إلى ٥٠٠ بليون دولار سنويا[٣].

كما لا يزال هناك نقص في المراجع المتخصصة لبحث وتأصيل جرائم غسل الأموال بشكل يساعد على الدراسة الجادة لتلك الجرائم.

أهداف الدراسة:-

- إيضاح ماهية غسل الأموال والتعرف على أهداف هذا النشاط، والأساليب المستخدمة في إتيانه، ومردوداته السلبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاقته بالفساد[٤]، وسرية الحسابات المصرفية بما يسهم في إلقاء

---

(١) د. مأمون محمد سلامة وآخرون، ورشة عمل حول غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات، جريمة منظمة عبر الوطنية، المؤتمر السنوي الثاني لمكافحة الإدمان والتعاطي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤.
- المستشار/ ماهر عبدالواحد وآخرون، ورشة عمل حول غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات، جريمة منظمة عبر الوطنية، المؤتمر السنوي الثاني لمكافحة الإدمان والتعاطي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١.

(٢) **Introduction to Money-Laundering**: "In recent years, the international community has become more aware of the dangers that money-laundering poses in all these areas, and many governments and jurisdictions have committed themselves to taking action. The United Nations and the other international organizations are committed to helping them in any way they can. Criminals are now taking advantage of the globalization of the world economy by transferring funds quickly across international borders".
انظر منشورات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة:
- http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/introduction.html

(٣) انظر كلمة الدكتور أحمد فتحي سرور، العولمة والجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) أخذت جريمة الفساد في الآونة الأخيرة في الانتشار بشكل ملحوظ ومخيف، حيث لم يسلم منها لا القطاع العام ولا القطاع الخاص ولا الوظائف السيادية ولا السياسية حتى، الكل يركض وراء الثراء والإثراء السريع بائعين دولهم لا وطنية ولا ولاء، ولاشك أن ارتفاع الأسعار الجنوني وغير المنطقي يعتبر أحد المسببات التي ساعدت على تفشي هذه الجريمة والتي أعتقد انها وصلت إلى حد الظاهرة .

الضوء على هذه الظاهرة والتي تعد في نظر الكثيرين من المشتغلين بأمور مكافحة الجريمة ونظم العدالة الجنائية من الظواهر الإجرامية المستحدثة.

- التعرف على استراتيجية المواجهة الفعالة لهذه الظاهرة التي سعى المجتمع الدولي إلى وضع إطارها وصوغ أحكامها.
- الوقوف على الاستجابات الوطنية لمكافحة ظاهرة غسل الأموال، والتي بلورتها الاتفاقيات والوثائق الدولية الأخرى.
- التعرف على القواعد الجنائية الحاكمة لعملية غسل الأموال، مع رصد سبل مواجهة هذه الجريمة سواء في القوانين الداخلية والتشريعات الوطنية، أو كان ذلك على المستوى الدولي، وكذلك رصد التعاون الدولي لمواجهة هذه الجريمة.

منهج الدراسة:-

تعتمد هذه الدراسة – بشكل أساسي– على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته في جوهره مع أهداف الدراسة وغاياتها، وفي هذا الإطارفقد تناولت الدراسة الجوانب المختلفة للمشكلة من خلال إلقاء الضوء على جريمة غسل الأموال وبيان خصائصها، والتعرف على طرق وأساليب ارتكابها، ثم بيان المواجهة الشاملة لهذه الجريمة سواء في التشريعات الوطنية الداخلية أو على المستوى الدولي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات، وكذلك بيان التعاون الدولي لمواجهة هذه الجريمة والاستجابات الوطنية ذات الصلة، وصولا إلى استنتاجات وتوصيات محددة قد تسهم في المواجهة الفعالة لتلك الظاهرة، والتي أدى استفحالها إلى تهديد الكيانات السياسات والاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي.

خطة الدراسة:-

تعكس خطة الدراسة الاهتمام المتزايد دوليا وإقليميا ومحليا لمواجهة جرائم غسل الأموال سواء من الناحية التشريعية أو المالية، وأبعاد التعاون الدولي الذي أصبح يمثل حجر الزاوية في أية مواجهة، وآليات المكافحة دوليا ومحليا.

وفي هذا الإطار تم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي وبابين: –

نتناول في **الفصل التمهيدي** دراسة ظاهرة غسل الأموال، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث: تناولنا في المبحث الأول ماهية غسل الأموال، وفي المبحث الثاني مراحل وأساليب غسل الأموال، وفي المبحث الثالث مخاطر غسل الأموال.

ثم تناولنا في **الباب الأول**: القواعد الجنائية الحاكمة لجريمة غسل الأموال، وذلك في أربعة فصول، تناولنا في **الفصل الأول** منهم مصادر التجريم وذلك من خلال مبحثين: في الأول منهما: المعاهدات الدولية، والثاني خصصناه للتشريعات الداخلية.

أما **الفصل الثاني** فقد قمنا فيه بدراسة أركان التجريم وذلك في ثلاثة مباحث: الأول نعرض فيه الجريمة الأصلية باعتبارها شرط مفترض، أما الثاني فسنبين فيه الركن المادي لجريمة غسل الأموال، والثالث نخصصه للركن المعنوي لجريمة غسل الأموال.

أما **الفصل الثالث** فقد خصصناه للجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في الأول منه إلى جرائم الامتناع وفي الثاني تطرقنا إلى جريمة التعامل بأسماء صورية أو وهمية أما الأخير فخصصناه لجريمة إفشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال.

أما **الفصل الرابع** فسنبين من خلاله الطبيعة القانونية لجريمة غسل الأموال وقسمناه إلى مبحثين، الأول نبين فيه غسل الأموال بوصفه فعل من أفعال المساهمة الجنائية التبعية، وفي الثاني سنتناول غسل الأموال بوصفه إحدى صور جريمة إخفاء الأشياء ذات المصدر غير المشروع .

أما **الباب الثاني**، فقد تناولنا فيه دراسة مواجهة جريمة غسل الأموال والعقبات التي تواجه مكافحة جريمة غسل الأموال، وذلك في ثلاثة فصول: تناولنا في **الفصل الأول**: المواجهة الداخلية لجريمة غسل الأموال وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول: المواجهة الوقائية لمنع وقوع جريمة غسل الأموال، وفي المبحث الثاني: المواجهة الإجرائية لجريمة غسل الأموال، وفي المبحث الثالث: المواجهة الجزائية لجريمة غسل الأموال.

وفي **الفصل الثاني**: فقد تناولنا فيه دراسة المواجهة الدولية لجريمة غسل الأموال، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول: المساعدات القانونية المتبادلة، والمبحث الثاني: تسليم المجرمين، والمبحث الثالث: تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية.

وفي **الفصل الثالث**: تناولنا العقبات التي تواجه عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال، وقسمناه إلى مبحثين، تطرقنا في الأول منه إلى عقبات تتعلق بدور المؤسسات المالية، وفي الثاني تطرقنا إلى عقبات تتعلق بطبيعة جريمة غسل الأموال.

وأخيرا، فقد أوردنا في خاتمة البحث ما انتهى إليه من نتائج، وما نقترحه من مقترحات يؤمل أن تسهم في تطوير الواقع القانوني في مجال البحث بما يتوافق مع المعطيات والمتطلبات المعاصرة على الصعيدين الوطني والدولي.

والله ولي التوفيق

فصل تمهيدي
ظاهرة غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:-

معلوم أن هذه الظاهرة الحديثة نسبيا قد أخذت في التوسع والتشعب والتعقد، حيث انتقلت بسرعة كبيرة لتفرض نفسها على الخارطة الإجرامية العالمية، وكان كما سبق وأن ذكرنا، للتقنيات الحديثة وخاصة الانترنت، والعولمة والسوق المفتوحة وانتقال رؤوس الأموال وتطور الأنظمة المصرفية والمالية ودوليتها وانفتاح الدول على بعضها، كالحلم لهؤلاء الخارجين عن القانون في ارتكاب جرائمهم وإشباع غرائزهم .

فكان من الأهمية بمكان التطرق لماهية هذه الظاهرة، ومراحلها، وأساليبها، ثم نحاول الإجابة على هذا التساؤل: هل هناك غايات لهؤلاء المجرمين، وهل لهذه الظاهرة مخاطر على المجتمع ؟

ذلك ما نحاول في هذا الفصل أن نبينه، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية غسل الأموال

المبحث الثاني: مراحل وأساليب غسل الأموال

المبحث الثالث: مخاطر جريمة غسل الأموال

وذلك على التفصيل التالي:-

المبحث الأول
ماهية غسل الأموال

تمثل ظاهرة ما يعرف بغسل الأموال وعائدات الجرائم إحدى الظواهر المقلقة للعالم في الآونة الأخيرة[١]، خاصة وأن التطور السريع في الأنظمة الاقتصادية العالمية وعلى رأسها التطورات التقنية التي واكبتها وخاصة في المؤسسات المصرفية والمالية في ظل الأسواق الحرة والمفتوحة، حققت للخارجين عن القانون والمجرمين ما كانوا يحلمون بها وفتحت الأبواب على مصراعيها أمام التحركات الضخمة للأموال والعمليات المتعلقة بها[٢].

فمفهوم عملية غسل الأموال عبارة عن مجموعة من العمليات المادية التي يقوم بها غاسلو الأموال لإضفاء الشرعية على أموال متحصلة من مصدر غير شرعي[٣] أي هي أموال نتجت من جرائم أصلية أو أولية سابقة ارتكبت سواء من قبلهم هم أو من قبل أشخاص آخرين، وتنطوي أساسا على إخفاء مصدر تلك الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية، وجعلها تبدو في صورة شرعية[٤]، مما يمكن الجناة من الاستفادة من حصيلة جرائمهم[٥] دون خوف، وهم يمتلكون من أساليب وطرق متطورة ومتنوعة لرفع الصفة غير الشرعية عن تلك الأموال القذرة التي تحصلوا عليها من الجرائم وإضفائها شكلا وكأنه قانوني[٦].

وتعتبر جريمة غسل الأموال من أكثر صور الجرائم الاقتصادية[٧] شيوعاً، حيث تتمثل في محاولة إخفاء مصدر الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المواد

---

(١) د. سليمان عبدالمنعم: "مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة- ظاهرة غسيل الأموال"، دار الجامعة الجديدة للنشر، اسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٩.

(٢) Globalization has turned the international financial system into a money launderer's dream, and this criminal process siphons away billion of dollars per year from economic growth at a time when the financial health of Eight – the seven largest economies (the US, Japan, Germany, France, Italy, the United Kingdom and Canada) plus Russia – recognized the new challenge of countering money laundering at their summit in Birmingham in the United Kingdom in May 1998. Emphasis was placed on the expansion of international work and cooperation to combat criminal activities.

ارجع في ذلك لدى:

- **Professor Peno Arlacchi** "Executive Director, Office for Drugs Control and Crime, Prevention Attacking the Profits of Crime: Drugs, Money and Laundering, a panel Discussion, United Nations, New York, 10 June 1998, P.4

(٣) Peter Alldridge- Money Laundering Law, Forfeiture, Confiscation, Civil ecovery, Criminal Laundering and Taxation of the Proceed of Crime, HART Publishing, Oxford, Portland Oregon, 2003, P. 2

(٤) Wikipedia, the free encyclopedia, http://en.wikipedia.org/wiki/Money_laundering#Fighting_money_laundering

(٥) د. أشرف توفيق شمس الدين: "دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣.

(٦) Jone L. Evans, PhD, International Efforts To Contain Money Laundering, presented at the Seminar" Money Laundering: Joining Force To Prevent It", 8th of April 1997, BANKERS CLUB, MEXICO CITY.

(٧) تأخذ الجرائم الاقتصادية طبيعة خاصة، نظراً لاتجاه الدول إلى الاهتمام بالجوانب الاقتصادية، وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الجرائم الاقتصادية بأنها "الجرائم التي تتضمن اعتداء على القوانين والقواعد الاقتصادية المطبقة داخل الدولة، أو عبر الحدود الوطنية، مثل التهرب الضريبي والجمركي، والغش=

المخدرة، وألعاب القمار ،والفساد بكل أشكاله، والدعـــارة، والخطف، والابتـزاز بالتهديـد، وسرقة السيارات، والاتجار بالآثار، وبيع الأطفال والأعـضاء البـشرية، وتجـارة الـسلاح والإرهاب وغيرهـــا من الجرائم التي تحقـق عائداً.

وعلى الرغـم من أن هذه الجرائم تتـم منذ وقت طويل، إلا أنها في الآونة الأخيـرة أخذت صوراً وأساليب مستحدثة، مثل: قيام عصابات إجرامية منظمة(١) بعملية غسل الأمـوال من خلال البنوك مع الاستفادة من شبكات المعلومات الدولية في نقل الأموال القذرة بين البنوك حول أرجاء العالم أكثر من مرة في دقائق معدودة، بل أكثر من ذلك فلـم يكتفـوا باسـتخدام الأنظمة والمؤسسات المالية فقط ولكنهم انضموا إليها ودخلوا كمالكين ورءساء وأعضاء فـي مجالس إداراتها(٢) مما صعب الأمر على أجهزة الرقابة والعدالة الجنائية الدولية منها والوطنية في محاولتهم التعرف على تلك الأموال وتتبعها، إلى أن تستقر في مكان مـا حتـى يمكـن السيطرة عليها(٣).

إذ تقدر الأموال التي يتم غسلها سنوياً على مستوى العالم بتريليون دولار أمريكي، فـي الوقت الذي تقدر الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة عن طريـق الاتجـار بالمخـدرات وحدها بحوالي ثلاثمئة إلى خمسمئة مليار دولار أمريكي(٤).

= التجاري، والاحتكار غير المشروع، وتزوير الأوراق المالية وتزييف الأوراق النقدية، كما تشمل أيضاً على استخدام القواعد والقوانين الاقتصادية الوطنية أو الدولية في إخفاء أنشطة غير مشروعة تعاقـب عليها القوانين الجنائية، كجريمة غسل الأموال لإخفاء أعمال غير مشروعة، مثل الاتجار في المخدرات وتهريبها وجرائم النصب والاحتيال". انظر ذلك لدى:

– د. محمود محمود مصطفى: "الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، الجزء الأول"، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص١٤.

(١) تعرف الجريمة المنظمة بأنها: "مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج يتسم بالثبات والاسـتقرار، تمارس أنشطة غير مشروعة بهدف الحصول على المال مستخدمة العنف والتهديد والترويع والرشـوة لتحقيق هذا الهدف، وذلك في سرية تامة لتأمين وحماية أعضائها" والجريمة المنظمة يمكـن أن تتخـذ أشكالاً عدة ووسائل متعددة وتتبع تكتيتيكاً استراتيجياً متغيراً ومتنوعاً، وذلـك بقـصد الحفـاظ علـى استمراريتها. انظر في ذلك:-

– د. هدى حامد قشقوش: "الجريمة المنظمة"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ص٧.

– د. فائزة يونس الباشا: "الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ص ب وما بعدها. وكذلك انظر:

- Rudy Jiuliani, Organized Crime Investigation: "War against drug dealers, War against the Mafia- and yes, Mr. Hoover, there is a Mafia"مرجع سابق.

- http://www.apsu.edu/oconnort/3220/32201ect07a.htm - (05/03/2008).

(٢) Jone L. Evans, PhD, International Efforts To Contain Money Laundering مرجـع سابق.

(٣) د. عبدالكريم أبو الفتوح درويش: "الإدارة الاستراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة"، مطـابع البيـان التجارية، دبي، ٢٠٠٣، ص٩٤

(٤) تيان رايموند أ.كندل: الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية "انتربول" الدورة رقـم ٣٦ للجنـة المخدرات التابعة للأمم المتحدة – فينا– ٩ مارس إلى ٧ إبريل ١٩٩٣م.

– وبموجب تقرير (IMF -International Monetary Fund) لسنة ١٩٩٦على سبيل المثال فـإن صافي حجم الأموال التي يتم غسلها في العالم يقدر ما بين ٢% إلى ٥% من إجمالي الناتج المحلـي

وتتم عملية غسل الأموال على مستوى العالم من خلال إقامة مشروعات ذات طابع تجاري، لتكون الواجهة المشروعة التي يتم إخفاء الأموال غير المشروعة خلفها، وتتمثل في الفنادق والملاهي الليلية والمطاعم الفخمة وشركات الصرافة وشراء العقارات، ومكاتب السياحة[1].

حيث تقوم بعض العصابات الإجرامية المنظمة بتجنيد بعض ممن يعملون في البنوك للقيام بعمليات غسل الأموال، ويتم ذلك في كثير من دول العالم مثل: هونج كونج، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة "بريطانيا"، وأمريكا، على الرغم من أنها قد تبنت العديد من تلك الدول تشريعات تجرم عملية غسل الأموال.

وتشمل عمليات الغسل للأموال بشكل موسع إضفاء المشروعية على الأموال أو الدخول غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة الآتية على سبيل المثال:

- أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الجمركية، مثل تهريب السلع من المناطق الحرة.
- أنشطة السوق السوداء والتي يتحقق منها دخول طائلة للمتعاملين فيها بالمخالفة لقوانين الدولة، كالاتجار في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة صارمة على التعامل في النقد الأجنبي، وكذلك الاتجار في السلع التي تعاني البلاد من نقص المعروض منها مقارنة بالطلب عليها من خلال رفع أسعارها، مخالفة لضوابط التسعير التي تحددها السلطات المحلية.
- أنشطة الرشوة، والفساد السياسي والإداري، والتربح من الوظائف العامة، وذلك من خلال الحصول على دخول غير مشروعة.
- الدخول الناتجة عن التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات، أو إخفاء مصدر الدخل، وعدم سداد الضرائب المستحقة على النشاط إلى خزانة الدولة.
- العمولات التي يحصل عليها بعض الأفراد والمشروعات مقابل صفقات الأسلحة والسلع، والحصول على التقنية التكنولوجية المتقدمة.
- الدخول الناتجة عن تزييف النقد والحصول على نقود قانونية مشروعة مقابل النقود المزيفة، سواءً من العملات المحلية أم من العملات الأجنبية، وكذلك تزييف الذهب والفضة وغيرها من المعادن الثمينة.

= الدولي، وبموجب التحليل المالي لعام ١٩٩٦، فإن هذه النسب تشير إلى أن الأموال التي يتم غسلها تقدر ما بين ٥٩٠ بليون دولار و١,٥ تريليون دولار، والمبلغ الأول يعادل تقريباً إجمالي دخل إسبانيا.

منشور على الموقع الرسمي للفاتف:

http://www.fatf.gafi.org/document/29/0,2340,en_32250379_32235720_33659613_1_1_1_1_1,00.html

وفي ذات المعنى أيضا أنظر:

- Michel Camdessus, Money Laundering:the Importance of International Countermeasures, Paris, February 10, 1998,
- http://www.imf.org/external/np/speeches/1998/021098.htm (3/12/2008).

(١) د. عبدالكريم أبو الفتوح درويش، مرجع سابق، ص ٩٥.

- الإتجار في الأسلحة[1]، ويقصد بالأسلحة هنا: الأسلحة النارية، أما الأسلحة التقليدية غير النارية كالسيوف والخناجر والحراب التي يحملها أفراد الشعب بوصفها جزء من زيهم الوطني لا تعد أسلحة نارية، وإنما ما نعنيه بالأسلحة النارية تلك التي تعد مصدراً من مصادر الأموال القذرة، وهو نوع آخر من التجارة غير المشروعة، والتي تتم في سرية وبعيداً عن إشراف ورقابة السلطات، وتتعامل فيها عصابات وسماسرة دوليون سعياً وراء الكسب المادي بصورة تتنافى مع القوانين والتشريعات الداخلية والدولية[2] المنظمة لتجارة السلاح وتوابعها.
- الدخول الناتجة عن الغش التجاري أو الاتجار في السلع الفاسدة، أو تقليد الماركات والعلامات، وتزوير الكتب والمصنفات الفنية ومنتجات الإبداع الفكري.

وعلى ضوء ما سبق، نلاحظ أن جوهرمفهوم عملية غسل الأموال هو إخفاء تلك الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة أي من جرائم أصلية ارتكبت سابقاً عن أعين السلطات إما بالنقل أو التحويل، فعملية غسل الأموال أصبحت تمثل خطوة ضرورية لأي نشاط إجرامي يدر أرباحاً.

وإن اختلاف الزاوية أو المنظور الذي يمكن من خلاله النظر إلى ظاهرة غسل الأموال كظاهرة مستحدثة، يفضي بطبيعة الحال إلى نتيجة مؤداها عدم إمكان التوصل إلى اتفاق عام حول تعريف لهذه الظاهرة.

ومن أجل ذلك يتعين علينا في سبيل تحديد ماهية غسل الأموال وتحديد المقصود منه، أن نتعرض لذلك من خلال مطلبين، حسب التالي:

- **المطلب الأول:** مفهوم غسل الأموال .
- **المطلب الثاني:** أهداف غسل الأموال .

وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول
مفهوم غسل الأموال

ألقت ظاهرة غسل الأموال كظاهرة جرمية مستحدثة بظلالها في المحيط الفقهي الدولي والوطني عند محاولة تحديد المقصود بمفهوم غسل الأموال.

وبالتالي فإن التعريفات التي أطلقت عليها تبدو محدودة نوعاً ما بالمقارنة بغيرها من الظواهر الإجرامية الأخرى[3] وذلك للطبيعة الخاصة التي تتميز بها جريمة غسل الأموال.

---

(١) Guy Stessens , MONEY LAUNDERING- A New International Enforcement Model, Cambridge University Press, 2000, P. 11.

(٢) أ. أحمد محمد العمري:"جريمة غسل الأموال، نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية"، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠، ص ٢٩.

(٣) د. محمد علي العريان: "عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها"، دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٧- ٢٨.

وسوف نتناول تعريفات مختلفة لجريمة غسل الأموال، من خلال ثلاثة فروع، حسب التقسيم التالي:-

الفرع الأول : التعريفات الفقهية لجريمة غسل الأموال

الفرع الثاني: التعريفات الدولية لجريمة غسل الأموال

الفرع الثالث: التعريفات الواردة في التشريعات الداخلية لجريمة غسل الأموال

وذلك على النحو التالي من التفصيل:

الفرع الأول
التعريفات الفقهية لجريمة غسل الأموال

"الواقع أنه باستثناء ما قيل عن الربط بين غسل الأموال من ناحية، والجريمة المنظمة وطابعها العابر للحدود من ناحية أخرى، فقد مالت التعريفات التي قيلت في شأن غسل الأموال إلى إضافة الهدف من عملية تحويل المال إلى عناصر مصطلح "الغسل"، وهو إخفاء مصدر المال"(١).

فمن الفقهاء من يرى أن عملية غسل الأموال يقصد بها تحويل أو نقل الأموال التي تم الحصول عليها بطريق غير مشروع، أو المتهربة من الإلتزامات القانونية إلى شكل من أشكال أخرى من الاحتفاظ بالثروة، للتغطية على مصدرها والتجهيل به حتى تأخذ شكل الأموال المشروعة بعد ذلك؛ أي أن عمليات الغسل تستهدف بشكل أساس التمويه على مصدر هذه الأموال وطبيعتها وإخفاء ذلك كلية حتى يصبح صاحبها حراً في استخدامها بعد ذلك بعيداً عن المطاردة القانونية(٢).

ومنهم من عرفه بأنه مجموعة من "العمليات التي يقوم بها شخص لإخفاء المصدر غير الشرعي أو الدخل غير الشرعي، والتمويه على ذلك الدخل لإظهاره بشكل شرعي"(٣).

ومنهم من عرفه بأنه "التمويه على مصدر الأموال وطبيعته حتى يصبح صاحبه حراً في استخدامه دون خشية ضبطه ومصادرته قانوناً، أو هو أي تصرف يرتكب من شأنه إيجاد تبرير في عملية توظيف أو إخفاء أو تحويل هذه العائدات الإجرامية"(٤).

ومنهم من عرفه بأنه " نشاط إجرامي يهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للمال من أجل السماح لصاحبه بالتمتع به بشرعية كاملة، من خلال استثماره أو توظيفه في أنشطة إجرامية أخرى(٥).

---

(١) د. محمد عبداللطيف عبدالعال:"جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها"،دار النهضة العربية،٢٠٠٤م، ص ٩.

(٢) د. أحمد عبدالخالق: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال"، جامعة المنصورة،١٩٩٧م، ص ٣.

(٣) Journal article by: **Andrew J. Camelio , Benjamin Pergament**; Money laundering, American Criminal Law Review, Vol. 35, 1998. وكذلك راجع لدى:
- **Jonathan H. Hecht**, Airing the Dirty Laundering: The Application of The United States Sentencing Guiedline to White Collar Money Laundering Offenses, Vol 49:289, P 294.

(٤) د. محمد محي الدين عوض: "تطور المكافحة الدولية لغسيل الأموال ومعوقاتها:، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، العدد٣٣، ابريل ٢٠٠٢، ص ١٥٠.

(٥) Francois Thony et J. - Paul Laborde, "Criminalite organisee et blanchiment" Rev. intern. De droit Penal, Vol. 68, 3e et 4e trimesters, 1997, P. 414.

ومنهم من قال أن غسل الأموال تقليديا عرف بأنه عبارة عن محاولة غاسلوا الاموال إخفاء مصدر وحيازة الأموال غير المشروعة التي اكتسبوها من الجرائم، الأمر الذي ترتب عليه فهم أن غسل الأموال يمكن تعريفه بإحدى طرق ثلاث[1]:

- **الأولى:** بتحويل المال القذر أو غير المشروع إلى أموال نظيفة ومشروعة،
- **الثانية:** غسل الأموال الناتجة عن المخدرات،
- **الثالثة:** عبارة عن إخفاء اموال متحصلة من الجرائم.

إلا أن الفقه الفرنسي عرف هذه الظاهرة بقوله "غسل الأموال هو قبل كل شيء أولاً مسألة مهارة، وهو عبارة عن دوران دوزة من شأنها أن تغل ثروات، وتتمثل القوة المحركة له في الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة، وأفعال النصب، وتهريب البضائع، واحتجاز الرهائن، وأسواق السلاح، والإرهاب، وابتزاز الأموال بالتهديد"[2].

أما بعض علماء الفقه الإسلامي وأصوله، فيطلقون على جريمة غسل الأموال "تبييض المال الحرام" أو "غسل المال الحرام"، وبالتالي يعرفونه على أنه "عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي منه الأموال"[3].

ومما سبق بيانه من التعريفات الفقهية، يمكن القول أن جميعها متقاربة في المعنى والمضمون وإن اختلفت الزاوية التي ينظر من خلالها، أو الألفاظ المتناولة بين فقيه وآخر، حيث دارت حول ثلاثة طرق كما بيناه آنفا.

الفرع الثاني
التعريفات الدولية لجريمة غسل الأموال

نحاول من خلال بعض الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية، استظهار بعض التعريفات التي ساهمت بالفعل في استجلاء مفهوم وماهية غسل الأموال كجريمة أخذت بعدا دوليا، وذلك على النحو التالي:

أولا:- تعريف غسل الأموال في اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م:-

مع أن هذه الاتفاقية[4] لا تتعلق مباشرة بجريمة غسل الأموال، إلا أنها فتحت الأنظار على مخاطر عمليات غسل الأموال الضخمة المتحصلة من جرائم الاتجار غير المشروع

= مشار إليه لدى:
- د. أحمد عبدالخالق: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال"، جامعة المنصورة، ١٩٩٧م، ص٣.

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:
- Doug Hopton, Money Laundering, A Concis Guide for All Business, 1st edition, Chapter1, p1, GOWER, 2006.

(1) Jeffrey Robinson, Les blanchisseurs, ed. Presses de la cite, Sep. 1995.

(٢) مشار إليه لدى:
- د. محمد سامي الشوا: "السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص١٤-١٥.

(٣) د. عباس أحمد الباز: "غسل المال الحرام، رؤية إسلامية"، جامعة الكويت، منشور على موقع إسلام أون لاين:
- http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/article15.shtml

(٤) ارجع إلى اتفاقية فيينا على الرابط: http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf

الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وجاء تركيز هذه الاتفاقية على تجريم غسل الأموال، على اعتبار أنه يشكل الوسيلة الفاعلة التي من خلالها تتم مصادرة تلك الأموال غير المشروعة، وبالتالي تنضيب مصادر تمويل تجار المخدرات، الأمر الذي يؤدي إلى مكافحة ارتكاب جرائم الاتجار غير المشروع بهذه المواد القاتلة والحد منها.

ويؤكد ذلك إصرار الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات من خلال المقدمة التي اتفقت عليها الدول الموقعة والمشاركة، والتي جاء فيها: "(..... **وإذ تدرك أن الاتجار غير المشروع في المخدرات يدر أرباحا وثروات طائلة تمكن المنظمات الاجرامية عبر الوطنية من اختراق وتلويث وإفساد هياكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة والمجتمع على جميع مستوياته، وتصميما منها على حرمان الأشخاص بالاتجار غير المشروع مما يجنونه من متحصلات من نشاطهم الإجرامي، وبذا تقضي على الحافز الرئيسي الذي يدفعهم إلى فعلتهم** ....)"، فبالتالي يمكن التوصل من خلال تلك المقدمة والفقرات "ب" و "ج" من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية[1] إلى مفهوم لتعريف غسل الأموال وهو:

- تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها متحصلة من جريمة أو جرائم الاتجار في المواد المخدرة بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو بقصد مساعدة المتهم في ارتكاب أي من هذه الجرائم على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله.
- إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها، مع العلم بأنها ناتجة عن جريمة أو جرائم المخدرات.

ومن الملاحظ أن اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ حصرت نطاق تجريم غسل الأموال في مجال جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، ويفسر ذلك بأنه وقت توقيع الاتفاقية كانت التنظيمات الإجرامية التي تشكل خطراً كبيراً بما لديها من قوة اقتصادية ضخمة هي تلك العصابات التي كانت تقوم بالاتجار غير المشروع في المخدرات، ولذلك فهو تعريف قاصر عن أن يحيط بكل المصادر غير المشروعة، وبالتالي أخذت الاتفاقيات الأخرى من هذه الاتفاقية أساسا لها لتبني عليها ولتسد الثغرات وتواكب متطلبات المجتمع الدولي لمواجهة المخاطر التي تواجهه.

ثانيا:- تعريف مجموعة العمل المالي الدولية "FATF" لغسل الأموال:

إن الهدف من وراء ازدياد عدد الجرائم هو سعي المجرمين سواء أشخاص أو منظمات للحصول على الأموال والمكاسب.

---

(١) راجع الوثائق الدولية – على موقع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة:
- http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf

وكذلك ارجع إلى:
- **Keith R. Fisher:** In Rem Alternatives to Extradition for Money Laundering, Loyola of Los Angeles Internationa and Comparative Law Review, Vol. 25, p. 409 ، 2003.

وبما أن مجموعة العمل المالي[1] قد استندت على اتفاقية الأمم المتحدة " فيينا لعام ١٩٨٨ "في مكافحة جرائم الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة "باليرمو ٢٠٠٠"، فإن غسل الأموال بالتالي لم يختلف تعريفه كثيرا عن الذي جاء في الاتفاقيات السابقة، وبالتالي يفهم من خلال التوصيات الأربعين وكذلك التوصيات التسع الملحقة والمضافة إليها أن غسل الأموال هوعبارة عن: مجموعة من العمليات التي تجرى على هذه الأموال ذات المصدر الجرمي بقصد إخفاء مصدره غير المشروع، وهذه العمليات من الأهمية بمكان بالنسبة لهؤلاء المجرمين لأنها تمكنهم من الانتفاع والاستمتاع بعوائد جرائمهم دون تعريض مصدرها للخطر[2].

ومن المعروف أن هذه التوصيات ركزت بشكل أوضح وأشمل على جريمة غسل الأموال من خلال التوسع في إدراج مجموعة كبيرة وخطيرة من الجرائم التي تدر بالأموال غير المشروعة، وكذلك على الأنظمة والإجراءات الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية وغيرها وكيفية مواجهة غسل الأموال وتمويل العمليات والمنظمات الإرهابية.

ثالثا:- تعريف اتفاقية المجلس الأوروبي"استراسبورج عام ١٩٩٠م":

وقعت هذه الاتفاقية في استراسبورج بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٩٠، وهي تعتبر صورة متميزة للتعاون الإقليمي لمواجهة غسل الأموال.

وقد حددت المادة السادسة الفقرة الأولى[3] منها بعض الأفعال التي تشكل السلوك المادي لجريمة غسل الأموال والتي يمكن من خلالها تعريف غسل الأموال على نفس النحو

---

(١) In response to mounting concern over money laundering, the Financial Action Task Force on Money Laundering (FATF) was established by the G- Summit that was held in Paris in 1989. Recognising the threat posed to the banking system and to financial institutions, the G- ٧Heads of State or Government and President of the European Commission convened the Task Force from the G- member States, the European Commission, and eight other countries.

تضم مجموعة العمل المالي الدولي اليوم ممثلي ٢٩ دولة عضو، هي:-

المانيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، أسبانيا، فرنسا، فنلندا، اليونان، هونج كونج، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، نيوزيلندا، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، سنغافورة، السويد، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، اسكتلاندا، المكسيك. وذلك بالإضافة إلى منظمتين إقليميتين هما:-الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وتختص الجماعة بمتابعة تنفيذ الدول الأعضاء بتوصياتها، والتدابير التي اتخذتها هذه الدول بالفعل في مواجهة ظاهرة غسل الأموال، وتقدير مدى فعاليتها، ولقد امتدت جهود الجماعة خارج نطاق الدول الأعضاء لحث هذه الدول على تنفيذ توصياتها الأربعين والتوعية بأهمية مكافحة ظاهرة غسل الأموال.

(٢) لمزيد من التفاصيل إرجع إلى الموقع الرسمي للفاتف:

- http://www.fatf-gafi.org/document/29/0

(٣) **Article 6 – Laundering offences:**

1. Each Party shall adopt such legislative and other measures as may be necessary to establish as offences under its domestic law, when committed intentionally:

a. The conversion or transfer of property, knowing that such property is proceeds, for the purpose of concealing or disguising the illicit origin of the property or of assisting any person who is involved in the commission of the predicate offence to evade the legal consequences of his actions;

b. The concealment or disguise of the true nature, source, location, disposition, movement, rights with respect to, or ownership of, property, knowing that such property is proceeds; and, subject to its constitutional principles and the = basic concepts of its legal system;

الذي قررته اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م، كما وأضافت بعض الأحكام الجديدة بالنسبة لالتزام الدول الأطراف بتجريم الأفعال المكونة لغسل الأموال وهي:-

(أ) تحويل أو نقل الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص متهم بارتكاب هذه الجريمة من الإفلات من المسؤولية الجنائية عنها.

(ب) إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أومصدرها، أو موقعها، أوتحركها أو الحقوق المرتبطة بها، أو ملكيتها والعلم بأن هذه الأموال ناتجة من مصادر غير شرعية.

(ج) حيازة واستخدام الأموال مع العلم في الوقت ذاته بأنها ناتجة عن جرائم أو نشاطات غير شرعية.

رابعا:- تعريف غسل الأموال في اتفاقية باليرمو عام ٢٠٠٠م:-

نصت المادة السادسة[١] منها على وجوب تجريم غسل الأموال غير المشروعة باعتباره من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية وجاءت صياغة هذه المادة التي يمكن أن تشكل بمضمونها تعريفا لغسل الأموال متقاربا مع الاتفاقيات الدولية السابقة والتي تقضي بأنها:-

(أ) تحويل أو نقل أموال، مع العلم بأنها متحصلة من جريمة، بغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع، أو مساعدة أي شخص متهم بارتكاب الجريمة الأصلية على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله.

(ب) إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال ومصادرها أو مكانها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، ما دام أن الفاعل يعلم بأن هذه الأموال متحصلة من جريمة.

(ج) ومع مراعاة المفاهيم الأساسية في النظام الداخلي لكل دولة طرف:

١. اكتساب أو حيازة أو استعمال الأموال المذكورة، مع العلم لحظة تلقيها أنها متحصلة من جريمة.

٢. المساهمة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو الشروع في ارتكابها.

---

c. The acquisition, possession or use of property, knowing, at the time of receipt, that such property was proceeds;

d. Participation in, association or conspiracy to commit, attempts to commit and aiding, abetting, facilitating and counseling the commission of any of the offences established in accordance with this article.

- لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقية ارجع إلى:
Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime, Strasbourg, 8.XI.1990,
- http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm

(١) راجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، على الموقع:
http://www.unejin.org/Documents/Conventions/dcatoc/final_documents_2/convention_eng.pdf

الفرع الثالث

التعريفات الواردة في التشريعات الداخلية لجريمة غسل الأموال

مما لا شك فيه أن بعض الدول المتقدمة مثل أمريكا وفرنسا وسويسرا وألمانيا تعتبر من الدول السباقة في اجتذاب رؤوس الأموال إليها بفضل الخدمات المالية وسهولة المواصلات والتجارة المفتوحة فيها، فكانت أيضا أول الدول التي عانت ولمست قبل غيرها من الدول إرتفاع معدلات الجرائم بشكل عام وخاصة التي تدر أموالا ضخمة كالمخدرات مثلا ونتيجة لها زادت مخاطر عمليات غسل الأموال، الأمر الذي دفعتها إلى مواجهة هذه الجرائم باعتبارها جرائم أصلية تتأتى منها الأموال غير المشروعة التي هي محلا لجريمة غسل الأموال من خلال تجريم عمليات غسل الأموال بشتى الوسائل الإقتصادية والقانونية والسياسية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي والدولي، فكان نتاج ذلك أن ظهرت التعريفات متفاوتة حسب أنماط الجرائم الأصلية ونطاق ارتكابها وأساليب غاسلي الأموال، كما سنعرضها في الفقرات التالية:

أولا:- التعريفات التي وردت في التشريعات المقارنة:

(١) في فرنسا:

وضع المشرع الفرنسي تعريفاً في القانون الصادر في ١٣ مايو عام ١٩٩٦م في المادة ١/٣٢٤ ونصت تلك المادة على:

"إن غسل الأموال هو تسهيل التبرير الكاذب بأي طريقة كانت لمصدر الأموال أو دخول فاعل جناية أو جنحة تحصل منها على فائدة مباشرة أو غير مباشرة، ويعتبر من قبيل غسل الأموال أيضاً تقديم المساعدة في عمليات إيداع أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة". ويمثل هذا النص القاعدة العامة في تجريم هذا النشاط[١].

(٢) في سويسرا:

عرف التشريع السويسري جريمة غسل الأموال في المادة ٣٠٥ مكرر عقوبات سويسري بأنها "كل من يرتكب فعلاً يعوق بطبيعته وبما يلزم عنه التعرف على مصدر أموال يعلم بأنها نشأت عن جريمة، أو يعوق اكتشاف تلك الأصول أو مصادرتها"[٢].

(٣) في ألمانيا:

كذلك ذهب التشريع الألماني إلى تجريم قيام الجاني بإخفاء مصدر الأموال المتحصلة من الأنشطة الإجرامية، وذلك عن طريق حجب مصدر هذه الأموال أو إعاقته أو التعريض لخطر كشف حقيقة هذا المصدر للمال أو العثور عليه أو الاهتداء إليه أو مصادرته أو ضبطه، وكذلك تعطيل كشف مصدر هذه الأموال بصفة كلية، أو تعريض العثور عليه للخطر[٣].

---

(١) مشار إليه لدى: د. محمد علي العريان:"عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها"،مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) مشار إليه لدى: د. محمد علي العريان: المرجع السابق، ص ٣٤.
وكذلك ارجع إلى: التقرير التقييمي الثالث لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب – ملخص عن سويسرا– ص ٢، ١٤ اكتوبر ٢٠٠٥، على موقع الفاتف: www.fatf-gafi.org.com -

(٣) Prof. Friedrich Schneider, Money Laundering: Some Preliminary Empirical Findings, Paper presented at the Conference 'Tackling Money Laundering',p7,Austria: - www.uibk.ac.at/economics/bbl/bblpapierews0708/schneider.pdf.

(٤) في الولايات المتحدة الأمريكية:-

أما التشريع الأمريكي "فقد عرف غسل الأموال بأنه نقل الأموال المتحصلة من الجرائم سواء كانت هذه الجرائم متعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات أو غيرها من الجرائم، أو كل من حاول أن ينتفع من أموال وعائدات متأتية من أنشطة أو أفعال إجرامية[١].

ثانيا- تعريف غسل الأموال في التشريعات العربية:-

١- التشريع الإماراتي لعام ٢٠٠٢:-

راعى المشرع الإماراتي في تعريفه لغسل الأموال التعريفات الواردة في الاتفاقات الدولية، وخاصة اتفاقية فيينا ١٩٨٨م، وكذلك مشروع القانون النموذجي للأمم المتحدة، أي من خلال إيراد مختلف صور السلوك المادي للجريمة، فعرف التشريع الإماراتي[٢] غسل الأموال في المادة (١) على: "أنه كل عمل ينطوي على نقل أو تحويل أو إيداع أموال أو إخفاء أو تمويه حقيقة تلك الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٢) من هذا القانون".

وبذلك تفيد المادة الثانية الفقرة رقم (١) "يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من أتى عمداً أو ساعد في أي من الأفعال التالية بالنسبة للأموال المتحصلة من أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البند (٢)[٣] من هذه المادة:-

(أ) تحويل المتحصلات أو نقلها أو إيداعها بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لها.

(ب) إخفاء أو تمويه حقيقة المتحصلات أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها.

(ج) اكتساب أو حيازة أو استخدام تلك المتحصلات.

٢- التشريع المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال:-

فقد عرف التشريع المصري في المادة ١/ب من القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ غسل الأموال بقوله:

"كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا

---

(١) Michael R. McDonald, Money Laundering: An International Issue, the EmiratesCenter for Strategic Studies and Research, Emirates Lecture Series 30.

(٢) التشريع الإماراتي الصادر برقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ في شأن تجريم غسل الأموال الصادرفي ٢٢ يناير لسنة ٢٠٠٢م، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧٦، السنة ٣٢ في ٢٠٠٢/٢/٥م.

(٣) الفقرة الثانية من المادة الثانية، هي عبارة عن الجرائم التي يتحصل منها على الأموال غير المشروعة والمجرمة حسب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م.

القانون مع العلم بذلك، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصّل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال"[1].

٣- التشريع الكويتي رقم ٣٥ لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٢ : -

عرف التشريع الكويتي[2] غسل الأموال في مادته الأولى بأنه: "عملية أو مجموعة من عمليات مالية أو غير مالية تهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو عائدات أي جريمة وإظهارها في صورة أموال أو عائدات متحصلة من مصدر مشروع، ويعتبر من قبيل هذه العمليات كل فعل يساهم في عملية توظيف أو تحويل أموال أو عائدات ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن جريمة أو إخفاء مصدرها الأول".

٤- التشريع البحريني ٢٠٠١/٤: -

فقد عرف التشريع البحريني جريمة غسل الأموال في مادته الثانية الفقرة الأولى منها بأنه "يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال من أتى فعلاً من الأفعال الآتية والتي من شأنها إظهار أن مصدر هذه الأموال مشروع:-

أ- إجراء أية عملية تتعلق بعائد جريمة مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من أي فعل يعد اشتراكاً فيه.

ب- إخفاء طبيعة عائد جريمة أو مصدره أو مكانه أو طريقة التصرف فيه أو حركته أو ملكيته أو أي حق يتعلق به مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من فعل يعد اشتراكاً فيه.

ج - اكتساب أو تلقي أو نقل عائد جريمة مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من أي فعل يعد اشتراكاً فيه.

د- الاحتفاظ بعائد جريمة أو حيازته مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من أي فعل يعد اشتراكاً فيه.

٥- التشريع القطري رقم ٢٨ لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٢:

فقد عُرف المشرع القطري غسل الأموال من خلال السلوك المادي له، حيث اعتبر كل من أتى فعلا من الأفعال التالية " يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال:

١- كل من اكتسب أو حاز أو تصرف أو أدار أو استبدل أو أودع أو أضاف أو استثمر أو نقل أو حول مالاً متحصلاً من جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية أو جرائم الابتزاز والسلب أو جرائم تزوير وتزييف وتقليد أوراق النقد والمسكوكات أو جرائم الاتجار غير المشروع في الأسلحة والذخائر والمتفجرات أو جرائم متعلقة بحماية البيئة أو جرائم الاتجار في

---

(١) راجع قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢م، المادة (١).

(٢) التشريع الكويتي في مكافحة غسيل الأموال رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ والصادر في ٢٠٠٢/٣/١٠م.

النساء أو الأطفال، "أو الجرائم التي يعتبرها القانون جرائم إرهابية"[1] متى كان القصد من ذلك إخفاء المصدر الحقيقي للمال وإظهار أن مصدره مشروع.

٢- العامل في المؤسسة المالية الذي يقوم بتسلم مبالغ نقدية أو أوراق مالية أو تحويلها أو إدخالها في معاملات مالية أو مصرفية وكان على علم أو توافر لديه ما يحمله على الاعتقاد أنها متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند السابق.

٦- القانون الليبي لغسل الأموال رقم (٢) لغسل الأموال لعام ٢٠٠٥[2]:

كما أن المشرع الليبي أيضا لم يضع تعريفا واضحا ومباشرا لجريمة غسل الأموال، وبالتالي يمكن تعريف جريمة غسل الأموال من خلال المادة الثانية:

أولا: "مرتكبا جريمة غسل الأموال كل من أتى سلوكا من أنماط السلوك التالية:

أ- تملك الأموال غير المشروعة، أو حيازتها أو استعمالها أو استغلالها، أو التصرف فيها على أي وجه، أو تحويلها أو نقلها أو إيداعها أو إخفاؤها، بقصد تمويه مصدرها غير المشروع.

ب- تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة، أو إخفاء مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها أو حيازتها.

ج- الاشتراك فيما سبق بأي صورة من صور الاشتراك".

ثانيا: "تكون الأموال غير مشروعة إذا كانت متحصلة من جريمة، بما في ذلك الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولات الملحقة بها، والاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وغيرهما من الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة، التي تكون الدولة طرفا فيها".

٧- القانون السوداني لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٣ [3]:

فسر المشرع السوداني في المادة الثانية من الفصل الأول غسل الأموال على أنه:

" يقصد به أي عمل أو الشروع في عمل يقصد به إخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتحصلة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣ (٢) وجعلها تبدو كأنها مشروعة".

كما عرف جريمة غسل الأموال في الفصل الثاني، المادة الثالثة (١) بأنه " يعد مرتكبا جريمة غسل الأموال، كل شخص يقوم بإتيان أي من الأفعال الآتية بالنسبة للأموال المتحصلة أو الناتجة من أي من الجرائم المنصوص عليها في البند (٢):

---

(١) هذه الإضافة جاءت بعد التعديل على البند رقم (١) من المادة (٢) من قانون غسل الأموال القطري رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٢ ،وفقا للمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية رقم (١١) سنة ٢٠٠٣م .

(٢) راجع المادة الثانية من القانون الليبي، رقم (٢) لسنة ١٣٧٣ و.ر/٢٠٠٥ م بشأن مكافحة غسل الأموال، الصادر عن مؤتمر الشعب العام في سرت، في عام ٢٠٠٥م.

(٣) راجع الفصل الأول والفصل الثاني من قانون مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٠٣م، الصادر بمرسوم مؤقت عن الرئيس السوداني، بتاريخ ٢/اغسطس/ ٢٠٠٣م.

أ- إجراء أي عملية مالية بقصد إخفاء مصدرها أومكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو تمويه حقيقة هذه الأموال ومتحصلاتها وعوائدها،

ب- تحويل الأموال أو نقلها أو إيداعها أو سحبها بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع،

ج- اكتساب أو حيازة أو استلام أو استخدام تلك الأموال غير المشروعة."

وخلاصة ما سبق: يتضح من التعريفات السابقة، التي ذكرت سواء في المعاهدات أو الاتفاقيات أو القوانين والتشريعات الداخلية، وكذلك التعريفات التي تم طرحها من قبل مجموعة من الفقهاء، أنها كانت تستند في الأساس على التعريف المستمد والمستنبط من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨.

ويتبين لنا مما سبق، أن جريمة غسل الأموال بشكل مبسط يتكون من: أموال غير مشروعة متأتية من جرائم أصلية سابقة (مخدرات أو غيرها من الجرائم)، ترد عليها مجموعة من العمليات من قبل غاسلي الأموال، فتظهرها على أنها أموال مشروعة ومصدرها أيضا مشروع.

فبالتالي نستطيع أن نقول، أن جريمة غسل الأموال هي "عملية أو مجموعة من عمليات وأفعال يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) على المستوى الداخلي أو الدولي أو على المستويين، ترد على أموال[١] أو عائدات غير مشروعة متحصلة من جرائم سابقة، لإخفاء مصدرها غير المشروع وإضفاء الصفة الشرعية عليها".

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا إذن يقوم غاسلو الأموال بتلك العمليات، وما هي أهدافهم ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في المطلب التالي.

المطلب الثاني
أهداف غاسلي الأموال

تؤثر عملية غسل الأموال على المجتمع لارتباطها بالجرائم بشكل عام سواء كانت جرائم اجتماعية أوسياسية أو إقتصادية أو غيرها، كما توفر وضعاً مثالياً للمتاجرين بالمخدرات وغيرهم من مرتكبي الجرائم الأخرى ذات الدافع المالي[٢]، مثل الدخول الناتجة عن تهريب الأموال والتهرب الضريبي وتقاضي الرشوة والسرقات والاختلاسات والنصب والاحتيال وتزييف العملات الوطنية والأجنبية، وكذلك الدخول الناتجة من الفساد الإداري

---

(١) ما نقصده هنا بالأموال بشكل عام: الأموال السائلة، العقارات، الشركات، السندات والأسهم، وغيرها مما يمكن تبديله وتغييره وتحويله وتقييمه بمال، وقابليته لأن يكون محلا لجريمة غسل الأموال، ومما يمكن استخدامه سواء بالامتلاك أو الحيازة أو الاكتساب أو الاستعمال أو التصرف فيه، لإضفاء الشرعية عليها.

(٢) د. مصطفى طاهر: "المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات"، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩.

والفساد السياسي وتجارة الرقيق الأبيض... إلخ، إذ تتيح لهم أفضل الفرص للجمع في آن واحد بين عنصري الكسب والأمن.

وبتحقيق هذين العنصرين يمكن التحكم بالأفراد والدول والشعوب، وبرسم السياسات في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية وغيرها من السياسات ما يخدم المصالح المباشرة للمنظمات الإجرامية[١].

وعلى ذلك يمكن القول بأن هناك أهدافا رئيسية ومباشرة تمهد لغايات أبعد يهدف مرتكبو جريمة غسل الأموال تحقيقها ومنها:-

- ارتكاب أنشطة تهدف إلى إخفاء مصدر الأموال.
- القيام بمجموعة من العمليات المعقدة لتحويل هذه الأموال إلى أموال مشروعة .
- الفصل بين مصدر الأموال غير المشروعة والأموال التي يتم خضوعها لعمليات الغسل وذلك بهدف محو آثارها والتمويه على مصدرها الأصلي.

وكما أشرنا فإن غاسلي الأموال يبتغون أساسا من وراء الأهداف السابقة، غايات أخرى لاحقة عليها وكنتيجة لها، يستطيعون من خلالها التمتع بتلك الأموال[٢] غير النظيفة بل والتحكم بمصادرها، والانخراط في المؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية، والظهور كما وكأنهم أناس عاديون طبيعيون ليس لهم في الجرائم شيء، بل وإنهم في بعض الأحيان يظهرون بمظهر الرجال الخيرين الداعمين لأعمال الخير والبر، ومن هذه الأهداف:-

١. **السيطرة على الأنظمة السياسية:** -

إن الثروات والدخول غير المشروعة والنجاح في إخفائها وتمويه مصدرها، وإضفاء الشرعية عليها في إطار عمليات غسل الأموال، تؤدي إلى جعل أصحاب هذه الثروات والدخول مصدر قوة وسطوة وسيطرة على النظام السياسي[٣].

حيث أن هؤلاء المجرمون يوظفون علاقاتهم وإمكاناتهم المالية الهائلة من خلال شبكات تستخدم الترهيب والترغيب من خلال فئات عريضة في مستويات السلطة المختلفة من المسؤولين والموظفين، وفرض قوانينهم وإراداتهم على تلك الفئات[٤]. وبالتالي أصبحت خطرا عالميا يهدد سلامة واستقرار النظم السياسية وهياكل الحكومات.

---

(١) أ. داوود يوسف صبح: "تبييض الأموال والسرية المصرفية، الفساد أصل العلة"، مكتبة صادر، ناشرون، ٢٠٠٢، ص ٣٢.

(٢) Michael Levi and Peter Reuter, Money Laundering, University of Chicago,2006, P. 289.

بحث عن غسل الأموال، منشور على:

http://www.publicpolicy.umd.edu/faculty/reuter/working%20papers/Levi_and_Reuter.pdf

(٣) أ. نادر عبدالعزيز شافي: "تبييض الأموال – دراسة مقارنة-" منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٠٥.

(٤) أ. داوود يوسف صبح: مرجع سابق، ص ٣٢.

٢. إخفاء العلاقة بين المجرم والجريمة الأصلية:-

من المعروف أن العائدات الإجرامية قد تكون هي الدليل الوحيد الذي يقود إلى الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه العائدات، والتي تكشف عن مرتكبيها، والإسهام في إقامة المسؤولية الجنائية قبلهم، ومثال ذلك أن الأموال المتحصلة من جرائم جلب المخدرات أو الاتجار غير المشروع بها يمكن أن تنشئ رابطة مادية ملموسة بين هذه الجرائم وبين جالبي تلك المخدرات أو المتجرين بها[١].

ومن هنا كان الهدف الأساس لغسل الأموال هو إخفاء الرابطة أو العلاقة بين المجرم والجريمة الأصلية، وذلك من خلال عمليات متعددة ترمي إلى تمويه معالم المصدر الرئيس للأموال، وتحويلها في أغلب الأحيان من أصول نقدية إلى أصول حسابية بنكية، سواء داخل الدولة أو خارجها، مما يجعلها في مأمن من أجهزة تنفيذ القانون، ويقلل من حجم المخاطر القانونية التي تواجه المجرمين من ناحية، وتمكنهم من التصرف بحرية في هذه الأموال من ناحية أخرى، الأمر الذي ينتج لهم في النهاية الاستمرار والتوسع في أنشطتهم الإجرامية، والحصول على مصادر وأسواق جديدة، إلى جانب التمتع بممارسة حياة الترف والرفاهية.

٣. تمويل النزاعات الدينية والعرقية:-

حيث يقوم غاسلوا الأموال ببث الخلافات الداخلية وإشعال الفتن الدينية والعرقية، ويعمدون إلى تمويلها بالسلاح والمساعدات وغيرها بواسطة الأموال التي تم غسلها، وذلك ما أشارت إليه الأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في ٨ حزيران ١٩٩٨م، إلى أن الأرباح الناتجة عن غسل الأموال تمول بعض أعنف النزاعات الدينية والعرقية[٢]، وهذا بحد ذاته يخلق لهم أماكن ودول تؤدي هذه النزاعات فيها إلى خلخلة النظام الأمني والمالي والاقتصادي وكذلك السياسي مما يسهل عليهم غسل أموالهم بل وحتى اختفائهم هم بأنفسهم بعيدا عن الملاحقة القانونية.

٤. تمويل الإرهاب والمنظمات الإرهابية:-

يدخل نطاق الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية[٣] طائفة كبيرة ومتنوعة من الجرائم يصعب وضع قائمة شاملة بها، وذلك لأن المنظمات الإرهابية تضطلع بارتكاب

---

(١) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) أ. نادر عبدالعزيز شافي: "تبييض الأموال – دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٢٠٦ .

(٣) سعى المجتمع الدولي إلى بذل جهود كبيرة للتوصل إلى مفهوم دولي مشترك للإرهاب، وذلك بقصد اتخاذ التدابير الفعالة لمنعه ومكافحته، إلا أنه لم يتمكن أحد إلى الآن من إيجاد تعريف شامل ودقيق يحظى باتفاق جميع الدول، ولعل ذلك يعود إلى التباين في وجهات نظر تلك الدول إلى الإرهاب ودوافعه انطلاقاً من اعتبارات سياسية، وقد يكون نص المادة ٢٦٠ من القانون الجزائي الإسباني أوسع وأشمل وأدق تحديداً للأعمال الإرهابية، ونصت تلك المادة على أنه يعتبر من قبيل الأعمال الإرهابية كل فعل يتوخى الاعتداء على أمن الدولة الداخلي، أو النظام العام، أو السلامة الاجتماعية، فيرمي إلى تخريب وتعطيل الأشغال العامة، المصانع والأبنية العسكرية، الكنائس والأمكنة الدينية، المتاحف والمكتبات والمحفوظات وممتلكات الدولة، والأفراد والجسور والسدود والمرافئ والقنوات ..إلخ.
وقد أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة بالإرهاب الدولي عام ١٩٧٣م انبثقت منها ثلاث لجان، تولت إحداها مهمة تعريف الإرهاب الدولي، إلا أنه برزت خلافات بين الدول حول مفاهيم الإرهاب المختلفة.

مختلف الأنشطة الإرهابية التي تدر عليها أرباحاً عالية[1].

ومن أهم الأنشطة التي تدخل في عمل المنظمات الإرهابية بالإضافة إلى ما سبق وذكرناه – الاتجار غير المشروع للأسلحة وتمويل العمليات الإرهابية عن طريق الجمعيات الخيرية، وفي بعض الأحوال عن طريق صناديق الزكاة أو جمع التبرعات[2]، مما يجعل مسألة تتبع الأموال في غاية الصعوبة، لأنها أموال عادية، وتسلك المجرى الطبيعي الذي تسلكه الأموال القانونية، إلا أن هناك استثناء لتلك القاعدة وهو تمويل الإرهاب من خلال أموال غير شرعية، والمثال على ذلك جماعة (FARC) الكولومبية بتمويل التمرد، وذلك لحماية مهربي المخدرات[3].

كما اعتمد الجيش الجمهوري الإيرلندي لفترات عديدة على تمويل عملياته ضد الحكومة البريطانية في إيرلندا الشمالية على التمويل والتبرعات القادمة إليه من الجالية الإيرلندية بالولايات المتحدة الأمريكية[4].

= وعلى الرغم من خلو المجتمع الدولي من تعريف دقيق للإرهاب على نحو متفق عليه دولياً، إلا أنه وضع العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى مكافحته، ومن تلك الاتفاقيات: –

– اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرة في ١٩٦٣/٩/١٤م. – واتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات في ١٩٧٠/٢/١٦م. – واتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ١٩٧١/٩/٢٣، والبروتوكول الملحق بها في ١٩٨٤/٥/١٠م. – واتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية، بما فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٩٧٣/١٢/١٤م. – واتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٩٧٩/١٢/١٧م. – والاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب ١٩٧٧م. – واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٣ وما تعلق فيها بالقرصنة البحرية. انظر في ذلك لدى:

– د. محمد عبدالمنعم عبدالخالق: "المنظور الديني والقانوني لجرائم الإرهاب"، دار النهضة،١٩٩٩، ص١٥٠وما بعدها.

– د. كوركيس يوسف داوود،الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه، الدار العلمية الدولية، عمان٢٠٠١، ص٦١.

– د. محمود شريف بسيوني:"غسل الأموال– الاستجابات الدولية وجهود المكافحة"دار الشروق،القاهرة،٢٠٠٤،ص١٧.

– د. ادونيس العكرة: "الإرهاب السياسي"، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥ وما بعدها.

– لمزيد من المعلومات عن الإرهاب وتعريفه والجهود الدولية والوطنية لمكافحته راجع:

د. أحمد فتحي سرور، المواجهة القانونية للإرهاب، مرجع سابق، ص ٣٢ وما بعدها. وكذلك:

- **Michael R. Ronczkowski**, Terrorism and Organized Hate Crime: Intelligence Gathering, Analysis, and Investigations, Publisher: CRC Press,2004, P. 18

(١) مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (تقرير الاجتماع الإقليمي الإفريقي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين) كمبالا – أوغندا– ١٤– ١٨ فبراير ١٩٩٤م – الفقرة ٣٤.

(٢) د. محمود شريف بسيوني: "غسل الأموال– الاستجابات الدولية وجهود المكافحة"، مرجع سابق، ص ١٩.

(٣) د. محمود شريف بسيوني، إدورد فينتر: "الجريمة المنظمة ومظاهرها الدولية في القانون الجنائي الدولي"، ١٩٩٩.

(٤) د. محمود شريف بسيوني: "غسل الأموال– الاستجابات الدولية وجهود المكافحة "، المرجع السابق، ص ١٩.

٥. **استثمار العائدات في مشروعات مستقبلية:** -

أدت رغبة المجرمين المتزايدة في الانتقال من عالم الجريمة إلى عالم رجال الأعمال والمال إلى وجود هدف جديد لغسل الأموال، وذلك باستخدام العائدات الإجرامية لتحقيق أهداف استثمارية بحتة، من خلال العمل في مشروعات قانونية والاندماج في الاقتصاد المشروع، بما يوفر لتجار المخدرات وغيرهم المرونة الكافية لتحقيق المزيد من الأرباح، وبلوغ المكانة الاجتماعية المرموقة، فضلاً عن الدور المهم الذي تؤديه هذه الأنشطة الاستثمارية في تأمين وتسهيل ارتكاب جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ومن أمثلة ذلك: الاستثمارات العقارية التي تكفل التوزيع الجغرافي الآمن، وبأقل تكلفة ممكنة لمختلف أجزاء الشبكة الإجرامية، بحيث تمكنها من تهريب المخدرات، ونقل المعدات والمواد الخام اللازمة لإنتاجها، والاستثمار في مجال الفنادق وكازينوهات القمار، وشركات اليانصيب والمطاعم والمتاجر الفاخرة التي توفر تسهيلات كبيرة لعمليات غسل الأموال. بينما تسهم الاستثمارات في قطاع الصناعة الكيماوية في توفير الكيماويات الضرورية لإنتاج المواد المخدرة[١].

وهكذا، "...أصبحت جريمة غسل الأموال بالتالي خطراً عالمياً يهدد سلامة واستقرار النظم السياسية وهياكل الحكومات، مما يتطلب معه تدابير مضادة من جانب المجتمع الدولي ككل"[٢].

نخلص مما سبق: إلى أن هذه الجريمة التي هزت كل دول العالم، بحيث أصبحت وعاءا لإضفاء الشرعية على الأموال والمتحصلات الناتجة عن الجرائم، يستخدمه المجرمون لغسل وتنظيف أموالهم غير المشروعة والقذرة بها، لا يمكن أن تتم مواجهتها قانونيا إلا بمعرفة ماهيتها كما سبق شرحه، ومعرفة مراحلها والأساليب التي يتبعها المجرمون من أجل إضفاء المشروعية على أعمالهم، وعلى تلك الأموال وإظهارها وكأنها قانونية ومشروعة. ذلك ما سيكون موضوع بحثنا في المبحث التالي.

المبحث الثاني
مراحل وأساليب غسل الأموال

أصبح معروفا أن جريمة غسل الأموال تمر بمراحل أساسية واجبة لقيام الجريمة، وليس من السهل تحديد المراحل التي تمر بها عملية غسل الأموال، إذ أنها عملية معقدة وقد تكون طويلة ومتشعبة، وقد تتم أيضا من خلال العديد من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، ولكل منهم، منفرداً أو مع غيره، متفرقين أو مجتمعين، دور في عملية إخفاء وتمويه الأموال غير النظيفة المتحصلة من جرائم سابقة "أصلية أو أولية" وإبعاد الشبهة عن مصدرها، وإضفاء الشرعية عليها لتبدو على أنها نظيفة ومشروعة.

والغالب أن الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة هي أموال نقدية، حيث تصل نسبة السيولة إلى نحو ٧٠% من مجموع الأموال المتحصلة التي يهتم غاسلو الأموال بإيداعها

---

(١) (DIANA) Illicit narcotics: recent efforts to control chemical; division and money laundering, Diane publishing company,US,1995

(٢) United Nation-Economic and Social Council, sep,1992.

أو استثمارها في المصارف والمؤسسات المالية أو بواسطتها[١].

وبالتالي فإن النقود السائلة التي يتم تجميعها تشكل معضلة كبيرة بالنسبة لأصحابها من تجار المخدرات وغيرهم، فهي ثقيلة في وزنها، ويصعب التحكم فيها، على عكس الأموال بالنسبة للفئات النقدية الكبيرة، وبالتالي فإن تحريك ونقل السيولة النقدية من بلد إلى آخر على نطاق العالم، وبما يتماشى مع الكميات والسرعة التي تتطلبها العمليات المنظمة الإجرامية الرئيسية يعد أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً[٢].

على أي حال، فإنه يوجد من الناحية النظرية – وبغض النظر عن درجة تعقدها– ثلاث مراحل أساسية متعارف عليها[٣]، وكل مرحلة من هذه المراحل تمهد للمرحلة اللاحقة عليها[٤]، حتى يتم الوصول إلى المرحلة النهائية التي يكون فيها المال قد انقطعت صلته تماماً من أصله الإجرامي، وفي هذه اللحظة يكون الغسل قد تم انجازه[٥].

ووفقاً للنموذج الذي أعدته جماعة العمل المالي الدولية (GAFI)[٦]، والذي صار تقليداً[٧]، تمر عملية غسل الأموال بمراحل ثلاث[٨]:-

---

(١) أ. أحمد بن محمد العمري: "جريمة غسل الأموال، نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية" مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٢) مقال للسيد/ ديفيد أ. انديلمان، Maze Drug money، مجلة الشؤون العالمية، يوليو- أغسطس ١٩٩٤م.

(٣) David J. McClean, International Judicial Assistance,Clarendon Press, Oxford, 1992, P. 184.

(٤) "Once placement has turned "dirty" currency into bank balances, and layering has obscured the connection between the placement account and the destination account, the criminal can integrate the funds into any number of streams of economic activity, including legitimate financial activity such as investments in securities and derivatives, government bonds, direct investment in a legitimate enterprise, or further financing of criminal activity".

لمزيد من التفاصيل حول الموضوع ارجع لمقالة:

- Mariano-Florentino Cuellar , The Tenuous Relationship between the Fight against Money Laundering and the Disruption of Criminal Finance, Journal of Criminal Law and Criminology. Volume: 93. Issue: 2-3., 2003. Page Number: 311.

(٥) د. محمود كبيش: "السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال"، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص٣٣.

(٦) الGAFI أو FATF هي مجموعة العمل المالية الدولية، تم تكوينها من قبل رؤساء الدول والحكومات برئاسة المنظمات الأوروبية بالاجتماع الذي أطلق عليه اسم (La Grand Arcle) والذي انعقد في باريس في الفترة من ١٤ ــ ١٥ يوليو ١٩٨٩م.

(٧) Doug Hopton, Money Laundering, A Concis Guide for All Business, 1st edition, Chapter1, p2, GOWER,2006. مرجع سابق

(٨) د. محمد عبداللطيف عبدالعال: "جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري"، مرجع سابق، ص١١. وكذلك راجع: الموقع الخاص لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

United Nation Office on Drugs and Crime: (http://www.unodc.org)

- Money laundering is a dynamic three-stage process that requires:
- **placement**, moving the funds from direct association with the crime;
- **layering**, disguising the trail to foil pursuit; and,
- **Integration**, making the money available to the criminal once again with its occupational and geographic origins hidden from view.

These three stages are usually referred to as placement, layering and integration.

وكذلك انظر:-

- Schopper, supra note 71, at 313 (citing Andres Rueda, The Implications of Strong Encryption Technology on Money Laundering, 12 ALB. L.J. SCI. & TECH. 1, 7-8 (2001)). =

١-التوظيف (2 (Placement-التمويه) (3Layering-الدمج (Integration)

١- مرحلة التوظيف (Placement) : -

تعد مرحلة التوظيف[١] ليس فقط من أصعب المراحل التي تواجه القائمين على نشاط غسل الأموال، بل أيضاً أخطرها[٢] بل وكذلك أضعفها وأقواها استهدافا لأنها مرحلة تشد انتباه السلطات المعنية بالمكافحة[٣].

ويعبر عنها بالمرحلة التحضيرية أو التمهيدية للغسل، وفيها يقوم الجناة بإيداع الأموال غير المشروعة أو توظيفها في نظام مالي يقوم على الأعمال[٤].

وفي هذه المرحلة نجد أن الأموال النقدية في صورتها السائلة متوافرة بكميات كبيرة جداً[٥]، وبالتالي ففي سبيل إبعاد الشبهات عن مصدر تلك الأموال، فإنه يتعين لهؤلاء الأشخاص أن يتخلوا مادياً عن المتحصلات النقدية، إما بواسطة إيداعها في أحد البنوك أو المؤسسات المالية، أو تحويلها إلى عملات أجنبية، أو شراء عقارات أو سيارات ويخوت.

وهكذا فإن هذه المرحلة تمثل مشكلة بالنسبة للمنظمات الإجرامية القائمة على هذا النشاط، ومن ثم يكون عليها التصرف وبشكل فوري وبكثير من الحيطة والحذر، حتى لا تكون عرضة لمخاطر الضبط من قبل السلطات المختصة ومصادرتها، أو السرقة أو التلف[٦].

وهنا يتضح مدى أهمية هذه المرحلة، والتي تحقق هدفين في آن واحد، فهي تخلص حائزي الأموال الضخمة غير المشروعة من حيازتها، كما أنها تدخل هذه الأموال في آليات

= - World Bank, Money Laundering and Terrorist Financing: Definitions and Explanations, Available at: http://www1.worldbank.org/finance/html/amlcft/docs/Ref_Guide_EN/v2/01-Ch01_EN_v2.pdf (5/Mar/2008).

(١) يترجم بعض الفقهاء اصطلاح Placement (بالإيداع) ويترجمه البعض الآخر (بالإحلال) ويطلق عليه البعض مرحلة التوظيف. انظر في ذلك لدى:
- د. محمد سامي الشوا: "السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال"، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٣٤.
- د. جلال وفاء محمدين:"دور البنوك في مكافحة غسل الأموال"، دار الجامعة الجديدة للنشر،٢٠٠٤، ص ١٠.
- د. شريف سيد كامل: "مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٣٤.
وأدناه ما ورد من تفسير لمرحلة التوظيف على موقع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة:
- **The placement stage** represents the initial entry of the funds into the financial system. For the drug trafficker, in particular, this is not necessarily an easy task. The immense cash profits of the illegal drug trade can pose an enormous problem.
- http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/laundrycycle.htm

(٢) د. محمد علي العريان: "عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها" مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) Prof. Michael Levi & Prof. Peter Reuter, Money Laundering, University of Chicago, p311, 2006

(٤) د. شريف سيد كامل: "مكافحة جرائم غسل الأموال"، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٥) د. محمود كبيش،"السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال"، مرجع سابق، ص٣٤.

(٦) د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية، مرجع سابق، ص ٨.

النظام المالي، أي في أحد المصارف، أو في أحد المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل مكاتب تغيير العملة، ومحال فحص وتداول الأوراق المالية وشركات الصرافة[١].

وبذلك يسمح بتحريك هذه الأموال بسهولة تمهيداً لدخولها في المرحلة التالية، وهي مرحلة التمويه، كما يمكن التخلص من النقود بتحويلها إلى عقارات، ذهب ومجوهرات وأحجار كريمة، تحف ومقتنيات ثمينة، أو استبدالها بعملات أجنبية توطئة لتهريبها خارج البلاد، حيث تودع في مصارف مستعدة للتعاون، سواءً تمت عملية التهريب بمعرفة ناقلين محترفين أو عن طريق شركات دولية للبريد وخدمات التسليم، من خلال النظم المصرفية السرية، أو بالإخفاء في البضائع التجارية[٢].

إن مرحلة التوظيف أو الإيداع كما يطلق عليها البعض تعد من أخطر مراحل غسل الأموال وأكثرها حرجاً بالنسبة للمنظمات الإرهابية أو الجرمية التي تكون أموالها في هذه المرحلة عرضة للهجوم وللضبط من جانب سلطات تنفيذ القانون، والتي تكون لديها أكبر الفرص في كشف وتتبع هذه الأموال من خلال المستندات والبيانات المسجلة بشأنها في المؤسسات المالية المصرفية وغيرها على حد سواء[٣].

٢- مرحلة التمويه (Layering:-Empilage)

وفي هذه المرحلة[٤] يتم فصل الأموال المشبوهة عن مصدرها، وذلك بخلق عدة عمليات معقدة بهدف التمويه عن أصل ومصدر هذه الأموال. بل وتدعيم ذلك بالمستندات التي تؤدي إلى تضليل الجهات الرقابية والأمنية بما يحول دون اقتفاء المسار غير المشروع لهذه الأموال[٥].

وتمثل هذه المرحلة أهمية كبيرة لغاسلي الأموال الذين يعمدون إلى خلق طبقات مركبة ومضاعفة من الصفقات التجارية والتحويلات المالية التي تكفل إخفاء العائدات غير المشروعة، وتمويه طبيعتها، وقطع صلتها تماماً بمصدرها الجرمي[٦].

---

(١) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص٨.

(٢) د: عزيزة الشريف: "ظاهرة غسل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني"، حلقة علمية بكلية الحقوق جامعة الكويت، ١٠/٥/١٩٩٨، ص ٣٢.

(٣) - د. محمود كبيش، مرجع سابق، ص ٣٤. - د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٩. - د: هدى حامد قشقوش: "جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٢٣.

(٤) يترجم البعض Empilage بالفرنسية التمويه، مشار إليه لدى:
- د. محمود كبيش:، المرجع السابق، ص٣٦.
- د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص٩. **والبعض الآخر يترجمها بالتجميع:**
- د. محمد عبداللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص١٢. والبعض الآخر يترجمها بالتعتيم:
- د. محمد سامي الشوا، "السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال"، مرجع سابق، ص١٢٦.
- **ارجع إلى ما ورد من توضيح لهذه المرحلة على موقع الأمم المتحدة:**

-Layering: usually consists of a series of transactions designed to conceal the origin of the funds. This is the most complex stage of the process, and the most international in nature. The money launderer might begin by sending funds electronically from one country to another, then break them up into investments in advanced financial options or in overseas markets, moving them constantly to evade detection, each time hoping to exploit loopholes or discrepancies in legislation and delays in judicial or police cooperation.
- http://www.unodc.org/unodc/ar/money_laundering_cycle.html

(٥) د. جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسل الأموال"، المرجع السابق، ص ١٣.

(٦) د. مصطفى طاهر: "المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات" مرجع سابق، ص ١٠.

وتعد هذه المرحلة من أكثر المراحل تعقيداً، وغالباً ما تجري في بلدان متعددة، وتنطوي على استخدام العديد من الأساليب المتشعبة والمتنوعة[1]، وتستعين المنظمات الإجرامية في هذه المرحلة بالخبرات القانونية والمالية المدربة لإدخال المال في علاقات دائرة بين شركات وهمية تنشأ لهذا الغرض[2]، مستغلة في إنشائها قصور أو غموض في قوانين الشركات، مما يمكن بعد ذلك من إجراء عمليات مالية سريعة من خلال الوسائل التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة (كالتجارة عبر الانترنت) [3].

ومن بعض الأساليب المتبعة في عملية التمويه على سبيل المثال:-

- توزيع الأموال بين استثمارات متعددة، وفي بلدان مختلفة، مع إعادة بيع الأصول المشتراة، ونقل الاستثمارات باستمرار لتجنب اقتفاء أثرها من جانب السلطات.
- التواطؤ مع المصارف الوطنية والأجنبية، واستخدام بطاقات الدفع الالكتروني المعروفة بالبطاقات الذكية والحسابات الرقمية المتغيرة.
- تسهيل حركة الأموال غير المشروعة داخل وعبر البلدان باستغلال الفواتير المزورة وخطابات الاعتماد، ومن خلال الشركات الوهمية التابعة للمنظمات الإجرامية.
- الاستفادة من خدمات نوادي القمار في تغيير العملة وإصدار الشيكات وتحويل الأموال إلى نوادي قمار أخرى ...إلخ.

٣- مرحلة الدمج Integration)): -

في هذه المرحلة[4] يتم إضفاء طابع الشرعية على النقود التي تم غسلها، بتقديم

---

(١) د. محمد عبداللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) **الشركات الوهمية:** هي شركات تؤسس فعلاً، ولكنها لا تزاول نشاطاً حقيقياً، إذ هي مجرد واجهة لغسل الأموال المتحصلة من الجرائم من خلال استخدام ذمتها المالية واسمها التجاري لفتح حسابات مصرفية لدى البنوك وإجراء التحويلات وتهريب الأموال إلى الخارج.
- د. حمدي عبدالعظيم: "غسل الأموال في مصر والعالم"، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٩.
- مجلة الفكر الشرطي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٩٩.
راجع أيضاً: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٥ النسخة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦، الفقرة ٣٤، ص ٩.

(٣) "التجارة عبر الانترنت أو التجارة الالكترونية تجارة تتم عبر شبكة الانترنت وتتسع لأي شكل من أشكال التعاملات التجارية، أحد هذه الأشكال ما يعرف بالنقود الالكترونية"، **انظر:**
- د. إيهاب الدسوقي: "الأبعاد الاقتصادية والمالية للتجارة الالكترونية مع التطبيق على مصر"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٦٧، ٤٦٨، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٤٥.

(٤) ويترجم البعض الدمج Recycle وتعني تحويل وجهة المال: **أنظر ذلك لدى:**
- د: هدى حامد قشقوش: "جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي" مرجع سابق، ص ٢٢.
- **ارجع إلى ما ورد من توضيح لهذه المرحلة على موقع الأمم المتحدة:**
- **Integration:** the funds return fully assimilated into the legal economy. Having been placed initially as cash and layered through a number of financial operations, the criminal proceeds are fully integrated into the financial system and can be used for any purpose.
- http://www.unodc.org/unodc/ar/money_laundering_cycle.html

مبرر غير قابل للجدل على أصل الأموال، وهي المرحلة الأكثر إعداداً، وتتمثل في مظهر الشرعية على ثروة ذات أصل إجرامي، وتهدف خطط الإدماج إلى إعادة الأموال المغسولة مرة أخرى في الاقتصاد، بحيث يعاد دمجها في النظام المصرفي، وتبدو في نهاية الأمر وكأنها عوائد طبيعية لصفقة تجارية[1].

ومن ثم يكون من العسير التمييز بين الدخل غير المشروع والدخل المشروع، وتعود الأموال غير المشروعة ثانية إلى يد غاسلي الأموال بعد أن أصبحت أموالاً نظيفة بما يسمح لهم التصرف فيها بكامل حريتهم، إما في استخدامها في حياة الترف، أو إعادة استخدامها في الأنشطة الإجرامية، أو استثمارها في الأنشطة المشروعة لتحقيق مزيد من الأرباح في الحالتين[2]. والوسائل المتبعة في تنظيف تلك الأموال في هذه المرحلة تتم بطرق عديدة، مثل اكتساب ملكية العقارات، وتأسيس الشركات، ومباشرة تجارة الاستيراد والتصدير[3].

وهكذا، من الواضح أن أغلبية المشتغلين والمهتمين بجريمة غسل الأموال من الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين وعلى رأسهم القانونيين سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي، اعتمدوا على الشكل التقليدي لمراحل غسل الأموال كما أسلفنا، وهي بلا شك مهمة بسبب أنها تدخل ضمن التكوين القانوني لجريمة غسل الأموال أي انها تدخل ضمن مكونات الركن المادي للجريمة، وهؤلاء هم أنصار النظرية التقليدية لمراحل غسل الأموال.

ومن الأهمية بمكان أن نذكرأنه ليس بشرط أن تمر عمليات غسل الأموال بتلك المراحل التقليدية الثلاث التي ذكرناها آنفا مع اعتقادنا بأهمية تلك المراحل، ونحن بذلك نتفق أيضا مع جانب آخر من الفقه الحديث الذي يرى أنه لا توجد مراحل متسلسلة أومحددة لغسل الأموال، وذلك بسبب انها تتنوع باختلاف الأشخاص القائمين بها وكمية الأموال المغسولة ودرجة القيود القانونية المفروضة والحاجة التي توجه الأموال المغسولة لإشباعها[4]، وهؤلاء هم أنصار النظرية الحديثة لغسل الأموال.

وبالتالي فإن عملية غسل الأموال قد تتم باختزال تلك المراحل الثلاث في مرحلة واحدة، أو تندمج مرحلتان في عملية واحدة.

فالمضاربة بالبورصة، وشراء العقارات نقدا ومباشرة بالأموال غير المشروعة، وكذلك استبدال النقود المهربة إلى خارج الدولة ثم إعادتها للدولة مرة أخرى، واستخدام السوق

---

(١) د. محمد سامي الشوا: "السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال" مرجع سابق، ص ١٣٠.
(٢) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ١١.
(٣) د. جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسل الأموال" مرجع سابق، ص ١٦.
(٤) CHRIS MATHERS Crime School: Money Laundering: True Crime Meets the World of Business and Finance, Firefly Books U.S,2004, p22

مشار إليه لدى:

- د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال – دراسة مقارنة- دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ١٧٩.

السوداء للصرف وتبادل العملات، ليس بالضروري أن تمر بتلك المراحل، ولا تأخذ الوقت الذي قد تستغرقه عملية غسل الأموال خلال تلك المراحل[1].

ونظرا للفنون والتقنيات المستخدمة ودرجة التعقيد التي تتعلق بها عملية غسل الأموال، فإن الفقه الحديث، قد قسم هذه النظرية إلى ثلاثة أنواع:-

- غسل بسيط: ويقصد به تحويل أو تسييل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة ونظيفة من خلال أقصر الدوائر والطرق.
- وغسل مدعم: ويقصد به إعادة استثمار الأموال غير المشروعة في أنشطة مشروعة وقانونية تكون أكبر حجما من الأنشطة التي يتم فيها الغسل البسيط.
- وغسل متقن: ويقصد به وصول الأموال المغسولة إلى مستوى معين لا يستخدم فيه الوسائل التقليدية لتبرير مصدر الأموال وغالبا ما تضطلع بارتكابه المنظمات الإجرامية[2].

المبحث الثالث
مخاطر غسل الأموال

اكتسبت ظاهرة غسل الأموال في السنوات الأخيرة أهمية قصوى جعلتها تقفز إلى صدارة الظواهر الجديرة بالاهتمام، ليس فقط من قبل رجال القانون والمشتغلين بمكافحة الإجرام، وبصفة خاصة الإجرام المنظم، وإنما كذلك من قبل رجال السياسة والاقتصاد[3]، ويرجع ذلك إلى ما تمثله هذه الظاهرة من خطورة خاصة.

وترجع خطورة غسل الأموال لعدة اعتبارات أهمها: اتساع حجم هذه الظاهرة بشكل مخيف، فضلاً عن ارتباطها بمجموعة أخرى من الظواهر الاقتصادية والسياسية

---

(١) د. محمود كبيش، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال،الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٣٩.

(٢) لمزيد من التفصيل حول النظرية الحديثة ارجع إلى:
- د. خالد حامد مصطفى، ص ١٧٩ وما بعدها.
- أ. عبدالفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، ط١، دار علاء الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

(٣) في الذكرى الخمسين للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٢، ذكر الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون مبادرة بلاده بإصدار القانون الرئاسي رقم ٤٢ لمكافحة الجرائم عبر الوطنية، حيث قال في خطابه قائلا: " أني وجهت الحكومة بأن يشخصوا وأن يضعوا في حسبانهم واعتبارهم تلك الدول التي تسمح بغسل الأموال" فيها. وأضاف، أن المنظمات الإجرامية تنقل كميات كبيرة من المكاسب والأموال غير المشروعة من خلال الأنظمة والمؤسسات المالية الدولية بحرية مطلقة دون مقاضاتهم، ويجب علينا أن لا نسمح لهم بأن يقوموا بغسل الدماء من تلك الأموال المتأتية من جرائم المتاجرة بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة".
راجع ذلك لدى:
- Mathew s. Morgan, MoneyLaundering: The United State Law And Its Global Influence,The London Institute of International Banking, Finance & Development Law,Essays In International Financing & Economic Law, No 5. November 1996.

والاجتماعية[1] الخطرة في ذاتها، يضاف إلى ذلك صعوبة مواجهة ظاهرة غسل الأموال بأساليب المواجهة القانونية التقليدية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فالحقيقة التي لا جدال فيها أن هناك العديد من الآثار السلبية لهذه الجريمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما سوف نذكره على النحو التالي:-

أولاً- الآثار الاقتصادية:-

تشكل الأموال عصب الاقتصاد الذي يعتبر عماد الحياة المعاصرة، وأحد مقومات الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة في العالم. ويقاس رقي وتقدم الشعوب برقي وتقدم اقتصادها، وقد أصبح الاقتصاد نظاماً عالمياً ارتبطت به الأسرة الدولية بصورة عضوية، فأصبح يشكل كياناً مترابطاً تتفاعل أجزاؤه، فتتأثر وتؤثر في المتغيرات المختلفة التي يتجاذب العالم المعاصر، ولا شك في أن سلامة الاقتصاد الوطني عامل أساس في استقرار الحياة السياسية والاجتماعية، إذ يوفر التوازن بين الإمكانات والرغبات[2].

ولعبت العولمة دوراً هاماً في تحويل النظام المالي الدولي إلى ما كان يحلمون به غاسلو الأموال[3]. كما تأثرت حياة الفرد إلى درجة بعيدة بالتطور الاقتصادي، وأدى الصراع على المال إلى التنافس بين أصحاب النفوذ الاقتصادي في بعض البلدان، وأصبح بإمكان هذه الفئة شراء ضمائر بعض الدول وبيعها في مصالح اقتصادية، بالإضافة إلى بعض الرؤساء والوزراء وأصحاب السلطة والمال الذين تتحدث عنهم الصحف. وقد طال الفساد الموظفين الكبار في المؤسسات، مما شكل خطراً على النظام الاقتصادي ككل بشكل يؤثر على الاقتصاد الوطني.

ومن الجرائم والأنشطة التي تشكل تهديدا خطيرا على الاقتصاد الوطني بل والعالمي هي الاقتصاد الخفي[4]"The Underground or Shedow economy"، إذ يشكل حسب لتقديرات الدولية ثالث أكبر تجارة على مستوى العالم بعد تجارة الصرافة والتحويلات الدولية وتجارة البترول، ويعتبر غسل الأموال بالتأكيد المحرك والداعم الكبير لهذا الاقتصاد[5].

---

(١) أ. صلاح الدين حسن السيسي: "القطاع المصرفي وغسيل الأموال"، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٨١.

(٢) أ. نادر عبدالعزيز شافي: "تبييض الأموال – دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) Professor Peno Arlacchi, The Need for a Global Attack on Money Laundering, A Panel Discussion, UN, New York, 10 June 1998.

(٤) يعرف بعض الفقه الاقتصاد الخفي بأنه " مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية والقومية، وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة".
أنظر في ذلك لدى:
– د. عبدالمطلب عبدالحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٢٣٩.
- Marc Germanangue- Debare, A Hidden enemy – Underground Economy, UNESCO Courier, June 1996. : مقال منشور تحت عنوان: العدو الخفي– الاقتصاد الخفي
- http://findarticles.com/p/articles/mi_m1310/is_1996_june/ai_18693533/print

(٥) Abullahi Y. Shehu, Deputy Director, Financial Crimes, Office of the Special Adviser to the President on Drugs & Financial Crimes, FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA. "Money laundering: The Challenge of Global Enforcement", Paper Presented at a seminor of the Crimonology Society of Hong Kong, on November 9, 2000.

فعندما تنتشر عمليات غسل الأموال بأي دولة من الدول يصاب جهاز الاقتصاد القومي بأمراض خطيرة، وتدخل المؤسسات الاقتصادية في متاعب ومشكلات وتنازع، وتدخل مشروعاته في مشكلات تتعارض فيها الأسباب والنتائج وتتدهور الأوضاع[١].

ومن أبرز المخاطر الاقتصادية لغسل الأموال: -

١- انخفاض الدخل القومي[٢]:-

تؤدي عملية غسل الأموال إلى هروب الأموال إلى خارج الدولة وخسارة الإنتاج لأحد أهم عناصره وهو رأس المال، مما يعيق إنتاج السلع والخدمات، فينعكس بشكل سلبي على الدخل القومي بالانخفاض[٣].

٢- تدهور قيمة العملة الوطنية: -

يؤدي غسل الأموال إلى خفض قيمة العملة في تلك الدولة التي يمارس فيها ذلك النشاط، مما يؤدي إلى زيادة حجم التضخم وعجز ميزان المدفوعات، وتعرض أسواق المال والبورصة إلى الانهيار[٤].

حيث تقوم هذه العمليات؛ أي غسل الأموال، بتحويل العملة المحلية الناتجة عن أموال غير مشروعة إلى ذهب ومجوهرات وغيرها من الأصول ذات القيمة، والتي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية[٥].

٣- إفساد مناخ الاستثمار:-

لا يهتم غاسلو الأموال بالجدوى الاقتصادية لأي استثمار يقدمون عليه باعتبار أن اهتمامهم ينصب على إيجاد الغطاء عبر عمليات التوظيف التي تسمح بشرعية هذه الأموال، الأمر الذي يفسد مناخ الاستثمار، ذلك أن إدخال المال غير المشروع في الدورة المالية يؤدي حتماً إلى إخفاء مصدر هذه الأموال، كما يضخ كميات كبيرة من النقود في الدورة النقدية والمالية بصورة عشوائية غير مدروسة[٦].

---

(١) أ. صلاح الدين حسن السيسي: "غسيل الأموال، الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٨ وما بعدها.

(٢) **الدخل القومي:** يعرف بأنه مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل البلاد أو خارجه خلال فترة معينة.

(٣) د. عادة عماد الشربيني: "المسؤولية الجنائية عن الأعمال البنكية، دراسة مقارنة"، دار المجد للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص٥٣٠.

(٤) أ. عبدالوهاب عرفه: "الوجيز في مكافحة جريمة غسل الأموال"، دار المطبوعات الجامعية، إسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٠.

(٥) د. أشرف توفيق شمس الدين: "دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد" مرجع سابق، ص ٨.

(٦) أ. نادر عبدالعزيز شافي: "تبييض الأموال – دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ١٩٥.

٤- **الإضرار بسمعة الدولة** التي تمارس فيها تلك العمليات غير المشروعة أمام الهيئات المانحة للمساعدات والقروض، فتمتنع عن إقراضها ما تحتاجه.

٥- **ارتفاع معدل التضخم**[١]:-

لا تخلو عمليات غسل الأموال من تدفق نقدي إلى تيار الاستهلاك، سواءً في حالة غسل الأموال عبر البنوك أو القنوات المصرفية أو عن طريق السلع والذهب وغيرها، مما يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الجدي للاستهلاك، وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية، ولا تقيم وزناً للمنفعة الحدية للنقود، ولا تقارن بينها وبين المنفعة الحدية للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق. وبذلك تساهم عملية غسل الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار، أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع، مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود.

ثانياً- الآثار الاجتماعية: -

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى آثار سلبية خطيرة تؤثر دون شك على النواحي الاجتماعية في المجتمع، فهي تؤدي إلى اختلال في البيئة الاجتماعية للدولة، حيث تعمل على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، متمثلة في سوء توزيع الدخل القومي، وذلك على النحو التالي:-

١- **البطالة**:-

انتشار البطالة في المجتمع نتيجة تهريب جزء كبير من الدخل القومي للبلاد إلى الخارج لغسلها، فتعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن توفير فرص العمل لمواطنيها لغيابه، والتي كانت ستنفقه على الاستثمارات اللازمة لإنشاء المصانع والشركات التي كانت ستستوعب الأيدي العاملة[٢]. لذلك فإن هناك علاقة بين البطالة وبين جريمة غسل الأموال سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إذ أن البطالة ليست سمة من سمات الدول المتخلفة عن ركب الحضارة، كما توضحها الدراسات أن معدلات البطالة مرتفعة في نفس الدول التي يرتفع فيها حجم عمليات غسل الأموال.[٣]

٢- **تدني مستوى المعيشة**: -

تؤثر عمليات غسل الأموال في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيء مما يزيد أعباء الفقراء، واتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء، مما يعني وجود آثار سيئة وسلبية لتوزيع الدخل، ومن ثم وجود علاقة عكسية بين غسل الأموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر، وتدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين في المجتمع[٤].

---

(١) د. فؤاد مرسي: "الرأسمالية تجدد نفسها"، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص ٢١٦.
(٢) د. محمد على العريان: "عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها" ،مرجع سابق، ص ٦٣.
(٣) د. خالد حمد محمد الحمادي، جريمة غسل الأموال في عصر العولمة، بدون دار نشر، ٢٠٠٦م.
(٤) أ. نادر عبدالعزيز شافي: "تبييض الأموال – دراسة مقارنة"، مرجع السابق، ص ٢٠٣.

كما تشير الدراسات إلى أن حكومات الدول النامية ما لم تقم بدورها الاجتماعي الحقيقي بالنهوض بالتعليم ورفع مستوى الأجور وتعديل قوانين الضمان الإجتماعي ،فإن ذلك بلا شك سيسهم بشكل كبير في خلق فجوة اجتماعية بين طبقات المجتمع الواحد(١).

٣- انتشار الجرائم: -

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى انتشار أنواع الجرائم المختلفة واتساعها وعلى رأسها الجرائم المنظمة، وانعدام الولاء للوطن، والسلبية لدى المواطنين(٢).

ومن المؤكد أن عمليات غسل الأموال تعتبر هامة بالنسبة لمعظم المجرمين، إذ تزيد خطورتها في حالة ارتكابها في إطار الجريمة المنظمة، خاصة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة منها والمالية التي ترتكب من أجل جني المال والأرباح، وبهذا فإن غسل الأموال يتيح لهؤلاء المجرمين الضلوع في مزيد من النشاطات الإجرامية أو تمويل منظماتهم الاجرامية مما يشكل أكبر تهديد للأمن والأمان والسكينة وسلامة المجتمع واضطراب في النظام الاقتصادي بشكل عام(٣).

ونظرا لخطورة الوضع وتهديد هؤلاء المجرمين للمجتمعات الآمنة بازدياد الجرائم التي يرتكبونها الأصلية منها أو المعاصرة لها أو اللاحقة عليها، والتي تدر عليهم أموالا ضخمة ومن ثم يقومون بغسلها، كان لا بد من المجتمع الدولي ويمثلهم في ذلك الأمم المتحدة أن يتحركوا لمواجهة هذا الخطر المبيد وسد الطرق التي تمكنهم من غسل تلك الأموال القذرة والملطخة بدماء المجتمع بكل السبل المتاحة وذلك لهدم قوتهم ونفوذهم الاقتصادية والمالية. وكان من نتائج تلك الجهود، مجموعة من الاتفاقات الدولية التي أدرجت طائفة عديدة وكبيرة من الجرائم الخطرة إلى قوائمها وحثت كل الدول على إدراج وتضمين تلك الجرائم الخطيرة وغيرها إلى تشريعاتها وقوانينها(٤).

ثالثاً- الآثار السياسية:-

عمليات غسل الأموال لا يقتصر تأثيرها السلبي على النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية، وإنما يمتد ليشمل النواحي السياسية في المجتمع، فبعض هذه الأموال يتم توجيهه إلى إفساد هياكل الحكومات، وفرض السيطرة على النظام السياسي، وإلى احتمال فرض قوانين غاسلي الأموال وإرادتهم على المجتمع(٥).

---

(١) د. خالد حمد محمد الحمادي، مرجع سابق،ص ٧٠.
(٢) د. أشرف توفيق شمس الدين،دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد، مرجع السابق، ص٢٤٧.
(٣) د. شريف سيد كامل،الجريمة المنظمة في القانون المقارن،ط١، درا النهضة العربية،٢٠٠١، ص١١٩.
(٤) مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية- البند السادس من جدول الأعمال المؤقت – حلقة العمل "٥" التدابير الرامية لمكافحة الجرائم الاقتصادية بما في ذلك غسل الأموال، ثالثا: جريمة غسل الأموال ص ٨ وما بعدها، بانكوك – ١٨ – ٢٥ إبريل ٢٠٠٥.
(٥) أ. نادر عبدالعزيز شافي: "تبييض الأموال – دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

والبعض الآخر يتم توجيهه لتمويل التنظيمات الإرهابية للقيام بعمليات وجرائم تخريبية، وزعزعة الأمن والاستقرار، وكذلك الثقة في أجهزة الدولة[1] وقد يصل الأمر إلى وصول أصحاب رؤوس الأموال غير المشروعة للتمثيل في المجالس النيابية، الأمر الذي يؤدي إلى تمتعهم بالحصانة والاشتراك في وضع التشريعات في الدولة[2] وذلك بفضل ما لديهم من إمكانات في الإنفاق على الدعاية الانتخابية، وشراء الذمم، والتأثير على أصوات الناخبين.

هكذا، فقد تطرقنا من خلال الفصل السابق إلى جريمة غسل الأموال، كظاهرة مقلقة للمجتمع الدولي، وعرضنا التعريفات التي قيلت أو وردت في المعاهدات والاتفاقيات الدولية وكذلك في التشريعات الداخلية وتطرقنا لوجهة نظر الفقهاء في هذه الجريمة، وحاولنا أن نصل إلى تعريف لجريمة غسل الأموال، ثم تطرقنا لمجموعة من الأهداف التي يسعى غاسلو الأموال الوصول إليها وتحقيقها من ارتكابهم لجريمة غسل الأموال، وأوضحنا المقصود بعمليات غسل الأموال من خلال المراحل التي تمر بها تلك العمليات لغرض غسل الأموال وإضفاء الصفة الشرعية لها باستعمال وسائل مختلفة، وعرضنا بعضا من الآثار الضارة الناتجة عن جريمة غسل الأموال.

نخلص من ذلك، أن هذه الجريمة الحديثة نوعا ما، ما هي إلا أم الجرائم التي تحتضن تلك الأموال غير المشروعة التي تتأتى من الجرائم سواء تلك المضمونة في قوانين غسل الأموال أوالتي أشارت إليها الاتفاقيات الدولية، لتضفي عليها الحضانة القانونية المشروعة.

فبالتالي هي الوسيلة التي كان الجناة يحلمون بها للتخلص من أعباء الكم الكبير من الأموال التي بين أيديهم دون أن يتمكنوا من استعمالها بالشكل الذي كانوا يتمنونه، فوجدوا الضالة التي يبحثون عنها في هذه الجريمة وهي غسل الأموال، مما لفت انتباه الدول إلى خطورة واستشراء هذه الجريمة التي تمزج في ثناياها أمور وإجراءات ومتحصلات وأموال قانونية ومشروعة بامور وإجراءات ومتحصلات وأموال غير قانونية وغير مشروعة، وزرعت نفسها في أغلب المؤسسات الحكومية منها والخاصة، كما وجدت قوتها في التقنيات الحديثة والاتصالات والانترنت مما جعلها تتنقل بتلك الأموال من مكان إلى مكان في لحظات من غفلة القانون والمجتمع الدولي، الأمر الذي دعى أغلب الدول أن تعطي هذه الجريمة أهمية كبرى في أغلب مؤتمراتها واتفاقياتها ومعاهداتها، ولتقوم المنظمة الدولية بتبني الكثيرمن المعاهدات الخاصة بغسل الأموال أوالجرائم الأصلية وتعزيزذلك باتفاقيات نموذجية لتسترشد بها الدول في تجريم عمليات غسل الأموال وكذلك مواجهة هذا الخطر والحد من الجرائم التي تعتبر مصدر تلك الأموال، وذلك في إطار تعاون دولي فعال.

وعليه، نتساءل كيف استطاع المجتمع الدولي، وكذلك الدول فهم هذه الجريمة، وكيف تناولوها من الناحية القانونية، وما هو البنيان القانوني لهذه الجريمة؟ اسئلة نتمنى الاجابة عليها من خلال الباب التالي.

---

(١) د. محمود كبيش: "السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال"، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) د. محمد محمد مصباح القاضي: "ظاهرة غسيل الموال ودور القانون الجنائي في الحد منها"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠ ص ٣٠ ــ ٥٠.

الباب الأول
القواعد الجنائية الحاكمة لجرائم غسل الأموال

تمهيد:

أحدث التقدم العلمي الهائل في مجال التكنولوجيا الحديثة وتدفقها في العقود الثلاثة الأخيرة ثورة في جميع مناحي الحياة، وكطبيعة النفس البشرية، حيث يستغل الأشرار تلك التكنولوجيا وما تقدمه من وسائل متقدمة في ارتكاب العديد من الجرائم التقليدية مستغلين الإمكانيات الهائلة لهذه الوسائل، أو استحداث صور أخرى من الإجرام يرتبط بهذه التقنيات التي تصير محلاً لهذه الجرائم أو وسيلة لارتكابها، وقد تزايدت معدلات هذه الجرائم في العقدين الأخيرين على وجه الخصوص بصورة أدت إلى بزوغ فجر ظاهرة إجرامية جديدة تعرف بغسل الأموال، وفي ظلها نمت الجريمة المنظمة وترعرعت، خاصة في مجالات الإرهاب وتجارة المخدرات، والاتجار بالسلاح، والدعارة المنظمة، وارتكبت العديد من الجرائم التقليدية الأخرى(١).

إن ضخامة الأموال الناتجة عن عمليات غسل الأموال والتي تتجاوز بكثير الخمسمئة مليار دولار سنوياً(٢)، وكما بينها أيضا تقرير مجموعة العمل المالي FATF لعام ١٩٩٦ التي تقدر ما بين ٥٩٠ بليون دولار و ١،٥ تريليون دولار(٣)؛ بالإضافة إلى المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عنها، دفعت المجتمع الدولي إلى الاهتمام بمكافحة غسل الأموال، وحرمان المنظمات الإجرامية من الاستفادة من الأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائمها(٤).

وفي الواقع لم يكن غسل الأموال ظاهرة حديثة واقعياً، بل تعود إلى تاريخ ظهور الجريمة المالية، حيث كان المرتكبون يعمدون إلى استعمال الأموال الناتجة عن جرائمهم بشكل يخفي حقيقتها، ولكن تزايد هذه الظاهرة وانتشارها أدى إلى انتباه المجتمع الدولي لها.

وباتت عملية مكافحة غسل الأموال في العالم من المسائل الهامة والمعقدة، وتأتي أهميتها من الحجم الهائل للأموال الموصوفة "بالملوثة" والمرتبطة بالجريمة المنظمة والمخدرات وغيرها، أما وجهة التعقيد في هذه العملية فيتصل بدرجة التوسع الكبيرة والمضطردة التي وصل إليها الاتجار بالمخدرات، والجرائم الخطرة الأخرى، وغسل أموالها

---

(١) في إطار ما ذكر أنظر:
د. محمد أبو العلاء عقيدة: "التحقيق وجمع الأدلة في مجال الجرائم الالكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية"، دبي، ٢٦ – ٢٨ إبريل ٢٠٠٣، ص ١٩ـ٢٠ .

(٢) القاضي الدكتور/ غسان رباح: "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديدة"، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت، ١٩٩٩، ص١٥٢.

(٣) راجع وثائق ومنشورات مجموعة العمل المالي "الفاتف – FATF ":
"Using 1996 statistics, these percentages would indicate that money laundering ranged between US Dollar (USD) 590 billion and USD 1.5 trillion. The lower figure is roughly equivalent to the value of the total output of an economy the size of Spain."

(٤) أ. نادر عبدالعزيز شافي: "تبييض الأموال – دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٢١١.

وخاصة تجار المخدرات في ظل اكتشافهم مناطق جديدة في العالم لتكون مسرحاً سهلاً لترويج تجارتهم وغسل أموالهم.

كما ترجع وجهة التعقيد أيضاً إلى درجة الاحتراف العالية التي تتصف بها الجهات المنظمة لعمليات الغسل، والتي أصبحت بدورها تتبنى قواعد وآليات متينة تعمل بانتظام وذكاء، وتلجأ بشكل متزايد إلى مختلف التقنيات والقنوات الحديثة المتوافرة، من نقل نقدي للأموال، مروراً بالتحويلات المصرفية، ووصولاً إلى شبكات المعلوماتية والنظم المتطورة للإتصالات[1]، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات التي كان أبرزها عجز قوانين العقوبات الحالية التي وضعت نصوصها في ظروف تختلف عن الظروف الحالية التي خلقتها تلك الثورة المعلوماتية عن مواجهة هذه الأنواع الجديدة من الجرائم، وإذا كانت القوانين العقابية المطبقة قد ضاقت نصوصها بما رحبت عن استيعاب الأنواع الجديدة من الجرائم التي جاءت بها ثورة المعلومات، وإن القوانين الإجرائية ليست بأسعد حظ منها، لأنها ستكون أمام جرائم ترتكب، وقد يفر مرتكبها من العقاب، مما يضر أشد الضرر بالمجتمع والأفراد، كما أن هذه القوانين الأخيرة ستواجهها مشكلات عديدة تتطلب حلولاً قانونية قد تكون في منتهى الصعوبة خاصة فيما يتعلق بالدليل[2].

لذلك، فقد أخذت غالبية الدول بإصدار التشريعات القانونية لمنع عمليات غسل الأموال، كما اهتم المجتمع الدولي بهذا الأمر، فعقد العديد من المؤتمرات، وتم توقيع الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية، أهمها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف في فيينا عام ١٩٨٨م، التي كان لها الأثر الواضح على التشريعات الداخلية والمقارنة في اهتمامهم بمكافحة غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات أساسا ومن ثم الجرائم الأخرى الخطرة .

كما أصدرت لجنة العمل المالي لغسل الأموال والمعروفة باسم F.A.T.F (Financial. Action Task Force on Money Laundering) التي أنشأتها قمة الدول الصناعية السبع عام ١٩٨٩م أربعين توصية عام ١٩٩٠[3] تضمنت ضرورة مكافحة ظاهرة غسل الأموال محلياً ودولياً، وغيرها مما سوف نتعرض لها تفصيلاً، كما بادرت العديد من دول غرب أوروبا إلى عقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات التي أسفرت عن اتفاقات وإعلانات وتوصيات حثت الدول الموقعة على تجريم أفعال غسل الأموال وإدراجه ضمن تشريعاتها الداخلية.

---

(١) أ. صلاح الدين السيسي،غسيل الأموال، الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) د. علي محمود حمودة: "الأدلة المتحصلة من الوسائل الالكترونية في إطار نظرية الإثبات الجنائي، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية"، دبي ٢٦ــ ٢٨ إبريل ٢٠٠٣، الكتاب الأول، ص ١٩٢.

(٣) د. مراد رشدي: "غسل الأموال عبر الوسائط الالكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية"، دبي ٢٦ــ ٢٨ إبريل ٢٠٠٣، ص ٤٥١ وما بعدها.
وكذلك إرجع إلى: الموقع الرسمي " لمجموعة العمل المالية – FATF – " www.fatf-gafi.org

إلى أن بدأت هذه الدول الموقعة تستجيب تباعاً خلال العشرين سنة الأخيرة إلى هذه التوصيات، خاصة بعد أن استشعرت الخطورة المتزايدة التي تترتب على انتشار هذه الجريمة والجرائم الملحقة بها، والتي تعد من أبرز مظاهر الإجرام الدولي المنظم، فعمدت إلى سن التشريعات وتشديد العقوبات وإنشاء الأجهزة المتخصصة بمكافحة هذا النوع من الجرائم المستجدة، وملاحقة مرتكبيها في ضوء تعزيز أواصر التعاون بين تلك الدول في مختلف المجالات[1].

وأخيراً، فإن جريمة غسل الأموال تعد من الجرائم ذات الأبعاد المتعددة وتكمن صعوبة البحث فيها إلى أنها تعد حالياً من أخطر الجرائم المنظمة دولياً، ولا يمكن الفصل في بحثها بين البعد الداخلي والبعد الدولي، بل لا بد من الاهتمام بالبعدين معاً، حتى يمكن مواجهة كافة صورها ووضع الحلول المناسبة لمحاصرتها.

ومن جانب آخر، فإن هناك مخالفات أو جرائم ترتكب من قبل المؤسسات المالية ذات العلاقة سواء بواسطة الأشخاص القائمين على إدارتها أو العاملين فيها، وهي ما درج على تسميتها بالجرائم الملحقة –أو المرتبطة – بجريمة غسل الأموال.

وعليه فإننا سنقوم بتقسيم هذا الباب إلى أربعة فصول، على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** مصادر التجريم

ونقسمه إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** المعاهدات الدولية.
- **المبحث الثاني:** التشريعات الداخلية.

- **الفصل الثاني:** أركان التجريم

ونقسمه إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** الشرط المفترض في جريمة غسل الأموال "الجريمة الأصلية".
- **المبحث الثاني:** الركن المادي لجريمة غسل الأموال.
- **المبحث الثالث:** الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال.

- **الفصل الثالث:** الجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال.

- **المبحث الأول:** جرائم الامتناع.
- **المبحث الثاني:** جريمة التعامل بأسماء صورية أو وهمية.
- **المبحث الثالث:** جريمة افشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال.

- **الفصل الرابع:** الطبيعة القانونية لجريمة غسل الأموال.

- **المبحث الأول:** غسل الأموال بوصفه فعل من أفعال المساهمة الجنائية التبعية.
- **المبحث الثاني:** غسل الأموال بوصفه أحدى صور جريمة إخفاء الأشياء ذات المصدر غير المشروع.

وذلك على التفصيل التالي:

---

(١) د. زياد علي عربية: "غسيل الأموال، آثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دولياً وعربياً"، مجلة الأمن والقانون، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، يناير ٢٠٠٤، أكاديمية شرطة دبي، ص ٣٦.

الفصل الأول
مصـــادر التجريم

تمهيد:-

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم البشرية ذاتها، سعت المجتمعات إلـــى مكافحتهـــا بهدف نشر الأمن والطمأنينة في نفوس أبنائها، وقد ارتبطت طريقة ارتكاب الجريمة مع تطور العصر وتقدمه، وإذا كانت ترتكب في العصور البدائية بوسائل تقليدية، فـــإن رقـــي المجتمـــع وتقدمه في شتى المجالات قد شهد ظهور نمط جديد من الإجرام الخطير أطلـــق عليـــه غـــسل الأموال، وساد هذا النمط من الإجرام في الدول المتقدمة، وبدأ نشاطه يستفحل في المجتمعـــات كافة دون أن تقف الحدود الإقليمية عائقاً أمام أنشطتهم[1].

وتعد جريمة غسل الأموال من أخطر الظواهر الإجرامية التي تعـــاني منهـــا الـــدول والمجتمع الدولي على حد سواء، نظراً لما تلحقه من آثار خطيرة بأمن المجتمعات واستقرارها واستهدافها للموارد الاقتصادية للدول التي ترتكب فيها، فضلاً عن آثارها الخطيرة والمـــدمرة للبيئة، ولم تعد أنشطة جريمة غسل الأموال تهديداً جديداً للدول المتقدمة فحسب، بل أصـــبحت خطراً حقيقياً يهدد الدول النامية، وتلك التي تمر بمرحلة التحـــول الاقتـــصادي[2]، إذ لا يـــسلم مجتمع من المجتمعات من أنشطتها طالما أن المنظمات الإجرامية التي تمارس تلـــك الأنـــشطة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح غير المشروعة، وبأقل المخاطر الممكنة التـــي قـــد تتعرض لها نتيجة تنفيذ القوانين.

وحيث تمارس المنظمات الإجرامية أنشطتها ببالغ السرية، لذلك فإن الحـــصول علـــى معلومات للتعريف بها يبقى مسألة في غاية الصعوبة، مما يشكل عائقـــاً أمـــام هيئـــات تنفيـــذ القوانين في مكافحة جريمة غسل الأموال، أما المعلومات المتوفرة بشأنها فإن أغلبها يعود إلى الدول التي عانت ردحاً من الزمن في تفشي تلك الجريمة فيها، وتعاملت مـــع تلـــك المـــشكلة باتخاذ تدابير فعّالة للتصدي لها.

وفي هذا الفصل، فإننا سوف نستعرض موقف بعض المعاهدات الدوليـــة باعتبارهـــا مصدرا ماديا للتجريم في مبحث أول، ثم يلي ذلك في مبحث ثـــانٍ بعـــض تـــشريعات غـــسل الأموال الوطنية الداخلية باعتبارها مصدرا رسميا للتجريم وذلك على النحو التالي:-

المبحث الأول
المعاهدات الدولية

لا شك أن جريمة غسل الأموال تعد من أخطر الجـــرائم الدوليـــة المنظمـــة، فعلـــى المستوى الدولي يمكن أن يؤدي غسل الأموال إلى انتقال رؤوس الأمـــوال مـــن الـــدول ذات

---

(١) د. كوركيس يوسف داوود: "الجريمة المنظمة"، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) Michael Levi and Peter Reuter, P. 293. مرجع سابق
http://www.publicpolicy.umd.edu/faculty/reuter/working%20papers/Levi_and_Reuter.pdf

السياسات الاقتصادية الجيدة ومعدلات الفائدة المرتفعة إلى الدول ذات السياسات الاقتصادية الفقيرة ومعدلات الفائدة المنخفضة، بما يضر بمصداقية الأسس الاقتصادية المتعارف عليها، والتي يمكن لصانعي السياسة الاقتصادية الاستناد إليها، كما تؤثر عمليات غسل الأموال سلباً على استقرار أسواق المال الدولية، وتهدد بانهيار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء اقتصاديات الدول(١).

باتَ التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال أمراً حتمياً لا بديل ولا رجوع عنه، حيث دخلت جريمة غسل الأموال في دائرة اهتمام الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية نظرا لخطورتها باعتبارها الوسيلة الإجرامية التي يستطيع الجناة والمجرمين من خلالها وبها الاستفادة من عائدات ومتحصلات جرائمهم الأصلية، الأمرُ الذي فرض على الدول حفاظا على مقدراتها ومجتمعاتها أن تدخل في معاهدات دولية وإقليمية وأن تعمل على تطويرتشريعاتها الداخلية الخاصة بمكافحة جرائم غسل الأموال، مستهدية في ذلك بتلك الاتفاقيات الدولية التي انعكست بشكل واضح وفعلي على أغلب إن لم يكن كل التشريعات الداخلية(٢).

وتعتبر اتفاقية فيينا عام ١٩٨٨م بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات أول وثيقة دولية تضع نموذجاً تجريمياً محدداً لغسل الأموال، وهو النموذج الذي تأثرت به كافة النصوص اللاحقة في شأن مكافحة غسل الأموال، سواءً كانت دولية أم إقليمية، بل تبنته بعض هذه النصوص حرفياً، لا سيما الدولية(٣).

وأيضاً كانت الحافز للمشرع الوطني في العديد من دول العالم للتصدي بدوره لمواجهة غسل الأموال وذلك بالتجريم والعقاب، إما بتعديل النصوص الجنائية القائمة، أو باستحداث نصوص جديدة، سواءً بشكل مستقل أو بدمجها في القوانين الموضوعية والإجرائية الجنائية للدولة، وذلك إلى جانب آليات فعالة للتعاون الدولي(٤).

وقد تبنت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مجموعة من النصوص القانونية التي مهدت وساعدت في بلورة كيفية مواجهة غسل الأموال من خلال توضيح المحاور التي ركزت عليها، ومن أهمها:-

١-محاصرة مناطق غسل الأموال، وهي مناطق مفتوحة لحركة الأموال دون رقابة تذكر، ويتوافر لها سرية الأعمال المالية في البنوك والمصارف، وهو مناخ مناسب تماماً لغسل

---

(١) المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م.

(٢) في ذات السياق انظر:
- د. حسام الدين محمد: شرح القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٤٢.
- د. مراد رشدي: "غسل الأموال عبر الوسائط الالكترونية"، مرجع سابق، ص ٤٧٩.

(٣) د. محمد عبداللطيف عبدالعال: مرجع سابق، ص ٦٩. **وفي ذات السياق انظر:**
- John L. Evans, Ph.D., International Efforts To Contain Money Laundering, presented at the Seminar, "Money Laundering: Joining Forces To Prevent It", APRIL 8, 1997, BANKERS CLUB, MEXICO CITY.
http://www.sgrm.com/art52.htm

(٤) د. حسام الدين محمد أحمد: "شرح القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال في ضوء الاتجاهات الحديثة"، طبعة ثانية، دار النهضة العربية،٢٠٠٣، ص ٤٢.

الأموال، ومن المناطق التقليدية لعمليات غسل الأموال سويسرا وموناكو وجبل طارق على حدود أسبانيا ولوكسمبورج وسنغافورة وهونج كونج وتايوان وبرمودا وبنما وجزر البهاما، وفي التسعينيات ظهرت مناطق أخرى مستحدثة في اليونسان ودول الاتحاد السوفييتي المنحلة وجزيرة كيمانز وجزر القنال الانجليزي وجزر مانواتور في المحيط الهندي[1].

٢- وضع سياسة صارمة للنظام المصرفي يمنع استخدامه في عمليات غسل الأموال تحت شعار إعرف عميلك، وذلك بحصول المؤسسات المالية على بيانات دقيقة عن صاحب الحساب، ومعرفة مصادر دخله ونشاطه المالي الذي يمارسه، وتكليف البنوك والمؤسسات المالية المختلفة عن كل عملية مصرفية تزيد قيمتها عن حد معين لتتخذ الإجراءات الكفيلة في البحث والتحري عن مصدر هذه الأموال.

٣- توافر التعاون بين الجهات الرقابية المختصة بملاحقة غسل الأموال، وبين المؤسسات المالية في كشف أي عملية يشتبه أنها تجري لغسل الأموال. وهذا التعاون يحمل في طياته نوعاً من الرقابة على المؤسسات المالية، وذلك من خلال مجموعة من الالتزامات عليها تنفيذها، ووضعها أمام الجهات الرقابية بصفة دورية، حتى يمكن أن تتبع الأموال التي قد تشتبه في مصدرها[2].

٤- التعاون الدولي سواءً في تبادل المعلومات أو ضبط الجرائم أو تسليم المجرمين أو تنفيذ الأحكام أو مصادرة الأموال المغسولة، وهذا كله يتوقف على الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف التي تتيح كل أوجه التعاون في مختلف المجالات، طبقاً لقواعد وإجراءات تتفق عليها الدول والأطراف في الاتفاقيات، وتتعهد بتضمينها في تشريعاتها الداخلية.

ولم تقف جريمة غسل الأموال عند حد السلوك التقليدي الذي يتبعه الجناة، بل اخذت منحىً جديداً واكبت التطور التكنولوجي الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما سبق وأسلفنا، وأصبحت هذه التطورات التكنولوجية أدوات ووسائل في أيدي الجناة يرتكبون من خلالها عمليات وجرائم خطيرة من أهمها الجرائم المالية وخاصة المرتبطة بجريمة غسل الأموال، وذلك بتحريك المال من حساب إلى حساب، ومن قارة إلى قارة أخرى عن طريق الاستعانة بأجهزة الحاسوب المتصلة بشبكة الانترنت، وبشكل سريع لا تتعدى الدقائق بل الثواني[3]، مما ألقت بأعباءٍ ومسؤوليات كبيرة على عاتق المنظمات والمؤسسات الدولية

---

(١) د. هدى حامد قشقوش: "جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي"، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) د. مراد رشدي: "غسل الأموال عبر الوسائط الالكترونية"، مرجع سابق، ص٤٨٠.

(٣) ظهرت مجموعة من المظاهر المرتبطة بالمجتمع المعلوماتي للتداولات والمدفوعات الالكترونية المالية الحديثة مثل: العملة الإلكترونية **Electronic Money**، ونظام **Pay Pal**، والنقد الرقمي **Digital Money**، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الأموال الرقمية أو النقد الرقمي أو المدفوعات الرقمية الافتراضية التي تت عبر الانترنت ليس لها مصطلح ثابت في الفقه والتشريع، وبالتالي فإن أقرب مصطلح تشملهم هو مصطلح المدفوعات الافتراضية **Cyberpayments** . لمزيد حول هذا الموضوع ارجع لدى:

وكذلك على الدول ومؤسساتها وخاصة التشريعية والتنفيذية والمالية منها، في مواجهة مثل هذه الجرائم وقاية وتجريما وعقابا، ولا يمكن أو يتصور للمواجهة أن تأتي بثمارها إلا من خلال العمل في إطار تعاون دولي فعال.

وقد عقد لذلك مؤتمر منع الجريمة ومعاملة المجرمين تحت مظلة الأمم المتحدة عام ١٩٩٠م في هافانا، محذراً من جرائم الحاسب الآلي، وأوصى باتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الأمن للمعاملات التي تتم عن طريق الحاسب الآلي(١).

وفي عام ٢٠٠٠ صدر إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: "مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، من بين بنوده، التزام المؤتمرين بضرورة العمل على وضع سياسات عملية مثل:

- انشاء نظم عامة وآليات مناسبة لمكافحة غسل عائدات الجريمة،
- وضع سياسة علمية لمنع ومكافحة الجرائم ذات الصلة بالحاسب الآلي وملاحقتها دولياً(٢).

وبعد هذا العرض الموجز، أصبح واجبا أن يكون المنهج العالمي لمواجهة غسل الأموال معتمدا على تعاون فعّال بين الدول في المسائل الجنائية، وتنفيذ أساليب المساعدة القانونية المتبادلة بفعالية وكفاءة، وبما أن المنظمات الإجرامية تعمل في محيط دولي، أصبح لزاما أيضا أن تتعاون وتعمل سلطات الضبط القضائي في المحيط ذاته(٣).

وما اتفاقية المجلس الأوروبي لعام ١٩٩٠م(٤) بشأن غسل الأموال وتعقب عوائد الجريمة والتحفظ عليها ومصادرتها، إلا مثالاً متميزاً للمنهج المتكامل للتعاون بين الدول في المسائل الجنائية، وقد بينت هذه الاتفاقية أهمية الحاجة إلى انسجام التشريع الوطني مع الأعراف والاتفاقيات الدولية، فهذه الاتفاقية تعتبر متعددة الأطراف ومفتوحة لانضمام دول غير أعضاء المجلس الأوروبي.

بالإضافة إلى ما ذكرنا آنفا من اتفاقيات ومؤتمرات، فإن الساحة العالمية تزخر بالعديد من الاتفاقيات الدولية المتنوعة والمختلفة من زاوية تناولها لجريمة غسل الأموال أو الجرائم الأخرى ذات الصلة، والمتعلقة بعضها إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بموضوعنا والتي سوف نتناول أهمها بالشرح تباعاً من خلال ستة مطالب على النحو التالي:

= - د. يوسف أمين شاكير، والمستشار/ عمر محمد بن يونس، غسل الأموال عبر الانترنت "موقف الساسة الجنائية"، أكاكوس، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٥ وما بعدها.

(١) لواء عصام إبراهيم الترساوي: "غسيل الأموال"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ١٥١.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ١٠- ١٧ ابريل ٢٠٠٠م، فيينا. لمزيد من التفاصيل حول هذا المؤتمر، راجع الموقع الرسمي للأمم المتحدة على:
- http://www.un.org/arabic/events/conferences/crimedoc/A_Conf_187_4_R3.pdf

(٣) د. محمود شريف بسيوني: "غسل الأموال، الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية"، دار الشروق، ٢٠٠٤، ص ٢٣.

(٤) اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن غسل الأموال وتعقب والتحفظ على ومصادرة عوائد الجريمة، ٨ نوفمبر ١٩٩٠، ودخلت حيز التنفيذ في ١ مارس ١٩٩١م.

المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨م.

المطلب الثاني : بيان بازل ١٩٨٨م .

المطلب الثالث: اتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال"ستراسبورج"١٩٩٠م.

المطلب الرابع : مجموعة العمل المالي الدولية "FATF".

المطلب الخامس: اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠م.

المطلب السادس: اتفاقية فيينا لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م.

وذلك على التفصيل التالي:

المطلب الأول
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية "فيينا" لسنة ١٩٨٨م

تعتبر اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م[١] الخطوة الأولى والأهم التي جسدت قناعة المجتمع الدولي بضرورة مكافحة عمليات غسل الأموال المتحصلة بصفة خاصة من جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات[٢].

وهي تعد أول وثيقة قانونية دولية، تعتمد تدابير وأحكاماً محددة لمكافحة غسل الأموال[٣] المستخدمة في/ أو المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المخدرات والمسائل المتعلقة بضبط ومصادرة العائدات الإجرامية، والمساعدات القانونية المتبادلة التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها في هذا المجال[٤].

---

(١) تم اعتماد هذه الاتفاقية بتوافق الآراء في ١٩ ديسمبر من قبل مفوضي ١٠٦ دول في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في هذا الغرض (فيينا ٢٥ نوفمبر ــ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨م)، وتم فتح باب التوقيع على الاتفاقية في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨م، حيث وقعت عليها ٤٢ دولة ودخلت حيز التنفيذ في ١١ نوفمبر ١٩٩٠. ووصل عدد الدول التي دخلت ضمن هذه الاتفاقية ١٨٢ دولة حتى يونيو ٢٠٠٨.
انظر: وثائق الأمم المتحدة على الموقع:
- http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf
وكذلك راجع تقرير الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات لسنة ٢٠٠٨، ص٢١٣ على موقع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات:
- www.unocd.org/documents/wdr_2008_100years_drug_control_acheavment.pdf
وكذلك انظر:
- John L. Evans, Ph.D., International Efforts To Contain Money Laundering
مرجع سابق.

(٢) أ. نائر عبدالعزيز شافي: مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٣) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ٢١.

لذلك فهي تعتبر تمهيداً وقاعدة ومصدرا ماديا لاتفاقيات ثنائية وإقليمية لاحقة، فبينما تمنح الاتفاقية للدول سلطة التعاون وفقاً لنصوصها، يهدف واضعوها إلى أن تقوم تلك الدول بعقد اتفاقيات لاحقة لتشكل عملية التنفيذ الحقيقي لهذا التعاون[1].

واستقراءً لبعض بنودها للوقوف على مدى ما قدمته هذه الاتفاقية من دعم قانوني ومعلوماتي للمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية منها وشبه الحكومية والخاصة المعنية وكذلك الدول سواء الموقعة عيلها أم غيرها فإننا سنتطرق إلى بعض منها على سبيل التوضيح:

فالمادة الثالثة من الاتفاقية (الجرائم والجزاءات) تضم تعريفاً دقيقاً وعملياً لغسل الأموال، وهو تعريف يعنى بالنطاق التجريمي أكثر من عنايته بالمفهوم اللغوي.

حيث عمدت الاتفاقية (إلى حث الدول الأطراف على اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة وفقاً للقانون الداخلي والنظام الدستوري لكل طرف بتجريم عدد من الأفعال العمدية التي رأت أنها تشكل جوهر عملية غسل الأموال)، والتي تتجسد بشكل أساسي في تحويل الأموال أو نقلها، أو إخفائها أو تمويه حقيقتها "الفقرة الفرعية ١/ب" فضلاً عن تجريم بعض الأفعال الأخرى المرتبطة بغسل الأموال، مثل اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقت تسلمها بأنها مستمدة من إحدى الجرائم للإتجار غير المشروع بالمخدرات، أو من فعل من أفعال الاشتراك فيها (الفقرة الفرعية١/ج/١)، وطالبت الاتفاقية الدول الأطراف بجعل هذه الأفعال جرائم خطيرة، يستوجب توقيع عقوبات صارمة تتناسب وجسامة هذه الجرائم (الفقرات ٤ــ ٨).

كما اشتملت الاتفاقية على العديد من المبادئ والأحكام المبتكرة، والتي تحث الدول الأطراف على إنشاء آليات وطنية لتحديد وتعقب وتجميد الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات بقصد مصادرتها في النهاية[2]، واتخاذ ما يلزم من تدابير لإتاحة الاطلاع على السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية أو التحفظ عليها مع عدم جواز التذرع بالسرية المصرفية. وكذلك دعت الدول الأطراف إلى إبداء قدر كبير من التعاون الدولي في مجال التحريات والملاحقات والمحاكمات الجنائية وتسليم المجرمين، وتنفيذ الأوامر والأحكام المتعلقة بتتبع وتجميد ومصادرة الأموال والمساعدة القانونية المتبادلة[3].

كما جاءت اتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات هذه لتمثل إحدى الأدوات التي يمكن أن تواجه الآثار السلبية لقوانين سرية البنوك، وبالتالي نبهت الدول على مدى صعوبة وحساسية بل وخطورة قوانين سرية البنوك التي لطالما استغلت في إخفاء الأرباح الطائلة لتجارة المخدرات عن جهود فرض القانون[4].

---

(١) د. محمود شريف بسيوني: "غسل الأموال- الاستجابات الدولية وجهود المكافحة" مرجع سابق، ص ٦٥.

(٢) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ٣٤- ٣٥.

(٣) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ٣٥ (وكذلك انظر المادة ٧ من الاتفاقية).

(٤) د. محمود شريف بسيوني،"غسل الأموال- الاستجابات الدولية وجهود المكافحة"، مرجع سابق، ص٦٧.

وأكدت المادة (٧) من الاتفاقية على عدم جواز رفض تقديم المساعدة على أساس قوانين سرية البنوك، وهذا النص يساعد على التغلب على عقبة سرية الأعمال والبنوك التي عرقلت المساعدة القانونية المتبادلة وجهود مكافحة غسل الأموال، وسنتناولها لاحقا.

كما طلبت الاتفاقية من الدول الموقعة تجريم حيازة أو امتلاك أو استخدام ممتلكات مصدرها تلك الجرائم وفقاً لمبادئها الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني، بالاضافة إلى انها دعت الدول إلى تجريم الاشتراك أو التآمر في ارتكاب أو أي مساعدة أو تحريض أو نصح يتعلق بالجرائم السابقة.

وفي مجال تسليم المجرمين، اعترفت الاتفاقية بسلطة الدولة المطلوب منها التسليم، بحيث لم تعد تقتصر على تغليب أحكام تشريعها الوطني، بل خولها سلطة تقديرية في رفض طلب التسليم عند وجود دواع كافية تؤدي إلى اعتقاد سلطاتها المختصة بأن الاستجابة لطلب التسليم من شأنه ملاحقة أو معاقبة شخص ما على أساس عرقي أو ديني، أو بسبب جنسيته أو معتقداته السياسية[١]، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

المطلب الثاني
بيان بازل ١٩٨٨م

يتعلق هذا البيان بالتنظيمات المصرفية والممارسات الإشرافية المتعلقة بمنع الاستخدام الجنائي للنظام المصرفي في أغراض غسل بالأموال[٢].

يهدف إعلان لجنة بازل الذي صدر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٨م والذي ساهم فيه جميع الدول أعضاء المجموعة الصناعية - باستثناء النمسا وأسبانيا- إلى منع استخدام النظام المصرفي لأجل غسل الأموال ذات الأصل الجرمي، ويتبنى الإعلان فكرة مؤداها أنه من الجائز بصفة عامة أن تدخل المؤسسات المصرفية وبدون قصد كوسطاء لأجل تحويل أو ايداع الأموال غير المشروعة، حيث يلجأ المجرمون وشركاؤهم إلى استخدام النظام المصرفي في إجراء تحويلات بنكية من حين لآخر لإخفاء أصل الأموال، وشخصية مالكها الحقيقي، وإخفاء أوراق البنوك في خزائن[٣].

---

(١) المادة (٣) فقرة (٤) من اتفاقية فيينا. وكذلك انظر لدى:
- د. جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٤، ص٥٩.

(٢) د. حسام الدين محمد أحمد: "شرح القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ م"، مرجع سابق، ص ٤٣.
وكذلك انظر المرجع السابق:
- John L. Evans, Ph.D., International Efforts To Contain Money Laundering

(٣) د. محمد سامي الشوا: مرجع سابق، ص ١٥٩.

وترجع أهمية هذا البيان إلى إقراره العديد من المبادئ[1] التي تكفل عدم استخدام البنوك في تنفيذ عمليات غسل الأموال والتأكيد على عدم وقوع البنوك في عمليات إخفاء لتلك الأموال المتأتية من الجرائم وتنفيذها خططاً فعالة ترمي إلى إحكام المكافحة وتعميق التعاون مع أجهزة العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في دولها، وهي المبادئ التي استند عليها المشرع الوطني في العديد من دول العالم، التي سنت تشريعات وقوانين لتجريم ومكافحة غسل الأموال، والتي من بينها مبدأ إعرف عميلك، والالتزام بالقوانين واللوائح الناجمة عن المعاملات المالية، والالتزام بوضع سياسات وأنظمة وإجراءات تتفق والمبادئ المذكورة في البيان، وبرامج تدريبية، وضرورة الابتعاد عن العمليات المصرفية التي ترتبط بتمويه مصدر الأموال المتداولة فيها، وضمان التعاون مع أجهزة مكافحة الجريمة[2].

المطلب الثالث
اتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال لعام ١٩٩٠م
"ستراسبورج"

وقعت هذه الاتفاقية[3] في نطاق المجلس الأوروبي في ستراسبورج بتاريخ ٨ نوفمبر

---

(١) The Basle Committee's response to these concerns was to issue the December 1988 statement on Prevention of Criminal Use of the Banking System for the Purpose of Money Laundering. The statement's basic purpose is to ensure that banks are not used to hide or launder the profits of crime. It's basic principles are in summary:

Know your customer:Banks should make reasonable efforts to determine the customer's true identity,and have effective procedures for verifying the bona fides of new customers (whether on the asset or liability side of the balance sheet).

Compliance with laws: Bank management should ensure that business is conducted in conformity with high ethical standards, that laws and regulations are adhered to and that a service is not provided where there is good reason to suppose that transactions are associated with laundering activities.

Co-operation with law enforcement agencies: Without any constraints imposed by rules relating to customer confidentiality, banks should co-operate fully with national law enforcement agencies including, where there are reasonable grounds for suspecting money laundering, taking appropriate measures which are consistent with the law.

Policies, procedures and training: All banks should formally adopt policies consistent with the principles set out in the Statement and should ensure that all members of their staff concerned, wherever located, are informed of the bank's policy. Attention should be given to staff training in matters covered by the Statement. To promote adherence to these principles banks should implement specific procedures for customer identification and retaining internal records of transactions. Arrangements for internal audit amy need to be extended in order to establish an effective means of testing for general compliance with the Statement.

انظر كذلك لدى:

- John L. Evans, PhD, International Efforts To Contain Money Laundering, "Money Laundering: Joining Forces To Prevent It", APRIL 8, 1997, BANKERS CLUB, MEXICO CITY. http://www.sgrm.com/art52.htm مرجع سابق :

(٢) راجع في ذلك لدى: - د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ٩٦.
- د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ٤٣.
- د. محمد سامي الشوا: مرجع سابق، ص ١٥٩ ــ ١٦٠.

(٣) nvention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime Strasbourg, 8.XI.1990.
- http://www.imf.org/external/np/leg/amlcft/eng/aml4.htm

سنة ١٩٩٠م، وهي تعتبر صورة متميزة للتعاون الإقليمي لمواجهة غسل الأموال[١].

وقد تم التوقيع عليها بين الأعضاء في مجلس أوروبا؛ أي الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدة دول أخرى، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١٩٩١/١/١م.

وهدفت هذه الاتفاقية إلى تلبية الحاجة إلى ضرورة إتباع سياسة جنائية مشتركة لحماية المجتمع من الجرائم الخطيرة التي باتت تؤرق العالم، وتمثل مشكلة كبيرة ودولية.

واهتمت الاتفاقية بإبراز الإجراءات التشريعية والتدابير الضرورية التي سيعين اتخاذها من قبل الدول الأعضاء، وذلك من خلال النص على الأفعال العمدية التي يتعين اعتمادها من قبيل الجرائم في إطار التشريعات الوطنية لهذه الدول[٢].

وتقدم اتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال نموذجاً للمنهج المتكامل للتعاون الدولي، فهي تضم وسائل المساعدة القانونية المتبادلة وإجراءات مؤقتة، ومصادرة الأصول، وتهدف إلى تنسيق العمل مع المعاهدات الأخرى للمجلس الأوروبي حول المساعدة القضائية.

وبينما تعد اتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال نموذجاً للمنهج المتكامل للتعاون بين الدول في المسائل الجنائية، إلا أنها تشكل خطوة ذات دلالة لتحقيق هذا الهدف عن طريق إدماج عدة أساليب للتعاون الدولي للعمل مع الوثائق القائمة التي تغطي تلك الأساليب[٣].

وبذلك تحقق الاتفاقية هدفها لإقامة مجموعة متكاملة من القواعد التي تغطي جميع مراحل الإجراء الجنائي من التحقيق المبدئي إلى الحكم النهائي والاعتراف بحكم المصادرة، ويقدم هذا المنهج وسائل فعّالة ومرنة للتعاون الدولي[٤].

وتهدف اتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال إلى إلزام الدول بتبني إجراءات فعّالة في قوانينها المحلية لمكافحة الجرائم الخطيرة وحرمان المجرمين من أرباحها، وعلى وجه الخصوص تتطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء أن تنظم تشريعاتها، وتتبنى تشريعات فعّالة للتحقيق في الجرائم، وتنفيذ الإجراءات المؤقتة، ومصادرة العائدات والأرباح الناتجة عن أنشطة غير مشروعة.

وتعتبر الاتفاقية في هذا المجال أقوى وثيقة دولية تم وضعها حتى الآن؛ نظراً لاستهدافها زعزعة فاعلية غسل الأموال في الحفاظ على القواعد الاقتصادية للمنظمات الإجرامية[٥].

إذ تحدد المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية جرائم غسل الأموال، وهي تسلك في ذلك نهج نصوص عديدة أخرى مثل اتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات، بأنه على الأطراف الموقعة تجريم غسل الأموال في قوانينها المحلية، كما أن تحويل العائدات غير المشروعة بهدف إخفاء مصدرها يعتبر جريمة وفقاً للاتفاقية الأوروبية لغسل الأموال. وتجرم هذه

---

(١) د.شريف سيد كامل، مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري، دار النهضة العربية،٢٠٠٢،ص٤٤.
(٢) د. محمد على العريان: مرجع سابق، ص ٩١.
(٣) د. محمود بسيوني: "غسل الأموال- الاستجابات الدولية وجهود المكافحة"، مرجع سابق، ص ٧٦.
(٤) د. محمود بسيوني: المرجع السابق، ص ٧٧.
(٥) د. محمود شريف بسيوني، المرجع السابق، ص ٧٨-٧٩.

الاتفاقية أيضا مساعدة أي شخص ارتكب جريمة ما لتجنب العواقب القانونية لتصرفاته، كما أن إخفاء الطبيعة الحقيقية أو المصدر الحقيقي للعائدات غير المشروعة يعتبر أيضاً جريمة.

ولتوضيح ذلك، فإن اتفاقية استراسبورج نصت في المادة السادسة منها، على التزام الدول الأطراف بتجريم الأفعال الإجرامية المكونة لغسل الأموال[1]:-

(ا) تحويل أو نقل الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص متهم بارتكاب هذه الجريمة – أي الجريمة الأصلية التي تحصلت منها الأموال محل الغسل– في الإفلات من المسؤولية الجنائية عنها[3].

(ب) إخفاء أو تمويه حقيقة، أو مصدر، أو مكان، أو تحرك، أو الحقوق المتعلقة بها، أو مالك تلك الأموال، مع العلم بان تلك الأموال متحصلة من الجريمة[1].

وأجازت الاتفاقية، لكل دولة طرف على ضوء المبادئ الأساسية لنظامها القانوني، أن تجرم اكتساب وحيازة واستعمال تلك الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة، وتعاقب كذلك على المساهمة في أي من هذه الأفعال الإجرامية وعلى الشروع فيها[2].

كما اشترطت الاتفاقية كذلك للعقاب على الأفعال المكونة لغسل الأموال أن ترتكب عمداً.

وعلى عكس اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م التي قصرت تجريم غسل الأموال في مجال جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات، فقد وسعت اتفاقية استراسبورج لسنة ١٩٩٠م من نصوص هذا التجريم، بحيث تطبق على الأموال والأرباح المتحصلة من أية جريمة.

---

(١) د. شريف سيد كامل: مرجع سابق، ص ٤٤. وكذلك:

- Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime Strasbourg, 8.XI.1990. ارجع لاتفاقية استراسبورج لعام ١٩٩٠ على الموقع:

- http://www.imf.org/external/np/leg/amlcft/eng/aml4.htm

(٣) البند (أ) من الفقرة (١) من المادة السادسة من اتفاقية استراسبورج:

a- the conversion or transfer of property, knowing that such property is proceeds, for the purpose of concealing or disguising the illicit origin of the property or of assisting any person who is involved in the commission of the predicate offence to evade the legal consequences of his actions;

(١) البند (ب) من الفقرة (١) من المادة السادسة من الاتفاقية السابقة الذكر:

b- the concealment or disguise of the true nature, source, location, disposition, movement, rights with respect to, or ownership of, property, knowing that such property is proceeds; and, subject to its constitutional principles and the basic concepts of its legal system;

(٢) البند (ج) من الفقرة (١) من المادة السادسة من الاتفاقية السابقة الذكر:

the acquisition, possession or use of property, knowing, at the time of receipt, that such property

المطلب الرابع
مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)

تعد هذه المجموعة من أقوى وأشهر المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال، وهي عبارة عن جهاز دولي حكومي يعمل في مجال مكافحة غسل الأموال والتي تعرف اختصاراً بـ : - FATF أو GAFI [1].

وتعمل هذه المجموعة على تنمية وتطوير السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، خاصة تلك الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وضبط ومصادرة عائدات الأنشطة الإجرامية، وتعقب وتتبع إعادة استخدام هذه العائدات في ارتكاب الأنشطة الإجرامية الجديدة، مما قد يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية المشروعة[2].

وأعدت هذه المجموعة تقريراً حول غسل الأموال "تقرير لجنة العمل" والذي وصف بأنه أقوى وأشمل تصريح دولي عن غسل الأموال حتى الآن[3].

وقد أصدرت مجموعة العمل المالية "FATF" تقريرها الأول في ٦ فبراير ١٩٩٠م متضمناً أربعين توصية[4]، تعزز وتكمل أحكام اتفاقية فيينا وبازل لسنة ١٩٨٨م، وتعد بمثابة مبادئ عمل تتسم بالعمومية والمرونة، حتى يتسنى لكل دولة من الدول الأعضاء تنفيذها طبقاً لظروفها الخاصة، ووفقاً لنظمها الدستورية والقانونية والمالية، من خلال منهج متعدد التخصصات على الصعيدين المحلي والعالمي، يشتمل على الجوانب الثلاثة التالية[5]:-

١- وضع إطار عام لتحسين وتطوير النظم القانونية الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ووضع إجراءات فعالة لتجميد عائدات الجرائم ومصادرتها بما يتوافق مع أحكام اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة جرائم الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية. (التوصيات ١-٣).

---

(١) ويطلق البعض على هذه المجموعة اسم (فرقة عمل الإجراءات المالية، ويرجع أمر تكوينها إلى مؤتمر القمة الاقتصادي الخامس عشر والذي عقد في باريس في الفترة من ١٤ – ١٦ يوليو ١٩٨٩م لرؤساء دول وحكومات الدول الصناعية الرئيسية السبعة. وقد أطلق على هذه القمة آنذاك "قمة الجسر" والتي وافقت على إنشاء مجموعة العمل المالي المعنية بغسل الأموال. وأصبحت الآن مجموعة السبع بعد انضمام روسيا إليها يطلق عليها مجموعة الثماني. وفي ذلك انظر:
http://www.fatfgafi.org/pages/0,2987,en_32250379_32235720_1_1_1_1_1,00.html
- John L. Evans, PhD, APRIL 8, 1997; BANKERS CLUB, MEXICO CITY, مرجع سابق

(٢) د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ٩٧ .

(٣) تصريحات نائب وزير التجارة– John Robson – في ١٩٩٠/٤/٢٠. – راجع:
- UN. Money laundering report, sup,note,39,88.43-55

(٤) كما صدر توجيه مجلس الاتحاد الأوروبي في العاشر من يونيو ١٩٩١ المتعلق بمنع استخدام النظام المالي بغرض غسل الأموال . انظر ذلك لدى: – د. عبدالرحمن السيد قرمان، مساهمة البنوك في مكافحة غسل الأموال" طبقا للقانون ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتوصيات مجموعة العمل المالية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية،٢٠٠٤، ص٢١.

(٥) لمزيد من التعرف على بنود هذه التوصيات ارجع إلى الموقع الرسمي "للفاتف" على:
http://www.fatfgafi.org/document/28/0,3343,en_32250379_32236930_33658140_1_1_1_1,00.html#Institutional_and_other_measures

٢- تعزيز دور النظام المالي بمفهومه الواسع الذي يشمل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية للإتقاء من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (التوصيات ٤-٢٥).

٣- تعزيز التعاون الدولي بين السلطات الوطنية والإدارية والقانونية من خلال الاتفاقيات والترتيبات الثنائية ومتعددة الأطراف في مواجهة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (التوصيات ٢٦ -٤٠).

واكتسبت التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالية أهمية خاصة بصدور قرار لجنة المخدرات رقم ٥ (٥ / ٣٩) المؤرخ في ٢٤ أبريل ١٩٩٦م، والذي أكد على اعتبارها المعيار الذي تقاس به التدابير التي تتخذها الدول المعنية لمكافحة غسل الأموال(١).

وتمت مراجعة وتطوير هذه التوصيات من جانب مجموعة العمل في عام ١٩٩٦ على ضوء الخبرات التي تم اكتسابها خلال السنوات الست السابقة، حيث عمدت المجموعة إلى وضع عدة مذكرات تفسيرية الشرح، وتوسيع نطاق عدد من التوصيات بما يتلاءم مع المتغيرات التي طرأت على أبعاد مشكلة غسل الأموال من خلال الفترة المشار إليها(٢).

وضمن تعديل جوهري ورد التقرير الثالث عشر لمجموعة العمل المالية، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١م التي ألقت بظلالها على العالم أجمع(٣)، فقد عنيت اللجنة بالشق المتعلق بمواجهة وتنضيب موارد الإرهاب والذي ورد بالقرار رقم ١٣٧٣ الصادر من مجلس الأمن.

لذا وعندما صدر التقرير الثالث عشر في باريس في ٢٠٠٢/٦/٢١ ظهرت به نقاط جديدة على النحو التالي(٤):-

١- مكافحة تمويل الإرهاب، ثم تبني ثماني توصيات جديدة معنية بمكافحة تمويل الإرهاب، مع وضع دليل عملي للمؤسسات المالية عن كيفية التقصي والبحث عن وسائل تمويل الإرهاب، فضلاً عن إقرار رابط فرعي لهذا الموضوع على موقع اللجنة على الشبكة الدولية للمعلومات(٥).

---

(١) ارجع إلى: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦م الملحق رقم ٧ – الوثيقة رقم ٢٧ – ١٩٩٦ – E, الفصل الرابع، كذلك تقرير لجنة المخدرات العاملة كهيئة تحضيرية للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك ٨ – ١٠ يوليو ١٩٩٨) الملحق رقم ١ /٤/ ٢٠ – A-S والمؤرخ في ١٧ إبريل ١٩٩٨م.

(٢) التقرير السنوي للفاتف عام ١٩٩٥ – ١٩٩٦ الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦ والمرفق رقم (١) بشأن التوصيات الأربعين، بصيغتها المعدلة.

(٣) أ. محمد أمين الرومي، غسل الأموال في التشريع المصري والعربي، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٣٠.

(٤) د. محمود شريف بسيوني: المرجع السابق، ص ١٠٤.
وكذلك راجع تقرير مجلس الأمن في مكافحة الارهاب:
- Security Council Unanimously Adopts Wide-Ranging ANTI-TERRORISM Resolution; resolution **1373**, Press Release SC/7158, 28/09/2001.
-http://www.un.org/News/Press/docs/2001/sc7158.doc.htm

(٥) يمكن الاطلاع على التوصيات من خلال المواقع التالية:
- http://www.fatf-gafi.org/document/
- http//www.1.oecd.org/fatf,srecstf,en,htm.

٢- نشر إجراءات وتدابير مكافحة غسل الأموال عبر العالم، وتدعيم التعاون مع المناطق الدولية، خاصة المؤسسات المالية الدولية لتطوير منهجية التقييم الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣- تحسين أداء الدول الأعضاء فيما يتعلق بتطبيق التوصيات الأربعين، بتنفيذ اختبار التقييم الذاتي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) بالتعاون مع مجلس التعاون الخليجي وذلك بتقييم الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر.

٤- مراجعة وسائل غسل الأموال، وكذا التدابير المضادة لها.

حيث أصدرت اللجنة تقريرها الرابع عشر في برلين في ٢٠٠٣/٦/٢٠م خلال رئاسة ألمانيا لأعمال اللجنة، وتضمن التقرير:-

١- مراجعة التوصيات الأربعين.
٢- مكافحة تمويل الإرهاب.
٣- نشر إجراءات وتدابير مكافحة غسل الأموال عبر العالم.
٤- مراجعة وسائل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٥- تحسين أداء الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتوصيات الأربعين.

وهكذا نجد أن تلك التوصيات جميعها أصبحت من المعايير الدولية المعترف بها دولياً، فضلاً عن قيام المؤسسات المالية الدولية وهيئات التمويل والإعانات الدولية بوضع شروط مسبقة للتعامل أو تمويل مشروع في دولة ما مثل شرط تطبيق تلك التوصيات على المستوى الوطني، الأمر الذي أعطى تلك التوصيات صفة الإلزام على خلاف ما هو متبسع ومتعارف عليه من إلزام دولي ناتج عن توقيع أو انضمام دولة لاتفاقية دولية. وهو ما يعطي لمجموعة العمل المالية صفة متفردة على الصعيد الدولي[١].

المطلب الخامس
اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠م

وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمعروفة باسم اتفاقية باليرمو[٢]، وتهدف إلى تعزيز أوجه التعاون الدولي لمختلف الأنماط الخطرة للجريمة المنظمة عبرالوطنية، ومنها جرائم غسل الأموال، ومكافحتها بمزيد من الفعالية[٣].

---

(١) د. محمود شريف بسيوني: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢) The United Nations Convention against Transnational Organized Crime **(Palermo Convention)**

ترجع هذه التسمية إلى أن هذه الاتفاقية قد تم التوقيع عليها خلال المؤتمر الدولي الذي عقد بمدينة باليرمو الايطالية في الفترة من ١٢ — ١٥ ديسمبر عام ٢٠٠٠م، وذلك من جانب عدد كبير من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، إلى جانب إتاحة الفرصة أمام فتح الباب للدول الأخرى للتوقيع عليها عبر المنظمة الدولية بنيويورك في موعد محدد. لتفاصيل هذه الاتفاقية انظر: وثائق الأمم المتحدة- الجمعية العمومية، رقم RES/55/25/ A، ٨ يناير ٢٠٠١. أو على موقع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة:

-http://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525e.pdf

(٣) د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ٨٥.

ولقد اشتملت هذه الاتفاقية في المادة السادسة منها على مجموعة من الأحكام العامة، منها وجوب تجريم غسل الأموال غير المشروعة باعتباره من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فقد جاءت صياغة هذه المادة من حيث تحديدها مفهوم غسل الأموال متقاربة مع الاتفاقيات الدولية، حيث تقضي بأن تتخذ كل دولة طرف في الاتفاقية وفقاً للمبادئ الأساسية في قانونها الداخلي التدابير التشريعية وغيرها مما يلزم لتجريم الأفعال الآتية عندما ترتكب عمداً:

أ- تحويل أو نقل الأموال، مع العلم بأنها متحصلة من جريمة بغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع، أو مساعدة أي شخص متهم بارتكاب الجريمة الأصلية على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله.

ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصادرها أو مكانها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مادام أن الفاعل يعلم أن هذه الأموال متحصلة من جريمة.

جـ - ومع مراعاة المفاهيم الأساسية في النظام الداخلي لكل دولة طرف:

١- اكتساب أو حيازة أو استعمال الأموال المذكورة، مع العلم لحظة تلقيها أنها متحصلة من جريمة.

٢- المساهمة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو الشروع في ارتكابها.

ولتطبيق هذه الأحكام، أضافت المادة السادسة في فقرتها الثانية أن على كل دولة طرف أن تتوسع في الجرائم الأصلية التي تتحصل منها الأموال المراد غسلها، بحيث تشمل كافة الجرائم الجسيمة المعرفة بمقتضى المادة الثانية من الاتفاقية، ويقصد بالجريمة الجسيمة كما عرفتها الاتفاقية كل فعل يعاقب عليه بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد من ذلك.

وأن تشمل أيضاً الجرائم المنصوص عليها في المواد ٥ و٨ و٢٣ من الاتفاقية وهي (جريمة المشاهمة والانتماء إلى جماعة إجرامية منظمة (المادة ٥) وجريمة الرشوة والفساد (المادة ٨) وجريمة إعاقة حسن سير العدالة (المادة ٢٣) وعلى الدول الأطراف التي تتضمن تشريعاتها قائمة بالجرائم الأصلية، أن تجعل هذه القائمة في الحد الأدنى مشتملة على الجرائم المرتبطة للجماعات الإجرامية المنظمة[1].

والهدف من هذا النص هو حث الدول الأطراف في الاتفاقية على التوسع بقدر الإمكان في نصوص التجريم والعقاب المتعلقة بمكافحة غسل بالأموال غير المشروعة، ويعطى أهمية خاصة لغسل الأموال المتحصلة من الجريمة المنظمة.

---

(١) د. شريف سيد كامل، مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري، مرجع سابق، ص ٤٦.
ولمزيد من التفاصيل إرجع إلى وثائق مكتب الأمم المتحدة على:
- http://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525e.pdf

كذلك نصت المادة السابعة من هذه الاتفاقية بأنه يتعين على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف في مجملها إلى مكافحة غسل الأموال، وتشمل على إنشاء نظام رقابة داخلي لضبط نشاط المؤسسات المالية بهدف ردع وكشف غسل الأموال، وفحص النظم الداخلية المتعلقة بإنشاء المؤسسات التجارية لمنع استخدامها في تيسير أنشطة غسل الأموال، ثم النظر في تنفيذ التدابير الضرورية لكشف ورصد حركة النقد والصكوك القابلة للتداول عبر الحدود، وضرورة تطوير وتعزيز التعاون الدولي عالمياً وإقليمياً وثنائياً بين السلطات القضائية وأجهزة تطبيق القوانين وأجهزة الرقابة المالية من أجل الوصول إلى مكافحة عمليات غسل الأموال.

المطلب السادس
اتفاقية فيينا لعام ٢٠٠٣م

وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م[١]، وتهدف هذه الإتفاقية إلى ترويج وتدعيم التدابير، وتيسير أوجه التعاون الدولي، والمساعدة التقنية الرامية إلى منع ومكافحة جرائم الفساد، والتي من بينها جرائم غسل الأموال بوصف هذه الجريمة من الجرائم الاقتصادية المنظمة دولياً[٢].

واشتملت هذه الاتفاقية على مجموعة متنوعة من الأحكام منها:-

١- اتخاذ مجموعة من التدابير التي ترمي إلى مكافحة غسل عائدات الجرائم المتأتية بوجه خاص من الفساد، بالإضافة إلى غيرها من الجرائم الأخرى. (وهي لا تخرج كثيراً عن أحكام اتفاقية باليرمو عام ٢٠٠٠).

٢- تقرير مسؤولية الأشخاص الاعتبارية، وكذلك المشاركة والشروع والملاحقة والمقاضاة والجزاءات والتقادم، والتجميد والحجز والمصادرة وتشجيع التعاون الدولي وتعزيزه.

---

(١) By its resolution 58/4 of 31 October 2003, the General Assembly adopted the United Nations Convention against Corruption. In accordance with article 68 (1) of the afore-mentioned resolution, the United Nations Convention against Corruption entered into force on 14 December 2005.
حول هذه الاتفاقية ارجع إلى الموقع الخاص لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة على:
- http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/index.html

(٢) وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة "السابق" كوفي أنان:
"الفساد آذى الفقراء بشكل متباين – من خلال الحيلولة دون وصول الاعتمادات للتنمية، وتقويض قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية، وتعميق الظلم وعدم المساواة، وعدم تشجيع المساعدات والإستثمارات الأجنبية".
" Corruption hurts the poor disproportionately — by diverting funds intended for development, undermining a government's ability to provide basic services, feeding inequality and injustice, and discouraging foreign investment and aid".
لمزيد من المعلومات حول الاجتماع الذي عقد تحت رعاية الامم المتحدة ما بين ٩- ١١ ديسمبر ٢٠٠٣ لمكافحة الفساد ارجع إلى:
-http://www.unodc.org/pdf/newsletter_2003-12-01_1.pdf
-http://www.unis.unvienna.org/unis/pressrels/2003/cp447.html

٣- وضع قواعد تسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والمساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وأساليب التحري الخاصة.

٤- منع ومكافحة إحالة الأموال ذات المصدر غير المشروع والمتأتية عن أفعال الفساد، بما في ذلك غسل الأموال وإرجاعها، والمساعدة التقنية والتدريب وجمع المعلومات وتبادلها وتحليلها وآليات رصد تنفيذها.

وهكذا، بعد أن استعرضنا بعضا من الاتفاقيات ذات الصلة بموضوع بحثنا، يتبين لنا، أن هذه الاتفاقيات الدولية في حقيقة الأمر تعتبر مجموعة من جهود مشتركة بدأت بين بعض الدول التي كانت تعاني من الجرائم والانتهاكات التي كانت تمس أنظمتها ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والأمنية وخلافها، وتطورت فيما بينها حتى أخذت شكلاً إقليميا وشبه دوليا، مما حدى بالمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، عندما استشعرت بمدى استفحال وخطورة الجرائم المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات بشكل عام وجريمة غسل الأموال بشكل خاص باعتبارها جرائم عابرة للقارات في أغلب أحوالها، واعتماد المجرمين فيها على التكنولوجيا وانظمة الاتصالات المتطورة، فضلا عن الأسواق المفتوحة والحرة، والأبواب المفتوحة على مصراعيه من قبل بعض الدول أمام الاستثمارات والأموال المتنقلة بين الدول، أن تتبنى تلك الجهود في إطار اتفاقيات ومعاهدات دولية.

فتنوعت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية والثنائية حسب المخاطر التي تواجهها تلك الدول والمجتمع الدولي، فتبلورت نتائجها وأهدافها حول ما سنذكر بعضا منها:

- تجريم ومواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية وتضييق الخناق على مصادرها ومكافحة عائداتها[١].
- المطالبة بإضافة كافة الجرائم الخطرة وتشديد العقوبات وسن تشريعات تواكب التطور العالمي[٢].
- مواجهة الأموال غير المشروعة الناتجة عن الجرائم، بما فيها جريمة غسل الأموال والفساد.
- مراجعة قوانين وأنظمة المصارف والبنوك والمؤسسات المالية لمواجهة الأموال غير المشروعة وسد الثغرات أمام الخارجين عن القانون من استغلال واستخدام هذه المؤسسات في غسل تلك الأموال، بالإضافة إلى تطوير وتدريب العاملين.
- مراجعة قوانين سرية البنوك والمحافظة على التوازن بين إفشاء أسرار العملاء وعدم الإفشاء في حدود ومتطلبات الجهات المعنية بالمراقبة والمتابعة والتحقيق.

---

(١) والمثال هو اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ .

(٢) نادت ونصت أغلب الاتفاقيات الدولية إلى التوسع في نطاق تحديد الجرائم الأصلية.

- التركيز والحث على التعاون الدولي في كافة المجالات، منها: الإجراءات الجنائية بما فيها المتابعة والمراقبة والتحقيق ،الاعتراف بأحكام المصادرة و التحفظ و الحجز، تسليم المجرمين[1]، وغيرها.
- التركيز على مكافحة تمويل الإرهاب ومتابعة الأموال التي يستفيد منها المنظمات والجماعات الإرهابية[2].

ومما سبق نجد أن هذه الاتفاقيات والمعاهدات ألزمت الدول على ضرورة تجريم غسل الأموال باعتباره الجريمة والسفينة التي تحتضن عائدات الجرائم الأصلية أو الأولية لتعبر بها إلى بر الشرعية بعيدا عن الملاحقات والشبهات.

كما حثت الدول على التوسع في ضم واستيعاب كافة الجرائم وخاصة الخطيرة منها في تشريعاتها وقوانينها، بالإضافة إلى تطوير الإجراءات اللازمة لمواجهتها ومتابعة عائداتها من خلال تقوية العلاقات والتعاون الدولي المشترك.

وهكذا يتبين لنا من خلال ما سلف، أن هذه الاتفاقيات لا بد وأن شكلت في مجملها مجموعة من المصادر المادية التي تسترشد بها التشريعات والقوانين الوطنية وتستقي منها المبادئ والمفاهيم الأساسية في سن تشريعاتها لتجريم عمليات غسل الأموال.

هذا ما سنحاول بحثه ومعرفته من خلال المبحث الثاني .

المبحث الثاني
التشريعات الداخلية

تمهيد:-

كنا قد خلصنا في المبحث السابق، الى أن الاتفاقيات الدولية أصبحت من المصادر الماديه المهمه، التي تتضمن وبحق مجموعة من القواعد والمبادئ القانونية، التي استرشدت بها واعتمدت عليها أغلب التشريعات الوطنيه الداخليه، فجاءت هذه التشريعات اما مكررة لبعض نصوص تلك الاتفاقيات وإما متأثرة بالأطر العامة فيها.

وبما أن موضوعنا يتعلق بالعمليات التي ترد على الأموال غير المشروعة باعتبارها عائدات أو متحصلات جرائم سابقة، لإعطائها في النهايه الصفة الشرعية، وهي ما تم وصفها بجريمة غسل الأموال، فانه من المعلوم أيضا أن هذه الجريمة أصبحت ظاهرة لا تقتصر

---

(١) سنتناول تلك النقاط بشكل مفصل في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث.

(٢) لمزيد حول هذا الموضوع، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، راجع:

- **Michael Levi and Peter Reuter**, Money Laundering, University of Chicago 2006, P. 297.
- http://www.publicpolicy.umd.edu/faculty/reuter/working%20papers/Levi_and_Reuter.pdf.
- **Raymond Baker**, Dirty Money and Its Global Effect, International Policy Report, 2003.

على فئة أو مجموعة معينة من الدول، وانما تتواجد كلما كان هناك جريمة نتجت عنها أموال أو عائدات أومتحصلات.

فلذلك – نرى– أنه ليس هناك جرائم معينة أو محددة ترتبط بموضوع غسل الأموال، بل إن كل الأموال غير المشروعة الناتجة عن كافة الجرائم – مهما كانت – يمكن أن تكون محلا ومحركا لجريمة غسل الأموال.

وهكذا بدأت محاولات متعددة في معظم دول العالم لمكافحة وتجريم عمليات غسل الأموال، ولكن وبالرغم من كل هذه المحاولات إلا أنها لم تتوصل بعد وحتى يومنا هذا إلى إرساء قواعد كافية لمواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها(١).

ذلك أن المجرمين يسعون دائماً إلى التخلص والتهرب من النصوص القانونية وتسخيرها بما يتوافق ومصالحهم وتغطية عملياتهم غير المشروعة، ولا شك أن العولمة والتطور التكنولوجي في أنظمة الاتصالات والمصارف والمؤسسات المالية(٢)، فضلا عن الفساد المستشري في أغلب تلك المؤسسات سواء كانت عامة أم خاصة، كل ذلك وغيرها ساعدت على توسيع تلك الفجوة وتصعيب المواجهة الفعالة.

وبالتالي فإن القضاء التام على الجرائم بما فيها جريمة غسل الأموال أصبحت تبدو شبه مستحيلة، إلا أن ذلك لا يعني وجوب أن تقف الجهات التشريعية والتنفيذية والاقتصادية والمالية مكتوفة الأيدي مستسلمة لمرتكبي الجرائم، بل لا بد من المحاولة تلو الأخرى في سبيل التصدي للأعمال الإجرامية والمشبوهة عن طريق ملاحقة الأموال غير المشروعة والمجرمين، وسد المنافذ أمامهم، وتحسين الأداء في هذا المجال على المستويين الداخلي والدولي.

ونظراً لدخول جريمة غسل الأموال في الاطار الاجرامي العالمي المنظم كان للاتفاقيات الدولية – وخاصة اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ المتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠م، أثراً واضحا ودوراً بارزا في دفع الدول وحفزها على تحديث تشريعاتها الداخلية وقوانينها ومراجعة أنظمتها الجنائية والمالية لمكافحة غسل الأموال في اطار تعاون دولي فعال .

وتزايدت الدعوات الدولية والداخلية في الآونة الأخيرة لوضع تشريعات، وإنشاء أجهزة رقابية لمكافحة غسل الأموال في جميع أنحاء العالم دون استثناء، وقد وجدت تلك الدعوات صداها في أغلب تشريعات دول العالم .

وبناءاً عليه، نحاول في هذا المبحث أن نتتبع أصداء النهج العام ومراحل تطور التشريعات والنظم الداخلية الوطنية في مواجهة جريمة غسل الأموال من خلال مطلبين:-

---

(١) أ. صلاح الدين السيسي: "غسيل الأموال، الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) لمزيد من المعلومات حول جريمة غسل الأموال عبر الانترنت، ارجع إلى:
– د. عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإليكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى،٢٠٠٥، ص ١٥ وما بعدها.

المطلب الأول:- تطور القوانين الجنائية الداخلية للدول.

المطلب الثاني:- نماذج من التشريعات الداخلية.لتجريم غسل الأموال.

وذلك على التفصيل التالي:-

المطلب الأول
تطور القوانين الجنائية الداخلية

إن التطورالذي طرأ على كثير من التشريعات والقوانين الداخلية، خلال المرحلة السابقة منذ بروز جريمة غسل الأموال على الساحتين المحلية والدولية كجريمة حقيقية خطيرة تهدد كل محاور الحياة باعتبارها الوسيلة القوية والأداة أو الأسلوب الذي يستخدمه المجرمون في إلباس عائدات الجرائم ومتحصلاتها اللباس الشرعي، لم يكن لتتم مواجهتها فقط على مستوى القوانين والتشريعات الداخلية، بل كان للتعاون الدولي دور هام وتأثير واضح على ذلك التطور من خلال الإتفاقيات الدولية التي هي أيضا شملها كثير من التطور البين في مواجهتها للجرائم بشكل عام والجرائم المنظمة ومنها غسل الأموال بشكل خاص.

وسنتناول هذا التطور من خلال فرعين:

الفرع الأول: يتعلق بانعكاس الاتفاقيات الدولية على تطور التشريعات الداخلية.

الفرع الثاني: تطور التشريعات الداخلية فى مجال التعاون الدولى،

وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول
انعكاس الاتفاقيات الدولية على تطور التشريعات الداخلية

حثت اتفاقية فيينا وغيرها من الوثائق الدولية ذات الصلة الدول الأطراف على تجريم أفعال غسل الأموال بوصفها جرائم جنائية[1]. وذلك في إطار سياسة محلية، أو وفقاً لمعاهدة دولية. حيث عمدت العديد من الدول إلى تضمين تلك الأفعال في قوانينها العقابية، وإن سلكت في تعريفها لغسل الأموال طرقاً عديدة.

فقد عنيت بعض الدول في قوانينها لتحديد الأفعال المؤثمة التي تشكل صور الركن المادي في هذه الجريمة، بينما في قوانين أخرى عرفت تلك الجريمة بالنظر إلى أهدافها أو الغرض منها[2]، ولا سيما إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال، أو إخفاء أو تمويه حقيقتها أو ملكيتها، أو مساعدة المجرم على الاحتفاظ بأرباح الجريمة التي ارتكبها[3]، أو الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.

---

(١) د. مصطفى طاهر: "المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات"، مرجع سابق، ص ٥٩. وكذلك، الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية سالفة الذكر.

(٢) د. محمود شريف بسيوني، غسل الأموال، الاستجابات الدولية وجهود المكافحة، مرجع سابق،ص١٢٢.

(٣) انظر وثائق الدورة ٣٨ للجنة المخدرات بالأمم المتحدة ١٤- ٢٣ مارس ١٩٩٥م، مدى كفاية التشريعات الوطنية القائمة، ص ٧ ــ ٩.

وذهبت بعض الدول إلى تجريم بعض الأفعال الأخرى المرتبطة بغسل الأموال، مثل تعمد اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال غير المشروعة.

وبوجه عام، من الثابت أن هناك اتفاقاً بين الدول على تطبيق النموذج القانوني الذي طرحته اتفاقية فيينا لجريمة غسل الأموال، بما في ذلك تجريم أفعال اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال، وتجريم مختلف صور الاشتراك فيها، سواءً بالاتفاق أو المساعدة أو التحريض(١).

كما اشترطت كافة القوانين توافر عنصر العلم بالمصدر الجرمي للأموال غير المشروعة؛ أي العلم بأنها مستمدة من جريمة، وذلك وفقاً لمبادئها الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظمها القانونية.

وفيما يتعلق بالجوانب الإجرائية والتي طرحتها الوثائق الدولية الأساسية في ظل المبادئ التوجيهية، فإن المشرع الوطني استشعر أهمية تمكين السلطات الوطنية المختصة بتعقب وتجميد ومصادرة عائدات الجريمة في مكافحة غسل الأموال .

وتختلف الخطط الوطنية لتنفيذ تلك الإجراءات من دولة لأخرى، فبعض الدول تفرض مصادرة الأصول فقط كجزء من الإدانة الجنائية، بينما تسمح دول أخرى بتجميد ومصادرة الأصول بالنسبة للدعاوى المدنية والإدارية أيضاً، ولتفعيل ذلك فقد أناط المشرع الوطني بالسلطات القضائية وغيرها من السلطات المختصة في هذه الدول صلاحيات خاصة، في مجال التحريات والتحقيقات الجنائية والمالية، فضلاً عن إجراءات التفتيش، وتقديم السجلات المصرفية والمالية(٢).

كما عنيت معظم القوانين التي تنص على عقوبة المصادرة، بالنص على تمكين محاكمها أو سلطاتها المختصة من إصدار أوامر فورية النفاذ، باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ هذه المصادرة، وللحيلولة دون إبعاد الأموال المستهدفة بالمصادرة عن نطاق الاختصاص القضائي أو إخفائها أو تبديدها.

---

(١) د. مصطفى طاهر: "المواجهة التشريعية"، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) أحد الأساليب الأساسية التي تستخدمها اللوائح الوطنية هي أن تطلب من المؤسسات المالية جمع معلومات أضافية عن عملائها والاحتفاظ بالسجلات المصرفية التي قد تساعد أجهزة فرض القانون، وقد اتخذت بعض الحكومات خطوات إضافية للحصول عل مزيد من المعلومات عن المؤسسة المالية عن طريق وضع لوائح البنوك، وغيرها من المؤسسات تتطلب منها: -

١- أن تحصل على معلومات حول الهوية الحقيقية للعملاء.
٢- أن تلغى الحسابات المجهولة والحسابات التي يتولاها الوسطاء مثل المحامين المحاسبين.
٣- أن تحتفظ بسجلات مفصلة لمدة خمس سنوات على الأقل.
٤- أن تضع إجراءات داخلية تهدف إلى كشف غسل الأموال.

وترجع أهمية تحديد هوية العملاء وتحقيق قدر من الشفافية في البنوك تعكسه المبادرات التي اتخذت في هذا الشأن، مثل توصيات لجنةFATF، وتوجيهات المجموعة الأوروبية وبيان لجنة بازل. ويجب أن نؤكد إلى أن تنفيذ متطلبات الاحتفاظ بالسجلات يضع بالضرورة حدوداً على تطبيق قوانين سرية البنوك والحق في الخصوصية المالية. انظر في ذلك لدى:

- د. محمود شريف بسيوني: المرجع السابق، ص ١٢١ ــ ١٢٢.
- د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٦٠.

ولأجل ذلك، ألزمت بعض الدول المؤسسات المالية والمصرفية بالإبلاغ عن الصفقات الكبيرة وكل الصفقات المشبوهة، عن طريق استخدام ما يعرف باسم تقرير صفقات العملة "CTR" أو التي تتجاوز مبلغاً معيناً إلى الحكومة، ولا ينطبق ذلك فقط على البنوك، وإنما أيضاً على كازينوهات القمار، سماسرة البورصة، تجار السيارات، شركات صرف العملة، وما إلى ذلك من المؤسسات، وتتطلب بعض القوانين الوطنية كذلك من البنوك الإبلاغ عن كل الصفقات المشبوهة، مع أن ذلك يثير بعض المسائل القانونية الشائكة(١).

كما عمدت قوانين عديدة إلى توسيع نطاق المسؤولية الجنائية ليشمل الأشخاص الاعتباريين، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين المعنيين بالتدابير والالتزامات التي سبق وأن ذكرناها.

الفرع الثاني
تطور التشريعات الداخلية في مجال التعاون الدولي

التزمت أغلب الدول فيما بينها بتنفيذ متطلبات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، من خلال سن تشريعات وقوانين تسمح للجهات الوطنية المعنية والمختصة بمكافحة الجرائم بما فيها الجرائم المنظمة وجريمة غسل الأموال بتقديم التعاون الدولي في المسائل الجنائية، كما شجعت هذه الاتفاقيات الدول الأطراف على عقد اتفاقيات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز التعاون الدولي.

وفي ضوء ذلك، شهدت بلدان عدة نشاطاً تشريعياً ملحوظاً بتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية في قوانينها ونظمها الوطنية في مختلف المجالات ذات الصلة، لاسيما فيما يتعلق بالمصادرة الدولية، وتنفيذ الأوامر والأحكام الأجنبية، والمساعدات القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين(٢).

وقد أصبح التعاون القانوني والقضائي فيما بين الدول يمثل إحدى الضرورات اللازمة لمواجهة الأنشطة الإجرامية المستحدثة، على نحو متكامل مع دور القوانين الوطنية، ولم يعد ينظر إلى ذلك التعاون باعتبار أنه يخلق سيادة فوق الدول، بقدر ما أصبح يعني التعاون بين سيادات دول مختلفة، ترمي جميعها إلى تشديد وتفعيل حلقات مكافحة الجريمة بوجه عام.

---

(١) مثال ذلك: تفرض بعض الدول مسؤولية جنائية على مسؤولي البنوك الذين لا يقومون بالإبلاغ عن تلك الصفقات، وتوجد عقوبات إضافية على مسؤولي البنوك الذين يحذرون عملاءهم من تحقيقات جارية أو ستجري، كما أن هناك تطبيقاً آخر يخص إمكانية الإبلاغ الخاطئ عن نشاط قانوني، مما قد يعرض البنوك إلى مسؤولية مدنية بالنسبة إلى القضايا التي يرفعها العملاء الذين تم اتهامهم بطريق الخطأ، كما أن العملاء قد يقاضون البنوك لإفشائها معلومات مالية خاصة، مما يعد انتهاكاً للقوانين الوطنية الخاصة بسرية البنوك، ويحل كثير من هذه الدول المشكلة بمنح البنوك حصانة خاصة عند الإبلاغ بحسن نية عن الصفقات المشبوهة.

انظر فيما سبق لدى: – د. محمود شريف بسيوني: مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢) راجع في ذلك لدى: –

- (Stessens) Guy, Money laundering: A new International Law Enforcement. Model, Cambridge University Press,US,2000

بالإضافة إلى ذلك، فقد بادرت الأمم المتحدة إلى تطوير واعتماد عدد من "المعاهدات النموذجية" الثنائية ومتعددة الأطراف، مثل الاتفاقيات التي عقدت برعاية المجلس الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وجامعة الدول العربية، وذلك بقصد مساعدة الدول على التفاوض بشأن إنشاء شبكة من المعاهدات والترتيبات على غرارها، وهو ما تم إنجازه بالفعل من جانب العديد من الدول.

وفي كثير من الأحوال، جاءت القوانين والاتفاقيات لتشمل الجرائم الخطيرة بوجه عام، دون الاقتصار على جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال المتحصلة منها[1].

وهكذا فإن الدول تقوم بوضع وتنفيذ إجراءات محلية من أجل الالتزام بالاتفاقيات متعددة الأطراف التي تقتضي درجة من التعاون بين الدول.

وبوجه عام، فقد أصبح التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال يشكل حجر الزاوية في أي مواجهة فعّالة وشاملة لهذه الظاهرة، الأمر الذي أكدته العديد من الوثائق الدولية ذات الصلة، ومنها "الإعلان السياسي" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية العشرين المؤرخ من ٨-١٠ يونيو[2]، والذي تعهدت فيه الدول الأعضاء ببذل جهود خاصة لمكافحة غسل الأموال المتأتية من تجارة المخدرات، وشددت على أهمية تدعيم التعاون العالمي والإقليمي والثنائي بين السلطات القضائية وسلطات تنفيذ القوانين من أجل مواجهة المنظمات الإجرامية الضالعة في جرائم المخدرات والأنشطة الإجرامية المتصلة بها بما فيها غسل الأموال، وفقاً لتدابير تعزيز التعاون القضائي التي اعتمدت في هذه الدورة[3].

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بأن الإجراءات التي نصت عليها المبادرات الدولية سالفة الذكر قد توجد تعارضاً بين الالتزامات الدولية المحلية لدول عديدة فيما يتعلق بحقوق مواطنيها، لذا فإن ممارسة تلك الأساليب الجديدة التي تفرضها المعاهدات لفرض القانون سوف تسفر عن تعرض الدول الطالبة والدول المطلوب منها تقديم المساعدة إلى القيود المتضمنة في المعاهدات ذاتها، والتي تشمل القيود التي يضعها القانون المحلي، وفضلاً عن تلك القيود التي تفرضها المعايير والأعراف الدولية والخاصة بحقوق الإنسان، ولذلك نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة والاتفاقية الأوروبية لغسل الأموال تتضمن ضمانات هامة لحماية حقوق المشتبه فيهم،

---

(١) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) راجع الوثيقة رقم A/S-20/4 من الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية العشرين، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، نيويورك، ٨-١٠ يونيو ١٩٩٨. وكذلك راجع الوثيقة رقم A/RES/51/64 الخاصة بالعمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وانتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع، ١٩٩٧/١/٢٨.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية العشرون، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية بنيويورك، ٨ ــ ١٠ يونيو ١٩٩٨م، الوثيقة رقم ٢٠/٤ ــ A/S بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٩٨م:

Political Declaration", A/S-20/4, chap V, section A;
- http://www.un.org/ga/20special/poldecla.htm

كذلك تسعى الاتفاقيتان إلى حماية حقوق الملكية بالنسبة للطرف الثالث حسن النية، وعلى الدول الالتزام بتلك الإجراءات عند تقديم الطلبات أو عند الاستجابة لها[1].

وفضلاً عن ذلك، تمنح كل من معاهدتي الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي الدول حق رفض تقديم المساعدة إذا كان الطلب ينتهك أحد المبادئ القانونية المعترف بها، وتقدم المادة ١٨ من الاتفاقية الأوروبية لغسل الأموال للدول عدة أسس لرفض الوفاء لطلب ما، معظمها يتعلق بحماية حقوق المتهمين والحفاظ على المبادئ الهامة للنظم القانونية الوطنية[2].

نخلص مما سبق أن هناك تغييرات كثيرة طرأت على القوانين الداخلية وكذلك على المعاهدات الدولية في مواجهة عمليات غسل الأموال.

فبدأت محدودة في موضوعها ونطاقها وقوتها ثم أخذت تدريجيا تتطور مع التقدم التكنولوجي وتقارب الدول ضمن نظام العولمة، حتى أصبحت متنوعة بتنوع ما تواجه المنظمات الدولية والدول من جرائم وتحديات، فارضة على الدول التحرك السريع نحو سن تشريعات خاصة لمكافحة غسل الأموال، والمخدرات، والفساد، والجرائم المنظمة وغيرها، وقوانين وأنظمة خاصة بالمؤسسات المالية وغير المالية والمصارف تفرض عليها العمل على مواجهة الأموال والعائدات غير الشرعية والاتقاء من محاولة استخدامها في عمليات غسل الأموال، وكذلك العمل ضمن لجان وتكتلات دولية متخصصة سواء في إطار منظمات دولية أو إقليمية أم في إطار إتفاقيات متعددة الأطراف أو ثنائية، وبذلك برزت وتضافرت جهود الدول تدريجيا على الساحة الدولية مما أصبح لها أكبر الأثر في تقوية القوانين والتشريعات الداخلية بما يتماشى والمتطلبات الدولية في مكافحة الجرائم، والجرائم المنظمة بما فيها جريمة غسل الأموال.

وسنعرض في المطلب التالي نماذج لبعض التشريعات الداخلية التي واكبت التطور الدولي في مجال مكافحة الجرائم بشكل عام وجريمة غسل الأموال بشكل خاص.

المطلب الثاني
نماذج من التشريعات الداخلية لتجريم غسل الأموال

ترتب على تعاظم ظاهرة غسل الأموال وظهور آثارها المدمرة على المجتمعات من عدة أوجه، وارتباط ذلك بدعوة الاتفاقيات الدولية إلى مواجهة جنائية فعالة لهذه الظاهرة، أن استجاب المشرع الجنائي في معظم دول العالم إلى ما طرحته اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ من تجريم لظاهرة غسل الأموال في إطار قوانينها العقابية، وذلك لإحكام الرقابة على جرائم الاتجار غير المشروع للمخدرات، وحرمان مرتكبيها من الأفراد والعصابات المنظمة من متحصلات أنشطتهم الإجرامية، ووأد الحافز الرئيس لاستمرارهم في هذه الأنشطة[3].

---

(١) د. محمود شريف بسيوني: مرجع سابق، ص ١٢٦. لمزيد من التفصيل حول ذلك ارجع إلى الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث.

(٢) د. محمود شريف بسيوني: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣) – د. محمود كبيش: السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٩٩. =

لذلك فقد شهد أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، اهتماماً ملحوظاً من المشرعين في مختلف أنحاء العالم نحو مكافحة نشاط غسل الأموال وتجريم كافة صوره.

واستجاب المشرع الجنائي في هذه الدول، وبوجه خاص في إطار التشريعات الأوروبية، والتشريعات التي تنتمي إلى النظام الأنجلوأمريكي، كالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدول العربية[1] إلى تلك النداءات الدولية.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن السياسة التشريعية لدول الاتحاد الأوروبي في مواجهة ظاهرة غسل الأموال ترتكز على أسس محددة هي[2]:ـ

١- تحقيق المنع: أي منع استخدام القطاع المالي في أغراض غسل الأموال أياً كان صورته، من خلال التوجيه الأوروبي الصادر عن الاتحاد الأوروبي.

٢- تحقيق الكشف عن عمليات غسل الأموال للسلطات المختصة بمكافحة هذه الظاهرة في أحوال إثارة الشبهات حول عمليات مصرفية معينة.

٣- تحقيق العقاب: تجريم كافة صور غسل الأموال مع ضرورة مصادرة جميع العائدات الإجرامية، وإن اختلفت الدول فيما بينها في تحديد محل الجريمة الدولية والتي تحصل منها على العائدات الإجرامية.

وقد اعتمدت الدول أسلوباً متنوعاً لمنع ومكافحة غسل الأموال المتحصلة من الجرائم، وآثر بعضها استخدام قانون العقوبات دون سواه، والبعض الآخر أولى الأهمية للقانون المدني والتشريعات التنظيمية تاركاً لقانون العقوبات القيام بدور محدد، بينما مال البعض إلى الاعتماد على مجموعة من أحكام قانون العقوبات وجزاءاته مع أحكام مدنية وتنظيمية لكي يعالج المشكلة من جوانبها المختلفة[3].

وعلى أي حال، تمكنت بعض الدول من تحقيق نتائج لا بأس بها في مجال مكافحة غسل الأموال ومواجهتها بشكل فعال، ولعل من أهم هذه الدول على سبيل المثال: الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والكويت ولبنان.

وسوف نقوم فيما يلي بعرض ما وصلت إليه بعض التشريعات الداخلية لتجريم غسل الأموال وذلك بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين:-

الفرع الأول: - نماذج من التشريعات المقارنة، وذلك على النحو التالي:

أولا : - تشريع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا : - التشريع السويسري.

= - د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٩٥.

(١) د. محمد علي العريان: "عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها"، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢) د. هدى حامد قشقوش: جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، مرجع سابق، ص ١٠٦-١٠٧.

(٣) د. محمد سامي الشوا: مرجع سابق، ص ١٩٣.

ثالثا : - التشريع الألماني.

رابعا: - التشريع الانجليزي.

خامسا:- التشريع الفرنسي.

الفرع الثاني:- نماذج من التشريعات العربية، وذلك كما يلي:-

أولا: - تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا: - تشريع جمهورية مصر العربية.

ثالثا: - التشريع الكويتي.

وذلك على التفصيل التالي:-

الفرع الأول
نماذج من التشريعات المقارنة

سنتناول في هذا الفرع نماذج من تشريعات الدول الأجنبية مثل، الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وذلك على النحو التالي:-

أولا: - تشريع الولايات المتحدة الأمريكية:-

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في إصدار تشريعات وقوانين لمكافحة غسل الأموال[١]، إذ أصدرت عام ١٩٧٠م قانون سرية الحسابات المصرفية وتعديلاته المختلفة[٢]. وهذا القانون يهدف إلى تعقب العمليات النقدية لمنع عمليات غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، أو الناتجة عن التهريب، أو عن القمار، أو الناتجة عن الاختلاس، أو عن التهرب الضريبي، أو التجارة في الممنوعات[٣]. وينطبق هذا القانون على المؤسسات المالية فقط، ويلزمها بالإبلاغ عن المعاملات النقدية التي يبلغ مقدارها عشرة آلاف دولار أو أكثر يقوم بها فرد واحد أو مودع واحد في اليوم الواحد[٤] ونتيجة هذه التعديلات المتعاقبة على قانون سرية الحسابات المصرفية تم إصدار تعديل مهم عام ١٩٨٤ شدد العقوبة على البنوك التي لا تلتزم بقانون سرية البنوك.

ثم أصدرت الولايات المتحدة بالنظر إلى حجم التعاملات الهائل في البنوك الأمريكية، قانون مستقل لتجريم ومكافحة غسل الأموال، وهو ما يعرف بقانون

---

(١) - لمزيد من المعلومات عن تاريخ مكافة غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية راجع:
- http://www.fincen.gov/news_room/aml_history.htm

(٢) د. جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال"، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٤، ص ٦٢.
وكذلك انظر: -
- Peter Reuter, Edwin M. Truman,Chasing Dirty Money: The Fight Against Money Laundering, Peterson Institute, Washington, US, 2004, P1.

(٣) Gerald L.Hilsher: Banking Secrecy, Coping with Money Laundering in the International Arena,1988 P.240.

(٤) Walter, Ingo etc. Simon (1989), Money laundering, Stern School of Business, New York University, Unplished, New York.P.3

الرقابة على غسل الأموال (Money Laundering Control Act) MLCA لعام ١٩٨٦م[١]. حيث جرم هذا القانون بعض أنواع من السلوك وهي:-

١- القيام أو الاشتراك في أي عملية تتضمن أو تنطوي على أموال متحصلة من أنشطة غير مشروعة.

٢- منع النقل أو التحويل الدولي للأموال المتحصلة من مصدر غير مشروع، ويشمل المساعدة التي تقدم من الغير إلى غاسلي الأموال، طالما أن الغير كان يعلم بالمصدر غير المشروع للأموال المتحصلة من مصدر غير مشروع، ولكن لا يلزم لإثبات جريمة غسل الأموال في حق الغير أن يعلم بذات الفعل الذي تحصلت منه الأموال غير المشروعة، ولكن يكفي في ذلك مجرد علمه بأن هذه الأموال قد نشأت عن مصدر ما غير مشروع[٢].

وقد أراد الشارع الأمريكي بتجريم غسل الأموال أن يسد ثغرة تشريعية يمكن أن يلجأ إليها الجناة بالحيلولة دون تطبيق هذه القواعد المصرفية على أنشطتهم، وقد أظهر التطبيق العملي لقانون الرقابة على غسل الأموال نقصاً في نطاق التجريم، مما حدا بالشارع الأمريكي إلى التدخل وتعديل قانون الرقابة على غسل الأموال بموجب قانون سنة ١٩٨٨م. وبمقتضى هذا القانون فإن المؤسسات المالية أصبح لها الحق في أن تطلب معلومات إضافية من الأشخاص الذين يشترون الشيكات، والشيكات السياحية، وأوامر الدفع، وذلك إذا كانت قيمة هذه الأوراق تبلغ ثلاثة آلاف دولار فأكثر[٣].

وكان هدف المشرع الأمريكي بتجريم أفعال غسل الأموال هو تشجيع رجال المال على أن يقدموا ما لديهم من معلومات عن هذه العمليات دون أن يخشوا مساءلتهم مدنياً عن ذلك، كما أنه أراد منح جهات الضبط وسائل إضافية لتعقب وتحري المال غير المشروع[٤]. وفي عام ١٩٩٢ صدر قانون مكافحة غسل الأموال المعروف باسم:

"Annumzio – Wylie Anti-Money Laundering Act of 1992" [5]

---

(١) د. جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسل الأموال" مرجع سابق، ص ٦٣.
انظر أيضا لدى:
د. أشرف توفيق شمس الدين "دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد"، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) د. جلال وفاء محمدين: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٣) د. أشرف توفيق شمس الدين: "تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة"، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤) ANDROPHY (Joel M.): White Collar Crime, Shepard's/ McGraw Hill, Colorado, (1992) 22.o2, p719.

(٥) ANNUZIO-WYLIE MONEY LAUNDERING ACT - 1992:The Annuzio-Wyle Money Laundering Act amended the Bank Secrecy Act to require financial institutions and it's employees to report any suspicious transactions that may be relevant to a possible violation of a law or regulation. The act further requires financial institutions to carry out anti-money laundering programs and authorizes them to maintain special record keeping procedures relating to the transferring of funds. In addition, the act made it a crime to operate an illegal money transmitting business.

لمزيد من التفاصيل حول هذا القانون راجع رسالة في القانون المالي والاقتصادي الدولي للباحث:

- **Mathew S. Morgan**, Essay In International Financial & Economic Law; Money Laundering: The United State Law and Its Global Influence, The London Institute of International Banking. Finance & Development Law,1996, P. 21.

ولقد تبنى هذا القانون العديد من التوصيات التي أصدرتها مجموعة العمل المعروفة بمجموعة السبعة، وكان السبب الأساس لإصدار هذا القانون هو انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي[١]، إذ اكتشفت الحكومة الفيدرالية الأمريكية أن ليس لها سلطة إغلاق هذا البنك في الولايات المتحدة، بالرغم من إدانته بجرائم غسل الأموال[٢].

وطبقاً لهذا القانون، تتعرض البنوك للإغلاق في حالة ممارسة عمليات غسل الأموال أو التورط فيها[٣].

وفي عام ١٩٩٤م، صدر قانون قمع غسل الأموال[٤] والذي أدخل تعديلات على قانون سرية البنوك من أجل تخفيف الواجبات اللائحية على البنوك.

كما تطلب هذا القانون أن تقوم الولايات المختلفة بإصدار قوانين لتقرير جزاءات مدنية وجنائية في حالة عدم الالتزام بشروط تأسيس عمل المؤسسات المالية.

ومن جانب آخر قرر المشرع الأمريكي لجرائم غسل الأموال عقوبات الحبس والغرامة، والمصادرة، وتختلف هذه العقوبات بحسب نوع كل جريمة، فقد قرر لجرائم غسل الأموال الواردة في المادة ١٩٥٦ عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن عشرين سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسمئة ألف دولار أو ضعف قيمة المال موضوع الجريمة أيهما أكبر أو الإثنين معاً[٥].

---

(١) تعتبر فضيحة انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي في عام ١٩٩١ من أكبر قضايا غش واحتيال في تاريخ البنوك، إذ تقدر المبالغ التي اختلست واختفت بحوالي ١٠ إلى ١٧ بليون دولار تقريبا. لمزيد من المعلومات حول هذه القضية، انظر لدى:

- **Alan A. Block**, The Organized Criminal Activities of the Bank of Credit and Commerce International: Essays and Documentation - In Memoriam David Whitby, Kluwer Academic Publisherss, 2001.

وفي ذات الموضوع كذلك، ارجع إلى المواقع التالية:

– Case study, Bank of credit and commerce international:
- http://www.erisk.com/Learning/CaseStudies/BankofCreditandCommerceIn.asp.
- http://en.wikipedia.org/wiki/Bank_of_Credit_and_Commerce_International

(٢) د. جلال وفاء محمدين: المرجع السابق، ص ٦٧.

(٣) Mathew S. Morgan, Essay In International Financial & Economic Law; Money Laundering: The United State Law and Its Global Influence مرجع سابق

(٤) MONEY LAUNDERING SUPPRESSION ACT - 1994: The last major federal statute to be discussed is the Money Laundering Suppression Act of 1994. The
act again amended the BSA as follows: -"It required liberalization of the rules for exception of transactions from the currency transaction reporting requirement, in an effort to reduce the number of Currency Transaction Report (CTR) forms filed by at least 30 percent," -"It authorized Treasury to designate a single agency to receive reports of suspicious transactions from financial institutions," and, -"It required "money transmitting businesses" to register with the Treasury."

(٥) "(a)(1) Whoever, knowing that the property involved in a financial transaction represents the proceeds of some form of unlawful activity, conducts or attempts to conduct such a financial transaction which in fact involves the proceeds of specified unlawful activity--
(A)(i) with the intent to promote the carrying on of specified unlawful activity; or (ii) with intent to engage in conduct constituting a violation of section 7201 or 7206 of the Internal Revenue Code of 1986; or (B) knowing that the transaction is designed in whole or in part-- (i) to conceal or disguise the nature, the location, the source, the ownership, or the control of the proceeds of specified

وقد شددت العقوبة على الجاني الذي كان يعتقد أو يعلم أن المال موضوع الجريمة كان حصيلة نشاط غير مشروع في المخدرات. وتشدد العقوبة أيضاً إذا تجاوز المال موضوع الجريمة مبلغ مائة ألف دولار.

أما عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٩٥٧- التعامل في العمليات المالية في الأموال المتحصلة من مصادر غير مشروعة) فهي الحبس الذي تصل مدته إلى عشر سنوات والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين[١]، وتشدد العقاب إذا كان الجاني يعلم أن المال موضوع الجريمة متحصلاً من عائدات المخدرات، وكذلك الشأن إذا تجاوزت قيمة المال مئة ألف دولار[٢].

ثانيا:- التشريع السويسري:-

كان معروفا أن سويسرا تعتبر من المراكز المالية العالمية المهمة[٣]، فهي تقوم بإدارة نحو ٣٠% من ثروات العالم، وتحتوي مصارفها ما يقارب ألفا وخمسمئة مليار دولار في كل مناطق العالم[٤]، وجزء من هذه الثروات التي تعرف بالقذرة كانت تحط رحالها وراء جدران المصارف السويسرية المالية من وقت لآخر[٥]، وذلك بسبب اعتمادها على نظام السرية المصرفية ونظام الأرقام بدل الأسماء بشكل قوي إلى الدرجة التي كان من يخالف أو يفشي معلومات عن أي عميل كان يتعرض إلى الحبس أو الغرامة.

ومع الضغوط الأوروبية والأمريكية على سويسرا بالإضافة إلى الضغوط الداخلية لتغيير نظام السرية المصرفية ومواجهة الأموال القذرة وتعرض بعض البنوك إلى فضائح

= unlawful activity; or (ii) to avoid a transaction reporting requirement under State or Federal law, shall be sentenced to a fine of not more than $500,000 or twice the value of the property involved in the transaction, whichever is greater, or imprisonment for not more than twenty years, or both." للتفاصيل راجع القانون الأمريكي

- United States Code Annotated, Title 18. Crimes and Crimenal Procidure, part 1—Crimes Chapter 95—Racketeering, § 1956. Laundering of monetary instruments.
- http://www.treas.gov/offices/enforcement/publications/18usc1956.pdf
- http://www.law.cornell.edu/uscode/html/uscode18/usc_sec_18_00001956---000-.html

(١) (a) Whoever, in any of the circumstances set forth in subsection (d), knowingly engages or attempts to engage in a monetary transaction in criminally derived property of a value greater than $10,000 and is derived from specified unlawful activity, shall be punished as provided in subsection (b).

(b) (1) Except as provided in paragraph (2), the punishment for an offense under this section is a fine under title 18, United States Code, or imprisonment for not more than ten years or both.

(2) The court may impose an alternate fine to that imposable under paragraph (1) of not more than twice the amount of the criminally derived property involved in the transaction.

- United States Code Annotated Title 18, Crimes and Crimenal Procidure.
- http://www.treas.gov/offices/enforcement/publications/18usc195٧.pdf
- http://www.law.cornell.edu/uscode/html/uscode18/usc_sec_18_00001957----000-.html

مرجع سابق من القانون الأمريكي.

(٢) مشار إليه لدى: د. أشرف توفيق شمس الدين: مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) د. محمد سامي الشوا: مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٤) أ. نادر عبدالعزيز شافي: مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٥) د. غسان رباح: "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد"، مرجع سابق، ص ١٥١.

عالمية، كل ذلك دفع بسويسرا إلى الاهتمام بمكافحة عمليات غسل الأموال على نطاق واسع، وكان للمصارف السويسرية دور فعال في ذلك، إذ أنه في عام ١٩٦٨م اتفقت فيما بينها وتحت رعاية البنك الوطني السويسري على قواعد عامة تتعلق بوجوب أخذ الحيطة المطلوبة عند فتح الحسابات المصرفية، أو إجراء أي عمليات مالية، ويتم كل خمس سنوات تقريباً تعديل هذه الاتفاقية[١].

ثم أدخل في قانون العقوبات السويسري نص المادة (٣٠٥) المعمول بها ابتداء من ١٩٩٠ والتي اعتبرت أن كل من ارتكب فعلاً لإعاقة التحقق من مصدر أموال أو إعاقة اكتشافها أو مصادرتها وهو يعلم أو يفترض أنه يعلم بأنها متحصلة من جناية، يعاقب بالحبس أو الغرامة[٢]. ثم أصدرت سويسرا قانوناً لمنع غسل الأموال بتاريخ ١٩٩٠/٨/١ وبموجبه يجبر المصرف وموظفيه على تطبيق الحيطة والحذر اللازمين عند فتح حساب العميل ومعرفة اسمه وموطنه[٣].

وفي عام ١٩٩٨م سن تشريعاً اعتبر تكريساً أكيداً للجهود التي بذلت في سويسرا بشأن غسل الأموال[٤].

يوجب هذا التشريع أن تبلغ البنوك عن الحسابات المشكوك فيها للدولة، وتجمد الأرصدة المشبوهة، ويشمل هذا القانون المؤسسات غير المصرفية كالمحامين وشركات التأمين[٥].

هذا إلى جانب توقيع سويسرا سنة ١٩٩٥م على اتفاقية التعاون القضائي في مكافحة غسل الأموال مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا.

وهكذا فقد اجتازت الجهود التي بذلت لأجل الوصول إلى هذا التشريع من خلال عمليات تطويرية شملت القوانين الخاصة بمواجهة غسل الأموال وقوانين وأنظمة خاصة بالبنوك والمصارف حيث بدأت عام ١٩٧٧م في أعقاب قضية كبيرة هزت الثقة في البنوك السويسرية بسبب اعتياد أحد البنوك الكبرى على القيام بعمليات غسل الأموال على نحو متكرر، وتحت الضغط الشديد بدأت الجهود الحكومية لمحاربة هذه الظاهرة بالتنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، وتنفيذاً لتوصيات المجلس الأوروبي لعام١٩٨٠م التي نصت على الحث على بذل الجهود في محاربة الظاهرة أوروبياً.

---

(١) Michael Arthur James: The Swiss and their Marvelous Banks,1992,P.49

(٢) د. شريف سيد كامل: مرجع سابق، ص ١٤٢.
وكذلك انظر: التقرير التقييمي لمجموعة العمل المالي الثالث لمكافحة غسل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب- ملخص عن سويسرا -١٤ اكتوبر ٢٠٠٥م على الموقع التالي:
- http://www.oecd.org/dataoecd/60/30/35529139.pdf

(٣) أ. نادر عبدالعزيز شافي: مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٤) Anti-Money Laundering Literature Search Regional & Country Studies, World Bank Institute,P6: انظر:http://www.worldbank.org/wbi/governance

(٥) د. محمد شعيب: "مجلة المؤشر"، العدد ٢٧٤، بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣١م، ص ٤٩.

ولما كانت الصحافة الأوروبية تشير إلى البنوك السويسرية بالاتهام، لم يجد اتحاد البنوك السويسرية بداً من اعتماد اتفاقية عام ١٩٨٧م، وتسعى هذه الاتفاقية بشكل أساسي لإخضاع المصارف السويسرية ومؤسسات الاستثمار المالي لسلسة من الإجراءات تهدف إلى التحقق من أشخاص العملاء ومصادر الأموال المودعة، وبذل الجهد لعدم تشجيع غسل الأموال في سويسرا.

وتقرر الاتفاقية في المادة (١١) إمكانية تطبيق غرامة مالية تصل إلى عشرة ملايين فرنك سويسري على المخالفين[١].

ولم تقف عملية المواجهة القانونية بل أدخلت تعديلات على أحكام التشريعات الجزائية السويسرية في ١٩٨٩/٦/١٢م، بما يكفل تجريم ظاهرة غسل الأموال (م ٣٠٥/ب) وكل الأموال التي ترتبط بها (م ٣٠٥/٣/ب)، حيث جاءت هذه التشريعات لسد الفراغ التشريعي، وأعقبتها تعديلات أخرى على قانون البنوك السويسري عام ١٩٩٣م[٢]، بحيث يعطي الحق للبنوك بالتبليغ عن الحالات التي يشتبه فيها، فيما يشكل خلخلة لضمان السر المصرفي.

ومع هذا لم تكن التعديلات كافية لمواجهة الأموال غير المشروعة التي تدخل سويسرا ولم تقف الضغوط الدولية على سويسرا، فاستحدث تشريع آخر في أبريل ١٩٩٨م، الذي اعتبر تتويجا لتلك الجهود، ويتضمن هذا القانون ما يلي:-

١- التوسع في تحديد المؤسسات والبنوك الخاضعة لهذا القانون، بحيث لا تستثني إلا مؤسسات التأمين الاجتماعي، وبعض المؤسسات العامة كالبريد.

٢- إلزام البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون بالتحقق من شخصية العميل، وبالصفقة المعروضة، وبالإخطار عن ذلك للجهات المسؤولة، وهو ما شكل تقييداً لسر المهنة المصرفية التي اشتهرت به بنوك سويسرا.

٣- خلق لجنة خاصة تتبع حكومة الاتحاد السويسري مباشرة لمتابعة الموضوع والاتصال بالبنوك وتلقي بلاغاتها وتحريها.

٤- عدم مسؤولية البنوك ـ سواءً جنائياً أو مدنياً ـ عند قيامها بالتبليغ عن عميل مشتبه به متى كان التبليغ يستند إلى أسباب ومبررات معقولة، وهو لا شك يدفع البنوك إلى التعاون الجدي مع جهود محاربة ظاهرة غسل الأموال.

---

(١) انظر في ذلك لدى:
- د. محمد سامي الشوا، مرجع سابق.
- أ. عبدالفتاح سليمان: "مكافحة غسل الأموال"، مرجع سابق، ص ٤٧.
- د. شريف سيد كامل: مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٢) أ. نادر عبدالعزيز شافي: مرجع سابق، ص ٢٥٦.

ثالثا: ـ التشريع الألماني: ـ

ارتبط تجريم غسل الأموال في القانون الألماني على نحو وثيق بجهود مكافحة الجريمة المنظمة[١].

فقد اعتبر القانون الألماني عمليات غسل الأموال جريمة منذ عام ١٩٩٢م، حيث نصت المادة ٢٦١ [٢] من قانون العقوبات الألماني على جريمة غسل الأموال، وقضت بالسجن لمدة

---

(١) د. أشرف توفيق شمس الدين: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢) Section 261 Money Laundering; **Concealment of Unlawfully Acquired Assets:**

(1) Whoever hides an object which is derived from an unlawful act named in sentence 2, conceals its origin or obstructs or endangers the investigation of its origin, its being found, its forfeiture, its confiscation or its being taken into custody, shall be punished with imprisonment from three months to five years. Unlawful acts within the meaning of sentence 1 shall be:

1-. serious criminal offenses;

2-. less serious criminal offenses under: a) Section 332 subsection (1), also in conjunction with subsection (3), and Section334; b) Section 29 subsection (1), sent. 1, no. 1, of the Narcotics Law and Section 29 subsection (1), no. 1, of the Precursors Control Law;

3-. less serious criminal offenses under Section 373 and, if the perpetrator acted professionally, under Section 374 of the Fiscal Code, and also in conjunction with Section 12 subsection (1), of the Law to Implement the Common Market Organizations respectively;

4- less serious criminal offenses: a) under Sections 180b, 181a, 242, 246, 259, 253, 263, to 264, 266, 267, 269, 284, 326 subsections (1),2 and 4, and 328 subsections (1),2 and 4; b) under Section 92a of the Aliens Law and Section 84 of the Asylum Procedure Law, which were committed professionally or by a member of a gang which has combined for the continued commission of such acts; and

5- less serious criminal offenses committed by a member of a criminal organization (Section 129). In cases under sentence 1, number 3, sentence 1 shall also apply to an object in relation to which fiscal charges have been evaded.

(2) Whoever:

1- procures an object indicated in subsection (1) for himself or a third person; or

2- keeps an object indicated in subsection (1) in his custody or uses it for himself or a third person, shall be similarly punished.

3- An attempt shall be punishable.

4- In especially serious cases the punishment shall be imprisonment from six months to ten years. An especially serious case exists, as a rule, if the perpetrator acts professionally or as a member of a gang, which has combined for the continued commission of money laundering.

(5) Whoever, in cases under subsections (1) or (2), is recklessly unaware, that the object is derived from an unlawful act named in subsection (1), shall be punished with imprisonment for not more than two years or a fine.

(6) The act shall not be punishable under subsection (2), if a third person previously acquired the object without having thereby committed a crime.

(7) Objects to which the crime relates may be confiscated. Section 74a shall be applicable. Sections 43a,73d shall be applicable if the perpetrator acts as a member of a gang which has combined for the continued commission of money laundering. Section 73d shall also be applicable if the perpetrator acts professionally.

(8) Objects which are derived from an act of the type indicated in subsection (1) committed overseas shall be the equivalent of the objects indicated in subsections (1),2, and 5, if the act is also punishable at the place of commission of the act.

(9) Whoever:

1-. voluntarily reports the act to the competent public authority or voluntarily causes such a report to be made, if the act was not already discovered in whole or in part at the time and the perpetrator knew this or should have taken this into account upon a reasonable evaluation of the factual situation; and

2-. in cases under subsections (1) or (2) under the prerequisites named in number 1, causes the object to which the crime relates to be taken into custody, shall not be punished under subsections (1) to (5). Whoever is punishable because of participation in the antecedent act shall also not be punished under subsections (1) to (5).

(10) The court in its discretion may mitigate the punishment (Section 49 subsection (2)) in cases under subsections (1) to (5) or dispense with punishment under these provisions, if

لمدة خمس سنوات أو الغرامة على كل من يخفي أو يطمس أثراً، أو يمنع أو يعيق الكشف عن أصل أو موقع، أو يتسبب في إعاقة إيجاد الموقع، أو المصادرة أو وضع اليد أو القبض على ممتلكات ناتجة عن جريمة خطرة، اقترفها شخص عضو في منظمة إجرامية، وتطبق نفس القواعد على الشركاء في الجريمة، وإذا قام المخالف بعملية تجارية مع عضو في عصابة بهدف تحصيل عمولة مستترة من عمليات غسل الأموال، تكون العقوبة السجن من ستة أشهر إلى عشر سنوات، وأوجب القانون مصادرة الأموال أو الممتلكات التي لها علاقة بعمل إجرامي يتعلق بغسل الأموال، سواءً كانت هذه الممتلكات قد تحصلت نتيجة عمل غير مشروع حدث داخل البلاد أو خارجها[1].

وعلى الرغم من النصوص التي تجرم تلك الأفعال، إلا أنه كانت العديد من الصور التي لا تمتد إليها يد العقاب بما كان يمثل ثغرة تشريعية، وهو ما دعا هذا الشارع إلى التدخل وتجريم غسل الأموال على نحو مستقل[2].

ويرى بعض الفقه الألماني أن مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال تتسم في خطة الشارع الألماني بعدم وضوح السياسة التشريعية، وأن ذلك كان هو السبب في قيامه بتعديل نص تجريم غسل الأموال عدة مرات في وقت قصير، لما كشف عنه التطبيق العملي في مجال غسل الأموال من الحاجة إلى سد الثغرات، ولما أثاره هذا التطبيق من صعوبات مما دفع بالشارع الألماني إلى إجراء تعديل لنص التجريم بموجب تشريع غسل الأموال الصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣م.

ثم أجرى تعديلاً آخر على نص هذه المادة بموجب قانون مكافحة الجرائم الصادر في ٢٨ أكتوبر لسنة ١٩٩٤م، وفي نهاية عام ١٩٩٥م نادى خبراء القانون والأمن في الأحزاب الألمانية الرئيسية إلى إجراء تعديل على تجريم غسل الأموال أسفر عن تقديم الحكومة لمشروع قانون يتضمن التعديلات المقترحة، ثم أدخلت تعديلات أخرى عليها من المجلس الاتحادي للولايات في أكتوبر ١٩٩٦م.

وأخيراً ساهمت المحكمة الاتحادية الألمانية بجهد بما أصدرته في غضون سنة ١٩٩٧م من أحكام بصدد المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الألمانية، وقد أسفرت هذه الجهود جميعها من تقديم مشروع لإصلاح قانون مكافحة الجريمة المنظمة، وتضمن هذا المشروع مكافحة غسل الأموال، وفي سنة ١٩٩٨م أقر المجلس التشريعي الألماني هذا القانون ودخل حيز التنفيذ في شهر مايو من سنة صدوره.

وعلى أي حال فإن التعديلات المتعاقبة التي طرأت على القانون الألماني لغسل الأموال المذكور تحت المادة ٢٦١ من قانون العقوبات كانت تهدف بشكل اساس إلى إضافة

= the perpetrator through voluntary disclosure of his knowledge has substantially contributed, so that the act, beyond his own contribution thereto, or an unlawful act of another named in subsection (1), could be uncovered.

(١) عقيد/ هشام النور: "وسائل الكشف عن عمليات تبييض الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية"، بحث مقدم إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ١٣ ــ ١٧ آذار ١٩٩٥م.

(٢) د. أشرف توفيق شمس الدين: مرجع سابق، ص ٣٤.

جرائم إلى القائمة التي تتعلق بغسل الأموال وخاصة تلك المتعلقة بالجرائم المنظمة، وقد اعتمدت ألمانيا في تجريم غسل الأموال على اتفاقية باليرمو واتفاقية فيينا[1].

وعاقب الشارع الألماني على الجريمة في صوزتها البسيطة بالحبس الذي يتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات (المادة ٢٦١ في البند الأول)، وإذا توافرت أحد الظروف المشددة التي نص عليها البند الرابع تكون العقوبة الحبس مدة تتراوح بين ستة أشهر وعشر سنوات، وهذه الظروف تتصل بالاعتياد أو المساهمة في تنظيم لارتكاب الجريمة. وقد قرر الشارع الألماني في البند العاشر من هذه المادة سبباً معفياً من العقاب إذا بادر الجاني بإعلام السلطات المختصة.

رابعا:- التشريع الإنجليزي:

تعتبر انجلترا أكبر مركز مالي في القارة الأوروبية، فلا عجب أن تصبح محط أنظار غاسلي الأموال للقيام بعملياتهم المشبوهة، ولذلك كان رد فعل المشرع الانجليزي صارماً فيما يخص مكافحة غسل الأموال[2]. فإلى جانب التصديق على معاهدة فيينا لعام ١٩٨٨م، والاتفاقية الدولية لمكافحة غسل الأموال، والعضوية في المنظمات والمجموعات الدولية، سنت إنجلترا أقوى القوانين في أوروبا لمكافحة غسل الأموال[3].

وأبرز تشريع في هذا الخصوص هو قانون مروجي المخدرات، وقد أعطى هذا القانون للمحاكم الحق في مصادرة الأموال الناشئة عن تجارة المخدرات، كما نص فيه على أن كل شخص يتوافر لديه شك بأن مالاً معيناً نتج عن تجارة المخدرات أن يبلغ السلطات المختصة بذلك دون أن يعرضه هذا البلاغ لجريمة إفشاء سر المهنة. وقد نص القانون على عقوبة جنائية لمن يمتنع عن تنفيذ الأمر للمصادرة، هذه العقوبة هي الحبس الذي يتراوح بين ستة شهور وعشر سنوات، أو الغرامة التي تتراوح بين عشرة آلاف ومليون جنيه إسترليني[4].

وفي مرحلة تالية، صدر قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٩م، والذي اهتم بالمنظمات الإرهابية والحيلولة دون تمويلها من خلال أموال تجارة المخدرات بما يفضي بآثار سلبية على جريمة غسل الأموال[5].

وبموجبه يتعين مصادرة الأموال المقدمة لارتكاب جريمة إرهابية، أو لارتكاب جرائم بواسطة شخص شارك فعلاً في أفعال إرهابية، أو شارك في منظمة إجرامية، أو في حيازة أموال

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تقرير صندوق النقد الدولي رقم ٢١٣/٠٤، يوليو ٢٠٠٤.راجع الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي:

Germany: Report on the Observance of Standards and Codes--FATF Recommendations for Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism . - http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2004/cr04213.pdf

(٢) د. جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسل الأموال"، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) د. جلال وفاء محمدين: المرجع السابق، ص ٧١.

(٤) د. محمود كبيش: مرجع سابق، ص ١١٣.

(٥) د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ٢٣٠.

خاصة بالإرهاب، ولا تنتفي المسؤولية الجنائية للمتهم إلا بإثبات عدم علمه بأن الأموال ذات صلة بالعمليات الإرهابية[1].

ثم صدر قانون التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية عام ١٩٩٠م، والذي تميز بتجريم صور كثيرة لنشاط غسل الأموال، حيث يمتد العقاب ليشمل أي سلوك أو نشاط يستهدف إخفاء أو تمويه أو إحلال أو توظيف أو تحويل أو نقل أية أموال ذات مصدر غير مشروع، وبوجه خاص المتحصلة من جرائم المخدرات.

ثم أدخل تعديلاً على هذا القانون في عام ١٩٩١م لتلافي العيوب وأوجه القصور المترتبة على تطبيق قانون الاتجار بالمخدرات، وبموجب هذا القانون المعدل تم تجريم مرتكب جريمة الاتجار بالمخدرات حال قيامه بعمليات غسل الأموال التي يحصل عليها من الاتجار بالمخدرات[2].

وبعبارة أخرى، فقد جاء التعديل لمعاقبة مرتكب الجريمة الأصلية عندما يرتكب الجريمة الجديدة بنفسه، وأيضاً تجريم اكتساب ممتلكات أو أموال أو أصول ناتجة عن عائدات الاتجار بالمخدرات، سواءً تم ذلك بمقابل أو لا، وفيما يتناسب مع قيمتها الحقيقية[3].

وفي عام ١٩٩٣م صدر تعديل بمقتضاه تم توسيع نطاق الجرائم لتشمل أي جريمة جنائية بوجه عام، ثم غسل الأموال المتحصلة عنها دون الوقوف عند جرائم المخدرات وحدها. وفي عام ٢٠٠٣ صدر قانون مكافحة الارهاب ٢٠٠٠ والذي بدأ تطبيقة في الأول من مارس ٢٠٠٤م.

خامسا:- التشريع الفرنسي:-

تتميز جريمة غسل الأموال عما عداها في سائر أنواع الجرائم بصعوبة الكشف عنها وملاحقة فاعليها، ومرد ذلك كما سبق وذكرنا الطابع غير الوطني التي تتسم به هذه الجريمة، وحيل التمويه التي تتم من خلالها، فهي جريمة عابرة للحدود ومستترة المعالم، ومن هنا كان ضرورياً وقبل التفكير في تجريم الفعل من الناحية الموضوعية التفكير في أفضل سبل ملاحقته والكشف عنه، وقد اقتضى ذلك الخروج تارة على الحلول التقليدية المعروفة في القانون الجنائي الوطني، وتارة أخرى استحداث بعض القواعد التي تيسر تقصي العوائد في كافة صورها المتغيرة، وملاحقة الجناة أينما كانوا[4].

استغل غاسلو الأموال المؤسسات المالية الفرنسية وإلى وقت قريب كمحطة ترانزيت لنقل عوائد نشاطهم غير المشروع عبر أوروبا وبين أوروبا ودول أمريكا الجنوبية، وللقضاء على هذه الظاهرة أنشأت الحكومة الفرنسية مكتباً يعرف بـ: (Tracfin) يهدف إلى الكشف عن جرائم المخدرات وغيرها من الجرائم المرتبطة بغسل الأموال، ويقوم هذا المكتب بجمع المعلومات عن العمليات المشبوهة بالتعاون مع البنوك ومصلحة الجمارك الفرنسية، ولذا يتعين

---

(١) د. محمود كبيش: مرجع سابق، ص ١١٤.
(٢) د. جلال وفاء محمدين: المرجع السابق، ص ٧١ وما بعدها.
(٣) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ٦٥. كذلك ص ٧٤.
(٤) د. سليمان عبدالمنعم: مرجع سابق، ص ٩٨.

على البنوك الإبلاغ عن النشاطات التي تثور حولها الشبهات إلى مكتب (Tracfin) وتبادل المعلومات مع أقرانها في الخارج ووفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل[1].

ومع تزايد الآثار الخطيرة من جراء انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الفرنسي وخاصة بين الشباب هناك، كان لا بد من مواجهة هذه الظاهرة سواءً على صعيد الاتجار بالمخدرات أو على صعيد تعاطي المخدرات بين أفراد المجتمع الفرنسي، وتطبيقاً لذلك فقد صدر القانون ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣م بشأن مكافحة إنتاج المخدرات وإدمانها والاتجار فيها، ثم صدر بعد ذلك القانون ٣١ ديسمبر ١٩٧٠م في شأن نفس الموضوع، ثم صدر القانون في ٣١ ديسمبر ١٩٨٧م والذي بمقتضاه تم تعديل أحكام القانونين السابقين، واعتبر هذا القانون أول قانون في فرنسا يعاقب على جريمة غسل الأموال كجريمة قائمة بذاتها.

ولم يُعنَ المشرع الفرنسي بظاهرة غسل الأموال باعتبارها صورة مستحدثة يتصور وقوعها بعد كل نشاط إجرامي ينتج عنه أموال غير مشروعة، بل اهتم بهذه الظاهرة في إطار مواجهته لنشاط الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة[2].

ثم تبنت فرنسا التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية بإصدارها القانون رقم ٦١٤ لسنة ١٩٩٠م، والذي بمقتضاه تم تنظيم دور المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال المتحصلة عن الاتجار في المواد المخدرة[3].

في ١٣ مايو ١٩٩٦م صدر القانون الفرنسي الجديد المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وكان الهدف الرئيس من وراء إصداره تنفيذ ما جاء في اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بشأن غسل الأموال والتفتيش والحجز والمصادرة للأموال الناتجة عن تلك الجريمة والصادرة عام ١٩٩٠م، والنص الدولي الأول الذي التزمت به فرنسا فيما يتعلق بغسل الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات كان اتفاقية فيينا عام ١٩٨٨م والتزمت به فرنسا بعد تصديقها على الاتفاقية والموقع عليها في استراسبورج في ١٩٩٠م والتي وقعت عليها فرنسا عام ١٩٩١م[4]، وقد أضاف المشرع الفرنسي باباً منفصلاً بعنوان النصوص المتعلقة بجرائم غسل الأموال.

وهدف القانون الفرنسي الجديد لعام١٩٩٦م مع قانون١٩٩٠م إلى تحقيق عدة غايات أهمها:-

١- تدعيم تبادل المعلومات على المستوى الدولي فيما يتعلق بنشاط غسل الأموال.

٢- ضبط عمليات التبادل النقدي خارج نطاق البنوك والرقابة عليه.

٣- الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك في العمليات البنكية التي تجرى ويشتبه فيها مع معرفة محددة لهوية العميل.

---

(١) د. جلال وفاء محمدين: المرجع السابق، ص ٧٤.

(٢) انظر في ذلك لدى:
- د. حسام محمد أحمد: مرجع سابق، ص ٦٧ – ٧٦.
- د. جلال وفاء محمدين: مرجع سابق، ص ٧٠ – ٧٣.

(٣) د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٤) د. هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص ١٠٨.

وفي ظل القانون الفرنسي الجديد الصادر عام ١٩٩٦م، استحدث المشرع الفرنسي الكثير من الأحكام في مجال التجريم والعقاب على غسل الأموال، ولقد عرف المشرع غسل الأموال بأنه "تسهيل التبرير الكاذب بأي طريقة كانت لمصدر أموال أو دخول فاعل جناية أو جنحة تحصل فيها على فائدة مباشرة أو غير مباشرة"(١).

كما يشمل التعريف أيضاً تقديم المساعدة في عمليات إيداع أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة، فنص القانون على عقوبة جريمة غسل الأموال وهي السجن لمدة خمس سنوات، أما إذا وقعت الجريمة بطريق الاعتياد أو بصورة منظمة فتزيد العقوبة إلى عشر سنوات.

ويستخلص من نص المادة ٣٢٤ -١ من قانون العقوبات الفرنسي الجديد(٢) مظهران للسلوك المكون لغسل الأموال باستخدام عائدات الجرائم هما:-

أ- تمويه مصدر الأموال.

ب- المساعدة في عمليات إيداع أو إخفاء أو تحويل متحصلات جنائية أو جنحة.

وبالتالي فقد حددت المادة ١/٣٢٤ من القانون الجديد الصادر عام ١٩٩٦م صورتين للركن المادي:

- **الصورة الأولى: تمويه مصدر الأموال غير المشروع:-**

وقد عبر عنها النص بقوله تسهيل التبرير الكاذب لمصدر الأموال أو الدخول المتحصلة من جناية أو جنحة بأي وسيلة كانت سواء المباشرة أوغير المباشرة، ولم يحدد المشرع هذه الأفعال ولا الوسائل التي تتم بها.

ولكي يتم التحقق من الركن المادي يكفي إثبات التبرير الكاذب لمصدر الأموال. هذا من جانب، ومن جانب آخر إن المستفيد منه قد ارتكب جريمة أخرى جناية كانت أم جنحة، وذلك لكي يحصل على فائدة، وبالتالي فإن المشرع يقيم قرينة لا تقبل إثبات العكس مقتضاها

---

(١) د. جلال وفاء محمدين: مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) يذكر أن القانون الفرنسي الجديد يتكون من أربعة قوانين متكاملة تشكل في مجموعها قانون العقوبات الفرنسي الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٩٢م، والذي تم تطبيقه اعتبارا من أول مارس ١٩٩٤م، وهذه القوانين هي:-

- القانون رقم ٩٢/٦٨٣ (الكتاب الأول بشأن القواعد العامة لقانون العقوبات).
- القانون رقم ٩٢/٦٨٤ (الكتاب الثاني بشأن الجنايات والجنح الواقعة على الأشخاص).
- القانون رقم ٩٢/٦٨٥ (الكتاب الثالث بشأن الجنايات والجنح الواقعة على الأموال).
- القانون رقم ٩٢/٦٨٦ (الكتاب الرابع بشأن الجنايات والجنح الواقعة على الأموال والدولة والسلام العالمي).

وعند إصدار القانون الجديد لعام ١٩٩٦م كان الهدف منه هو تنفيذ ما جاء في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن غسل الأموال وهو يكمل القانون الصادر عام ١٩٩٠م والمتعلق بمشاركة المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال.

انظر في ذلك لدى: د. هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

أن الكذب ينصب على مصدر عائدات الجريمة. وتمويه مصدر الأموال هو صورة نصت عليها النصوص الدولية[1].

وحرص المشرع الفرنسي على إخضاع كافة المؤسسات المالية لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال المتحصلة عن الاتجار بالمخدرات الصادر في ١٢ يوليو ١٩٩٠م.

- **الصورة الثانية: المساعدة في عمليات إيداع أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر عن جناية أو جنحة:-**

وهذا ما عبرت عنه المادة ٢/٣٢٤ بأنها المساعدة في عمليات إيداع أو إخفاء أو تحويل متحصلات الجريمة، وتقترب هذه الصورة مما نصت عليه النصوص الدولية، وهذا التوسع الذي انتهجه المشرع الفرنسي يسمح بالعقاب على كافة صور المساهمة في الجريمة (وسوف يتم شرح موضوع المساهمة في الفصل الثاني من هذا الباب)، وكان بالإمكان إدماج هذه الصورة مع الفقرة الأولى والمتعلقة بتمويل مصدر الأموال، لا سيما وأنها تشمل كل فعل يبرر بأي وسيلة كانت على نحو كاذب المصدر غير المشروع للأموال والدخول المتحصلة من جناية أو جنحة.

ومع ذلك فقد آثر المشرع أن يضمن هذه الصورة الثانية أكثر الوسائل المصرفية شيوعاً في عمليات غسل الأموال، ألا وهي المساعدة في عمليات الإخفاء والتحويل، وهو ما يضمن فعالية الملاحقة الجنائية في مواجهة سائر الحيل المصرفية التي تبدو في ذاتها مشروعة.

كذلك حرص المشرع على شمول غسل الأموال، ليس فحسب للمتحصلات المباشرة، بل أيضاً للمتحصلات غير المباشرة من جناية أو جنحة، وهو ما يعني تتبع الأموال غير النظيفة في سائر صورها، حتى لو تم إحلالها أو توظيفها في أموال أو مشروعات أخرى، وعلى كل حال فقد جرم المشرع ثلاثة مسالك هي: الإيداع والإخفاء والتحويل[2].

وفي المادة ٤١٥ من قانون الجمارك والمضافة بمقتضى القانون الصادر في مايو ١٩٩٦م، عاقب المشرع الفرنسي كل من قام أو شرع في القيام بطرق التصدير أو الاستيراد أو التحويل أو المقاصة بعملية مالية بين فرنسا ودولة أخرى متى كانت هذه العملية تنصب على أموال يعلم بكونها متحصلة مباشرة أو غير مباشرة من إحدى جرائم الاتجار في

---

(١) - د. سليمان عبدالمنعم: مرجع سابق، ص ١١٧.
- د. هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص ١١٢.
- د. إبراهيم عيد نايل: "المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال في القانون الجنائي والوطني والدولي"، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٨٧.

(٢) راجع في ذلك لدى:
- د. إبراهيم عيد نايل: المرجع السابق، ص ٨٣ وما بعدها.
- د. هدى حامد قشقوش: المرجع السابق، ١١٤ وما بعدها.
- د. سليمان عبد لمنعم: مرجع سابق، ص ١٢٠ - ١٢١.
- د. محمود كبيش: مرجع سابق، ص ١٣٤ وما بعدها.

المخدرات، وهكذا يشمل الركن المادي لجريمة غسل الأموال، كذلك سلوك الإيداع أو التوظيف[1].

أما الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال وفقاً للقانون الفرنسي الجديد والذي يتمثل في القصد الجنائي، وإن لم يرد النص عليه صراحة في المادة ١/٣٢٤، إلا أن مدلول النص واضح في الدلالة على اشتراط القصد الجنائي، حيث يشير إلى أن غسل الأموال يعني تسهيل التبرير الكاذب لمصدر الأموال المتحصلة من جناية أو جنحة، فمرتكب الفعل على علم تام بأن تلك الأموال متحصلة من جريمة، ثم يحاول تبرير مصدرها بشكل كاذب بالتمويه أو المساعدة في عمليات إيداع أو إخفاء أو تحويل الأموال[2].

الفرع الثاني
نماذج من التشريعات العربية

ومن خلال هذا الفرع سنتعرض على عجالة إلى نماذج لبعض من التشريعات العربية لغسل الأموال، مع التركيز على التطور الذي طرأ على تشريعي دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية بشكل أشمل، موضحين التطورات التي مر بها كلا التشريعين نحو تجريم غسل الأموال، وكذلك سنعرض وذلك على النحو الآتي:-

أولا:- تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة:-

١) المحاولات الرامية في إطار التطور نحو تجريم غسل الأموال:-

في إطار السعي الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، شهد النصف الثاني من عقد التسعينيات قيام العديد من حكومات الدول العربية بسن تشريعات لمحاربة دخول الأموال المشبوهة بطرق غير مشروعة إليها، على المستوى الداخلي لمسؤولية مؤسساتها المالية والمصرفية عن تلقي الأموال غير النظيفة، كما تكاتفت جهود الدول في إبرام اتفاقيات دولية عديدة.

وفي دراسة أصدرتها القيادة العامة لشرطة دبي، خلصت بنتيجة مفادها أن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل هدفاً ثميناً[3] لعصابات غسل الأموال العربية والعالمية وتجار المخدرات، وأرجعت الدراسة ذلك إلى أن دول المجلس تعتبر حلقة وصل بين مراكز إنتاج المخدرات الخطرة، مثل باكستان وإيران وأفغانستان وتايلند، وبين الدول المستهلكة التي تشكل

---

(١) د. إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص ٨٤.
(٢) د. هدى حامد قشقوش: المرجع السابق، ص ١١٥.
(٣) أنظر:
- بشير صالح البليسي: "جرائم غسيل الأموال كنمط للجرائم الاقتصادية"، بحث مقدم لمؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص٣٤.
- "غسيل الأموال والحرب على المخدرات"، مركز البحوث والدراسات بشرطة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥، ص٤٥.
- جريدة الاتحاد، الإمارات، العدد ١٤٢٢، نوفمبر، ٢٠٠١، ص١٠، التقرير السنوي للمخدرات،، وزارة الداخلية، إدارة مكافحة المخدرات، دولة الإمارات العربية المتحدة.

أسواقاً رئيسية، كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، هذا إلى جانب وجود أنظمة مصرفية متطورة ومرتبطة بالمراكز المالية العالمية، وتتمتع بحرية تحويل العملة وصرفها، وهذه مزايا وتسهيلات تغري عصابات غسل أموال المخدرات وغيرها من التجارة غير المشروعة[1].

فقد أنشئت في دولة الإمارات العربية المتحدة إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية تابعة لوزارة الداخلية، حيث بدأت وزارة الداخلية منذ عام ١٩٩٥م بالتنبه إلى خطورة عمليات غسل الأموال، فشكلت لجنة وزارية لدراسة تجريم غسل الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات.

وسنتطرق إلى أهم ما تم بحثه على صعيد الجهاز المصرفي والتشريعي على النحو التالي:-

أ- **الجهود المصرفية:-**

قبل صدور القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م في دولة الإمارات العربية المتحدة، حاول المصرف المركزي في دولة الإمارات التصدي لمحاولات غسل الأموال باتخاذه الإجراءات الاحتياطية، وذلك في صورة تعاميم إلى المؤسسات المالية ذات العلاقة، وحدد في هذه التعاميم الإجراءات التي يتعين مراعاتها لمواجهة ظاهرة غسل الأموال، من ذلك التعميم رقم ٢٠٠١/١٨١٥ في ٢٠٠١/١٠/٣، كذلك التعميم رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٠ في ٢٠٠٠/١١/١٤م في شأن نظام إجراءات مواجهة غسل الأموال والتي جاءت انعكاساً للتوصيات الأربعين الصادرة عن الحملة الدولية لمكافحة غسل الأموال FATF كما جاء في مقدمة التعميم المذكور، وعرفت جريمة غسل الأموال في ضوء هذا التعميم بأنها" كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية الأموال المحصلة بطرق غير قانونية، وذلك لكي تظهر على أنها نابعة من مصادر شرعية وهي غير ذلك[2].

كما نصت المادة ٢ من تعميم المصرف المركزي رقم ٢٠٠٠/٢٤ على أن مجال إجراءات مكافحة غسل الأموال تشمل البنوك ومحال الصرافة وشركات التمويل والمنشآت المالية الأخرى العاملة في الدولة، وتشمل كذلك أعضاء مجالس الإدارات والموظفين في هذه المنشآت المالية، وتطبق كذلك على الفروع والشركات التابعة للمنشآت المالية المؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة والعاملة خارج الدولة إذا كانت الدول التي تعمل بها هذه الفروع والشركات التابعة لها تطبق أي إجراءات أو تطبق إجراءات أقل منها.

وقد عقد في أبو ظبي مؤتمر دولي في ٢٠٠١/١١/١٣م، لبحث عمليات الاتجار غير المشروع في المخدرات، شاركت فيه ٢٣ دولة منها ١٢ دولة عربية، وتطرقت أعمال المؤتمر إلى موضوع غسل الأموال، والذي كان قد بدأ يفرض نفسه في الفترة الأخيرة ولا زال، وهي الفترة السابقة لصدور القانون الاتحادي في شأن تجريم غسل الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

(١) د.غسان رباح: "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد"، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٢) راجع التعميم رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٠ الصادر عن المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشار المؤتمر إلى القيود والإجراءات التي بدأت تطبقها المؤسسات المالية وذلك لمراقبة غسل الأموال، خاصة تلك التي تتعلق بتهريب المخدرات، وكذلك تمويل العمليات الإرهابية، وأشار ممثلو الدول في هذا المؤتمر إلى أن عملية غسل الأموال في الدولة تحت السيطرة، ولم يثبت أن الدولة تورطت في مثل هذه الأعمال، فضلاً عن أن مشروع القانون المعد لغسل الأموال قبل صدور القانون الحالي كفيل بمواجهة هذه الظاهرة، وتمثل إطاراً تشريعياً يمكن من خلاله تكريس جهود الدولة في مواجهة جريمة غسل الأموال، وكذلك تدعيم التعاون الدولي في هذا المجال(١).

ولمواجهة جريمة غسل الأموال خاصة عن طريق تهريب الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، عقد المصرف المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة ندوتين، إحداهما في أبو ظبي والأخرى في دبي، ضمن جهود مواجهة عمليات غسل الأموال، وقد شارك كل مصرف في الدولة بإثنين من العاملين فيه، وذلك قبل صدور القانون الحالي. وقد كانت الرغبة في عقد هاتين الندوتين مردهما إلى أن ارتفاع مستوى دخل الفرد في الدولة واتباعها لنظام الاقتصاد الحر الذي يكفل حرية التدفقات المالية الرأسمالية قد يوحي بأن هناك نقاط جذب للمتعاملين بغسل الأموال، رغم أن شدة العقوبات المفروضة على مهربي وموزعي المخدرات تحد بشكل كبير من هذه الظاهرة، ولأن المصرف المركزي يدرك إمكانية استخدام المصارف العاملة في الدولة ضمن عمليات غسل الأموال، فقد بادر بعقد هذه اللقاءات والندوات، وأصدر تعليماته إلى هذه المصارف بضرورة توخي المزيد من الحيطة والحذر في العمليات اليومية وإبلاغ المصرف بأية عمليات مشبوهة، فضلاً عن طلبه من المصارف ضرورة التثبت من هوية العملاء، والاحتفاظ بالمستندات الخاصة بمعاملاتهم(٢).

ب- الجهود التشريعية:-

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الخليجية المهتمة بمكافحة عمليات غسل الأموال، فقد وقعت في عام ١٩٨٨م في فيينا على اتفاقية الأمم المتحدة التي تطلب من الدول الموقعة عليها المزيد من القوانين التي تهدف إلى إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وهي الاتفاقية التي تدرج قضية غسل الأموال في بنودها.

وعلى الرغم من وجود القوانين الصارمة، وكذلك العقوبات المطبقة في الدولة بشأن الجرائم ذات الصلة بعمليات غسل الأموال، وحرصاً من دولة الإمارات على المساهمة في الجهود الدولية التي تهدف إلى مواجهة عمليات غسل الأموال، ودرءاً لاحتمال استخدام البنوك، وكذلك المنشآت المالية المختلفة في عمليات غسل الأموال، ولمزيد من التأكد من أن الأموال المتأتية عبر نشاطات مخالفة للقوانين خارج إقليم الدولة، قامت دولة الإمارات من خلال المصرف المركزي بإصدار سلسلة من الأنظمة والتعاميم إلى الجهاز المصرفي والمالي

---

(١) راجع تقرير في جريدة البيان الإماراتية بعنوان: بدء أعمال الاجتماع الدولي للإتجار غير المشروع في المخدرات بأبو ظبي،العدد الصادر في ٣ نوفمبر ٢٠٠١م، بيان الكتب، ملحق.

(٢) راجع تقرير بعنوان: في إطار مواجهة عمليات غسل الأموال في الدولة، المركزي يعقد ندوتين في أبوظبي ودبي، جريدة البيان، العدد الصادر في ٦ ديسمبر ٢٠٠١م.

في الدولة لاتخاذ الإجراءات الضامنة لمواجهة أي عملية محتملة في مجال غسل الأموال، سواءً عبر حسابات العملاء أوالمعاملات المصرفية والمالية الدولية، أوالقروض المضمونة وغير المضمونة[1].

كما تم تشكيل لجنة من الوزارات ذات الصلة، منها وزارة الداخلية، والعدل والمصرف المركزي، لوضع مشروع قانون خاص بتجريم عمليات غسل أموال المخدرات.

وتقدمت شرطة دبي بمشروع قانون إلى اللجنة العليا للتشريعات يتضمن إدخال بعض التعديلات على المادة ٥٦ من قانون مكافحة المواد المخدرة تجيز للمحكمة مصادرة جميع الأموال الثابتة والمنقولة المتحصلة من تجارة المخدرات إذا ثبت لديها تورط أي شخص بطريقة أو بأخرى بإحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون المخدرات[2].

ولتحقيق الأمن والاستقرار ومنع تهريب المخدرات ومكافحتها وحماية الاقتصاد والتجارة، أمر المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بتعديل القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ١٩٨٦م والمتعلق بمكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بتشديد العقوبة، بحيث تصل إلى الإعدام في حق المهربين والمروجين والمتاجرين بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وشدد العقوبة على المتعاطين بالسجن أربع سنوات كحد أدنى، وذلك لوضع حد لانتشار هذه الآفة ومكافحتها.

ويمكن القول أن المصرف المركزي في دولة الإمارات، ومن خلال دائرة الرقابة المالية أيضاً، يقوم بقدرالإمكان بالحيلولة دون إتمام تحويلات ضخمة مشبوهة، فقد قام بتنقيح القانون المصرفي الجديد بما يتضمن غسل الأموال، وذلك قبل صدور قانون غسل الأموال الحالي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢.

٢ - صدور قانون مكافحة غسل الأموال:-

اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً، قانوناً يساعد على منع عمليات غسل الأموال من دون المساس بقطاعها المالي الحر، حيث أصدرت بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ قانون رقم ٢٠٠٢/٤ لتجريم غسل الأموال[3]، وأنشئت إدارة بوزارة الداخلية لمكافحة الجرائم الاقتصادية.

وقد جاء هذا القانون تلبية لاحتياجات عديدة، وألتزامات على دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها طرفا في اتفاقية فيينا لمنع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية عام ١٩٨٨م في نطاق الأمم المتحدة، والاتفاقية العربية التي تواجه مشكلة غسل الأموال المتحصلة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية التي أبرمت في تونس عام ١٩٩٤م.

---

(١) غسيل الأموال، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص ٤٧.
(٢) الجريدة الرسمية، العدد ٣٧٦، السنة الثانية والثلاثون، الإمارات العربية المتحدة، فبراير ٢٠٠٢م
(٣) السيد عبدالوهاب عرفة: "الوجيز في مكافحة جريمة غسل الأموال"، مرجع سابق، ص ٨٣.

وتنفيذا وتطبيقا لقانون مكافحة غسل الأموال فقد أصدر مصرف الإمارات المركزي نظاماً يتضمن عدداً من الإجراءات التي يجب أن تلتزم بها المصارف وشركات التمويل والمنشآت المالية التابعة لها في الداخل والخارج.

كما وفرضت الدولة إجراءات مشددة لمنع ومكافحة استغلال عصابات المخدرات الدولية للتسهيلات المصرفية والخدمات المالية المتطورة لارتكاب جريمة غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات عن طريق مصادرة أموالهم وممتلكاتهم في حالة إدانتهم أمام محاكم الدولة(١).

وينفرد المشرع الإماراتي بأنه حدد العقوبات الجنائية مسبقاً، والتي تفرض على كل مخالفة للوائح والقرارات المنفذة لهذا القانون(٢).

ثانيا:- تشريع جمهورية مصر العربية:-

١) في إطار التطور نحو تجريم غسل الأموال:-

يعد تجريم نشاط غسل الأموال بمقتضى وصف جنائي خاص ثمرة لحركة تطور تشريعي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وقد بذلت جهود كبيرة وواسعة على المستوى الداخلي حيث شملت إصدار تشريعات على صعيد المؤسسات المالية والمصرفية وأخرى على الصعيد التشريعي وذلك على النحو التالي(٣):

أ) على الصعيد المصرفي:-

فقد تم بحث الموضوع بمعرفة اللجنة الفنية لاتحاد بنوك مصر بجلستها المنعقدة في ٣١ يناير ١٩٩٦م، وانتهت إلى إصدار عدة توصيات يجب العمل بها عند إجراء العمليات المالية المختلفة منها:-

١- عدم الاحتفاظ بأية حسابات شخصية مجهولة الهوية أو حسابات بأسماء وهمية.

٢- اتخاذ الإجراءات المناسبة للحصول على المعلومات الخاصة الحقيقية بالعميل الذي يفتح له حساب أو يتم تنفيذ عملية لحسابه.

٣- حفظ السجلات الخاصة بالعملاء والعمليات التي تتم على المستوى المحلي أو الدولي لتكون جاهزة إذا ما طلبتها السلطات المختصة لمدة كافية وفقاً للقانون.

٤- متابعة سلوكيات العمليات البنكية المثيرة للشك لاتخاذ قرار بشأنها بواسطة إدارة البنك.

---

(١) السيد عبدالوهاب عرفة: "الوجيز في مكافحة جريمة غسل الأموال"، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) د. حسام الدين محمد أحمد: المرجع السابق، ص ٢٢٧.
انظر كذلك: تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة لغسل الأموال، الجريدة الرسمية، العدد٣٧٦، السنة الثانية والثلاثون، فبراير ٢٠٠٢، الفصل الرابع.

(٣) لمزيد عن تطور تجريم غسل الأموال في مصر، أنظر:
- د. إبراهيم حامد طنطاوي، المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر، دار النهضة العربية، ص٢١ وما بعدها.

٥- تدريب وتنمية قدرات الموظفين على طريقة التعرف على الصفقات المشكوك فيها، والإجراءات والسياسات الخاصة لمجابهتها، وكذلك الإجراءات القانونية الخاصة بعمليات غسل الأموال.

٦- العمل بإجراءات مجابهة غسل الأموال المتمثلة في:-

إعرف عميلك، حفظ القيود، إعرف طبيعة ومكان العمل والتقارير المتبادلة أو الإبلاغ.

٧- تطبيق إجراءات مجابهة غسل الأموال على منتجات البنوك من نقود بلاستيكية، وأيضاً عمليات الاقتراض، وذلك من خلال التحري والحصول على البيانات اللازمة من البنك مصدر النقود البلاستيكية قبل استعمالها في بلد آخر، وكذلك من خلال التحري والحصول على البيانات اللازمة عن العميل طالب الاقتراض بضمان ودائعه في البلد الأجنبي.

ب) على الصعيد التشريعي:-

انضمت جمهورية مصر العربية في مجموعة من الاتفاقيات الدولية والاقليمية من أهمها اتفاقية إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨م، وكذلك الاتفاق العربي لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في تونس عام ١٩٩٤م.

فقد كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١م والمعدل بالقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٨٠م والمتعلق بفرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، وإن كان لا يتضمن نصاً صريحاً لمواجهة عمليات غسل الأموال، إلا أنه يبقى النص القانوني الوحيد الذي يسمح بتجريد أصحاب الأموال الملوثة من أموالهم لمصلحة الشعب[1].

ومع انتشار ظاهرة غسل الأموال على الصعيدين الوطني والدولي، وما ترتب على ذلك من نتائج وخيمة خاصة بالنسبة لمصر، جاء اقتراح بمشروع قانون حظر غسل الأموال في ثماني مواد على النحو التالي:-

المادة الأولى: تضمنت حظر عمليات غسل الأموال في مصر سواءً للأشخاص الطبيعيين من المصريين والأجانب، أو من الأشخاص الاعتبارية المصرية والأجنبية.

المادة الثانية: فرضت حظراً على البنوك المصرية والأجنبية بصدد إيداع أموال مصرية أو أجنبية ناتجة عن عمليات غسل الأموال، سواءً كانت تحويلات مالية محلية أو أجنبية.

المادة الثالثة: حظرت على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من المصريين أو الأجانب استثمار الأموال الناتجة عن غسل الأموال في عمليات الاستثمار التجاري أو الصناعي أو العقاري أو الخدمي في مصر.

المادة الرابعة: حددت ما يعتبر غسلاً للأموال على سبيل الحصر فيما يلي:-

---

(١) أ. نادر عبدالعزيز شافي: مرجع سابق، ص ٢٦٤.

أ- الأموال الناتجة عن الإثراء غير المشروع داخل مصر أو خارجها.

ب- تهريب المخدرات أو الاتجار فيها سواءً كانت داخل البلاد أو خارجها.

ج - الاتجار في الممنوعات أو السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب.

المادة الخامسة: قضت بإنشاء جهاز رقابي لمكافحة غسل الأموال في جمهورية مصر العربية يتبع وزارة الاقتصاد، ويتم التنسيق بينه وبين الجهات الأمنية والقضائية للكشف عن مصادر الأموال غير المشروعة.

المادة السادسة: نصت على معاقبة كل من يثبت في حقه ارتكاب جريمة غسل الأموال بالأشغال الشاقة المؤقتة، وبغرامة مساوية لقيمة الأموال، فضلاً عن مصادرة جميع الأموال محل الجريمة، ونشر منطوق الحكم بالإدانة في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه.

٢- صدور قانون غسل الأموال: -

أفضت النتائج السابقة وخاصة موقف جمهورية مصر العربية الحرج أمام المجتمع الدولي، إلى ضرورة تجريم هذه الظاهرة بنصوص جديدة، مما أدى إلى تدخل المشرع المصري في عام ٢٠٠٢م صراحة لتجريم وعقاب هذه الظاهرة المستحدثة، رغم وجود رأي كان يرى أن المشرع المصري ليس بحاجة لتجريم أفعال غسل الأموال بنصوص خاصة بحجة أن النصوص والتشريعات النافذة كافية في مواجهة هذه الأنشطة، سواء كانت هذه النصوص في قانون العقوبات أم في بعض القوانين الخاصة.

إلا أنه يمكن القول أن المواجهة الحقيقية لهذه الظاهرة الإجرامية لم تبدأ بشكل مباشر إلا ابتداءً من ٢٠٠٢م حين قام البرلمان المصري بإقرار قانون مكافحة غسل الأموال بصفة نهائية في جلسة ٢٠ مايو سنة ٢٠٠٢م، ونشر في الجريدة الرسمية في ٢٢ مايو ٢٠٠٢م.

وبحسب قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م، فهو من ناحية يجرم عمليات غسل الأموال ويعاقب مرتكبيها، ثم يتتبع العائدات المتحصلة عن الجرائم المرتكبة التي هي محل لهذه الجريمة .

ومن جانب آخر فأن المؤسسات الخاضعة لأحكام هذا القانون تلتزم بالحصول على بيانات التعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية، وتسجيل هذه البيانات في السجلات التي تخصص لذلك، ويتم إثبات هذه البيانات بموجب وسائل إثبات رسمية أو عرفية مقبولة يتقدم بها الشخص المعني، ويتفرع على هذا الإلتزام عدم جواز فتح حسابات، أو ربط ودائع، أو قبول أموال أو ودائع مجهولة أو بأسماء صورية أو وهمية[1].

---

(١) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ٢٢٦.

ثالثاً:- التشريع الكويتي:-

يتصور البعض أن موضوع غسل الأموال في دولة الكويت صعب الملاحقة[1]، وذلك لعدة اعتبارات أهمها: أن في دولة الكويت سوقاً تجارياً قائماً على حركة تصدير شبه وحيدة، وهي تصدير النفط، وهي عملية تحتكرها الدولة بمؤسساتها المعروفة، أما الأنشطة التجارية الأخرى فهي محدودة في التصدير والاستيراد، ومحصورة في مجالات استهلاكية.

كما أن سوق الأوراق المالية يدور في إطار مجموعة من الشركات المعروفة بدقة، وتخضع لرقابة رسمية من مؤسسات الدولة، كما أن في دولة الكويت عدد سكان محدود، مما لا يسمح بظهور ثراء غير معروف الأصل، وتطبق البنوك بروتوكول تعاون غير مكتوب، وربما لم يكن يوجد في دولة الكويت تشريع عام يجرم غسل الأموال، ولكن هناك نموذج لتشريع وقائي على نشاط العمولات التي تتم في إطار العمليات العقدية مع الدولة[2].

إلا أنه صدر مؤخراً في عام ٢٠٠٢ قانون بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد أصدرت الكويت في ٢٠٠٢/٣/١٠م قانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢م، وعاقب هذا القانون مرتكب الجريمة بالسجن مدة تصل إلى ٧ سنوات، وغرامة مالية لا تقل عن نصف قيمة الأموال محل الجريمة، ولا تزيد عن قيمة هذه الأموال إلى جانب عقوبة المصادرة، وشددت العقوبة إذا تمت الجريمة من خلال مجموعة منظمة، أو إذا ارتكبها الجاني مستغلاً سلطة وظيفته أو نفوذه[3].

كما أصدر البنك المركزي الكويتي تعليمات إلى البنوك:

١- التأكد من هوية العملاء وطبيعة عملهم.
٢- إلزام المصارف بإبلاغ المصرف المركزي بكل الودائع النقدية التي تزيد عن ١٣ ألف دولار.
٣- إبلاغ السلطات بأي تحويلات نقدية مشكوك فيها.

---

(١) د. عزيزة الشريف: مجلة الحقوق الكويتية، مرجع سابق، ص ٣٠٧.
(٢) نادر عبدالعزيز شافي: مرجع سابق، ص ٢٦٥.
(٣) السيد عبدالوهاب عرفة: مرجع سابق، ص ٨٢.

الفصل الثاني
أركان التجريم فى جريمة غسل الأموال

تمهيـــد:-

تقتضي الدراسة التحليلية للجريمة تمييز مكوناتها الرئيسية اللازمة لنشأتها ووجودهـــا، دون أن يعني ذلك بالطبع إنكار ذاتية ووحدة مكوناتها[١]. فالمعرفة العلمية لحقيقة ما، لابـــد أن تمر بمراحل وفقاً لتعدد مظاهر أو أوجه هذه الحقيقة، وهذا من طبيعة الأمور وضرورة مـــن ضرورات المعرفة.

وقد أثار تحديد مكونات الجريمة خلافاً في الفقه، سواءً من وجهة شكلية حول مسميات هذه المكونات، أو من وجهة موضوعية حول تحديد ماهيتها، مما أدى إلى أن ينقسم الإخـــتلاف الفقهي الجنائي في تحديد أركان الجريمة إلى مدارس، فهنالك من رأى أن للجريمة ركناً واحـــداً هو الركن المادي، أي الفعل أو الامتناع الذي ينتج عنه تغيير في العالم الخارجي المُحيط، أمـــا الركن المعنوي او النفسي فلا يعد ركناً في الجريمة، وإنما هو شرط لقيـــام مـــسؤولية فاعلهـــا جنائياً، وهذا الاتجاه يطلق عليه الاتجاه الموضوعي أو المادي[٢].

وعلى عكس ذلك يوجد اتجاه آخر يرى أن الركن المعنوي هو الركن الوحيد للجريمة، وما السلوك الإجرامي أو الركن المادي سوى تجسيد للغاية أو الهدف الـــذي يبتغيـــه صـــاحب السلوك[٣].

وجمهور الفقه في مجموعه لا يأخذ بأي من الآراء السابقة، وإن كان لا يوجـــد إتفـــاق بينهم على عدد أركان الجريمة وماهيتها، إلا أنه يمكن استخلاص قاسم مشترك بينهم، أو حـــد أدنى يتفقون عليه، ويتمثل في أن للجريمة ركنين: ركن مادي وركن معنوي، ومنهم من يقـــف عند هذا الحد، ومنهم من يضيف أركاناً أخرى.

فالذين حصروا أركان الجريمة في ركنين ألحقوا أسباب الإباحة بالركن المعنوي على أساس أن سبب الإباحة ينفي الخطأ، أما الذين قالوا بثلاثة أركان للجريمة، فإنهم جعلوا أســـباب الإباحة من موضوعات الركن الشرعي[٤]، على اعتبار أن قاعدة التجريم لا تطبق على الفعل. أما أصحاب الرأي الأخير فإنهم رأوا أن دراسة أسباب الإباحة لا يصح إضافتها إلى أي مـــن الأركان الثلاثة، بل ينبغي إضافة ركن رابع في الجريمة هو البغي أو العدوان[٥].

---

(١) د. يسر أنور علي: "شرح قانون العقوبات، النظرية العامة"، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٢٣١.
(٢) د. علي عبدالقادر القهوجي: " قانون العقوبات القسم العام "، الدار الجامعية، ١٩٩٨، ص ٣١.
(٣) د. علي عبدا لقادر القهوجي: المرجع السابق، ص ٣١.
(٤) من مؤيدي هذا الرأي في مصر الأستاذ/ علي بدوي: "الأحكام العامة في القانون الجنائي"، ص ٩٩.
– د. السعيد مصطفى السعيد: "الأحكام العامة في قانون العقوبات"، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٨٧.
– د. محمود إبراهيم إسماعيل: "شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات"، القاهرة ١٩٥٩، ص١٣١.
مشار إليهم لدى: – د. يسر أنور علي، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
(٥) د. هلالي عبد اللاه أحمد: "النظرية العامة للإثبات في المواد الجنائية"، دار النهضة العربيـــة، ٢٠٠٥، ص ٧٣٩.

غير أن الركن الشرعي هو أمر يسبق منطقياً وزمنياً وقوع الجريمة، بل هو يخلق الجريمة، فلا يمكن بالتالي أن يعد النص ركناً، ويؤخذ على هذا الرأي أنه لا يميز بين الجريمة كفكرة قانونية مجردة، والجريمة كواقعة أو ظاهرة فعلية في الحياة الاجتماعية[١].

كذلك انتقد ما يسمى بعنصر البغي أو العدوان على أساس أن عدم مشروعية الفعل يعني في الوقت ذاته أن الفعل قد ارتكب بغير حق، وبالتالي فإنه من غير المستساغ القول بإن عدم توافر سبب من الأسباب المبيحة للفعل يعد ركناً من أركان هذا الفعل[٢].

وفضلاً عما تقدم، فإن المشرع قد يشترط توافر أركان خاصة أو شروط إضافية تسمى بالشروط المفترضة، أو الركن المفترض، أو مفترضات الجريمة في كل جريمة على حدة[٣]، ويعرف هذا الشرط في مصر "حالة واقعية أو قانونية يحميها لقانون"[٤]، أو بأنه "العنصر الذي يفترض قيامه وقت مباشرة الفاعل لنشاطه"[٥] أو بأنه "مركز قانوني تحميه القاعدة الجنائية"[٦].

وأياً ما كان الأمر، فإن الشرط المفترض للجريمة قاصر على بعض الجرائم فقط لا جميعها، وتختلف الشروط المفترضة عن أركان الجريمة من حيث أن الركن هو صلب الجريمة، وهو أمر غير مشروع يجرمه القانون.

نخلص مما تقدم، وكما ذهب بعض من أساتذتنا[٧]، إلى تفضيل أن للجريمة ركنين فقط هما: "ركن مادي" و "ركن معنوي".

أما الركن المادي فهو الواقعة بالمعنى الضيق؛ أي الظواهر الخارجية المادية التي يعاقب عليها القانون لمخالفتها أحكامه، والواقعة بهذا المعنى تنطوي على ثلاثة عناصر هي: السلوك الإجرامي أي نشاط الجاني، والنتيجة المترتبة على هذا السلوك والتي تتمثل في الإضرار بالمصلحة الاجتماعية التي يحميها القانون ورابطة السببية بين السلوك والنتيجة، وقد يرتبط بالسلوك المادي الخارجي بعض العناصر غير المادية، كاشتراط طرف معين في محل الجريمة[٨].

وأما الركن الثاني في الجريمة، فهو من طبيعة نفسية أو معنوية، إذ يقصد به اتجاه إرادة إنسان نحو تحقيق واقعة مادية يجرمها القانون، فهي إرادة آثمة إما عن قصد وإما عن

---

(١) د. يسر أنور علي: "شرح قانون العقوبات، النظرية العامة"، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٢٣٥.

(٢) حول انتقادات عنصر البغي أو العدوان انظر د. محمود محمود مصطفى: "شرح قانون العقوبات، القسم العام"، الطبعة العاشرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٩ وما بعدها.

(٣) – د. هلالي عبداللاه أحمد، المرجع السابق، ص ٧٤١.
– د. يسر أنور علي، المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٤) د. أحمد فتحي سرور، "الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام"، دار النهضة العربية، ١٩٨١م، ص٢

(٥) د. محمود محمود مصطفى: "شرح قانون العقوبات، القسم العام"، الطبعة العاشرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٩.

(٦) د. عبدالعظيم مرسي وزير، "الشروط المفترضة في الجريمة"، دار النهضة العربية، مرجع سابق، ص٨.

(٧) – د. يسر أنور علي، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
– د. علي عبدالقادر القهوجي، قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص ١٧١..

(٨) د. علي راشد: "القانون الجنائي"، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٠، ص ٢٩٧.

خطأ وإما عن تجاوز لقصد المجرم، وهي المظاهر المختلفة التي يمكن أن يتمثل فيها إدراك وإرادة الفرد بالنسبة لواقعة معينة[1].

وبعد هذه المقدمة التي تناولنا فيها أركان التجريم، نشرع الآن في بيان الركن المادي والركن المعنوي لجريمة غسل الأموال، على أن نسبق ذلك بيان للجريمة الأصلية المتحصلة منها الأموال غير المشروعة "كشرط مفترض" في جريمة غسل الأموال. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي:

- **المبحث الأول:** الشرط المفترض في جريمة غسل الأموال " الجريمة الأصلية".
- **المبحث الثاني:** الركن المادي لجريمة غسل الأموال.
- **المبحث الثالث:** الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال.

وذلك على التفصيل الآتي:

المبحث الأول
الشرط المفترض في جريمة غسل الأموال
" الجريمة الأصلية"

سبق وأن أوضحنا آراء الفقهاء حول أركان الجرائم بشكل عام واتفقنا مع الرأي الغالب، أن للجرائم ركنين أساسيين وهما: ركن مادي و ركن معنوي، وفهمنا كذلك أن هناك بعضا من الجرائم يشترط فيها المشرع الجنائي صفة محددة إما في مرتكب الجريمة وإما في محل الجريمة مثلا، وبالتالي أوجب توافر تلك الصفة قبل وقوع الجريمة وهو ما تم الاتفاق على تسميته لدى البعض بالركن المفترض والآخربالشرط المفترض .

وحتى يكون الشرط المفترض، عنصرا في الهيكل القانوني للجريمة، يوجب القانون توافره إما من أجل وجود الجريمة أو من أجل اعتبارها من وصف قانوني معين(جناية أو جنحة)[2].

وجريمة غسل الأموال أيضا كغيرها من الجرائم، ترتكز على ركنين أساسيين هما: الركن المادي والركن المعنوي، إلا أنها ولارتباطها الوثيق بالجرائم التي يتولد عنها متحصلات وعائدات باعتبارها موضوع ومحل الغسل، تعتبر ذات طبيعة مختلفة وخاصة، أي أنها جريمة تبعية، يفترض أولا وجود جريمة سابقة عليها أو أولية نتجت عنها عائدات ومتحصلات غير مشروعة[3]، ونتيجة لذلك، فإنه لا وجه للحديث عن غسل أموال مالم توجد

---

(١) د. يسر أنور علي: شرح قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٢) لواء دكتور. فؤاد جمال عبدالقادر، غسل الأموال، دراسة منشورة على موقع البوابة القانونية: http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?std_id=91 :٢٠٠٨/٧/١٩م

(٣) في ذات المعنى أنظر:
- د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، طبعة ثانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٧٠.
- د. هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، مرجع سابق، ص١٩.

أموال مستمدة من مصدر غير مشروع أي من الجرائم التي يتولد عنها تلك الأموال[1]، وهي ما نعتبرها هنا "الشرط المفترض" .

ويعتبر الشرط المفترض في الجرائم الجنائية عنصرا أساسيا ولازما لقيام الجريمة، إذ يعرفه الفقه بأنه وضع قانوني معين يحميه القانون[2].

ومما لا شك فيه، فإن الجريمة الأصلية لها أهمية كبرى في جريمة غسل الأموال باعتبارها المصدر الأساس للأموال غير المشروعة، فهي إما أن تكون معاصرة لأفعال غسل الأموال وإما أن تكون سابقة عليها، ولا يتصور قيام غسل الأموال بدونها، فهي مرتبطة بها وجودا وعدما[3]، ولذلك كان حجية الحكم في الجريمة الأصلية وتأثيرها على جريمة غسل الأموال أمرا في غاية الأهمية وهي ما سنتطرق إليها لاحقا.

وقد اختلفت الاتفاقيات الدولية وكذلك التشريعات الوطنية في تحديد نطاق الجرائم التي تتمخض عنها الأموال غير المشروعة، وهي ما تدخل ضمن مسمى "الجريمة الأصلية" في عملية غسل الأموال، وذلك في ثلاثة اتجاهات[4]:

الاتجاه الأول: سلك طابعا مقيدا وضيقا، فحددت بعض الجرائم الخطيرة مثلا على سبيل الحصر.

الاتجاه الثاني: سلك طابعا موسعا في تحديده للجرائم، أي اعتبرت كل الجرائم الواردة في قانون العقوبات للتشريع المعني أو بصفة عامة كل الجنايات والجنح مصدرا للأموال غير المشروعة.

الاتجاه الثالث: سلك طابعا مختلطا بتحديده لبعض الجرائم التي تعد جنحا على سبيل الحصر، بالإضافة إلى الجنايات كافة كمصدر للأموال غير المشروعة أو العكس.

ولتوضيح ما سبق سنتطرق فيما يلي إلى بعض من المعاهدات الدولية وكذلك القوانين الداخلية التي اعتمدت بعضها في تحديدها لنطاق الجريمة الأصلية في جريمة غسل الأموال إما بشكل حصري أومقيد في ذكر الجرائم الأصلية وإما بشكل موسع، وبعضها أخذت بالطابع المختلط وذلك من خلال مطلبين على النحو التالي: -

المطلب الأول: الجريمة الأصلية من منظور بعض المعاهدات الدولية.

---

(١) د. محمد عبداللطيف عبدالعال:"جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري"،دار النهضة العربية،٢٠٠٤م، ص١٦.

(٢) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص٢٥٦.

(٣) د. خالد حامد مصطفى، المرجع السابق، ص ١٣٥. **وكذلك أنظر:**
د. عزت محمد العمري، جريمة غسل الأموال، دار النهضة العربية، طبعة أولى، ٢٠٠٦، ص ١٣٨.

(٤) د. عزت محمد العمري، المرجع السابق، ص١٣٩. **وفي ذات السياق انظر:**
د. شريف سيد كامل، مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري، دار النهضة العربية،٢٠٠٢، ص ١٢٨-١٢٩.

المطلب الثاني: الجريمة الأصلية من منظور بعض التشريعات الداخلية.

وذلك على التفصيل التالي:-

المطلب الأول
الجريمة الأصلية من منظور بعض المعاهدات الدولية

كما سبق وأن بينا فإن الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية، اختلفت في تحديدها للجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة، بين مقيد أو مضيق وبين موسع وبين مختلط، وبناء عليه سنتطرق لبعض من هذه الاتفاقيات من خلال ثلاثة فروع على النحو التالي:

- **الفرع الأول:** الاتفاقيات الدولية المقيدة في تحديدها للجريمة الأصلية
  - أولا: اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م.
  - ثانيا: الاتفاقية العربية بشأن مكافحة المخدرات
- **الفرع الثاني:** الاتفاقيات الدولية الموسعة في تحديدها للجريمة الأصلية
  - أولا: اتفاقية استراسبورج ١٩٩٠م.
  - ثانيا: اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب
  - ثالثا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م
- **الفرع الثالث:** الاتفاقيات التي اخذت بالاتجاه المختلط في تحديدها للجريمة الأصلية

وذلك على النحو التالي: -

الفرع الأول
الاتفاقيات الدولية المقيدة في تحديدها للجريمة الأصلية

يبدو أن الاتفاقيات التي أخذت طابعا مقيدا في تحديدها للجرائم الأصلية، وجدت أساسا لمواجهة جرائم محددة " كتجارة المخدرات وما يتعلق بها" كان المجتمع الدولي في ذلك الوقت يعاني منها، فبالتالي كان همه إيجاد وسائل متنوعة لمكافحة ومواجهة تلك الجرائم منها تضييق الخناق على المجرمين من خلال الرقابة الصارمة على الأموال المتأتية من تلك الجرائم وعدم السماح لهم في الاستمتاع بتلك الأموال أوبإدخالها وزجها في المؤسسات المالية بكل أشكالها، الأمر الذي أدى إلى تجريم كل العمليات التي من شأنها غسل تلك الأموال غير المشروعة، ومن هذه الاتفاقيات:

أولا: اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، لمكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية:

يبدو واضحا من خلال تسمية هذه الاتفاقية[١] أنها جاءت معنية وقاصرة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وبينت ضخامة الأموال المتحصلة منها وخطورتها على المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع، حيث حددت مجموعة من الجرائم في الفقرة (أ) و(ب) و(ج) من المادة الثالثة منها[٢]، وطالبت الدول بتجريم تلك الجرائم ضمن قوانينها الداخلية ،كما طالبت بإدراج حيازة أو شراء أو زراعة مخدرات أو مؤثرات عقلية للإستخدام الشخصي[٣]، باعتبارها تدخل ضمن قائمة الجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة، وبالتالي اقتصرت في تجريمها لأفعال غسل الأموال على الأموال المستمدة من جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات[٤] .

وبهذا، فإن اتفاقية فيينا في فقرتها (أ) من المادة الثالثة، جاءت واضحة الدلالة، في اتجاهها نحو تضييق نطاق الجريمة الأصلية أوالأولية بالاتجارغيرالمشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي تمثل مصدرالعائدات أوالمتحصلات غيرالمشروعة[٥] على سبيل الحصر.

ثانيا: الاتفاقية العربية بشأن مكافحة المخدرات:

صدرت هذه الاتفاقية في تونس عام ١٩٩٤[٦]، بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، ولا شك أن هذه الاتفاقية جاءت على صدى اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨.

فهي ركزت أيضا على مكافحة غسل الأموال ومصادرة الأموال والعائدات الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وما يتعلق بها .

وبالتالي لم تختلف هذه الاتفاقية عن اتفاقية فيينا كثيرا،وأخذت بالاتجاه المقيد والضيق لنطاق التجريم وركزت على جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتعلق بها.

---

(١) راجع اتفاقية فيينا ١٩٨٨ ونصوصها لمكافحة الاتجار بالمخدرات على:
http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf

(٢) راجع في ذات المعنى: د. أيمن عبدالحفيظ، أساليب مكافحة جريمة غسل الأموال، مطابع الشرطة، ٢٠٠٧، ص ٤٩.

(٣) الفقرة الثانية من المادة الثالثة من اتفاقية فيينا ١٩٨٨ المشار إليها سابقا.

(٤) د. محمد عبداللطيف عبدالعال:"جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها"، مرجع سابق، ص١٨

(٥) راجع ذلك لدى:
- د. مصطفى طاهر،"المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات"، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤،ص ٧١ وما بعدها.
- د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٦) "اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية عشرة التي عقدت في يناير ١٩٩٤م الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو من عام ١٩٩٦م، وقد جاءت مطابقة لأحكام الاتفاقية الدولية لعام ١٩٨٨م عدا أنها لم تتضمن أحكاماً للرقابة على السلائف والكيماويات."

الفرع الثاني
الاتفاقيات الدولية الموسعة في تحديدها للجريمة الأصلية

أخذت هذه الاتفاقيات أسلوبا مختلفا في مواجهتها للجرائم ومنها جريمة غسل الأموال على اعتبار أنها المحور الأساسي لمواجهة الجرائم الأخرى، ومن هذه الاتفاقيات:

أولا: اتفاقية استراسبوج ١٩٩٠:

وهي اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن غسل الأموال والمتحصلات المتأتية من الجرائم والتحفظ عليها وتعقبها وحجزها ومصادرتها.

وتبنت هذه الاتفاقية الاتجاه الموسع لنطاق الجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة، بحيث يشمل كافة صور وأشكال الجرائم، ولذلك فإن أغلب الأحكام التي وردت في هذه الاتفاقية جاءت معنية بتتبع وضبط وحجز ومصادرة العائدات المتحصلة من الجرائم الجنائية بشكل عام.

ويبدو ذلك جليا من خلال الفقرة (هـ) من المادة (١) في تعريفها للجريمة الأصلية أو الأولية بأنها تعني " أية جريمة جنائية، تنتج عنها عائدات ،قد تصبح محلا لإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة السادسة من هذه الاتفاقية[١].

ثانياً: اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب:

صدرت هذه الاتفاقية في عام ١٩٩١، وتهدف إلى مكافحة وسد المنافذ التي تقوم بتمويل الإرهاب أيا كان شكلها وقمعها.

وهذه الاتفاقية وسعت من نطاق تجريم كثير من الأفعال والجرائم التي يتولد عنها عائدات وأموال غير مشروعة، وقصدت الاتفاقية من وراءها منع كل شخص يقوم وبأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادته تقديم أو جمع أموال لاستخدامها في الجرائم التي ذكرت في المادة الثانية الفقرة(١)[٢].

ومن الجدير بالتنبيه والذكر، أن الجريمتين "تمويل الإرهاب وغسل الأموال" تعتمدان على الأموال، إلا أن هناك فارق بينهما.

فجريمة غسل الأموال كما سبق وأوضحنا لا تتحرك أو تقوم قانونا إلا بوجود أموال غير مشروعة تأتت من جرائم سابقة، أما تمويل الإرهاب يمكن أن يشتمل على جمع مبالغ

---

(١) الفقرة (هـ) من المادة الأولى، التعريفات، من اتفاقية استراسبورج لعام ١٩٩٠ : -

e- "**predicate offence**" means any criminal offence as a result of which proceeds were generated that may become the subject of an offence as defined in Article ٦ of this Convention ".

- http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm

وفي ذات السياق انظر لدى: – د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية ..."، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) ارجع لبنود الاتفاقية على الموقع الرسمي للأمم المتحدة من خلال:

وفي نفس الموضوع انظر :http://untreaty.un.org/English/Terrorism/18-11ar.pdf -

– د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٣٨.

مستمدة من أنشطة مشروعة أو من جرائم بسيطة وتحويلها إلى شخص آخر أو إلى منظمة إرهابية[1].

وما هذه الاتفاقية أو غيرها، وكذلك الجهود التي تبذلها الدول في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، وخاصة الجهود التي بذلت من قبل مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) وبالتحديد بعد أحداث ١١ من سبتمبر[2]، إلا شعور واضح وجلي للمجتمع الدولي حيال هذه الظاهرة الخطيرة وهي "عمليات غسل الأموال" التي فتحت أمام المجرمين والإرهابيين مجالا واسعا لغسل الأموال غير المشروعة التي تحصلوا عليها من جرائم أخرى عانت ولا زالت تعاني منها الدول بشكل عام.

وبالتالي كان لزاما على المجتمع الدولي بتر اليد التي تمد لهؤلاء المفسدين في الأرض، وتنضيب كل الموارد التي تمولهم للقيام بأعمالهم التخريبية والإجرامية التي انهكت الدول والمجتمعات دون تفريق، ولا شك أن أول ما يمكن التركيز عليه بقوة هو تجريم غسل الأموال[3] وتشديد عقوباتها خاصة إذا ما تعلقت بأساسيات ومقومات الدول وأمن واستقرار

---

(١) د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٢) بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، عقدت مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) اجتماعا غير عاديا لبحث مكافحة تمويل الإرهاب، أعلنت فيه توسيع اختصاصها ليشمل مكافحة تمويل الإرهاب على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى مكافحة غسل الأموال.

كما أن المجموعة أصدرت توصية خلال اجتماعها الذي عقد من ٢٠- ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٤م، دعت فيها دول العالم للقيام بكشف حركة الأموال المتعلقة بتمويل أنشطة الإرهاب أو غسل الأموال عبر الحدود ومصادرة تلك الأموال. والذي قال فيه رئيس المجموعة " نحن نريد أن نضع نهاية لتهريب الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة الإجرامية وذلك بتصعيب الأمر وتشديد الخناق عليهم وعلى عملياتهم ".

The Financial Action Task Force (FATF), meeting in Paris fromm 22-20 October, has added a key element to the world's counter-terrorist financing defences. The new measure, Special Recommendation IX, calls on countries to stop cross-border movements of currency and monetary instruments related to terrorist financing and money laundering and confiscate such funds .It also calls for enhanced information-sharing between countries on the movement of illicit cash related to terrorist financing or money laundering.

"We want to put an end to cash smuggling used to fund terrorism and criminal activities," **said Jean-Louis Fort, President of FATF**" .We're going to make it tougher to move terrorist money across borders and make it harder for terrorists to operate ". انظر ذلك على:

-http://www.globalsecurity.org/security/library/news/2004/10/scc-41022usia04.htm

وكذلك حول هذا الاجتماع والتوصيات التي خرجت بها المجموعة أنظر:

- www.fatf-gafi.org and, - www.minefi.gouv.fr.

(٣) قد يكون من الصعب اللحاق بالمجرمين الذي ارتكبو الجرائم والقبض عليهم، إلا أن الأموال التي تحصلوا عليها يبدو أسهل في المتابعة والسيطرة، لأن مكانها إما المؤسسات المالية أو المشاريع أو الأشخاص وبالتالي يجب أن تظهر إلى العالم المحسوس والملموس، فبالتالي فإنها سهلة الوقوع في يد العدالة وخاصة في الفترة الأخيرة التي تبنت فيها الدول والمجتمع الدولي مبادئ وقوانين وأنظمة مالية مشددة في مواجهة ومكافحة عمليات غسل الأموال. وحتى يتمكن الجناة من استخدام الأموال والتمتع بها دون أي شبهة أو متابعة قانونية لها، أصبح غسل الأموال يمثل المخرج الأساس الذي يعتمدون عليه لإخراج أموالهم غير المشروعة المتراكمة، وإدخالها في الأنظمة المالية من خلال العمليات التي تحتويها غسل الأموال والتي تحقق لهم الوضع القانوني غير المشبوه لتلك الأموال. ولذلك أصبح واضحا أن مكافحة غسل الأموال تحمل في طياتها عدة أمور من أهمها تنضيب مصادر الأموال غير المشروعة،

=

مجتمعاتها، وذلك بتوسيع نطاق الجرائم الأصلية، ليتجلى أهمية تجريم غسل الأموال ومواجهته كوسيلة مهمة للحد من تلك الجرائم[1].

ثالثا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣:

ذهبت هذه الاتفاقية[2] المتعلقة بمكافحة الفساد في مادتها (٢٣) إلى أن تعتمد كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال المذكورة في الفقرة(١) البنود (أ/١و٢) و(ب/١و٢) عندما ترتكب عمدا.

وفي الفقرة (٢) البد (أ) من المادة نفسها نصت على أن تسعى كل دولة طرف إلى تطبيق الفقرة (١) من هذه المادة على أوسع مجموعة من الجرائم الأصلية؛ وفي البند (ب) كذلك نصت على أن تدرج كل دولة طرف في عداد الجرائم الأصلية، كحد أدنى، مجموعة شاملة من الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية.

الفرع الثالث

الاتفاقيات التي أخذت بالاتجاه المختلط في تحديدها للجريمة الأصلية

نذكر في هذا الفرع على سبيل المثال توصيات مجموعة العمل المالي الدولية 'FATF-GAFI' على اعتبار أنها أخذت بالتشديد على بعض الجرائم بشكل خاص وطلبت من الدول الأعضاء إدراج أكبر قدر ممكن من الجرائم ضمن قائمة الجرائم الأصلية في جريمة غسل الأموال.

فقد قدمت هذه المجموعة مبادئ هامة تعرف " بالتوصيات الأربعين" لمكافحة جريمة غسل الأموال وكذلك مصادر تلك الأموال، ثم أضافت إليها "٩" مبادئ أخرى تختص بتمويل الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر.

حيث جاءت في توصيتها الأولى، لتؤكد على الدول أن تدخل ضمن تشريعاتها نصوص وإجراءات تمكنها من تجريم غسل الأموال الناتجة عن المخدرات كما وردت في اتفاقية فيينا ١٩٨٨ وكذلك على الجرائم المنظمة وفق ما جاءت بها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية لعام ٢٠٠٠ وهي ما تعرف باتفاقية "باليرمو"[3]، ثم مدت نطاق الجريمة الأولية لأية جرائم أخرى مرتبطة بالمخدرات.

= اي الحد من الجرائم الأصلية التي تتأتى منها تلك الأموال، وبما أن الجناة يرتكبون الجرائم في غالبها من أجل مصالح مادية أو معنوية، فإن تضييق الخناق عليهم وعدم قدرتهم من الاستفادة منها يعتبر بمثابة نصر للمجتمع الدولي على الجريمة والمجرمين.

(١) حول أسباب وبواعث مكافحة جريمة غسل الأموال، ارجع إلى: -

- **Guy Stessens,** Money Laundering: Pinochet, the Junta, and A New International Law Enforcement Model., Cambridge University Press, 2000, P. 85

(٢) دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ حيز التنفيذ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٣، انظر:

- http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-e.pdf

(٣) مقاطع من التوصية الأولى من التوصيات الأربعين، المتعلقة بالجرائم الأولية مصدر الأموال غير المشروعة في جريمة غسل الأموال:

= **Recommendation ١**

كما أوصت وأكدت على الدول تجريم غسل الأموال المتأتية من جميع أو الجرائم التي تضمنتها قوانينها الجنائية الوطنية[1].

ثم نادت بتجريم كافة الجرائم الخطيرة وكذلك النظر في إدراج أكبر قدر ممكن من الجرائم[2].

وما كان هدف مجموعة العمل المالي الدولية تضمين الإتفاقيتين "فيينا وباليرمو" في صدر التوصية الأولى كأساس تعتمد عليها لتجريم الجرائم الأولية، إلا لتؤكد للدول أولا مدى خطورة وأضرار تلك الجرائم التي تم ذكرها أو حصرها على سبيل التأكيد، و لتبرز ثانيا مدى اهتمام المجتمع الدولي بوجوب مكافحة جريمة غسل الأموال باعتبارها الوسيلة التي يعتمد عليها "غاسلو الأموال" بشكل أساسي لإعطاء الشرعية لتلك الأموال المتأتية من تلك الجرائم.

كما اهتمت المجموعة في إدراج كافة الجرائم الأخرى (جنايات وبعض الجنح)[3] بشكل عام، ليس لأنها أقل من سابقاتها، بل لأن الأولى لها طابع دولي مختلف وتأثير قوي ضار ومدمر ومميت على أغلب المجتمعات دون تمييز وعلى كل جوانب حياتها.

نستخلص مما سبق أن مجموعة العمل المالي الدولية أخذت طابعا مختلطا وموسعا في ذات الوقت، وهي ما يميزها عن غيرها من الاتفاقيات الأخرى، وبذلك أخذت تلك التوصيات صداها الواسع بين أغلب الاتفاقيات والتشريعات الداخلية .

"Countries should criminalise money laundering on the basis of United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, 1988 (the Vienna Convention) and United Nations Convention against Transnational Organized Crime,2000 (the Palermo Convention)".
http://www.fatfgafi.org/document/28/0,3343,en_32250379_32236930_33658140_1_1_1_1,00.html#Legal_Systems

(١) مقطع من التوصية الأولى من التوصيات الأربعين ،للفاتف":

"...Where countries apply a threshold approach, predicate offences should at a minimum comprise all offences that fall within the category of serious offences under their national law...". http://www.fatf-gafi.org راجع :

(٢) مقطع من التوصية الأولى:

"Countries should apply the crime of money laundering to all serious offences, with a view to including the widest range of predicate offences."

راجع المرجع السابق http://www.fatf-gafi.org :

(٣) مقطع من التوصية الأولى:

"...or should include offences which are punishable by a maximum penalty of more than one year's imprisonment or for those countries that have a minimum threshold for offences in their legal system, predicate offences should comprise all offences, which are punished by a minimum penalty of more than six months imprisonment".

راجع المرجع السابق على: http://www.fatf-gafi.org

المطلب الثاني
الجريمة الأصلية من منظور بعض التشريعات الداخلية

بعد أن تطرقنا لبعض من المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية، في تحديدها لنطاق الجريمة الأصلية من خلال منظور دولي، ووجدنا كيف تبنت ونادت الدول إلى توسيع نطاق الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال، فلا شك أنها انعكست وبشكل إيجابي على تشريعات الدول وتركت خيارات واسعة للإسترشاد بها أو تبني بعضا من المبادئ التي تضمنتها.

وعليه، سنتناول في هذا المطلب، كيف حددت التشريعات الداخلية نطاق الجريمة الأصلية، وما هي أنواع الجرائم التي أدخلتها ضمن مفهومها باعتبارها مصدرا للأموال غير المشروعة التي يتم غسلها، وهل توسعت في نطاق تحديدها للجرائم أم ضيقت منها أم أخذت بمنهج مختلط، سنجيب على كل ذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النحو التالي: -

الفرع الأول: التشريعات الداخلية المقيدة في تحديدها للجرائم الأصلية.

الفرع الثاني: التشريعات الداخلية الموسعة في تحديدها للجرائم الأصلية.

الفرع الثالث: التشريعات الداخلية التي أخذت بالاتجاه المختلط في تحديدها للجرائم الأصلية.

وذلك على التفصيل الآتي:-

الفرع الأول
التشريعات الداخلية المقيدة في تحديدها للجرائم الأصلية

سنتطرق في هذا الفرع لبعض التشريعات الداخلية الخاصة بمكافحة جريمة غسل الأموال، التي ارتأت النص على بعض الجرائم تحديدا لتدخل في نطاق جريمة غسل الأموال، وذلك على النحو التالي:

أولا: التشريع المصري:

نص المشرع المصري في المادة الثانية من قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢ على مجموعة من الجرائم التي تدخل ضمن مفهوم الجريمة الأصلية لغسل الأموال على سبيل الحصر وهي:

- جرائم زراعة وتصنيع النباتات والجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها.
- وجرائم اختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص.
- والجرائم التي يكون الإرهاب – بالتعريف الوارد في المادة (٨٦) من قانون العقوبات[1] – أوتمويله من بين أغراضها أو من وسائل تنفيذها.

---

(١) عرفت المادة (٨٦) من قانون العقوبات المصري، الإرهاب بأنه: " كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب =

- جرائم استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقعات والاتجار فيها وصنعها بغير ترخيص.
- والجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات[1].
- وجرائم سرقة الأموال واغتصابها.
- وجرائم الفجور والدعارة.
- والجرائم الواقعة على الآثار.
- والجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة.
- والجرائم المنظمة التي يشار إليها في الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفا فيها."

ومما سبق، يتضح أن المشرع المصري حصرالجريمة الأولية مصدر الأموال غير المشروعة في جرائم وردت بعضها في قانون العقوبات التكميلي، وجرائم مشار إليها في الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفا فيها[2].

وتحليلا لخطة المشرع المصري تجاه الجريمة الأصلية، نجد أن بعضا من الفقه[3] يرى أن المشرع المصري جانبه الصواب في اعتناقه للمنهج الحصري في بيان الجريمة الأصلية، على اعتبار أن تلك الجرائم هي التي تكون فقط مصدرا للمال محل جريمة غسل الأموال.

ويرى رأي آخر أن اتباع المشرع الأسلوب الحصري في تحديد الجرائم الأولية يحقق التناسق بين قانون مكافحة غسل الأموال وقانون سرية الحسابات، وذلك لأن المشرع أراد أن يضع قيدا على مبدأ سرية الحسابات لمواجهة الجرائم الخطيرة التي حصرها وليس كل الجرائم[4].

ومن جانبنا وخلافا لما سبق، نميل إلى رأي بعض من الفقه الذي يرى أن المشرع المصري قد وضع نفسه في مأزق، لأن ذلك سيعرضه لتعديلات مستمرة كلما رأى أن هناك جرائم تدر أموالا[5].

= بينهم أوتعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالإتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة ومعاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح".

(١) الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات، الباب الأول هي: الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من الخارج، الباب الثاني هي: الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من الداخل، الباب الثالث هي: جرائم الرشوة، الباب الرابع هي: جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر، الباب الخامس عشر هي: جرائم تقليد أو تزييف أو تزوير العملة، الباب السادس عشر هي: جرائم التزوير.

(٢) د. عزت محمد العمري، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٣) د. أشرف توفيق شمس الدين، دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٤) د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٥) د. عزت محمد العمري، المرجع السابق، ص ١٤٧.

وقد وجه جانب آخر من فقهاء القانون جملة من الانتقادات إلى المشرع، نذكر بعضا منها على سبيل المثال:

- إذ يرى جانب من هذا الفقه أن حصر نطاق التجريم لغسل الأموال في جرائم معينة على سبيل الحصر تؤدي إلى نتائج سيئة، حيث أن هناك بعضا من الجرائم الخطرة تخرج من نطاق التجريم وفقا لقانون غسل الأموال كالتهرب الضريبي والجمركي، وجرائم الاتجار غير المشروع في العملات والغش في الأغذية، بالإضافة إلى ذلك هناك أيضا مجموعة أخرى من الجرائم الخطرة أخرجت من نطاق التجريم مثل الاتجار في الأعضاء البشرية والجرائم المتعلقة بألعاب القمار(١).

- ويرى جانب آخر من الفقه أن المشرع لم يشر إلى كافة جرائم المخدرات، فقد أغفل عن الجرائم المتعلقة بالتعاطي وخاصة إدراه أو تهيئة مكان للتعاطي، بل وأغفل الاشارة إلى جريمتي انتاج وفصل المواد المخدرة(٢).

- أما جانب آخر من الفقه يرى، أن صياغة المادة الثانية من قانون غسل الأموال المصري تتسم بالتزيد والتكرار، فجريمة اختطاف وسائل النقل منصوص عليها في قانون العقوبات المادة(٨٨) وكذلك جريمة احتجاز الأشخاص (٨٨ مكرر) ثم عاد المشرع وكررها بقوله " الجرائم المنصوص عليها في الباب... الثاني و... من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، ويرى هذا الفقه أيضا، أنه كان يكفيه المشرع نص هذه العبارة دون الحاجة إلى النص استقلالا على جريمتي خطف وسائل النقل أو احتجاز الأشخاص، باعتبار أنهما واردتين ضمن نصوص الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات(٣).

- ويأخذ جانب آخر من الفقه على المشرع في إشارته للجرائم المنظمة على ما وردت في الاتفاقيات التي يعد مصر طرفا فيها، لأنها تخالف مبدأ الشرعية لأنه لم يحدد ماهية الجريمة المنظمة خاصة أن تفسيرها ونطاقها مختلف عليه(٤).

ولا يمكن اعتبار ما نص عليه المشرع في المادة الثانية من أن الجرائم المنظمة هي التي يشار إليها في الاتفاقيات الدولية بمثابة تحديد لها، لأن الكثير من هذه الاتفاقات

---

(١) انظر في ذلك لدى:
- د. عزت محمد العمري، جريمة غسل الأموال، المرجع السابق، ص ١٤٤ وما بعدها.
- د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٤٧ وما بعدها.

(٢) د. عزت محمد العمري، جريمة غسل الأموال، المرجع السابق، ص١٤٨-١٤٩.

(٣) د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول الانتقادات التي وجهت إلى قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ وبالتحديد المادة الثانية، إرجع إلى:
- د. عزت محمد العمري، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٤٤ وما بعدها.
- د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٤٧ وما بعدها.
- د. أشرف توفيق شمس الدين، قانون مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٤٥ وما بعدها.
- د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق،ص ٤٧ وما بعدها.

الدولية تتسم بعدم الدقة ولا تنص على تحديد لمضمونها أو عناصرها، أو انها تترك للدول تحديد ذلك[1].

ومن خلال الانتقادات السابقة التي وجهت إلى المشرع المصري في صياغته لنصوص قانون غسل الأموال وبالتحديد المادة الثانية منها، نعتقد أن بعضا من تلك الانتقادات قد وافقها الصواب. إذ أنه كان ممكنا منذ البداية أن يجنب المشرع نفسه عن بعض تلك الانتقادات التي وجهت إلى نصوص القانون في مجلس الشعب من قبل بعض الأعضاء، وما صدورالتعديل الذي صدر بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣م إلا صدى لتلك المطالبات واستجابة للتوجه الدولي نحو توسيع نطاق الجرائم الأصلية[2].

ثانيا: التشريع الإماراتي:

حصرالمشرع الإماراتي في القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٢ في شأن مكافحة غسل الأموال الصادر في ٢٢ يناير ٢٠٠٢، في المادة الثانية الفقرة (ب) الجرائم الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة في الآتي:

١- المخدرات والمؤثرات العقلية.
٢- الخطف والقرصنة والإرهاب.
٣- الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون البيئة.
٤- الاتجار غيرالمشروع في الأسلحة النارية والذخائر.
٥- جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالمال العام.
٦- جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بها.
٧- أية جرائم أخرى ذات صلة والتي تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها .

يتبين من صياغة المادة الثانية من القانون المشار إليه سابقا، أن المشرع الإماراتي انتهج الأسلوب الحصري والمقيد في تحديده لبعض الجرائم على سبيل الحصر، أي في الجرائم المنظمة الأكثر خطورة مضيفا إليها بعض الجرائم الخطيرة[3]، ومؤدى ذلك أنه يتوجب على جهات التحقيق إثبات أن الجاني حصل على أمواله من إحدى الجرائم المنصوص عليها حصرا في المادة الثانية من القانون[4].

---

(١) د. إبراهيم حامد طنطاوي، المواجهة التشريعية لغسل الأموال، مرجع سابق، ص٥١
(٢) أنظر: مضبطة مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٧٤، ومضبطة الجلسة رقم ٧٥، ٢٠٠٢/٥/١٨ ،ص ٥١. مشار إليهما لدى:
- د. محمد عبداللطيف عبدالعال:"جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها "، مرجع سابق، ص ٣٠.
(٣) د. فتيحة محمد قوراري، السياسة الجنائية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد ١٧ يونيو ٢٠٠٢، ص ٢٩٨.
(٤) - د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق ص ١٤٥.
- د. أشرف توفيق شمس الدين، مرجع سابق، ص ٢٦.

وبالتالي نرى، وكما ذهب بعض الفقه[1] أن المشرع الإماراتي لم يكن أفضل حظا من المشرع المصري، بل أن بعضا من الفقه انتقده لحصره عددا أقل من الجرائم عما نجده في أغلب التشريعات الأخرى لغسل الأموال، والتي توسعت بعضها في نطاق تحديد الجرائم الأصلية مصدر الأموال، بحيث تشمل الجنايات والجنح بشكل عام.

كما وأننا نتفق مع الرأي السابق، ونرى أنه في ظل هذا الحصر المحدود لبعض الجرائم وإن كان في نظر البعض يغطي معظم الجرائم المهمة، إلا أنه ومن المعروف أن التحديد بحد ذاته يجعل من بعض الجرائم خارج نطاق التجريم، وبالتالي فإن كثيرا من المجرمين قد يفلتون من العقاب وقد تكون أفعالهم مجالا خصبا لأموال غير مشروعة وبالتالي لا تطالهم يد القانون[2].

وكذلك فإننا نتفق مع جانب آخر من الفقه[3]، على أن نص الشارع لبعض الجرائم إلى ما يشار إليه في الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها، كما فعل المشرع المصري وهنا المشرع الإماراتي، قد يشكل مثارا للجدل والخلاف والغموض، خاصة وأن بعض الاتفاقيات الدولية استخدمت مصطلحات ومفردات لبعض الجرائم الحديثة التي قد تتحمل الكثير من المعاني والتفسيرات المختلفة والمتضاربة، وقد تكون مقبولة لدى بعض من الدول ومرفوضة تماما من قبل البعض الآخر، فضلا عن أن هذه الاتفاقيات لم تعطي تعريفا مفصلا ودقيقا لها.

لذلك نعتقد أن المشرع الإماراتي عليه أن يواجه هذا القانون ببعض التعديلات والاضافات حتى يتجنب الانتقادات في هذا الجانب، وذلك إما بتبنيه اتجاها موسعا "كافة الجنايات والجنح" مثلما ذهب المشرع الفرنسي كما سبق وأن ذكرنا، أو بتجريم أي أنشطة أو أفعال غير مشروعة تتمخض عنها أموالا غير مشروعة كما ذهب المشرع البحريني والمشرع العماني والمشرع الكويتي، وإما بتبنيه الاتجاه المختلط بتحديد الجرائم المنظمة الخطيرة التي يتم الاتفاق على خطورتها على المستوى العالمي، والجرائم ذات المردود المالي أو المعنوي التي لها تأثير كبير وواضح على سمعة أواستقرار وأمن الدولة، بالإضافة إلى الجرائم التي تنتج عنها أموال غير مشروعة.

ثالثا: التشريع اللبناني:-

في قانون تهريب وتبييض الأموال غير المشروعة رقم ٣١٨ لسنة ٢٠٠١ الصادر في ٨ ابريل سنة ٢٠٠١ والمعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠٠٣ الصادر في ٢٠ يناير سنة ٢٠٠٣، نجد أن المشرع قد سلك الاتجاه المقيد في تحديده للجرائم السابقة الأصلية على سبيل الحصر[4]، إذ نص على أنه " يقصد بالأموال غير المشروعة، بمفهوم هذا القانون، الأموال كافة الناتجة من ارتكاب إحدى الجرائم الآتية[5]:

(١) د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٢) د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٤٥.
(٣) د. أشرف توفيق شمس الدين، مرجع سابق، ص٣٥.
(٤) د. أشرف توفيق شمس الدين، قانون مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ٢٦
(٥) راجع المادة الأولى من القانون اللبناني رقم ٣١٨ لمكافحة تبييض الأموال لعام ٢٠٠١.

١- زراعة المخدرات أو تصنيعها أو الاتجار بها.
٢- الأفعال التي تقدم عليها جمعيات الأشرار المنصوص عليها في المادتين ٣٣٥ و ٣٣٦ من قانون العقوبات والمعتبرة دوليا جرائم منظمة.
٣- جرائم الإرهاب المنصوص عليها في المواد ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ من قانون العقوبات.
٤- الإتجار غير المشروع بالأسلحة.
٥- جرائم السرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية والمعاقب عليها في القانون اللبناني بعقوبة جنائية.
٦- تزوير العملة أو الإسناد العامة.

رابعا: التشريع السوري:-

وكذلك القانون السوري لمكافحة غسل الأموال رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٣، حيث اتبع المشرع أيضا المنهج الحصري للجرائم ولكنه أضاف جرائم أخرى. وقد اعتبر أن الأموال غير المشروعة: هي الأموال المتحصلة أو الناتجة عن ارتكاب إحدى الجرائم الآتية[1]:

١- زراعة أو تصنيع أو تهريب أو نقل المخدرات أو المؤثرات العقلية أو الاتجار غير المشروع بها.

٢- الأفعال التي تقدم عليها جمعيات الأشرار المنصوص عليها في المواد ٣٢٥ و ٣٢٦ من قانون العقوبات وجميع الجرائم المعتبرة دوليا جرائم منظمة.

٣- جرائم الإرهاب المنصوص عليها في المواد ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات .

٤- تهريب الأسلحة النارية وأجزائها والذخائر والمتفجرات أو صنعها أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة.

٥- نقل المهاجرين بصورة غير مشروعة.

٦- عمليات الدعارة المنظمة.

٧- سرقة المواد النووية والكيميائية والجرثومية أو تهريبها أو الاتجار غير المشروع بها.

٨- الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية والمواد الجرثومية والسامة.

٩- سرقة واختلاس الأموال العامة والخاصة أو الاستيلاء عليها بطرق السطو أو السلب أو بوسائل احتيالية أو تحويلها غير المشروع عن طريق النظم الحاسوبية.

١٠- تزوير العملة أو وسائل الدفع الأخرى أو الاسناد العامة أو الأوراق ذات القيمة أو الوثائق والصكوك الرسمية.

سرقة الآثار أو الممتلكات الثقافية أوالاتجار غير المشروع بها.

---

(١) راجع القانون السوري رقم ٥٩ لمكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٠٣، المادة (١) الفقرة (ج).

الفرع الثاني
التشريعات الداخلية الموسعة في تحديدها للجرائم الأصلية

سنتطرق في هذا الفرع لبعض التشريعات الداخلية الخاصة بمكافحة جريمة غسل الأموال، التي أخذت بالاتجاه الموسع في تحديدها لنطاق الجريمة الأصلية في جريمة غسل الأموال، وذلك على النحو التالي:

أولا: التشريع الفرنسي:-

أخذ المشرع الفرنسي بعدة اتجاهات لتحديد نطاق الجريمة الأصلية باعتبارها مصدر الأموال غير المشروعة ولم يحصرها في نطاق جريمة معينة(١).

فقد اهتم المشرع الفرنسي في بادئ الأمر بتجريم العمليات التي يجريها الجاني للتبرير الكاذب لمصدر الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات، وكذلك المساهمة في عمليات التوظيف والإخفاء لتلك الأموال، وذلك بموجب المادة ١-٦٢٧ من القانون رقم ٨٧-١١٥٧ الصادر في ديسمبر ١٩٨٧. وبذلك يكون المشرع الفرنسي قد أخذ بالاتجاه الضيق لتحديد نطاق الجريمة الأصلية .

إلا أنه وبصدور القانون رقم ٩٦-٣٩٢ وسع المشرع الفرنسي من نطاق تحديد الجريمة الأصلية، لتشمل كافة الأموال المتحصلة من الجنايات والجنح(٢).

كما أن المشرع الفرنسي من خلال تعريفه لجريمة غسل الأموال أوضح توجهه نحو توسيع نطاق تحديد الجريمة الأصلية باعتبارها مصدرا للأموال غير المشروعة، وذلك من خلال المادة "٣٢٤ الفقرة ١و٢"(٣) غسل الأموال هو تسهيل التبرير الكاذب، بأي طريقة كانت لمصدر أموال أو دخول فاعل جناية أو جنحة، تحصل منها على ربح مباشر أو غير مباشر، وكذلك تقديم المساعدة في عمليات إيداع أوإخفاء أو تحويل أموال تحصلت بشكل مباشر أو غير مباشر من جناية أو جنحة.

ثانياً: التشريع البحريني:-

أما التشريع البحريني الصادر في ٢٩ يناير عام ٢٠٠١ بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال، فقد أخذ المشرع فيه اتجاها مختلفا كليا عن ما سبق ذكره من التشريعات العربية، ففي المادة الثانية الفقرة (١) منها اعتبر المشرع أن كل من يأتي فعلا من الأفعال المذكورة

---

(١) د. عزت محمد العمري، المرجع السابق، ص١٤٢.

(٢) د. عزت محمد العمري، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٤٠ وما بعدها.

(٣) راجع قانون العقوبات الفرنسي، الكتاب الثالث، الجزء الرابع، غسل الأموال، المادة ٣٢٤ الفقرة ١ و٢، على الموقع:
http://www.legifrance.gouv.fr/html/codes_traduits/code_penal_textA.htm#SECTION%201.%20SIMPLE%20AND%20AGGRAVATED%20LAUNDERING.
وفي ذات المعنى راجع لدى :
– د. شريف سيد كامل، مكافحة غسل الأموال في التشريع المصري، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٣٠وما بعدها.

في هذه الفقرة البنود (أ، ب، ج، د) وكذلك الفقرة (٢-٢) البندين (ا،ب) يعد مرتكبا لجريمة غسل الأموال وكان من شأنه إظهار أن مصدر هذه الأموال مشروع .

كما أن المادة الثانية الفقرة الثالثة منها نصت على أنه " يقصد بالفعل الإجرامي الأصلي في هذا الخصوص كل نشاط إجرامي تحصلت منه بطريق مباشر أو غير مباشر الأموال موضوع جريمة غسل الأموال "، وجاء تعريف النشاط الإجرامي في المادة الأولى "تعريفات" على أنه: "أي نشاط يشكل جريمة معاقب عليها سواء في دولة البحرين أو في أية دولة أخرى"[١].

وبالتالي فإننا نعتقد أن المشرع البحريني كان أكثر شمولية في صياغته في النص على المقصود من الجريمة الأصلية، وهو" كل نشاط إجرامي يتحصل منه على أموال غير مشروعة"، وبذلك تبنى الاتجاه الموسع في تحديده للجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة، واستطاع بتلك الصياغة سد الثغرات القانونية[٢].

ثالثا: التشريع العماني: -

وكذلك القانون العماني رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال، ففي المادة الأولى عرف المشرع العماني الجريمة الأصلية على أنها: " أي فعل يشكل مخالفة للقانون في سلطنة عمان يمكن مرتكبه من الحصول على عائدات جريمة".

فبالتالي فإن المشرع العماني قد توسع كثيرا في نطاق الجريمة الأصلية، بحيث اعتبر أن أي فعل مجرم - وفق أي قانون معمول به في سلطنة عمان- نتجت عنه عائدات (أموال وممتلكات متحصل عليها من الجريمة)[٣] يدخل في نطاق الجريمة الأصلية في جريمة غسل الأموال.

إلا أن رأيا ينتقد على المشرع العماني قصره الجريمة الأصلية على الجرائم المنصوص عليها في القوانين العمانية، لأن جريمة غسل الأموال جريمة ذات بعد دولي وغالبا ما ترتكب على إقليم أكثر من دولة ومن المتوقع أن ترتكب جريمة في الخارج لا يوجد لها مثيل في التشريع العماني ويتم غسل الأموال المتحصلة منها داخل سلطنة عمان، ويرى هذا الرأي أن في هذه الحالة لا يمكن توقيع العقوبة المقررة لغسل الأموال على الجاني في هذه الحالة٣٣[٤].

وخلافا للرأي السابق، فإننا نعتقد، أن المشرع العماني كان يقصد أن يخضع كافة الأنشطة الإجرامية التي تقع في الحدود العمانية سواء كانت مخالفة للقانون الجنائي أو المدني

---

(١) راجع القانون البحريني بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال الصادر في ٢٩ يناير ٢٠٠١م، على الموقع: http://www.bcbkuwait.com/arabic/Law/bahrain_law.htm -

(٢) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٣) المقصود بالأموال والممتلكات حسب التعريف الوارد في المادة (١) من قانون رقم ٢٠٠٢/٣٤ العماني لغسل الأموال، هو " الأصول أيا كان نوعها مادية كانت أو معنوية، منقولة أو ثابتة والمستندات والصكوك التي تثبت تملك الأصول أو أي حق متعلق بها.

(٤) أ. محمد أمين الرومي، غسل الأموال في التشريع المصري والعربي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

أو التجاري أوغيرها، وذلك في محاولة منه للتوسع في تحديد نطاق الجريمة الأصلية، وتشديدا منه لعدم إفلات أي فعل من الأفعال المذكورة في المادة الثانية والتي ترتكب عمدا سواء من قبل شخص طبيعي أو معنوي من أجل وقاية وحماية وحفاظ المجتمع الإقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيره، من هذه الجريمة الخطيرة.

وما يدعم مخالفتنا للرأي السابق، ما نصه المشرع في المادة (١٠) في تخويله " للسلطة المختصة تبادل المعلومات التي تحصل عليها وفقا لأحكام المادة (٩) من القانون مع السلطات المختصة في الدول الأخرى التي تربطها بالسلطنة اتفاقية مصدق عليها أو بشرط المعاملة بالمثل...." وكذلك ما نصه في المادة (١٤) على أنه " للإدعاء العام بناء على طلب من الجهة المختصة بدولة أخرى تربطها بالسلطنة اتفاقية مصدق عليها أو بشرط المعاملة بالمثل أن يأمر بتعقب أو ضبط الأموال والممتلكات والعائدات أو الوسائل المرتبطة بجريمة غسل الأموال"، فبالتالي يتبين أن المشرع قد أخذ في الاعتبار المساعدات القانونية المتبادلة بين السلطنة والدول الأخرى في إطار التعاون الدولي وكان مناط اهتمامه، وبناء عليه نعتقد أن الانتقاد أو الرأي السابق قد لا يشكل تخوفا من الناحية الواقعية.

الفرع الثالث

التشريعات الداخلية التي أخذت بالاتجاه المختلط في تحديدها للجرائم الأصلية

هناك بعض من التشريعات الداخلية التي أخذت بالاتجاه المختلط في تحديدها للجرائم الأصلية في جريمة غسل الأموال، وذلك على النحو الآتي:

أولا: التشريع الأمريكي:

أخذ المشرع الأمريكي بالاتجاه المختلط في تبنيه لنطاق الجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة في جريمة غسل الأموال، من خلال المادتين (١٩٥٦، ١٩٥٧) الخاصة بغسل الأموال[١]، حيث تطلب المشرع أن تكون الأموال غير المشروعة التي تتم عليها عمليات غسل الأموال متحصلة من الجنايات بجميع أنواعها سواء كان مصدر تجريمها القانون الاتحادي أم تشريعات الولايات[٢].

ونظرا للتعديلات والتجديدات والإضافات التي يجريها المشرع الأمريكي باستمرار على القوانين، أصبح منهجه في تحديد ما يدخل في نطاق الجريمة الأصلية غير واضح وبالتالي، فهو يأخذ في بعض مواد القانون بشكل موسع وفي البعض الآخر يحدد تلك الجرائم

---

(١) إرجع إلى القانون الأمريكي المتعلق بغسل الأموال " Title 18, Section 1956 & 1957 من خلال:
http://www.law.cornell.edu/uscode/search/display.html?terms=title%2018%20section%201956&url=/uscode/html/uscode18/usc_sec_18_00001956----000-.html

(٢) أنظر في ذات الموضوع لدى:
- د. عزت محمد العمري، المرجع السابق، ص ١٤٤.
- د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٤٢.
- د. أشرف توفيق شمس الدين: "قانون مكافحة غسل الأموال – دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧، ص ٢٧.

بشكل حصري، مثل استغلال النفوذ والتهرب الضريبي والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وبعض الجرائم المتعلقة بسرية حسابات البنوك، وجرائم الاحتيال عبر البريد الالكتروني[1].

وبالتالي فإن هذا النهج إذا أخذناه في مجمله نجد أن المشرع الأمريكي أقرب ما يكون منه إلى المنهج المختلط لتحديد نطاق الجرائم الأصلية في جريمة غسل الأموال.

ثانيا: التشريع الألماني:

جرم المشرع الألماني جريمة غسل الأموال من خلال المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الألماني الصادر في ٢٥ اكتوبر ١٩٩٣، ثم مد نطاق تطبيقها بموجب القانون الصادر في ابريل ١٩٩٨م، ليغطي بذلك مجموعة كبيرة من الجرائم الأصلية مصدر الأموال غير الشرعية ، وهذه الجرائم تتمثل في: التهرب الضريبي، وتجارة الرقيق الأبيض، والسرقة، الابتزاز، إخفاء المسروقات وغيرها من الجرائم الواردة على سبيل الحصر[2].

وفي ١٦ يناير ١٩٩٨ أصدر المشرع الألماني قانونا لمكافحة الجرائم المنظمة، وبذلك أضيفت مجموعة الجرائم المنظمة إلى قائمة الجرائم الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة[3]. وهكذا، فإن المشرع الألماني أخذ بالأسلوب المختلط في تحديده لنطاق الجريمة الأصلية .

وخلاصة ما سبق، رأينا كم الاختلافات بين الاتفاقيات الدولية وكذلك التشريعات الداخلية حول تحديدهم لنطاق الجرائم التي تدخل ضمن قائمة الجريمة الأصلية في جريمة غسل الأموال، ويبدو أن الظروف الخاصة بالدول سواء على المستوى الداخلي أو في إطار الاتفاقات الدولية أثرت على تحديد الجرائم التي تدخل في نطاق الجريمة الأصلية، ولو أن هناك بعضا من النصوص جانبها التوفيق المحدود .

الأمر الذي قد يشكل عائقا أمام التعاون الدولي في ظل هذه الاختلافات حول تحديد تلك الجرائم الأولية التي تعتمد عليها جريمة غسل الأموال باعتبارها مصدرا للأموال غيرالمشروعة، بين دولة وأخرى، وخاصة إذا نظرنا إلى أن الاتفاقات الدولية الأساسية أو الاتفاقات الثنائية تتطلب أن تكون الجريمة الأصلية التي تحصل منها على أموال غير مشروعة مجرمة في التشريع الداخلي للدولتين.

ويبدو أن هذا هو السبب الذي دعى بعض المشرعين الوطنيين الاشارة لما يذكر من الجرائم في الإتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها أو الثنائية أو بناء على مبدأ المعاملة بالمثل، كما فعل المشرع الإماراتي وكذلك المصري على سبيل المثال.

---

(١) د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٤٢

(٢) د. أشرف توفيق شمس الدين: "قانون مكافحة غسل الأموال – دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) مقال منشور تحت عنوان " غسيل الأموال – كيف تطور قوانين الاتحاد الأوروبي" رقم ١٤، أكتوبر ١٩٩٨، على الموقع:

- http://ec.europa.eu/internal_market/smn/smn14/s14mn20.htm

وكذلك أنظر: – د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص١٤٣.

وقد يعزى ذلك إلى، أن النشاطات الإجرامية المنظمة والعابرة في عصرنا الحالي اتخذت أشكالا واتبعت أساليبا واستخدمت وسائل تقنية متطورة أفرزت أنواعا جديدة ومعقدة بل متشعبة من الجرائم، وخاصة المتعلقة بالأموال لم تكن بهذه الدرجة من التعقيد عند صياغة تلك القوانين أوالاتفاقيات. وما لمسناه من خلال تناولنا لتلك الاتفاقيات المتعاقبة والمتنوعة وكذلك القوانين الداخلية وعلى رأسها القوانين الأمريكية من محاولات للحاق بإدراج الجرائم ضمن قائمة الجرائم الأصلية، تؤكد ذلك .

ويبدو أن المشرعين الدوليين والوطنيين لم يواكبوا أو لم يستطيعوا مواكبة كل هذه التطورات الهائلة التي ظهرت وفرضت نفسها على الساحة الإجرامية العالمية، إما لعدم إلمامهم بجوانب تلك الأنشطة الإجرامية المتطورة وبالتقنيات الحديثة المتنوعة والخدمات المالية والمصرفية الالكترونية التي فرضت نفسها وبقوة من خلال "شبكات الانترنت"، أو لعدم توقعهم أو قدرتهم في تغيير القوانين وتعديلها خوفا من الإحراج والانتقاد، أو لافتقاد الدول آلية بناء الفرق المتخصصة لسن التشريعات التي يجب أن تتصف بالسهولة في آليات تعديلها، أولصعوبة التعاون فيما بين الأجهزة المعنية بسبب السياسات الخارجية المتسلطة لبعض الدول، أو قيام بعض الدول بسرعة تطبيق قرارات المنظمات الدولية للظهور أمام الدول على أنها دولة ملتزمة ومتقدمة ومتحضرة.

فجاءت تلك الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية إما قاصرة على بعض الأنشطة الإجرامية وتاركة أنشطة أخرى أوغافلة عنها، وإما متضمنة مفردات ومصطلحات قد تكون متشابهة أو متكررة أو شائكة أو خالقة لبعض الإشكالات القانونية حولها. وفي اعتقادنا أن السبب الأساس لتلك الثغرات هو:

أولا: النشاطات السياسية المتعجرفة لبعض الدول وضعف بعض الدول الأخرى بسبب أنظمتها الفاسدة أوفقرها والتضخم والارتفاع غيرالمنطقي والطبيعي للأسعار الذي بدوره شكل سببا أساسيا أيضا في الجري وراء كل ما يدر أموالا دون تمييز.

ثانيا: عدم تعاون وتكاتف وتعاضد الجهات المعنية كلها، التشريعية والتنفيذية والقضائية والاقتصادية والمالية والتقنية والفنية وغيرها من الجهات التخصصية، في إطار عمل جماعي مشترك لمواجهة كل النشاطات والأفعال الإجرامية التي تقع على الأرواح أو التي تقع على الأموال والممتلكات وغيرها، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وفضلا عن ذلك وبشكل عام، فإن الطبيعة الخاصة لجريمة غسل الأموال، باعتبارها جريمة أخذت شكلا دوليا، ولاعتمادها أساسا على متحصلات أو عائدات جرائم أخرى لها كيانها القانوني المتكامل والمستقل عن جريمة غسل الأموال[1]، شكلت نوعا من الصعوبة من الناحية الواقعية في تحديد الجرائم التي يمكن أن تدخل في نطاق الجريمة الأصلية في جريمة

(١) د. عادل محمد أحمد جابر السيوى، المسئولية الجنائية عن جريمة غسل الأموال في التشريع المصري- دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٩٠.

غسل الأموال، على اعتبار أن بعض الجرائم لها كيانها القانوني المستقل والخاص بها بحيث تستوفي الجريمة المرتكبة كافة جوانبها وأركانها وما تأتى منها من أموال أوعائدات أو متحصلات تحت مادة قانونية واحدة تشملها وتسندها إلى مرتكبيها أو المشاركين فيها دون أن تنسحب إلى جريمة أخرى، كجريمة السرقة أو إخفاء الأشياء المسروقة مثلا.

لا شك أن المسألة ليست بهذه السهولة، وقد يكون هذا من الأسباب التي جعلت التشريعات تختلف في اتباعها لمنهج موحد في تحديد الجرائم التي تدخل في نطاق الجريمة الأصلية في جريمة غسل الأموال، فضلا عن اختلاف ظروف كل دولة عن أخرى.

المبحث الثاني
الركن المادي لجريمة غسل الأموال

تمهيد:

الركن المادي للجريمة هو مظهرها الخارجي، أو كيانها المادي، أو هو الماديات المحسوسة في العالم الخارجي كما حددتها نصوص التجريم، فكل جريمة لابد لها من ماديات تتجسد فيها الإرادة الإجرامية لمرتكبيها(١).

وبشكل عام، يتكون الركن المادي في الجريمة بداية من سلوك، لأن الجريمة هي انتهاك لقاعدة جنائية آمرة، وهذا يفترض نشاطاً إنسانياً يترتب عليه تغيير في المحيط الخارجي، والسلوك بدوره إما أن يكون إيجابياً أو سلبياً(٢).

والسلوك أو الفعل الإيجابي هو الحركة التي تدفعها الإرادة، وينتج عنها تغيير في العالم الخارجي، مخالفا بذلك نهيا تفرضه قاعدة جنائية، أما السلوك السلبي أو الجريمة السلبية فهي التي يتمثل فيها السلوك الإجرامي في شكل امتناع أو ترك، فهو إحجام أو إمساك إرادي عن سلوك إيجابي معين كان يتعين اتخاذه(٣).

وفي محيط الجرائم السلبية، يفرق الفقه بين الجرائم السلبية البحتة وبين الجرائم المرتكبة بالامتناع. فالأولى هي التي يكتفي فيها المشرع لقيام الجريمة بتحقيق الامتناع، بغض النظر عن النتائج المترتبة عليه، والثانية هي التي يلزم فيها لتمام الجريمة تحقق نتيجة إيجابية ناشئة عن الامتناع(٤).

وهناك جرائم السلوك المجرد التي يكتفي فيها المشرع إتمام الجريمة بتحقق السلوك الإجرامي بغض النظر عن النتائج المتحققة من عدمه(٥).

وقد أنكر جانب من الفقه على السلوك السلبي صلاحيته لتكوين الركن المادي، لعدم توافر المظهر الخارجي الذي يجب أن يقوم عليه هذا الركن، فالامتناع في نظرهم عدم، والعدم

---

(١) د. علي عبدالقادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص ١٧٣.
(٢) د. يسر أنور علي: شرح قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ٢٧٩.
(٣) د. علي عبد القادر القهوجي: المرجع السابق، ص ١٧٤ وما بعدها.
(٤) د. مأمون محمد سلامة: "قانون العقوبات، القسم العام"، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ١٠٦.
(٥) د. يسر أنور علي، شرح قانون العقوبات، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

لا ينتج عنه إلا عدماً، إلا أنه يؤخذ على هذا الرأي تمسكه بالتصوير المادي للسلوك الذي يحدث تغييراً في العالم الخارجي، وهذا يقف عند حد الاعتراف للسلوك الإيجابي فقط بهذه الصلاحية[1].

وفي الواقع العملي لا يعطي أهمية للتمييز بين الجريمة الإيجابية والجريمة السلبية إلا فيما يتعلق بالشروع، حيث أن الشروع مقصور في الجرائم الإيجابية دون السلبية، إذ أن الجريمة السلبية إما أن تكون تامة، وإما أن لا تقع إطلاقاً.

فالسلوك الإجرامي هو النشاط الذي يتحقق من خلال مخالفة القاعدة القانونية الجنائية، وهو السلوك الضروري والكافي لتحقيق النشاط المكون لكل جريمة، أي ذلك السلوك الواقعي الذي يطابق الوصف المجرد للجريمة كما حدده المشرع في القاعدة القانونية الجنائية[2].

كما أن السلوك والنتيجة وإن كانا متميزين، إلا أنهما ليسا منفصلين، فبين أحدهما والآخر يجب أن توجد رابطة أو علاقة سببية، ودون هذه السببية لا يمكن القول بأن الحدث الخارجي أو النتيجة هي أثر للسلوك.

ولذلك فإن جريمة غسل الأموال من الجرائم ذات النتيجة وذات طبيعة قانونية خاصة، وبالتالي فإن ركنها المادي يقوم على ثلاثة عناصر، هي: سلوك إجرامي يرتكبه الجاني، ونتيجة إجرامية مادية، وعلاقة سببية تربط بين السلوك والنتيجة[3].

أما صور السلوك الإجرامي فتتمثل في اكتساب تلك الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأولية، أو حيازة تلك الأموال أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها.

بينما تتمثل النتيجة الإجرامية في هذه الجريمة، إبعاد أو فصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها الإجرامي[4].

وبالتالي يجب أن تتحقق النتيجة بإضفاء المشروعية على الأموال غير المشروعة، فإن لم تتحقق هذه النتيجة لأسباب خارجة عن إرادة الجاني يسأل عن الشروع في جريمة غسل الأموال.

أما العلاقة السببية فتتمثل في تأكيد أن تلك النتيجة ما كانت لتقع أو تحصل إن لم تكن هناك علاقة مباشرة بينها وبين عناصر السلوك.

---

(١) د. علي عبدالقادر القهوجي: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) د. آمال عثمان: "النموذج القانوني للجريمة"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة الرابعة عشرة، ص ٢٨٠.

(٣) د. حامد إبراهيم طنطاوي: "المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٥٨.

(٤) د. غنام محمد غنام: "مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في عصر العولمة"، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ٦ ــ ٨ مايو سنة ٢٠٠١، ص ٣٢ ــ ٣٨.

وفي ضوء ما تقدم، سوف نتناول في دراستنا لهذا المبحث بشيء من التفصيل العناصر التي يقوم بها الركن المادي لجريمة غسل الأموال، من خلال أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال.

المطلب الثاني: محل السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال

المطلب الثالث: النتيجة الإجرامية في جريمة غسل الأموال.

المطلب الرابع: علاقة السببية بين سلوك غسل الأموال والنتيجة الاجرامية .

وذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول
السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال

يعد السلوك الإجرامي من أهم عناصر الركن المادي، لأنه يمثل القاسم المشترك بين جميع أنواع الجرائم تامة أو غير تامة[1]، فلا قيام للركن المادي ولا للجريمة بالتالي إذا تخلف هذا السلوك، فالقاعدة أنه "لا جريمة بغير سلوك"[2].

فالسلوك الذي يهتم به القانون هو النشاط الإرادي، وصورته الخارجية هي الفعل أو الامتناع، كل ما هنالك أن هذا السلوك يكتسب وصفاً قانونياً، هو وصف "السلوك غير المشروع"[3].

لذلك، ففي جميع الجرائم نلمس دائماً هذا العنصر المادي أو الطبيعي، ومن غيره لا تقوم الجريمة، ذلك أن المشرع حينما يتدخل بالتجريم والعقاب، فإنما يضع في حسبانه الظواهر المادية التي تضر أو تهدد بالضرر المصالح التي يراد حمايتها[4].

والسلوك بدوره كما ذكرنا قد يكون سلوكاً إيجابياً، أي ارتكاباً، وقد يكون سلوكاً سلبياً أي امتناعاً، فالارتكاب هو ما يفعله الفرد بينما هو ملتزم بألا يفعله، أي انتهاك لنهي عن فعل تأمر به قاعدة جنائية[5]، ولكي يتوافر السلوك الإيجابي لابد من توافر أمرين، **الأول:** حركة أو مجموعة من الحركات العضوية، **والثاني:** هو كون الإرادة هي الدافع إلى هذه الحركات أو المصدر لها أو سببها[6].

---

(١) قد يبدأ الجاني في ارتكاب سلوك إجرامي معين، ولا يتمكن من إتمامه، أو قد يتم هذا السلوك دون أن تتحقق النتيجة الإجرامية التي يبغي تحقيقها، وذلك لسبب خارج عن إرادته، فلا يكون قد حقق بذلك جريمة تامة، وإنما يقف نشاطه الإجرامي عند مرحلة يطلق عليها"الشروع" أو "المحاولة".
انظر في ذلك لدى:
– د. علي عبدالقادر القهوجي: مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٢) د. علي عبدالقادر القهوجي: المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٣) د. جلال ثروت: مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٤) د. مأمون محمد سلامة: "قانون العقوبات، القسم العام"، دار الفكر العربي، ١٩٨٢م، ص ١١٣.

(٥) د. يسر أنور علي: مرجع سابق، ص ٢٧٩.

(٦) د. علي عبدالقادر القهوجي، المرجع السابق، ص ١٧٥.

ويكفي لتوافر الركن المادي في أغلب الجرائم تحقق سلوك إجرامي واحد، والحركة أوالحركات العضوية التي يتكون منها السلوك الإجرامي يلزم أن يكون مصدرها أو سببها الإرادة، فإذا انتفت الإرادة تجردت الحركة من صفتها الإرادية، ولا يتحقق السلوك الإجرامي حتى لو أدت الحركة مادياً إلى إهدار حقوق يحميها القانون[1].

أما السلوك السلبي، فيطلق عليه الامتناع أو الترك، فهو ألا يفعل الإنسان ما هو ملتزم بفعله، أي انتهاك لأمر بفعل تنص عليه القاعدة الجنائية[2]، وقد أنكر جانب من الفقه على السلوك السلبي صلاحيته لتكوين الركن المادي لعدم توافر المظهر الخارجي الذي يجب أن يقوم عليه هذا الركن، فالإمتناع في نظرهم عدم، والعدم لا ينتج عنه إلا عدم، ويؤخذ على هذا الرأي تمسكه بالتصوير الفلسفي المادي للسلوك الذي يحدث تغييراً في العالم الخارجي، وهذا يقف عند حد الاعتراف للسلوك الإيجابي فقط بهذه الصلاحية[3].

إلا أننا ومن جانبنا نتفق مع ما ذهب إليه جانب من الفقه[4] وبحق إلى أن هذا السلوك السلبي تتوافر له الصفة الإرادية كما في السلوك الإيجابي، وأنه ليس عدماً كما يقول أنصار الرأي السابق، وإنما هو إحجام عن تنفيذ التزام قانوني محمي جنائياً؛ أي أنه الامتناع عن اتخاذ سلوك إيجابي في وقت وفي ظروف كان يجب اتخاذه فيها.

ودور الإرادة ليس بالعنصر المطلوب في الفعل الإيجابي فقط، إنما هي عنصر أساسي في الامتناع أيضاً، لأن الفعل والامتناع كلاهما سلوك إنساني لا يحفل به القانون، ولا يرتب عليه آثاره ما لم يؤسس على الإرادة.

وبهذا كما يصح أن يكون الفعل سبباً للجريمة، فإن الامتناع يصح بدوره أن يكون سبباً فيها، وكل ذلك إذا استوفى الفعل أو الامتناع الشروط التي تجعله قادراً على تحقيق النتيجة الممنوعة.

وخلاصة ذلك، هي أن السلوك الإجرامي له صورتان، صورة الفعل وصورة الامتناع، وأن كلاً منهما يصلح أن يكون سبباً في الجريمة إذا استوفى الشروط التي تجعله صالحاً لترتيب النتيجة الممنوعة.

وبعد هذا العرض، فإنه يمكننا القول أن جريمة غسل الأموال أو غيرها من الجرائم لا تقوم دون سلوك مادي يأتيه الجاني في صورة أفعال خارجية يمكن استظهارها والوقوف عليها، ولا يعد ذلك تجسيداً لواقع النصوص العقابية التي لا تحفل إلا بالأفعال المادية، بل يعد أيضاً تطبيقاً لمبدأ مادية الجريمة الذي يتفرع بدوره عن المبدأ الأسمى في قانون العقوبات، وهو مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات[5].

---

(١) د. علي عبدالقادر القهوجي: مرجع سابق، ص ١٧٥.
(٢) د. يسر أنور علي: مرجع سابق، ص ٢٧٩.
(٣) د. علي عبدالقادر القهوجي: مرجع سابق، ص ١٧٦.
(٤) انظر في ذلك لدى: د. على عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص ١٧٦-١٧٧.
(٥) د. مصطفي طاهر: "المواجهة التشريعية"، مرجع سابق، ص ٧٨.

وإذا كان من الممكن أن نتصور مختلف أشكال السلوك المادي لجريمة غسل الأموال المتحصلة عن إحدى الجرائم بوجه عام، والاتجار بالمخدرات بوجه خاص، فإن السلوك المكون لجوهر الركن المادي في هذه الجريمة يكمن في ثلاثة أشكال رئيسية أوصور أساسية[1] حددتها اتفاقية فيينا ١٩٨٨م.

أما التشريعات الداخلية لغسل الأموال فمن الملاحظ أنها تختلف في تحديدها لصور النشاط أو السلوك الإجرامي لغسل الأموال، فالبعض يوسع من هذه الصور، والبعض الآخر يضيق منها اعتماداً على إطلاقه للوسائل التي تندرج في إطار كل صورة من الصور المجرمة[2].

ومع ذلك، فإن مفهوم صورالسلوك التي نصت عليه المادة الثالثة من اتفاقية فيينا[3]، هو المفهوم الذي اعتمدته لاحقاً مختلف الوثائق الدولية والقوانين والتشريعات الداخلية للدول.

وهذه الصور الثلاثة للسلوك هي:

١- تحويل الأموال أو نقلها.

٢- إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال.

٣- اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال.

فهي تصدق على أنواع السلوك في غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في القانون المصري والإماراتي في شأن مكافحة غسل الأموال، وكذلك في الاتفاقيات الدولية والإقليمية[4].

---

(١) د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) د. حسام الدين محمد أحمد:"شرح القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، مرجع سابق،ص ٩٩.

(٣) أثرت إتفاقية فيينا ١٩٨٨ بشكل مباشر و غير مباشر في مجمل الاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال، كما أن مدى هذا التأثير لم يقف عند حد هذه الاتفاقيات الدولية، وإنما تعدى ذلك إلى التشريعات الوطنية أيضاً. وجدير بالذكر أن القانون النموذجي الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٥م قد حدد صور غسل الأموال في صورتين فقط هما: الأولى: تمويل موارد أو ممتلكات مشتقة من الاتجار بالمخدرات، والثانية: إخفاء المواد الأصلية الناتجة عن الاتجار بالمخدرات، وهذه الصورة الأخيرة تشترك مع الصورة الثانية المنصوص عليها في اتفاقية فيينا، أما الصورة الأخرى "الأولى" فقد نصت عليها المادة ١/٢٠ من الباب الثالث من القانون النموذجي بقولها "الأشخاص الذين يقومون بتمويل موارد أو ممتلكات مشتقة مباشرة أو بطريق غير مباشر من الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة أو المواد السابق ذكرها أو المصادر أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب فعل هذه الجرائم للتهرب من العقوبة القضائية لما ارتكبه من أعمال. وهذا يعني أن هناك جريمة أولية تتمثل في الاتجار بالمواد المخدرة، ثم ينتج عن ذلك أن قام مرتكب الفعل بإنشاء أو خلق موارد أو ممتلكات مشتقة من هذه الجريمة، ثم تحويلها بشكل مستمر لإخفاء مصدرها الحقيقي غير المشروع والظهور بمظهر مشروع.
راجع في ذلك لدى:
- د/هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤) نصت المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات لعام ١٩٩٤ على تجريم ثلاث صور من غسل الأموال،<u>الأولى</u>: في الفقرة (ب ١) والتي تنص على " تحويل الاموال او نقلها مع العلم بأنها متحصلة من اية جريمة او جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية /١/ من الفقرة /١/ من هذه المادة او من فعل من افعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة او الجرائم بهدف اخفاء او

وعلى ذلك سوف نتعرض لهذه الصور من خلال ثلاثة فروع، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تحويل ونقل الأموال غير المشروعة.

الفرع الثاني: إخفاء أو تمويه الأموال غير المشروعة.

الفرع الثالث: اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال غير المشروعة.

وذلك على التفصيل التالي:

الفرع الأول
تحويل ونقل الأموال غير المشروعة

نصت المادة ١/٢ من الفصل الأول (تعريف غسل الأموال) من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م في شأن تجريم غسل الأموال على أنه: "يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من أتى عمداً أو ساعد في أي من الأفعال التالية بالنسبة للأموال المتحصلة من أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة:

أ- تحويل المتحصلات أو نقلها أو إيداعها بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لها".

كما نصت المادة (١/ب) من القانون المصري[١] على أنه يقصد بغسل الأموال "كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال.....، أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢).

ومن الملاحظ أن المشرع تكلم عن نقل الأموال غير المشروعة، وكذلك تحويل الأموال غير المشروعة، مما يعني أن هناك تغايراً بين مصطلح النقل وكذلك مصطلح التحويل[٢].

إلا أن جانبا من الفقه يرى أن تحويل الأموال والنقل ذات مضمون واحد، وتتمثل صورتها في نقل عائدات إحدى جرائم الاتجار في المخدرات أو أي جريمة أخرى، وذلك

= تمويه المصدر غير المشروع للاموال او قصد مساعدة اي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة او الجرائم على الافلات من العواقب القانونية لافعاله"، والثانية في (الفقرة ب ٢) تمويه حقيقة الاموال او مصدرها او مكانها او طريقة التصرف فيها او حركتها او الحقوق المتعلقة بها او ملكيتها مع العلم بأنها متحصلة من جريمة او جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية /١/ من الفقرة /١/ من هذه المادة او ناتجة عن فعل من افعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة او الجرائم، والثالثة في الفقرة (ج١) اكتساب او حيازة او استخدام الاموال مع العلم وقت تسلمها بانها متحصلة من جريمة او جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية /١/ من الفقرة /١/ من هذه المادة او ناتجة عن فعل من افعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة او الجرائم. وكذلك انظر في ذلك لدى:

- د. علي عبدالقادر القهوجي: "مدلول الإجرام الدولي"، بحث مقدم إلى مؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع أكاديمية نايف للعلوم الأمنية خلال الفترة من ٦ ــ ٨ مايو ٢٠٠١، المجلد الثاني، ص١٠.

(١) القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال .

(٢) التحويل يعني في اللغة: تغيير الشيء في الكيفية، أو تغيير صورة الشيء وجوهره، وهو يعني كذلك الحركة، أي الانتقال من كيفية إلى كيفية أخرى. انظر: محيط المحيط، بطرس البستاني، المجلد الأول، ص ٤٨٣.

بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لهذه العائدات أو بقصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله، وتبدو أهمية هذه الصورة في مكافحة تدويل غسل الأموال وملاحقة المصرف الذي يقوم بالتحويل، ولو تم هذا التحويل لصالح مصرف ثانٍ يقع في دولة أخرى[١].

وقد نصت اتفاقية ستراسبورج لعام ١٩٩٠ [٢]، في مادتها السادسة الفقرة (أ): "أن تتبنى الدول تشريعات وقوانين كلما كان ذلك ممكنا ضمن قوانينها الوطنية عندما ترتكب جريمة غسل الأموال دوليا وكان القصد منها : " تحويل ونقل الأموال مع العلم أنها عائدات ومتحصلات جرائم، بقصد إخفاء أوتمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو مساعدة كل من ارتكب الجريمة الأصلية للتهرب من المساؤلات القانونية فيما ارتكبه".

أما اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، فإنها لم تتطرق إلى تحديد المقصود بعملية تحويل الأموال، وتركت المجال للإجتهاد على نحو يتفق ومضمون الاتفاقية، مما جعل جانباً من الفقه يرى أن تحويل الأموال المقصود يشمل التحويلات المصرفية وغير المصرفية[٣].

ونتفق تماما مع ما يرى جانب من الفقه الجنائي أن نقل الأموال يختلف بلا شك عن معنى تحويل الأموال الذي نصت عليه اتفاقية فيينا، فلا يتصور أن يستخدم المشرع الدولي اصطلاحين لمجرد التزيد، دون أن يضيف الاصطلاح الثاني معنى يختلف عن الاصطلاح الأول، ويرى هذا الجانب الفقهي أن تحويل الأموال يعني إجراء عمليات مصرفية أو غير مصرفية، يكون الغرض منها تغيير أو تحويل شكل الأموال إلى شكل آخر، في حين أن النقل يعني انتقال الأموال من مكان لآخر، مما يثير مشكلة الأموال الهاربة من بلد إلى آخر[٤]؛ وهروب الأموال يعني التدفقات النقدية قصيرة الأجل التي تهرب للخارج لأغراض المضاربة، وهو ما يطلق عليه رأس المال الساخن، أو بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية، أو وجود أنظمة صارمة على التعامل بالنقد الأجنبي[٥].

ويرى آخرون أن التحويل أو التبديل في المفهوم المالي يعني تبديل مبلغ من النقود السائلة بقيم معينة، أو تحويل أوراق بنكية إلى ذهب، أو تحويل سند لحامله إلى سند وهمي، أو تحويل أموال منقولة أو عقارية إلى نقود[٦].

---

(١) د. سليمان عبدالمنعم: مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) راجع اتفاقية استراسبورج لمكافحة غسل الأموال وحجز ومصادرة عائدات الجرائم لعام ١٩٩٠. المشار إليها سابقا. وفي ذلك أيضا إرجع إلى:
http://www.dspp.gov.mk/AMLWebSiteAdministration/Uploads/Files/STRASBOURG٢٠%CONVENTION.pdf

(٣) د. خالد محمد كدفور المهيري، جريمة غسل الاموال في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص ٢١٤.

(٤) د. هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص ٢٤.

(٥) د. حمدي عبدالعظيم: غسيل الأموال في مصر والعالم، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٤٠.

(٦) د. محمود كبيش: مرجع سابق، ص ١٤٧.

وقد جاء تحويل ونقل الأموال في مقدمة صور السلوك المادي لغسل الأموال التي أوردها القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م في شأن تجريم غسل الأموال كما أشرنا إليها سابقا.

وكذلك في القانون المصري وفي اتفاقية فيينا م/٣/١/ب، إذ يتحقق الركن المادي للجريمة في هذه الحالة بمجرد إتيان سلوك أو نشاط يتعلق بتحويل أو نقل الأموال المتحصلة من جرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات أو غيرها من الجرائم دون اشتراط استخدام الأموال المحولة أو المنقولة كلها أو بعضها في تمويل هذه الجرائم أو تسهيل ارتكابها.

ونتناول بشيء من التفصيل تحويل الأموال ثم نقلها وكذلك التلاعب في قيمتها على النحو التالي: -

أ) تحويل الأموال غير المشروعة:-

تحويل الأموال يقصد به إجراء عمليات مصرفية أو غير مصرفية يكون الغرض منها تحويل الأموال المتحصلة من جريمة في شكل آخر، والتحويل يعني تغيير شكل الأموال أو العملة[١].

وقد يتمثل التحويل في التحويلات غير المصرفية، والتي تشمل استبدال أوراق نقدية صغيرة بأوراق نقدية من فئة أكبر، وشراء أشياء قيمة وأصول ملموسة، كالذهب والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة واللوحات والأعمال الفنية باهظة الثمن، والسيارات الفخمة، وعادة ما يتم سداد قيمة هذه الأشياء نقداً، ثم تباع في بلد آخر ويسدد ثمنها بشيك يودع في البلد الأجنبي نفسه للحصول على عملات أجنبية قوية كالدولار أو الإسترليني[٢]، وقد يتمثل في التحويلات المصرفية، وهي عملية يقوم بها البنك لنقل مبلغ نقدي معين لحساب أحد العملاء وقيده في حساب آخر لنفس العميل أو لعميل آخر، ويكون ذلك التحويل بناءً على أمر العميل، إما شفاهة وهو أمر نادر الوقوع، أو في صورة خطاب أو نموذج تحويل مصرفي يوقعه العميل، أو في شكل فاكس أو تلغراف أو تلكس[٣]. إلى جانب بعض الصور المستحدثة للتحويلات المصرفية الالكترونية للأموال التي تتم داخل وعبر البلدان بسرعة فائقة وسرية تامة، وبما يقلل إلى حد كبير من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصدر الجرمي للأموال المحولة[٤].

ومن أخطر الوسائل التكنولوجية الحديثة في عمليات تحويل الأموال بنوك الانترنت، وهي ليست بنوكاً بالمعنى الفني المألوف، فهي لا تقبل ودائع ولا تقدم التسهيلات المصرفية أو غيرها من العمليات المصرفية المعتادة، لكنها عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية، وتتيح هذه البنوك لغاسلي الأموال تحويل كميات ضخمة من الأموال بسرعة وأمان، وهذه البنوك غير خاضعة لأية لوائح أو قوانين رقابية[٥].

---

(١) د. هدى حامد قشقوش: "جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي"، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) د. حسين محمد فتحي،"دروس في عمليات البنوك"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ١٩٩٤، ص٨٧.

(٣) د.علي جمال الدين عوض،"عمليات البنوك من الوجهة القانونية"دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٨١م، ص ٣٠.

(٤) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٨٢.

(٥) د. جلال وفاء محمدين،مكافحة غسل الأموال،دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية،٢٠٠٤م، ص٣٧ وما بعدها.

وإلى جانب بنوك الانترنت، فهناك نوادي انترنت للقمار والتي تستخدم في غسل الأموال، ويطلق عليها في أوروبا وأمريكا الكازينوهات الافتراضية[١]، ويسلك التحويل أحياناً منحى آخر يضمن فيه الجناة قطع الصلة بين المصدر غير الشرعي وبين الأموال التي تم الحصول عليها عن طريق تحويل الأموال إلى بطاقات ائتمان مزورة والسحب بها من حساب العملاء، ثم إيداع تلك الأموال بالتلاعب في حسابات عادية في البنوك أو تحويلها إلى عدة فروع، ثم استخدامها واستغلالها في التعامل[٢].

كما يوجد إلى جانب هذه الطرق الكارت الذكي[٣]، والذي يمكن عن طريقه الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على القرص الخاص CLIP، ويمكن بسهولة نقل هذه الأموال الكترونياً على كارت آخر بواسطة التليفون المعد لذلك، وبدون تدخل أي بنك من البنوك، وبهذا يكون بمنأى عن تدخل أو إشراف أو مراقبة أي جهة، وبالتالي يكون قد توافر لغاسلي الأموال الأساليب المحكمة لأجل القيام بعملياتهم المشبوهة[٤].

وتوجد طرقاً أخرى لتحويل الأموال، فعند تساهل الدول في تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية، نرى الجناة يحولون الأموال من عملة وطنية إلى عملة أجنبية أخرى[٥]، كما يلجأ الجناة إلى تحويل الأموال عن طريق شركات أو إنشاء أفرع مصرفية أجنبية وهمية لتحويل الأموال للخارج[٦].

---

(١) د. عبد الفتاح حجازي، "الأحداث والانترنت"، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، طبعة أولى، ص٣٨ وما بعدها.

(٢) Dean marie Robert: Le droit penal des affaires – Presse P.U.F Quccais – dc Paris.1976,P 22 ctss

(٣) الكارت الذكي Smart Card يمكن عن طريقه تحويل النقود بطريق الانترنت، وهو يشبه بطاقات البنوك، لكنه يحتوي على مايكرو معالج أو قرص خاص، وقد شاع استخدام هذه البطاقات سواء كان ذلك عن طريق جهاز خاص مكافئ اليكتروني، أو عن طريق هاتف خاص، ويستخدم هذا الكارت للدفع مقابل بضائع أو تحويلات إلى حساب بنكي. راجع في ذلك لدى:
– د. عبد الفتاح حجازي: "الأحداث والإنترنت"، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٤) د. خالد محمد كدفور المهيري: مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٥) العملة الوطنية يقصد بها النقود، وهي كل أداة تمثل قيمة معينة تصدرها الدولة وتفرض على الناس الالتزام بقبولها كوسيلة للوفاء في المعاملات، ومن ثم يخرج عن نطاق النقود وسائل الدفع الصادرة عن الأفراد كالبونات والفيشات التي يصدرها بعض التجار ويستعملونها في تسوية حساباتهم مع عملائهم أو عمالهم، كما يخرج من نطاق العملة الوطنية وسائل التعامل التي تصدرها الدولة ولا تلزم الأفراد بقبولها كأتونات البريد والسندات الحكومية، ويستوي في العملة الوطنية أن تكون ورقية أو معدنية، فكلاهما يصلح أن يكون محلاً للسلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال. أما العملات الأجنبية فيقصد بها ما تصدره الدول الأجنبية من عملات متداولة قانوناً في هذه البلاد، ويشترط في العملة الأجنبية أن تكون متداولة في بلدها ومناط التحقق من ذلك يكون بالرجوع إلى قانون الدولة الأجنبية لمعرفة ما إذا كانت هذه العملة متداولة فيها.
لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:-
– د. محمد زكي شافعي: "مقدمة في النقود والبنوك، بدون جهة نشر، ١٩٦٧، ص ١٩،
– د. أحمد فتحي سرور: "الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٨٥، ص٣٦٠،
– د. عادل حافظ غانم: "جرائم تزييف العملة"، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٢٠٥.

(٦) د. هدى حامد قشقوش: المرجع السابق، ص ٢٤.

ويمكننا بعد هذا العرض تلخيص أهم الوسائل المصرفية التي يلجأ إليها الجناة في غسل الأموال سيما المتحصلة من جرائم المخدرات وأكثرها شيوعاً فيما يلي[1]:-

١. استبدال العملات النقدية بعملات أخرى أكثر قبولاً وأكثر سهولة في التعامل.

٢. تحويل النقود المتحصلة من الاتجار في المخدرات إلى أدوات وفاء، مثل الشيكات السياحية أو الحوالات المصرفية أو خطابات الاعتماد أوالأوراق المالية والأوراق التجارية[2] وغيرها.

٣. إيداع مبالغ نقدية كبيرة بصفة شبه يومية في البنوك تصرف لاحقاً بشيكات مستحقة الدفع في عدد من الحسابات المصرفية لأشخاص وهميين أو حقيقيين، وبعد ذلك تودع هذه الأموال في حسابات محلية أخرى داخل نفس المصرف أو غيره، وتحول تلغرافياً أو برقياً أو اليكترونياً إلى حسابات مصرفية خارجية في بلدان توفر قدراً من الحماية على سرية الحسابات المصرفية[3].

٤. اللجوء إلى رشوة موظفي المصارف في محاولة للإفلات من الرقابة، وذلك بالنسبة للمصارف التي تلزم قوانينها الإبلاغ عن الصفقات النقدية أو التحويلات المصرفية المحلية أو الدولية التي تبلغ حداً يتجاوز عشرة آلاف دولار على سبيل المثال، أو عشرين ألف دولار كما في المادة (١٢) من القانون المصري[4].

٥. استخدام بيوت السمسرة أو مكاتب صرافة النقود في نقل الأموال إلى جهات آمنة[5].

٦. استخدام بعض النظم المصرفية السرية في تحويل مبالغ نقدية كبيرة متحصلة من الاتجار في المخدرات وغيرها من صور الجريمة المنظمة[6].

---

(١) انظر في ذلك:
- د. مصطفى طاهر: "المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال"، مرجع سابق، ص ٨٢ وما بعدها.
- د. خالد محمد كدفور المهيري: المرجع السابق، ص ٢٢١ ــ ٢٢٢.

(٢) يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات، فالأولى تطرحها وحدات الإنتاج الكبيرة كالشركات للحصول على الأموال اللازمة لمشروعاتها، وذلك من خلال الاكتتاب العام، أما السندات فتطرحها الدولة أو هيئاتها العامة في سبيل الحصول على مصادر لتمويل نفقاتها العامة، وذلك من خلال الاقتراض من الأفراد عن طريق طرح السندات للإكتتاب العام، أما الأوراق المالية التجارية فهي صكوك مكتوبة وفقاً لأوضاع شكلية معينة وقابلة للتداول بالطرق التجارية، ويتمثل موضوعها في مبلغ معين من النقود واجب الدفع بمجرد الاطلاع، أو في ميعاد معين، أو قابل للتعيين، ويجري العرف على قبولها كأداة تقوم مقام النقود في الوفاء.
لمزيد من الاطلاع انظر:
- د. السيد عبدالمولى: "النظم النقدية والمصرفية"، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م، ص ٢١٤
- د. إبراهيم حامد طنطاوي: "المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر"، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٣) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ٨٢.

(٤) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ٨٣.

(٥) د. محمد سامي الشوا، مرجع سابق ،ص ١٤٢.

(٦) د. محمد سامي الشوا، مرجع سابق ،ص ١٤٢.

ب) نقل الأموال غير المشروعة:-

ويقصد بالنقل، النقل المادي، أي حمل الأموال بغرض تغيير مكان الأموال غير المشروعة المصدر[١]، وعلى الرغم من أن النقل المادي للأموال لا يعد غسلاً لها في حد ذاته، إلا أن المتاجرين بالمخدرات يستعملون هذه الطريقة في محاولتهم لغسل الأموال، وفي صفقاتهم المتعلقة بالعقاقير المخدرة، ويعد تهريب العملات واحداً من أكثر وأبرز الأساليب التي يتم بها نقل ثم غسل الأموال، إذ يقوم المتورطون في العمليات الإجرامية بتهريب المتحصلات النقدية من جرائمهم بأنفسهم، أو عن طريق آخرين خارج البلاد[٢].

ويتم تهريب الأموال بوسائل مماثلة لتلك المستخدمة في تهريب المخدرات ذاتها، وبواسطة مهربين محترفين يسمون في كثير من الأحيان "بالبغال MULES" وتعد السفن والطائرات التجارية والعامة أكثر الوسائل المستعملة، كما يتم إخفاء الأموال داخل الحقائب والأمتعة والشحنات التجارية والطرود المختلفة[٣].

وعادة ما يتم استبدال العملات النقدية الصغيرة بعملات أكبر قيمة لزيادة القدرة على نقل النقود إلى دول صغيرة أو فقيرة لا يكون النظام المصرفي فيها محكما وينحصر همها في جذب الأموال والاستثمارات[٤]، أو تحويل النقود إلى شيكات مصرفية شخصية للتخلص من المبالغ الكبيرة السائلة، ثم تهرب الصكوك النقدية إلى الخارج لاستخدامها في تمويل صفقات المخدرات، أو في الإنفاق ببذخ لكبار المتاجرين، وفي فتح حسابات بالبنوك والشركات الأجنبية، حيث يجري دمج هذه الأموال في النظام المالي الدولي[٥].

كما تضمن التقرير السنوي الذي أعدته مجموعة العمل المالي الدولي (GAFI) عن أعمالها في سنة ١٩٩٥ – ١٩٩٦م، أنه قد يثبت أن تهريب النقود السائلة عبر الحدود الدولية ما زال يعتبر أحد الأساليب الرئيسية في غسل الأموال[٦]. وهذا ما دفع المجموعة المشار إليها إلى

---

(١) د. جلال وفاء محمدين: "مكافحة غسل الأموال "، مرجع سابق، ص ٣٧.
(٢) د. جلال وفاء محمدين: المرجع السابق ذكره، ص ٣٧.
(٣) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٨٤. وكذلك انظر:
– د. محمد سامي الشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، مرجع سابق، ص٦٣.
(٤) د. محمد سامي الشوا، المصدر السابق، ص٦٣-٦٤.
(٥) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٦) يجب التنويه إلى أن هذه الطريقة (طريقة التهريب) تعد من الوسائل الأقدم تاريخياً، وبالتالي تعتبر تقليدية، إلا أنها ما زالت تستخدم في الوقت الحاضر وعلى نطاق واسع من قبل جماعات الجريمة المنظمة إلى جانب الوسائل التكنولوجية الحديثة في تمويه المصدر الإجرامي للأموال المتحصلة من الجريمة، خاصة وأن هذه الأموال تكون غالباً في صورة نقود سائلة، مما يجعل من الضروري نقل تلك النقود مادياً في سرية إلى دول تضمن نظمها المالية مزايا أكثر من غيرها، وذلك كمرحلة أولى في غسلها للعمل على إعادة توجيهها في النظام المالي المشروع. لمزيد من التفصيل انظر:-
- Dupuis (Marie-christine), Finance criminelle, comment le crime organise blanchit l'argent sale, PUF, 1998, op. cit, p47 et ss.
مشار إليه لدى:
د. شريف سيد كامل: "مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ص ٥٨.

إصدار توصية خاصة في هذا الشأن، ضمن الأربعين توصية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وتدعو إلى ضرورة اتخاذ تدابير عملية لاكتشاف ومراقبة النقل المادي للنقود، بشرط أن يكون استعمال تلك التدابير في أضيق الحدود، وألا يترتب عليه إعاقة حرية انتقال رؤوس الأموال.

ولتسهيل تحقيق هذا الغرض اقترحت المجموعة أن يتم إخضاع عمليات نقل النقود السائلة عبر الدول لقيود معينة، منها: ضرورة الإعلان لسلطات الجمارك عن المبالغ التي يتجاوز حداً معيناً عند دخول الدولة أو الخروج منها، وأضافت اللجنة إلى ذلك أنه إذا اكتشفت إحدى الدول عملية مشبوهة لنقل الأموال دولياً، سواء كانت هذه الأموال تتمثل في عملات أجنبية أو أوراق مالية أو ذهب أو أشياء أثرية عالية الثمن، فعليها أن تبلغ عند اللزوم سلطات الجمارك أو غيرها من السلطات المختصة في الدولة المصدر لهذه الأموال واتخاذ كافة التدابير المناسبة.

كما يتم تهريب الأموال إلى الخارج لأغراض عديدة أيضاً، منها المضاربة، أو بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية، أو وجود أنظمة رقابية شديدة على التعامل بالنقد الأجنبي[1].

ج- التلاعب في القيمة:

تطرق المشرع المصري دون المشرع الإماراتي إلى اصطلاح "التلاعب في قيمة الأموال" في المادة الأولى الفقرة (ب).

إلا أن جانباً من الفقه يرى أن الشارع المصري أستخدم ألفاظا تتصف بالغموض مثل التلاعب، ويعتبره مكرراً لألفاظ ومصطلحات كان يجب عليه التنزه عنها، معزيا ذلك بتأثر الشارع المصري بالألفاظ المستخدمة في الاتفاقيات والتشريعات المقارنة التي تختلف خطتها التشريعية في النص على هذه الأفعال[2].

وفي اعتقادنا أن لفظ التلاعب كما استخدمه المشرع المصري وإن كان الرأي السابق له وجاهته، إلا أننا نرى أن فعل التلاعب بتغيير القيمة عملية شائعة ومنتشرة بشكل ملموس ومخيف في الواقع، وقد يكون الشارع قد قصد من ذكر هذا اللفظ أن يتيقن بإدخال هذا الفعل أيضا ضمن أفعال وعناصر الركن المادي وبالتالي تجريمه وعقابه. فمثل ذلك، أن يقوم التاجر بتغيير الأرقام المقيدة في حساباته ودخله بما لا يظهر دخله الحقيقي المرتفع وذلك تهرباً من الضرائب وغيرها، وقس على ذلك التلاعبات التي قد تحصل على المستويات المختلفة سواء المؤسسات الحكومية أو المؤسات الخاصة والمالية والمصارف بالتحديد، وكم من المبالغ تختفي من أرصدة الدولة وحساباتها الأمر الذي يؤثر سلبا على الدخل القومي ومصداقيته.

---

(١) د. سعيد عبد اللطيف حسن: "جرائم غسيل الأموال"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ١٦٣.

(٢) د. أشرف توفيق شمس الدين، قانون مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٥٩.

الفرع الثاني
إخفاء أو تمويه الأموال غير المشروعة

نصت المادة (٢/١/ب) من قانون تجريم غسل الأموال الإماراتي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م على أنه "يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من أتى عمداً أو ساعد في أي من الأفعال التالية...

(ب) " إخفاء أو تمويه حقيقة المتحصلات، أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها".

وكذلك نصت المادة الأولى الفقرة (ب) من قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢ ".... متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال.".

كما أن اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية المادة (٣ب/فقرة٢) نصت على هذه الصورة بقولها "إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من إحدى الجرائم المنصوص عليها سابقاً، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم"[١].

وكذلك نصت اتفاقية ستراسبورج لعام ١٩٩٠ لغسل الأموال وحجز ومصادرة عائدات الجرائم[٢]، في مادتها السادسة الفقرة (ب): " أن تتبنى الدول تشريعات وقوانين كلما كان ذلك ممكنا ضمن قوانينها الوطنية عندما ترتكب جريمة غسل الأموال دوليا وكان القصد منها: "إخفاء أو تمويه طبيعة أو مصدر أو مكان أو تحريك أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكية الأموال مع العلم بأنها مستمدة من الجرائم".

والإخفاء كصورة للركن المادي في جريمة غسل الأموال يقترب من معنى إخفاء الأشياء المسروقة أوالمتحصلة من جناية أوجنحة التي نصت عليها المادة ٤٤ب مكررمن قانون العقوبات المصري كجريمة مستقلة، والتي نصت على أنه "كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل لمدة لا تزيد عن سنتين، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة[٣].

---

(١) د. سليمان عبد المنعم: "مسؤولية المصرف الجنائية"، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) راجع اتفاقية استراسبورج لمكافحة غسل الأموال وحجز ومصادرة عائدات الجرائم لعام ١٩٩٠. تم الإشارة إليها سابقا. كذلك إرجع إلى:
http://www.dspp.gov.mk/AMLWebSiteAdministration/Uploads/Files/STRASBOURG20% CONVENTION.pdf

(٣) راجع في ذلك لدى:
- د. هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص ٢٦،
- د. خالد المهيري: مرجع سابق، ص ٢٥١، =

وكذلك أيضا ما نصت عليه المادة (٤٠٧) من قانون العقوبات الإماراتي[١]، على أنه " من حاز أو أخفى أشياء متحصلة من جريمة مع علمه بذلك ودون أن يكون قد اشترك في ارتكابها يعاقب العقوبة المقررة للجريمة التي يعلم أنها قد تحصلت منها وإذا كان الجاني لا يعلم أن الأشياء تحصلت من جريمة ولكنه حصل عليها في ظروف تحمل على الاعتقاد بعدم مشروعية مصدرها تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز خمسة آلاف درهم أو إحدى هاتين العقوبتين".

وقد تناول المشرع الفرنسي كذلك جريمة الإخفاء للأشياء المتحصلة من جريمة ضمن المواد ٣٢١ ــ١ وحتى ٣٢١ ــ٥ من قانون العقوبات الفرنسي[٢]، وحسب المادة ٣٢١ ــ١ فإن جريمة الإخفاء تعني واقعة إخفاء أو حيازة أو تداول أو التوسط بغرض تداول أشياء متحصلة من جناية أو جنحة مع العلم بذلك.

ويرى جانب من الفقه الجنائي أن النصوص التي تعاقب على إخفاء الأشياء المتحصلة من الجريمة من الممكن أن تنطبق على كثير من الأفعال التي تقع بها عمليات غسل الأموال، ويستند هذا الرأي الفقهي إلى أن الإخفاء في مفهومه الواسع، ينطبق وحده على معظم صور السلوك الإجرامي التي تقوم بها جريمة غسل الأموال، حسب نص المادة (٦) من اتفاقية ستراسبورج، وهي[٣]:-

١- تبديل أو نقل الأموال التي يعلم المساهم الأصلي أنها متحصلة من جريمة جنائية بهدف الإخفاء أو التمويه فيما يتعلق بالمصدر غير المشروع لغسل الأموال، ومن ثم مساعدة مرتكبي الجريمة الأصلية على الإفلات من الآثار الجنائية لهذه الأفعال.

٢- الإخفاء أو التمويه فيما يتعلق بطبيعة المال أو بأصله أو موقعه أو التصرف فيه أو حركته أو ملكيته الحقيقية أو بالحقوق التي تتعلق به متى كان فاعل هذا الإخفاء أو التمويه يعلم بأن هذا المال ناتج عن جرائم جنائية.

٣- اكتساب ملكية المال أو حيازته أو استعماله، متى ما كان مرتكب هذه الأفعال يعلم لحظة تلقيه المال بأن الأمر يتعلق بمزايا اقتصادية مصدرها جرائم جنائية.

٤- المساهمة في فعل من الأفعال السابقة أو في أي اتفاق أو تفاهم أو شروط، أو الاشتراك عن طريق تقديم المساعدة أو العون أو النصح من أجل ارتكابها[٤].

= - د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ١١٨.

(١) قانون العقوبات الاتحادي الاماراتي لسنة ١٩٨٧، تم نشره في العدد رقم (١٨٢) من الجريدة الرسمية

(٢) مشار إليه لدى:
- د. خالد كدفور المهيري، المرجع السابق، ص ٢٥٢
- د. محمود كبيش، مرجع سابق، ص ٨١.

(٣) د. محمود كبيش، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٤) راجع المادة (٦) من اتفاقية ستراسبورج المتعلقة بغسل الأموال، مشار إليها سابقا.

ولفظ الإخفاء لمصدر الأموال غير المشروعة المكون للركن المادي للجريمة يعني الحيازة المستترة للأموال لكي لا يدرك الغير حقيقة مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو تحريكها[١]. وبمعنى آخر الحيلولة دون كشف الحقيقة في أمر الجريمة الأصلية التي تحصلت عنها الأموال محل الإخفاء[٢]. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم التقيد بالمعنى اللغوي لمصطلح الإخفاء، لأن من شأن ذلك أن يضيق من دائرة العقاب على نحو لا يحقق المصلحة العامة[٣].

لهذا يجب فهم الإخفاء على أنه يشمل كل عمل من شأنه منع كشف الحقيقة للمصدر غير المشروع وبأي شكل كان، وبأية وسيلة، سواءً كان هذا الإخفاء مستوراً أو علنياً، فلا عبرة أن يكون الإخفاء قد جرى سراً، كما لا يهم سبب الإخفاء حتى ولو كان بطريقة مشروعة كشراء الشيء المتحصل عن السرقة، أو اكتساب الأموال غير المشروعة بطريق الهبة أو الوديعة أو المعاوضة أو الإجارة أو غير ذلك.

ويتمثل محل الإخفاء أو التمويه في حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها، وهذه الأموال غير المشروعة تشمل الأموال المنقولة وغير المنقولة، مثل المجوهرات والأموال ذات محتوى معنوي يتجسد في شكل ظاهري مادي[٤]، بالإضافة إلى استخدام الأساليب المتعددة الأخرى التي يلجأ إليها المتورطون في غسل الأموال، وذلك لشراء الشركات الخاسرة أو التي على شفا الإفلاس، أو في مرحلة التصفية (كشركات الصرافة أو سلسلة المطاعم أو الفنادق مثلاً) ثم يقومون بدعمها مالياً بغرض مساعدتها في عثرتها، وبهدف إنجاحها كخطوة لتعظيم إيراداتها المالية ليكون ذلك ساتراً على أموالها غير النظيفة، وإحكاماً لحلقات التمويه تقوم هذه الشركات بسداد كافة التزاماتها المالية في ظل القانون الوطني الذي تنشأ أو تمارس نشاطها في ظله، لا سيما تلك الالتزامات التي تتعلق بسداد الضرائب، وحتى لا تثور الشكوك حولها أو حول ثرواتها المفاجئة[٥].

علاوة على ذلك فإن هذه الشركات لا تخضع في بلاد كثيرة لنفس درجة الرقابة التي تخضع لها البنوك أو لإجراءاتها في العمل، وغالباً ما تلبس هذه الشركات ثوب شركات السياحة وشركات الاستيراد والتصدير وشركات التأمين، وشركات محلات المجوهرات الكبرى[٦]، كما

---

(١) د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) د. هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص ٢٦.

(٣) د. حسن المرصفاوي: "قانون العقوبات الخاص"، منشأة المعارف، إسكندرية، ١٩٩١، ص ٣٨٣.

(٤) د. عمر السعيد رمضان: "شرح قانون العقوبات، القسم الخاص"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١١٠، – د. إبراهيم حامد طنطاوي: "شرح الأركان العامة لجريمة السرقة"، بدون دار نشر، ١٩٩٥ــ ١٩٩٦م، القاهرة، ص ٢٥.

(٥) د. حمدي عبدالعظيم: "غسيل الأموال في مصر والعالم(الجريمة البيضاء– أبعادها– آثارها– كيفية مكافحتها)"، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، ٢٠٠٧م، ص ٤٧ ــ ٤٨.

(٦) Scott Sultzer, "Money Laundering: the scope of the problem and attempts to combat it.

المقالة مشار إليها لدى – د. جلال وفاء محمدين: مرجع سابق، ص ٤٥.

يجب الإشارة أيضاً إلى أن هناك العديد من الأنشطة الأخرى كالاتجار في الأسلحة وتهريب المواد النووية واستغلال الدعارة[1].

وهكذا فإننا نرى أن الإخفاء يمثل القاسم المشترك بين مختلف التشريعات المعنية بغسل الأموال، والحقيقة أن الإخفاء يمكن أن يكون وصفاً لفعل، كما يمكن أن يكون هو الفعل نفسه، ومن ذلك التعاقد باسم وهمي، أو اللجوء إلى الغسل العيني، أو التصرفات القانونية الصورية كما في البيع أو الهبة أو التنازل.

ولذلك فإنه يمكن القول إن غالبية صور أو أشكال السلوك الإجرامي يمكن أن ينسحب عليها مفهوم الإخفاء.

ومن الواضح أن الذي يشكل الركن المادي في هذه الجريمة يتسع مفهومه ليشمل الفعل أو السلوك الإيجابي وهو الصورة الغالبة، إضافة إلى الامتناع أو النشاط السلبي.

الفرع الثالث
اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال غير المشروعة

يعتبر تلقي أية أموال من غاسلي الأموال وتجار المخدرات أومرتكبي أية جريمة من الجرائم المذكورة في قوانين غسل الأموال أو التي تقع عليها وصف الأموال غير المشروعة القابلة للغسل، فعلا مجرما سواء كان المتلقي شخصا طبيعيا أم شخصا معنويا، وذلك على سبيل التكسب والتربح أو مقابل عمل أو أداء خدمة أو على شكل رشوة، وسواء كانت الأموال نقودا سائلة أو تحويلات مصرفية أو مقابلا عينيا، أوكانت مملوكة للحائز أو للغير على سبيل الأمانة، أو مودعة في حساب في البنك، وذلك شريطة أن يعلم الجاني وقت تسلمه لهذه الأموال أنها متحصلة من إحدى الجرائم المذكورة آنفاً، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في هذه الجرائم بوجه عام.[2]

وقد اعتبر المشرع الإماراتي، كل من أتى عمدا أو ساعد في أي من الأفعال التالية بالنسبة للأموال المتحصلة من أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة مرتكبا لجريمة غسل الأموال، حيث نص البند (ج) من الفقرة (١) من المادة (٢) من الفصل الأول من قانون **غسل الأموال الإماراتي** رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م، على الأفعال التي قصدها المشرع وهي "اكتساب أو حيازة أو استخدام تلك المتحصلات".

وكذلك نصت المادة (١/ب) من **القانون المصري** رقم ٨٠ لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٢، على أن: " كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو....مع العلم بذلك " يدخل فاعلها تحت وصف جريمة غسل أموال.

---

(١) د. مأمون سلامة: "المواجهة الجنائية لغسيل الأموال"، ندوة علمية نظمها مركز بحوث ودراسات مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين بكلية الحقوق، جامعة القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٩٧م، منشورات المركز سنة ١٩٩٨م، ص ٦.

(٢) إرجع للمادة الثالثة (١/ج/١) من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، وكذلك انظر لدى: د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٨٧.

كما نصت على هذه الصورة المادة ٣/ج فقرة (١) من اتفاقية فيينا ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار في المخدرات، حيث قررت أنه "مع مراعاة المبادئ الدستورية والمفاهيم الأساسية للنظام القانوني للدولة يجرم اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقت تسلمها بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل أو أفعال الاشتراك في مثل هذه الجرائم[١].

وهذه الصورة تقتصر على تجريم مجرد اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع ضرورة توافر علم مرتكب الفعل بأن تلك الأموال متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية[٢].

واستخدام هذه الأموال في غرض من الأغراض، سواءً كان غرضاً مشروعاً أو غير مشروع، وذلك كله شرط أن يعلم الجاني وقت تسلمه هذه الأموال أنها متحصلة من إحدى جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أو من إحدى الصور المتقدمة للركن المادي في جريمة غسل الأموال، أو مستمدة من أفعال الاشتراك في هذه الجرائم[٣].

وكذلك نصت اتفاقية ستراسبورج لعام ١٩٩٠ لغسل الأموال وحجز ومصادرة عائدات الجرائم[٤]، في مادتها السادسة الفقرة (ج) أن تدخل الدول ضمن قوانينها الوطنية بعض الجرائم عندما ترتكب على المستوى الدولي مثل: "اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال عالما وقت استلامها أنها متأتية من جرائم".

ويرى جانب من الفقه أن التجريم في هذه الحالة يمتد إلى أفعال اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال المذكورة حتى ولو كانت أموال مغسولة، وأصبحت لها صفة قانونية ومشروعة التعامل فيها، متى كان الجاني يعلم وقت تسلمه هذه الأموال أنها أموال غير نظيفة، وأنها متحصلة في الأصل من إحدى جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو غيرها من الجرائم بحسب نص القانون المصري، ويشمل التجريم في هذه الحالة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين كالبنوك ومكاتب الصرافة وغيرها من المؤسسات المالية[٥].

ومن جانبنا نتفق مع الرأي السابق، أن الأموال التي تأتت من جرائم ومصادر غير مشروعة تظل كذلك أموال غير مشروعة حتى ولو تم إضفاء المشروعية عليها بغسلها وبدت وكأنها مشروعة، إذ تبقى تلك الأموال غير نظيفة وغير مشروعة بأي شكل تم التعامل فيها أو استخدامها وإلى أي شكل تحولت، وبالتالي فإن أي فعل من أفعال الحيازة أو الاستخدام أو

---

(١) د. هدى قشقوش: مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) المادة الأولى (ج-١) من اتفاقية فيينا ١٩٨٨، مرجع سابق.

(٣) المادة ٣/١/ج/١ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

(٤) راجع اتفاقية استراسبورج لمكافحة غسل الأموال وحجز ومصادرة عائدات الجرائم لعام ١٩٩٠. تم الإشارة إليها سابقا. كذلك وفي مرجع آخر يرجع إلى:
http://www.dspp.gov.mk/AMLWebSiteAdministration/Uploads/Files/STRASBOURG٢٠%CONVENTION.pdf

(٥) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ٨٨. انظر كذلك:
د. أشرف توفيق شمس الدين: "تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة"، مرجع سابق، ص ٧٩.

الاكتساب لتلك الأموال، يوقع حائزها أو مستخدمها أو مكتسبها متى علم أو كان يعلم بأن تلك الأموال أصلها غير مشروع، تحت وصف الاتهام بجريمة غسل أموال.

ومن التصرفات التقليدية لاكتساب أو حيازة المال غير المشروع في جريمة غسل الأموال اللجوء إلى اكتساب ملكية العقارات، وتأسيس الشركات ومباشرة تجارة الاستيراد والتصدير[1].

و نلاحظ هنا أن تجريم غسل الأموال حسب المادة ١/ب والمادة ٢ من **قانون مكافحة غسل الأموال المصري**، وكذلك حسب المادة الثانية الفقرة الأولى من **قانون غسل الأموال الإماراتي**، تستند في مصدرها إلى **المادة الثالثة الفقرة ج** من اتفاقية فيينا التي جرمت غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات.

إلا أن هناك فارق جوهري بين نص القانون المصري والقانون الإماراتي وبين نص الاتفاقية المذكورة "م ٣/ج" يتمثل في أن نص الاتفاقية جرم اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقت تسلمها بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة (أ)، أو مستمدة من فعل أو أفعال الاشتراك في هذه الجرائم.

أي أنها لم تقتصر فقط على تجريم مجرد اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع ضرورة توافر علم مرتكب الفعل بأن تلك الأموال متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، بل جرمت أيضا أفعال الاشتراك في هذا الفعل[2].

المطلب الثاني
محل السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال

ليس من شك أن محل جريمة غسل الأموال ما هو إلا أموال أو عائدات أومتحصلات غير مشروعة تحصلت من جرائم أولية أو أصلية سبق وأن تطرقنا لها في المطلب السابق، وهي التي ينصب عليها السلوك الإجرامي المكون لجريمة غسل الأموال، كما أو ضحنا ذلك آنفا.

وقد استخدمت الاتفاقيات وكذلك التشريعات الداخلية عبارات وألفاظ مختلفة ومتنوعة في أشكالها، إلا أن الجميع متفق على أنها متأتية من جرائم وإن اختلفوا في نطاق تحديد الجرائم الأصلية أو الأولية التي تتأتى منها.

حيث نصت اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في المادة الأولى منها (تعاريف) على عبارة "الأموال والمتحصلات"[3].

---

(١) د. جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسل الأموال"، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، إسكندرية، ٢٠٠١، ص ١٦.

(٢) د. هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص ٢٦ – ٢٧.

(٣) أثار هذا النص جدلاً بين بلدان العالم حال وضعه في اتفاقية فيينا، وهو ما أخذ عنه القانون الإماراتي، حيث رأى بعضها أن يقتصر التجريم على المتحصلات المستمدة مباشرة من الجريمة، والبعض الآخر رأى أنه من الحكمة تجريم المتحصلات غير المباشرة كذلك. ومثلت **الفريق الأول** كل من النمسا، اليابان، تركيا، كندا، فرنسا، وغيرها من الدول. أما **الفريق الثاني** فقد مثلت فيه كولومبيا، استراليا، المغرب، الكويت، الأردن، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، النرويج، إيران، وغيرها. إلا أن المشرع المصري فطن إلى هذا الجدال وجرم المتحصلات بصورتها المباشرة وغير =

إذ نصت الفقرة (ع) من تلك المادة على أنه يقصد بتعبير المتحصلات Proceeds: " أي أموال مستمدة، أو تم الحصول عليها بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة منصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة الثالثة"، ويقصد بذلك أي جريمة من جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات بمفهومه الواسع، وبما يشمل جرائم إنتاج المخدرات أو صنعها أو استخدامها أو تحضيرها أو عرضها للبيع أو توزيعها... إلخ"(١).

وفي الفقرة (ف) عرفت الأموال Property بأنها: "الأصول أياً كان نوعها مادية أو غير مادية، منقولة أو ثابتة، ملموسة أو غير ملموسة، والمستندات القانونية أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأموال أو أي حق متعلق بها".

وكذلك، اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن غسل الأموال وتعقب والتحفظ على ومصادرة عوائد الجريمة "استراسبورج لعام ١٩٩٠" فإنها عرفت المتحصلات "PROCEEDS" في المادة الأولى الفقرة(أ): "على أنها كل منفعة أو فائدة مادية تحصلت من جريمة".

وفي الفقرة (ب) عرف الأموال "PROPERTY" : فهي الأصول أيا كان نوعها، مادية كانت أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، والمستندات القانونية أو الصكوك التي تثبت تملك الأصول" (٢).

كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية "باليرمو لعام ٢٠٠٠" عرفت في مادتها الثانية الفقرة (د) "الممتلكات PROPERTY " بأنها الموجودات أيا كان نوعها، سواء كانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة، ملموسة أم غير ملموسة، والمستندات أو الصكوك القانونية التي تثبت ملكية تلك الموجودات أو وجود مصلحة فيها.

وفي الفقرة (هـ) من نفس المادة عرفت "عائدات الجرائم PROCEEDS " على أنها" أي ممتلكات تتأتى أو يتحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جرم ما (٣).

أما المشرع الفرنسي فقد استخدم تعبيري "أموال" أو "دخول" وذلك في المادة (٣٢٤-١) من قانون العقوبات، إذ أن هذان التعبيران يشملان كل شيء له قيمة، يمكن أن يكون محلا للحكم

= المباشرة، طالما كان مصدرها نشاطاً غير مشروع، والمتمثل في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون مكافحة غسل الأموال.
راجع في ذلك د. مصطفى طاهر، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

انظر لتعريف المتحصلات والأموال في الفقرة (ع) و (ف) في اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، مرجع سابق:

p) "**Proceeds**" means any property derived from or obtained, directly or indirectly, through the commission of an offence established in accordance with article 3, paragraph 1;

q) "**Property**" means assets of every kind, whether corporeal or incorporeal, movable or immovable, tangible or intangible, and legal documents or instruments evidencing title to, or interest in, such assets;

(١) د. عبدالمهيمن بكر: "القسم الخاص في قانون العقوبات"، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م، ص ٣٦٦.

(٢) http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm

(٣) http://www.uncjin.org/Documents/Conventions/dcatoc/final_documents_2/convention_eng.pdf

بالمصادرة، وبالتالي أراد منهما توسيع نطاق التجريم ليشمل المزايا والفوائد المباشرة وغير المباشرة التي يتحصل الجاني من الجريمة الأصلية[1].

كما أن المشرع الفرنسي استخدم مسميات مغايرة لما استخدمتها إتفاقية فيينا، ففي المادة ٣٢٤-١ من قانون العقوبات استخدم لفظي " أموال BIENS" أو "دخول REVENUS"، وبالتالي لا يشترط أن يكون محل النشاط الإجرامي في جريمة غسل الأموال في هذه الحالة متحصلا من الجريمة الأصلية[2]، بينما أشار في الفقرة الثانية من نفس المادة إلى العائد المباشر أو غير المباشر عن جناية أو جنحة، تعبيراً "رؤوس الأموال" أو " الأصول"[3].

أما قانون غسل الأموال الإماراتي رقم ٤ لعام ٢٠٠٢، فلم يبتعد في تعريفه للمتحصلات والأموال عما تم استخدامه في اتفاقية فيينا. إذ عرف في المادة الأولى (تعاريف)، الأموال بأنها: " الأصول أيا كان نوعها، مادية كانت أومعنوية، منقولة أو ثابتة، والمستندات القانونية أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأصول، أو أي حق متعلق بها".

وعرف المتحصلات على أنها: " أية أموال ناتجة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٢) من هذا القانون"، وبالتالي فإن الأموال أو المتحصلات محل جريمة غسل الأموال يجب أن تكون متحصلة من الجرائم المذكورة على سبيل الحصر في المادة الثانية.

أما القانون المصري لغسل الأموال رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢، جاء مختلفا في عباراته في هذه الفقرة، حيث حدد في البند (١) من المادة الأولى المقصود من "المال"، بانه " العملة الوطنية والعملات الأجنبية والأوراق المالية والأوراق التجارية وكل ذي قيمة من عقار أو منقول مادي أو معنوي وجميع الحقوق المتعلقة بأي منها، والصكوك والمحررات المثبتة لكل ما تقدم".

وفي الفقرة (د) من المادة الأولى جاء تعريف المتحصلات بأنها " الأموال الناتجة أو العائدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون.[4]

وهكذا، قد يعكس التفسير الشامل للأموال أو المتحصلات أضراراً عديدة متغيرة بطبيعتها، ويُظهر خصوصية نشاط غسل الأموال وتعقيداً للوسط المالي والمصرفي الذي تترعرع فيه مثل هذه الآليات[5].

---

(١) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ١٦٦.
(٢) د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٦٨.
(٣) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ١٠٧.
(٤) لمزيد حول المقصود بما جاء بالقانون المصري من ألفاظ مثل: " العملة الوطنية" و" المتحصلات"، انظر: - د. عزت محمد العمري، رجع سابق، ص ١٦٩.
(٥) د. سليمان عبدالمنعم: "مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١٣٢.

وتتجلى صور المفهوم الموسع لتعبير المتحصلات أو الأموال في:[1]

- قد يكون عائدا مباشرا أو غير مباشر، متحصلا عن جناية أو جنحة، وقد تكون نقودا أو حولت وبدلت إلى مقتنيات .
- كما أنه لا عبرة بطبيعة هذه الأموال ذات المصدر غير المشروع، فقد تكون ذات طبيعة مادية كالسيارات والمجوهرات، وقد تكون ذات طيعة معنوية كالحقوق الأدبية والفنية والاختراعات، وقد تكون منقولة أو ثابتة كالأراضي والبنايات والشقق.
- وقد يتسع تعبير الأموال ليشمل المستندات القانونية والصكوك والاسهم.

وبناء على ما تقدم، فإن المسميات التي تطلق على محل جريمة غسل الأموال، ما هي إلا استخدام لمرادفات وألفاظ، قد لا يؤثرعلى المفهوم والمقصود من الأموال المتحصلة من مصدرغير مشروع، أيا كانت الأشكال والصور التي تتخذها أويندمج فيها أو يتحول إليها[2].

ويبدو أن ذلك أيضا مرهون بكيفية تناول المشرعين لصياغة القوانين أو الاتفاقيات، حيث يتحدد مفهوم تلك الأموال أو المتحصلات وكذلك مصادرها بالاعتماد على صياغة وغاية المشرع، ومع ذلك نرى أن مفهوم الأموال أو المتحصلات أو العائدات، كلها أوصاف يراد بها أي شيء له قيمة مادية أو معنوية (تدخل في نصاب قبول الدعوى) تأتى من مصدر غير مشروع أو جريمة من الجرائم المذكورة في قوانين غسل الأموال أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا الشأن.

المطلب الثالث
النتيجة الإجرامية في جريمة غسل الأموال

النتيجة هي العنصر الثاني من عناصر الركن المادي، ويقصد بها الأثر المترتب على السلوك الإجرامي والذي يأخذه المشرع بعين الاعتبار في التكوين القانوني للجريمة، فالركن المادي يتكون من السلوك الإيجابي أو السلبي والآثار المترتبة عليه واللازمة للوجود القانوني للجريمة[3].

وحينما يعتد المشرع بالنتائج الطبيعية للسلوك، سواءً كان إيجابياً أم سلبياً، فإنها تعدو جزءا من المكونات القانونية للجريمة، بحيث أنه لا يمكن القول بإن الجريمة قد تمت إلا إذا تحققت النتيجة، وهذا هو المفهوم الفني الدقيق للنتيجة في القانون الجنائي، أي أن النتيجة هي الحدث الطبيعي المترتب على سلوك انساني والذي يعتبره المشرع الجنائي عنصرا في الجريمة[4].

---

(١) د. سليمان عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ١٣٣.
(٢) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ١٠٧.
(٣) د. مأمون سلامة، "قانون العقوبات، القسم العام"، مرجع سابق، ص ١٢٤.
(٤) د. يسر أنور علي، "شرح قانون العقوبات، النظرية العامة"، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

وقد اختلف الفقه الجنائي حول مفهوم النتيجة كعنصرمن عناصر الركن المادي[1]، وتردد الفقه بين مدلولين للنتيجة، الأول مادي أو طبيعي، والثاني قانوني، ورتب الفقه هذا الاختلاف في المفهوم اختلافاً في التكوين القانوني للجريمة.

فأنصارالاتجاه القانوني للنتيجة يعرفونها بأنها العدوان الذي يصيب حقاً أو مصلحة يحميها القانون، سواءً تمثل هذا العدوان في ضرر فعلي يصيب الحق أو المصلحة محل الحماية، أو في مجرد تعريض هذا المحل للخطر، وينتهي هذا الاتجاه الفقهي إلى القول بأن النتيجة شرط أو عنصرٌ في كل جريمة[2] [4]، وبالتالي يترتب على هذا الاتجاه أنه لا توجد جريمة بدون نتيجة، سواءً أكان السلوك إيجابياً أو كان سلبياً أو امتناعاً أوتركاً [3].

أما الاتجاه الآخر وهو الاتجاه المادي، فيصور النتيجة على أنها تغيير يطرأ في العالم الخارجي كأثر للسلوك الإجرامي[4]، أي يعتبر النتيجة حقيقةً ماديةً لها كيانها في العالم الخارجي، والنتيجة وفقاً لهذا المعنى لا تكون عنصراً في جميع الجرائم.

وعلى هذا الأساس، قسم الفقه الجرائم وفقاً لمعيار النتيجة إلى جرائم ضرر وجرائم خطر، فجرائم الضرر هي التي يتطلب فيها المشرع الإضرار الفعلي بالمصلحة محل الحماية الجنائية، وتتمثل النتيجة في هذا الإضرار، وهذا النوع كثيراً ما يتطابق مع جرائم السلوك والنتيجة إذا أخذنا تلك الأخيرة في مفهومها المادي، ذلك أن الضرر المتحقق يتمثل غالباً في شكل مادي خارجي مترتب على السلوك.

أما جرائم الخطر، فهي التي يكتفي فيها المشرع بأن يترتب على السلوك خطر على الحق أو المصلحة محل الحماية الجنائية دون استلزام الإضرار الفعلي، ويتمثل هذا الخطر في التهديد بالضرر، وهذا النوع من الجرائم يقابل معظم السلوك المجرد وفقاً لمعيار النتيجة المادية[5].

وبالنسبة لجريمة غسل الأموال، فقد يذهب جانب من الفقه إلى أن النتيجة ليست عنصرا في الركن المادي لجريمة غسل الأموال، وإنما يكفي لتحقق الركن المادي أن يقع الفعل الذي يجرمه الشارع ويعاقب عليه، فإذا ما اقترن ذلك بالركن المعنوي توافرت المسئولية الجنائية، ومن ثم فإن من يقوم بالمساعدة في عمليات إيداع أو تحويل أموال وهو يعلم أنها متحصلة من مصدر غير مشروع يعد مرتكبا لجريمة غسل الأموال بصرف النظر عن تحقق إخفاء مصدر الأموال أو تمويه حقيقتها[6].

---

(١) د. عمر السعيد رمضان،"فكرة النتيجة في قانون العقوبات"، مجلة القانون والاقتصاد، س٣١، ص ١٠٤.
(٢) د. علي عبد القادر القهوجي،"قانون العقوبات، القسم الخاص"، مرجع سابق، ص ١٧٨.
(٤) د. علي عبدالقادر القهوجي،"قانون العقوبات، القسم الخاص"، مرجع سابق، ص ١٧٨.
(٣) د. يسر أنور علي، المرجع السابق، ص٢٩٣.
(٤) انظر في ذلك لدى:
- د. علي القهوجي، قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص ١٧٨.
- د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص ٢٨٠
(٥) د. مأمون سلامة: المرجع السابق، ص ١٢٨.
(٦) د. إبراهيم عيد نايل، "المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال" مرجع سابق، ص٦٩.

أما الجانب الآخر من الفقه يرى أن جريمة غسل الأموال لا تتم إلا بتحقق نتيجة مادية معينة تتمثل في بلوغ الغاية من إضفاء المشروعية والتوصل إلى إبعاد الأموال عن مصدرها غير المشروع[١].

ومن خلال تناولنا لبعض الاتفاقيات وبعض القوانين المقارنة، نجد أن النتيجة الإجرامية تتمثل في "إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحب الحق فيه، أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك، أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال"[٢].

حيث يمكن استخلاص النتيجة الإجرامية في القانون الإماراتي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م لمكافحة غسل الأموال من خلال المادة الثانية الفقرة (١) " اخفاء او تمويه حقيقة المتحصلات، او مصدرها، او مكانها او طريقة التصرف فيها او حركتها او الحقوق المتعلقة بها او ملكيتها".

وكذلك فإن النتيجة الإجرامية في نظام مكافحة غسل الأموال السعودي لم تختلف، فهي عبارة عن "إخفاء أو تمويه طبيعة أو مصدر أو حركة أو ملكية أو مكان أو طريقة التصرف بالأموال أو المتحصلات الناتجة من الجريمة المصدر (المادة ٢/ج)[٣].

وأيضا الحال كذلك في قانون مكافحة عمليات غسل الأموال الكويتي فإن النتيجة هي: إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو عائدات أي جريمة وإظهارها في صورة أموال أو عائدات متحصلة من مصدر مشروع (المادة ١).

والجامع بين هذه الصور التي تتحقق بها النتيجة الإجرامية هو إحداث تغيير على جوهر المال المتحصل من الجريمة الأولية، إما بإخفاء المال أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك؛ أي إدخال تغييرات على المال من خلال استثماره في أنشطة تخفي حقيقة مصدره أو تحول دون معرفة صاحب الحق فيه؛ أو تصعب من معرفة الشخص الذي ارتكب الجريمة الأولية. ولا يشترط لتحقيق النتيجة الإجرامية أن يلحق الإخفاء أو التمويه بكل المال المتحصل من الجريمة الأولية، فتتحقق النتيجة ولو انصب الإخفاء أو التمويه على جزء من هذا المال[٤].

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن القول أن النتيجة الإجرامية لغسل الأموال تتمثل في إبعاد أو فصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها الإجرامي[٥]، وإظهارها على أنها أموال ومتحصلات مشروعة من مصدر مشروع.

---

(١) د. غنام محمد غنام، مرجع سابق، ص ٣٨.
(٢) المادة (١/ب) من القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال.
(٣) راجع نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمملكة العربية السعودية الصادر في ١٨ أغسطس ٢٠٠٣.
(٤) د. حامد إبراهيم طنطاوي،المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م، ص ٦٩.
(٥) د. شريف سيد كامل: "مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ص ١٥١.

وأخيراً فإننا نرى أن جريمة غسل الأموال هي من الجرائم ذات النتيجة المادية، حيث يتطلب المشرع تحقق نتيجة مادية تتمثل في إخفاء وتمويه طبيعة المصدر غير المشروع للمال، أو صاحب الحق فيه، أو تغيير حقيقته، أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك، أي إبعاد أو فصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها الجرمي[1]، وهذا يعني أن عدم تحقق تلك النتيجة لأسباب خارجة عن إرادة الجاني فيسأل عن الشروع في جريمة غسل الأموال[2].

المطلب الرابع
علاقة السببية بين سلوك غسل الأموال والنتيجة الإجرامية

يلزم لقيام الركن المادي أن تتوافر رابطة سببية بين السلوك الإجرامي من ناحية، والنتيجة الإجرامية من ناحية أخرى، وذلك بأن يثبت أن هذا السلوك هو سبب تلك النتيجة؛ أي أن ارتكاب هذا السلوك هو الذي أدى إلى حدوث تلك النتيجة، إذ أن علاقة السببية كأحد عناصر الركن المادي تقتصرعلى فئة واحدة من الجرائم وهي الجرائم ذات النتيجة، أي التي يتطلب نموذجها القانوني وقوع نتيجة إجرامية معينة مؤداها تغيير في العالم الخارجي، وبالتالي فهذا النوع من الجرائم تختلف عن جرائم ذات السلوك المجرد وذلك لأن هذه الأخيرة يكفي لقيامها السلوك الإجرامي فقط[3].

والسببية في القانون الجنائي، هي رباط بين قطبين أحدهما السلوك الإجرامي الذي يمثل دور السبب، والآخر النتيجة الإجرامية وتمثل دورالأثر المترتب على هذا السبب.

وعلى هدي من السببية يمكننا أن نسند النتيجة الإجرامية من الناحية المادية إلى السلوك الصادر عن الجاني باعتباره سبباً لها، ليتسنى لنا تحديد مسؤوليته الجنائية عن هذه النتيجة. وبهذا تسهم السببية في بناء الركن المادي للجريمة، محددة نطاق إسناد النتيجة الإجرامية إلى السلوك الإجرامي الذي سببها، كما أنها تسهم في تحديد إطار المسؤولية الجنائية عن هذه النتيجة[4].

ورغم أن التقنين المصري لم يضع معياراً لرابطة السببية بنص صريح كما فعلت بعض التقنينات الأجنبية (كالقانون الإيطالي واللبناني والسوري)، إلا أنه يمكن القول مع هذا بإن ثمة نظرية عامة للسببية تقوم في القانون المصري، ويعتبر نص المادة ٤٣ عقوبات كاشفاً عنها، فطبقاً لهذه المادة "من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها، ولو كانت غير التي تعمد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة".

---

(١) د. غنام محمد غنام، مرجع سابق، ص ٣٨.
(٢) د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص ١٥١.
(٣) د. علي عبدالقادر القهوجي: مرجع سابق، ص ١٨٠.
(٤) د. علي راشد، القانون الجنائي، المدخل وأصول النظرية العامة، دارالنهضة العربية، ١٩٧٤م، ص ٢٧٨-٣٢١.

وهذه المادة إذ تتناول أصلاً حكم الجريمة المغايرة لقصد الشريك تتطلب أن تكون هذه الجريمة "نتيجة محتملة للجريمة التي قصد الجاني إلى المساهمة فيها"، وهي في الحقيقة تضمن هذه العبارة ضرورة قيام صلة أو رابطة بين الجريمة المقصودة أصلاً والجريمة التي وقعت بالفعل، وهذه الصلة هي "رابطة السببية". وفضلاً عن ذلك، فإنها تكشف عن المعيار الذي يأخذ به المشرع المصري في تحديد رابطة السببية[1].

وقد حرصت الاتفاقيات والوثائق الدولية والإقليمية على التأكيد والتسوية بين السببية أو العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين السلوك والنتيجة، على الرغم من معارضة العديد من الدول لهذه التسوية. ومن المؤكد أن العلاقة غير المباشرة يتطلب إثباتها جهوداً مضاعفة لسلطات التحري والاستدلال والتحقيق.

وبناءً على ما تقدم، فإن مجرد الشروع في جريمة غسل الأموال يعتبر متحققاً إذا لم تتحقق النتيجة لاسباب خارجة عن إرادة الجاني بمجرد القيام بعمليات مالية تمهيداً لارتكاب الجريمة[2].

فالأعمال المالية تمهيداً لارتكاب جريمة غسل الأموال، لها طابعا مختلفا، لأنها تعتبر داخلة ضمن مرحلة البدء في تنفيذ الركن المادي لجريمة غسل الأموال، وبالتالي تتحقق رابطة السببية بين السلوك والنتيجة، والمثال على ذلك: شراء عقارات بأموال ناتجة عن تجارة المخدرات بهدف إخفاء أو تمويه مصدرها يشكل بدءاً في تنفيذ جريمة غسل الأموال.

وبالتالي فإن القيام بالأعمال المادية أو القانونية بهدف غسل الأموال قبل تحقيق الغاية الجرمية يشكل محاولة أو شروعا في جريمة غسل الأموال.

وهكذا فإن إدخال الأموال في الدورة المالية (التوظيف) من أجل إخفاء مصدرها غير المشروع (التجميع) دون الوصول إلى مرحلة إضفاء الشرعية على تلك الأموال لسبب خارج عن إرادة الفاعل، يعتبر محاولة لجريمة غسل الأموال يستوجب إنزال العقوبة[3].

المبحث الثالث
الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال

الركن المعنوي ضروري لقيام الجريمة قانوناً، فلا يكفي مجرد توافر الركن المادي، وإنما يلزم أن تكون الماديات التي يتكون منها هذا الركن لها انعكاس في نفسية الجاني، أي يجب أن توجد رابطة نفسية بين النشاط الإجرامي ونتائجه، وبين الجاني الذي صدر عنه هذا النشاط، بين السلوك الإجرامي ونتائجه وبين الفاعل الذي ارتكب هذا السلوك، هذه الرابطة النفسية هي التي يعبر عنها بالركن المعنوي[4].

---

(١) د. جلال ثروت: مرجع سابق، ص ٨٠ – ٨١.
(٢) د. شريف سيد كامل، مكافحة جرائم غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٥١.
(٣) أ. نادر عبد العزيز شافي، المرجع السابق ص ٥١.
(٤) د. علي عبدالقادر القهوجي: مرجع سابق، ص ٢١٥.

فالركن المعنوي بهذه العبارة يتمثل في العناصر النفسية التي تتكون من مجموعة من العناصر الداخلية أو الشخصية ذات المضمون الإنساني والتي ترتبط بالواقعة المادية الإجرامية[1].

ولذلك فإن الركن المعنوي هو اتجاه معين لإرادة الجاني غير المشروعة أو الخاطئة، أو ما يعبر عنه بالإرادة الإجرامية.

إذ حيث تتخلف الإرادة الآثمة أو الإجرامية يتخلف الركن المعنوي، وحيث توجد تلك الإرادة يقوم هذا الركن، فالقاعدة إذاً يجب أن تكون الأفعال أو الماديات غير المشروعة إرادية[2].

وهكذا فإن الإرادة توأم السلوك الإجرامي[3]، وهو ما يعني انتماء السلوك إلى الجانب النفسي لفاعل معين صدر عنه ذلك السلوك[4].

وتطلق على الركن المعنوي للجريمة عدة تسميات هي: الركن الأدبي، الخطيئة، الإذناب، العصيان والإرادة الخاطئة، والخطأ بمعناه الواسع، وأياً كانت التسمية فكلها تتلاقى في أنه إذا لم يتوافر هذا الموقف النفسي، فلا اعتبار لهذا السلوك، ولا قيمة جنائية لنتيجته، ولا فاعلية له في ترتيب الأثر المترتب على الجريمة وهو العقوبة، ولهذا فقد سادت قاعدة أن " لا جريمة بدون خطأ " لدى البعض أو أن " لا عقوبة بدون خطأ " لدى البعض الآخر من الفقهاء[5].

ويفترض لإسناد الركن المعنوي للجريمة إلى صاحبه ــ شأنه في هذا شأن الركن المادي ــ أن يكون المسند إليه ذا أهلية للعقاب، ويتحقق فيه هذا الوصف إذا كانت له إرادة يعتد بها القانون، فيصفها بالإجرام، ويحمل صاحبها تبعة ما تحقق في العالم الخارجي من ماديات توعز إلى سلوكه الإرادي[6].

والتسليم باتجاه الإرادة إلى الفعل وكونها خالقا له لا يكفل تحديد عناصر الركن المعنوي، لأن هذا الاتجاه عام في كل الجرائم العمدية وغير العمدية، أما القول بأن الإرادة اتجهت إلى نتيجة الفعل كما اتجهت إلى الفعل ذاته، فإنها بذلك سيطرت على كل ماديات الجريمة وبالتالي يوفر أن عناصر الركن المعنوي[7].

---

(١) د. يسر أنور علي: مرجع سابق، ص ٣١٨.
(٢) د. علي عبدالقادر القهوجي: مرجع سابق، ص ٢١٥.
(٣) د. عبد الفتاح الصيفي: مرجع سابق: ص ٢٧٥.
(٤) د. سمير عالية، اصول قانون العقوبات، القسم العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٩٢.
(٥) د. عبدالفتاح الصيفي: المرجع السابق، ص ٢٨٤.
(٦) د. السعيد مصطفى السعيد،الأحكام العامة في قانون العقوبات،الطبعة الرابعة، دار المعارف،١٩٦٢م، ص٣٧٠.
(٧) د. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي- دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوي في الجرائم العمدية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨،ص ٢٦.

ومن الواضح أن ارتكاب الفعل الإرادي في الجرائم العمدية يقترن بالعلم بطبيعة هذا الفعل ومقدار خطورته والظروف التي تحيط به ،كما يصاحبه العلم بالآثارالتي يحتمل أن تترتب عليه، أي النتيجة الإجرامية التي قد تترتب عليه[1].

أما بشأن تحديد طبيعة الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال، فإنه يتعين علينا في مرحلة أولية التقرير بأن جريمة غسل الأموال شأنها شأن أي جريمة أخرى، لا يكفي لقيامها أن يتحقق الركن المادي وحده من خلال الإتيان بأية صورة من صور السلوك المجرم قانوناً، وإنما يلزم توافر عناصر الركن المعنوي الذي تتخذ في الغالب العمد أو صورة القصد الجنائي، إذ أن جريمة غسل الأموال جريمة عمدية[2] قوامها إرادة وعلم بأركان هذه الجريمة.

نخلص إلى أن جريمة غسل الأموال من الجرائم العمدية، ويتمثل ركنها المعنوي في إرادة النشاط المكون لركنها المادي من ناحية، والعلم بالعناصر الواقعية الجوهرية التي تعطي هذه الجريمة خصوصيتها القانونية من ناحية أخرى، وبمعنى آخر يجب توافر علم لا يخالطه شك بحقيقة وطبيعة مصدر الأموال المشبوهة[3].

وفي ضوء ذلك، سوف نتطرق في هذا المبحث لدراسة الجوانب المتعلقة بالركن المعنوي لجريمة غسل الأموال من خلال مطلبين:

المطلب الأول: طبيعة الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال.

المطلب الثاني: عناصر الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال.

على التفصيل التالي:-

المطلب الأول
طبيعة الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال

غسل الأموال جريمة ذات طبيعة عمدية يلزم لتوافرها إثبات علم الجاني بالمصدر الإجرامي للأموال موضوع الغسل، وهناك اتجاهين لتحديد طبيعة هذا الركن، اتجاه يتطلب القصد الجنائي أو العمد في جميع صور السلوك الإجرامي التي تندرج في إطار الركن المادي لجريمة غسل الأموال، وبالتالي يرى أن القصد الجنائي العمدي هو أساس وجود الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال، واتجاه يجيز إلى جانب القصد الجنائي وقوع جريمة غسل الأموال بطريق الخطأ[4].

---

(١) د. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي، المرجع السابق، ص ٢٧

(٢) – د. جلال وفائي محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، مرجع سابق، ص ٥٦.
– د. عبدالفتاح حجازي، جريمة غسلل الأموال بين الوسائط الإليكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ١٧٢.

(٣) د. علي العريان: مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٤) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ١٢١.

ومن بعض الاتفاقيات الدولية التي أخذت بالاتجاه الأول الذي يتطلب القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة، اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م، واتفاقية استراسبورج لعام ١٩٩٠م، واتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠م.

حيث نصت المادة الثالثة من اتفاقية فيينا عام ١٩٨٨م في فقرتها الأولى بعبارة " يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال الآتية في قانونه الداخلي في حالة ارتكابها عمدا"(١).

وتطلبت اتفاقية فيينا في كل صور السلوك المكون لجريمة غسل الأموال التي نصت عليها في الفقرة (ب) بند (١) و(٢) والفقرة (ج) بند (١) **علم الجاني** بأن الأموال موضوع الغسل مستمدة من جريمة الاتجار في المخدرات التي نصت عليها الاتفاقية.

كما أن اتفاقية استراسبورج لعام ١٩٩٠م نصت في المادة (٦) الفقرة (٢) البند(ج) على أن "العلم والقصد أو الغاية المطلوبة في الأفعال المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة يمكن أن يستدل عليها من خلال الظروف المادية الحقيقية أو الواقعية"(٢).

وكذلك اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠ في مادتها السادسة (تجريم غسل العائدات الإجرامية التي تطلبت توافر العلم في الأفعال المكونة للسلوك المادي لجريمة غسل الأموال(٣).

ومن التشريعات الداخلية لجريمة غسل الأموال التي تأخذ بالاتجاه الأول وهو الاكتفاء بالقصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة: دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، لبنان، وفرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) Art.3. P.1: "Each Party shall adopt such measures as may be necessary to establish as criminal offences under its domestic law, when committed intentionally.....".

(٢) انظر البند (ج) من الفقرة (٢) المادة (٦) من اتفاقية استراسبورج لعام ١٩٩٠:
C. "knowledge, intent or purpose required as an element of an offence set forth in that paragraph may be inferred from objective, factual circumstances".

(٣) تنص المادة السادسة (تجريم غسل عائدات لجرائم) من اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠ على:
"١ – تعتمد كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية جنائيا عندما ترتكب عمدا:
(أ) ١– تحويل الممتلكات أو نقلها، مع العلم بأنها عائدات جرائم، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي الذي تأتت منه على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته؛
٢– إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأنها عائدات جرائم."

Art.6. P.1: "Each State Party shall adopt, in accordance with fundamental principles of its domestic law, such legislative and other measures as may be necessary to establish as criminal offences, when committed intentionally:
a- (i) The conversion or transfer of property, **knowing** that such property is the proceeds of crime, **for the purpose** of concealing or disguising the illicit origin of the property or of helping any person who is involved in the commission of the predicate offence to evade the legal consequences of his or her action;
(ii) The concealment or disguise of the true nature, source, location, disposition, movement or ownership of or rights with respect to property, **knowing** that such property is the proceeds of crime;".

فبالنظر إلى قانون تجريم غسل الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٤ لعام ٢٠٠٢، يمكن أن يستخلص القصد الجنائي من خلال نص المادة الثانية الفقرة الأولى، إذ تنص على أنه " يعد مرتكبا جريمة غسل الأموال كل من أتى عمدا أو ساعد في أي من الأفعال التالية بالنسبة للأموال المتحصلة من أية جريمة من الجرائم..."، سواءً وقعت من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.

والمقصود هنا هو القصد الجنائي العام بعنصريه "العلم والإرادة" دون الخطأ غير العمدي، فجريمة غسل الأموال حسب القانون الإماراتي جريمة عمدية تقوم على توافر القصد الجنائي دون الخطأ العمدي[١].

وكذلك التشريع البحريني لغسل الأموال[٢] حيث نص في مادته الثانية الفقرة (١) على:

(أ) إجراء أية عملية تتعلق بعائد جريمة مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من أي فعل يعد اشتراكاً فيه.

(ب) إخفاء طبيعة عائد جريمة أو مصدره أو مكانه أو طريقة التصرف فيه أو حركته أو ملكيته أو أي حق يتعلق به مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من فعل يعد اشتراكاً فيه.

(ج) اكتساب أو تلقي أو نقل عائد جريمة مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من أي فعل يعد اشتراكا فيه.

(د) الاحتفاظ بعائد جريمة أو حيازته مع العلم أو الاعتقاد أو ما يحمل على الاعتقاد بأنه متحصل من نشاط إجرامي أو من أي فعل يعد اشتراكا فيه.

كما أن التشريع الكويتي لغسل الأموال[٣]، اعتمد في المادة الثانية على القصد الجنائي، بحيث اعتبر مرتكبا لجريمة غسل الأموال كل من ارتكب أحد الأفعال التالية أو شرع في ارتكابها وهي:

١. إجراء عملية غسيل لأموال مع العلم بأنها متحصل عليها من جريمة أو متحصل عليها من فعل من أفعال الاشتراك فيها.

٢. نقل أو تحويل أو حيازة أو إحراز أو استخدام أو احتفاظ أو تلقي أموالا مع العلم بأنها متحصل عليها من جريمة أو متحصل عليها من فعل من أفعال الاشتراك فيها.

٣. إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها، مع العلم بأنها متحصل عليها من جريمة أو متحصل عليها من فعل من أفعال الاشتراك فيها.

---

(١) قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي، المادة (٢)، فقرة (أ)، الصادر عام ٢٠٠٢م.
في ذلك أيضا أنظر لدى: د. حسام الدين محمد، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢) مرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال.

(٣) القانون الكويتي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢م في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال.

وكذلك المشرع الفرنسي فقد أخذ بالأصل العام وفقا للمادة ٣/١٢١ من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، وهو أن هذه الجريمة عمدية، والتي تنص على أنه "لا جناية ولا جنحة دون أن تتوافر نية ارتكابها"، وهو ما يعبر عن اتجاه المشرع الفرنسي إلى تعميم اشتراط ركن العمد في كافة الجرائم ما لم يقرر العقاب بنص خاص على الخطأ في صوره المختلفة(١).

وأيضا القانون الأمريكي لمكافحة غسل الأموال رقم ١٨ U.S.C لعام ١٩٨٦ فحسب الفقرة ١٩٥٦ و ١٩٥٧ تطلب أن يكون المتهم على علم بأن الأموال متأتية من نشاطات أو أفعال محددة غير مشروعة(٢).

ويمثل التشريع الألماني لغسل الأموال الاتجاه الثاني الذي يجيز وقوع جريمة غسل الأموال بطريق الخطأ إلى جانب القصد الجنائي(٣).

---

(١) د. سليمان عبدالمنعم، مرجع سابق، ص ١٣٥. وكذلك انظر:
– د. محمد عبداللطيف عبدالعال، المرجع السابق، ص ٧٨.

(٢) على السلطة المختصة في الحكومة إثبات أربعة عناصر أو أركان للإتهام بموجب المادتين ١٩٥٦و ١٩٥٧ من قانون غسل الأموال الأمريكي (2000) U.S.C 18: أ) العلم (ب) وجود الأموال المتأتية من نشاطات أو أفعال غير مشروعة، (ج) معاملة تجارية (د) القصد أو النية:

"The government must prove four elements to obtain a conviction under Money Laundering Control Act of 1986:

i) knowledge, (ii) the existence of proceeds derived from a specified unlawful activity, (iii) a financial transaction, and (iv) intent.

A. Knowledge Requirement :

Although knowledge is a requisite element for all of the crimes established by the Act, the exact type of knowledge required varies with the specific offense. The language of the Act suggests the government must prove either knowledge of a monetary transaction in illegally derived property or knowledge of a specified unlawful activity. In some circuits, however, it is sufficient to prove that the defendant was willfully blind to the specified unlawful activity, easing the government's burden of proof.

١. General Knowledge:

Sections 1956 and 1957 require that the defendant know that the property or money in question is the proceeds of a specified unlawful activity. Under [section] 1956 the offender must have knowledge "that the property involved in a financial transaction represents the proceeds of some type of unlawful activity." (Section 1956(c)(1) defines "some form of unlawful activity" to mean felonious conduct. Section 1956(c)(1), however, makes it clear that the offender need not know the specific criminal activity from which the proceeds are derived ،and at least one circuit has explicitly rejected the notion that the defendant must know that criminal conduct constituted a felony rather than a misdemeanor.

- **Christopher Boran**, Money Laundering, American Criminal Law Review Journal,vVolume: 40. Issue: 2, 2003. P. 847+. www.questia.com

(٣) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ١٢١.
وينص القانون الألماني على صورتين للركن المعنوي المتطلب في جرائم غسل الأموال:
الصورة الأولى: هي العمد، وتتمثل في صورة القصد الجنائي.
الصورة الثانية: هي الرعونة. والرعونة في نظر الشارع الألماني تعني أن الجاني كان بمقدوره وباستطاعته العلم ولكنه لم يفعل، ولذلك فإن المشرع الألماني اعتبر الرعونة من صور الخطأ الجنائي. وتدل الأعمال التحضيرية للمادة (٢٦١) من قانون العقوبات الألماني على أن الشارع الألماني قد أراد بنصه هذا على الرعونة كصورة من صور الركن المعنوي أن يتفادى الصعوبات التي يمكن أن تتعلق بإثبات القصد الجنائي، وأن يحيط بالحالات التي ينتفي فيها هذا القصد. انظر ذلك لدى:
– د. أشرف توفيق شمس الدين، قانون مكافحة غسل الأموال،مرجع سابق، ص٦٠ .

ومع أن بعض التشريعات التي أخذت بالاتجاه الأول أي بالقصد الجنائي، إلا أنها اختلفت أيضا حيال نوع هذا القصد بين اتجاه يتطلب القصد الخاص في جميع صور السلوك أو النشاط الإجرامي لغسل الأموال، ومن أمثلة هذا الاتجاه التشريع المصري لغسل الأموال، وبين اتجاه آخر يتطلب القصد الخاص على بعض صور هذا السلوك.

حيث اشترط المشرع المصري إلى جانب القصد العام، وهوعلم مرتكب الجريمة أن الأموال التي اكتسبها أو حازها متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون غسل الأموال، تطلب قصد خاص وذلك من خلال نص المادة الأولى بعبارته " متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته..."، ولذلك متى تخلف هذا القصد الخاص انعدم وجود الجريمة مالم يقع الفعل المكون لها تحت وصف آخر[١].

ويرى جانب من الفقه[٢]، أن خطة الشارع المصري في تطلب القصد الخاص إلى جانب القصد العام تضييق من نطاق جريمة غسل الأموال، مما يؤدي إلى صعوبة إثبات عناصره والإقلال من فرص تطبيق نص التجريم، إذ كان يتعين على الشارع المصري الاكتفاء بتوافر القصد العام بعلم الغاسل بأن المال متحصل من جريمة من الجرائم التي قررها المشرع على سبيل الحصر وأن تتجه إرادته إلى إتيان السلوك المادي وإرادة النتيجة[٣].

ويمكن القول بإن جريمة غسل الأموال شأنها شأن أية جريمة أخرى لا يعاقب عليها في صورتها غير العمدية طالما لم ينص المشرع على ذلك صراحة، وبتعبير آخر فإنه متى جرم القانون فعلاً دون بيان للركن المعنوي لزم توافر القصد[٤].

وهذا يعني بمفهوم المخالفة استبعاد تصور وقوع جريمة غسل الأموال بطريق الخطأ غير العمدي أو الإهمال، وهو ذات المعنى الذي أكدته اتفاقية تونس العربية لعام ١٩٩٤م في مادتها الثانية[٥] (الجرائم والجزاءات والتدابير).

حيث أن الأصل في الجرائم أن تكون عمدية، والاستثناء أن تكون غير عمدية، وإنه قد استقرت في القانون تلك القاعدة التي تقضي بأنه "إذا سكت المشرع عن بيان صورة الركن المعنوي في جريمة من الجرائم، كان معنى ذلك أنه يتطلب القصد الجنائي فيها، أما إذا قدر الاكتفاء بالخطأ غير العمدي لزمه أن يفصح عن ذلك، فاتباع الأصل لا يحتاج إلى تصريح،

---

(١) د. محمد عبداللطيف عبدالعال، جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها، مرجع سابق، ص ٨٧.
(٢) د. أشرف توفيق شمس الدين،قانون مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص٦٤.
(٣) د. إبراهيم حامد طنطاوي، المواجهة التشريعية لغسل الأموال، مرجع سابق، ص٧٢.
(٤) د. محمود محمود مصطفى: مرجع سابق، شرح قانون العقوبات، ص ٣٦٠.
(٥) اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية عشرة التي عقدت في يناير ١٩٩٤م الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو من عام ١٩٩٦م. حيث نصت على أنه "يتخذ كل طرف مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني ما يلزم من تدابير في إطار قانونه الداخلي، بتجريم حيازة او إحراز أو شراء أو استيراد أو تصدير أو انتاج أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو حيازتها أو إحرازها أو شراؤها للإستهلاك الشخصي في حال ارتكاب هذه الأفعال عمداً خلافاً لما هو مرخص به قانوناً".

ولكن الخروج عليه هو الذي يحتاج إلى ذلك[1]، وقد نصت على هذه القاعدة تشريعات عقابية عديدة[2].

يتضح مما سبق أن بعض تشريعات غسل الأموال التي أخذت بالقصد الجنائي العام قد اختلفت بعضها حول نوع هذا القصد، بين اتجاه يتطلب القصد الخاص بجانب القصد الجنائي العام في جميع صور السلوك أو النشاط الإجرامي لغسل الأموال، والقانون المصري كما ذكرنا يدخل في هذا الإطار، واتجاه وسط يقصر القصد الجنائي الخاص على بعض صور هذا السلوك، وهو الاتجاه الغالب في تشريعات غسل الأموال، وبين من اكتفى بالقصد الجنائي العام في جميع صور السلوك الإجرامي ومثال ذلك التشريع الإماراتي و التشريع الفرنسي كما سبق ذكرهما.

وسنتعرض بإيجاز للقصد العام والقصد الخاص في جريمة غسل الأموال بعدما نبين المقصود بالقصد الجنائي بشكل عام، على النحو الآتي:

أولاً- تعريف القصد الجنائي: -

القصد الجنائي هو الشكل العادي للإرادة الآثمة[3]، فإذا كانت الجريمة هي مخالفة لأوامر المشرع ونواهيه، فإن إرادة تحقيق تلك المخالفة تشكل أقصى درجات الإثم، باعتبار أن الجاني قد عبر بذلك عن إرادته في عدم الطاعة والامتثال للقانون.

وبمعنى آخر إن القصد الجنائي هو الصورة النموذجية للإرادة الآثمة[4]، ومكانه في الركن المعنوي للجريمة[5]. أي أن القصد الجنائي بمعناه الاصطلاحي هو ذلك السلوك الذهني أو النفسي للجاني تجاه الفعل الإجرامي الذي حدث، أي أن السلوك النفسي يحتوي على إرادة ارتكاب الفعل الإجرامي المؤثم قانونا، مع توافر عنصر العلم والإدراك لدى الجاني بأنه يخالف الأوضاع القانونية[6].

أما القانون المصري فلم يتناول بالتعريف تحديد معنى القصد الجنائي، وترك أمر تحديده لاجتهاد الفقهاء[7].

وقد انشغل الفقه ولا يزال بتحليل فكرة القصد الجنائي واستظهار عناصرها. ومن الواضح أن هناك ترجيح يستخلص من خلال آراء بعض من الفقهاء إن لم يكن جلهم، إلى اعتبار القصد الجنائي خلاصة لإرادة النشاط المكون للركن المادي للجريمة، مع العلم

---

(١) د. محمود نجيب حسني: "النظرية العامة للقصد الجنائي، دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوي في الجرائم العمدية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ٩ ــ ١٠.

(٢) ومن أمثلتها: القانون الإيطالي (م٢٤) والألماني (م١٥) والسويسري (م١٨) والكويتي (م٤٠)...
– د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص ٩-١٠.

(٣) د. مأمون سلامة: "قانون العقوبات، القسم العام"، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

(٤) د. عبد الفتاح الصيفي: مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٥) د. محمود نجيب حسني: "النظرية العامة للقصد الجنائي"، مرجع سابق، ص٢.

(٦) د. عمر الشريف، درجات القصد الجنائي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،٢٠٠٢، ص٤.

(٧) د. جلال ثروت: "النظرية العامة لقانون العقوبات"، مرجع سابق، ص ١٨٩.

بصلاحية هذا النشاط لترتيب النتيجة المحظورة قانوناً، أي بتوافر علم الفاعل بالعناصر الواقعية الجوهرية التي يتألف منها البنيان القانوني للجريمة[1].

وباختصارمبسط ،عرفه بعض الفقه بأنه "علم بعناصر الجريمة وإرادة متجهة إلى تحقيق هذه العناصر أو قبولها"[2].

ثانيا- القصد العام والقصد الخاص في جريمة غسل الأموال:-

القصد العام هو القصد الذي يتكون من العلم والإرادة بالتحديد السابق ذكره، أي العلم بكافة عناصر الجريمة مع اتجاه الإرادة إلى السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية أو قبولها، وهذا هو القصد العادي بالنسبة لأغلب الجرائم[3].

ومع ذلك، قد يتطلب المشرع في بعض الجرائم قصد خاص إلى جانب القصد العام، إذا استشف خطورة الفعل والغاية التي ينوي الجاني تحقيقها، ولا يقف عند إرادته إلى النتيجة غير المشروعة، وبالتالي فإن القصد الخاص يتضمن الإرادة، والعلم بعنصر بعد من أركان الجريمة وهو الغاية من السلوك، وبالتالي فهو يتضمن القصد العام ثم يزيد عليه[4].

أي أن القصد الخاص ينطوي على علم وإرادة ينصرفان إلى وقائع خارجة عن أركان الجريمة ولذلك فإن المشرع يتطلب في بعض الجرائم القصد الخاص إلى جانب القصد العام وإلا فلا قيام لتلك الجريمة إذا تخلف هذا القصد الخاص[5].

والسند القانوني لتطلب القصد الخاص هو إما النص الصريح الذي يتطلب دافعاً معيناً أو غرضاً للجاني، وإما طبيعة الجريمة[6].

---

(١) انظر في ذلك:
- د. أحمد بلال: "المذهب الموضوعي وتقلص الركن المعنوي للجريمة"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م، ص٢٧٨.
- د. محمود محمود مصطفى: "الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، الجزء الأول، الأحكام العامة والإجراءات الجنائية "، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ص ١٠١.
- د. محمود نجيب حسني الجع السابق، ص ٩.
- د. سليمان عبدالمنعم: "مسؤولية المصرف الجنائية"، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٢) د. علي عبد القادر القهوجي: قانون العقوبات- القسم العام- مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٣) د. علي عبد القادر القهوجي: قانون العقوبات- القسم العام- المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٤) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ١١١.

(٥) د. علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات- القسم العام- المرجع السابق،ص ٢٣٤.

(٦) انظر: النشرة الدورية للنيابة العامة المصرية رقم (١) العدد الأول، السنة الرابعة، يناير ٢٠٠٤ ص١٧وص١٨: حيث ذكرت النشرة في استظهار القصد الخاص " هذا القصد الخاص يمكن الاستدلال عليه بطريق مباشر أو غير مباشر من الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عن الجاني وتشير إلى توافر هذا القصد، ومن ثم يتعين عند التحقيق في جريمة غسل الأموال العناية باستظهارهذا القصد الخاص وكذلك الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه".

إلا أن هناك اختلافا واضحا بين الفقهاء في الاتفاق على مفهوم القصد الخاص والقصد العام:

فمنهم من يرى أن القصد الخاص عبارة عن الباعث الدافع لارتكاب الجريمة الذي يتطلبه القانون استثناء من الأصل العام الذي لا يقيم أي وزن للباعث في القانون الجنائي[1].

ومنهم من يرى أن القصد الخاص عبارة عن الغاية أو الهدف البعيد الذي يسعى الجاني إلى تحقيقه عن طريق ارتكاب الجريمة.

و البعض الآخر يرى أن القصد الخاص يتطلبه القانون عندما يتطلب اتجاه إرادة الجاني لتحقيق نتيجة إجرامية[2].

وردا على تلك الاختلافات يرى جانب من الفقه، "أنه لا يجب أن يكون القصد الخاص خارجا عن حدود القصد الجنائي، فالبحث عن مضمون القصد الخاص وعناصره لا بد وأن يتم داخل حدود مضمون وعناصر القصد الجنائي نفسه، أي داخل حدود العلم والإرادة فحسب، فكما أن العلم والإرادة هما عنصرا القصد العام فإنهما أيضا عنصرا القصد الخاص، ولا يجب إدخال أي عناصر أخرى خلاف العلم والإرادة حتى ولو كان ذلك على سبيل الاستثناء[3]".

ويقودنا ما تقدم إلى التساؤل عن طبيعة القصد الجنائي اللازم توافره لقيام جريمة غسل الأموال، وهل يكفي لذلك القصد الجنائي العام إعمالاً للقواعد العامة، أم أنه من المتعين توافر قصد خاص يتمثل في انصراف علم الجاني وإرادته إلى تحقيق واقعة أو غاية أخرى غير مشروعة ؟.

للإجابة على التساؤل السابق، سنتطرق إلى بعض الآراء الفقهية حول ما تضمنته بعض الاتفاقيات وبعض التشريعات للقصدين العام والخاص:

فيرى رأي من الفقه، أنه يتبين من النصوص التجريمية التي ساقتها اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م، أنه يلزم توافر ذلك القصد الخاص في صورة واحدة من الصور الثلاث التي أوردتها تلك الاتفاقية للسلوك الإجرامي وهو: " تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، **بهدف** اخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الافلات من العواقب القانونية لأفعاله"، وهو ما أفصحت عنه المادة الثالثة (ب/١) التي لم تكتف بمجرد اتجاه إرادة الجاني إلى مباشرة النشاط الإجرامي الذي يقوم به الركن المادي مع علمه بذلك، وإنما استوجبت فضلاً عن ذلك أن يبتغي الجاني من وراء نشاطه الإجرامي تحقيق أحد غرضين غير مشروعين:

أولهما هو: إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال،

---

(١) د. يسر أنور على، شرح قانون العقوبات- النظريات العامة- مرجع سابق، ص ٣٣١.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الاختلافات الفقهية بين القصد العام والقصد الخاص في مصر وفرنسا، ارجع إلى: د. عمر الشريف، درجات القصد الجنائي، مرجع سابق، ص٢٥٠ وما بعدها.

(٣) د. عمر الشريف، المرجع السابق، ص ٢٦٧.

والثاني هو: مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب إحدى جرائم الاتجار في المخدرات على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.

ومن ثم يتعين لقيام الركن المعنوي وفقا للفقرة السابقة، أن يتوافر لدى الجاني إضافة إلى القصد العام قصدا خاصا يتمثل في إرادة تحقيق أحد الغرضين(١).

وهذا ما ذهب إليه المشرع المصري في المادة الأولى من قانون مكافحة غسل الأموال في تطلبه للقصد الخاص إلى جانب القصد العام(٢).

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ ومن خلال: المادة الثالثة: الفقرة الأولى البند (ب/١و٢)، والفقرة الأولى البند (ج/١و٢)، لم تتطلب إلا قصدا جنائيا عاما بعنصريه العلم والإرادة.

حيث ورد في البند (ب/٢) من الفقرة (١): "اخفاء أو تمويه حقيقة الأموال، أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم. وورد في البند (ج) من الفقرة (١) المادة (٣) نص على "اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم، وقت تسلمها، بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم"(٣).

كما أن اتفاقية المجلس الأوروبي "استراسبوج لعام ١٩٩٠" في الفقرة الأولى من المادة السادسة منها اشترطت إرتكاب الجاني عمدا لأفعال تحويل، أو نقل، وحيازة واستخدام الأموال غير المشروعة مع العلم بمصدرها غير المشروع(٤).

---

(١) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ١١١. وكذلك انظر:-
- د. منى الأشقر: "تبييض الأموال الناتجة عن الاتجار في المخدرات"، مركز المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٥م، ص٢٨.
- د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٣٤.
- د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٣٦٧.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.
- أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٢) لعدم التكرار، انظر ما ذكرناه سابقا بمناسبة حديثنا عن طبيعة الركن المعنوي، وما تطلبه المشرع المصري للقصد الخاص إلى جانب القصد العام في جريمة غسل الأموال.

(٣) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص٣٦٦- ٣٦٧.

(٤) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٩٠.
وكذلك انظر نص المادة (٦) الفقرة (١) البنود (أ، ب، ج) والتي تتطلب العلم:
Article 6 – Laundering offences
1. Each Party shall adopt such legislative and other measures as may be necessary to establish as offences under its domestic law, when committed intentionally:
a. the conversion or transfer of property, **knowing** that such property is proceeds, for the purpose of concealing or disguising the illicit origin of the property or of assisting any person who is involved in the commission of the predicate offence to evade the legal consequences of his actions;
b. the concealment or disguise of the true nature, source, location, disposition, movement, rights with respect to, or ownership of, property, **knowing** that such

وهذا ما انتهجه المشرع الإماراتي في قانون مكافحة غسل الأموال، أي أنه اكتفى بالقصد العام بعنصريه "العلم" و"الإرادة".

ويبدو مما سبق ذكره، أنه نظرا لاحتواء اتفاقية فيينا للقصد العام في بعض بنودها البند (ب/٢) و (ج/١و٢) من الفقرة (١) من المادة الثالثة، وللقصد الخاص في بنود أخرى البند (ب/١)، ذهب بعض الفقهاء في وصف هذه الاتفاقية بأنها تعتمد على القصد العام فقط، في حين ذهب البعض الآخر إلى أن هذه الاتفاقية تطلبت القصد الخاص إلى جانب القصد العام.

المطلب الثاني
عناصر الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال

خلصنا فيما تقدم في المطلب الأول إلى أن جريمة غسل الأموال في ركنها المعنوي تنطوي على القصد الجنائي العام الذي يتمثل في العلم والإرادة، ولذلك، فإن عنصري الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال يتمثلان في اتجاه "إرادة" الجاني إلى إتيان النشاط أو السلوك المكون للركن المادي لهذه الجريمة، و"العلم" الذي لا يخالطه شك بكافة العناصر القانونية والواقعية للجريمة، لا سيما العلم بحقيقة وطبيعة المصدر الجرمي للأموال غير المشروعة[١].

ولبيان مضمون عناصر الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال "العلم والإرادة"، يتعين علينا أن نتناول كل منهما بشيء من الشرح من خلال فرعين كما يلي:-

الفرع الأول
العلم بالمصدر الجرمي غير المشروع للأموال

العلم حالة ذهنية، ويعني نشوء علاقة بين أمر ما وبين النشاط الذهني لشخص من الأشخاص، ولذلك فإن للعلم أهمية جوهرية، فلا إرادة بغير علم، ذلك أن الإرادة نشاط نفسي واع، ولا يوجهها إلى واقعة إلا إذا علم بها وتمثل في ذهنه مدى سيطرته عليها، فالعلم بالواقعة مرحلة لتكوين الإرادة المتجهة إليها، فهو بذلك يشمل كل ما يتطلبه القانون من وقائع لبناء أركان الجريمة[٢].

أي أن علم الجاني يجب أن ينصب على جميع العناصر القانونية للجريمة[٣]، حيث يعتبر العلم أحد العناصر التي لا يقوم بدونها ركن العمد أو القصد الجنائي[٤].

---

property is proceeds; and, subject to its constitutional principles and the basic = concepts of its legal system;

c. the acquisition, possession or use of property, **knowing**, at the time of receipt, that such property was proceeds;

(١) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص١١٢.

(٢) د. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٣) د. علي عبد القادر القهوجي: مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٤) د. سليمان عبد المنعم: مسؤولية المصرف"، مرجع سابق، ص ١٤٤.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن التأكيد على أن قيام الركن المعنوي في جريمة غسل الأموال منوط بتوافرالعلم اليقيني الفعلي بحقيقة المصدر الجرمي للأموال غير المشروعة، وهو ما يؤدي بالتالي إلى استبعاد العلم المفترض والعلم الحكمي والذي يؤدي الأخذ به إلى تشويه الركن المعنوي في هذه الجريمة.

وهذا المبدأ هو الذي أكدته محكمة النقض المصرية لا سيما فيما يتعلق بالجرائم التبعية، كجريمة حيازة الأموال أو الأشياء ذات المصدر غير المشروع، حيث استقرت أحكامها على وجود شكوك تحيط بحقيقة مصدر الأموال التي يحوزها المتهم، إذ جاء الحكم بأنه:

" لا يستخلص منه بالضرورة توافرعلمه بالمصدر غيرالمشروع لهذه الأموال، ومن ثم فإنه لا يكفي اختزال العلم اليقيني بحقيقة مصدر الأموال في مجرد العلم المفترض.." [1]

كما أكدت المحكمة الدستورية المصرية العليا نفس المبدأ عندما قضت بأن: "الأصل أن تتحقق المحكمة بنفسها وعلى ضوء تقديرها للأدلة المطروحة عليها من علم المتهم بحقيقة الأمر في شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة، وأن يكون هذا العلم يقينياً لا ظنياً أو إفتراضياً"[2].

وقد اشترط المشرع المصري لقيام جريمة غسل الأموال توافر علم الجاني بأن الأموال محل الجريمة مستمدة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون مكافحة غسل الأموال، ولكنه لم يتعرض صراحة إلى طبيعة العلم بهذا المصدر ولا الوقت الذي يجب أن يتوافر فيه[3].

وكذلك المشرع الإماراتي، لم يوضح في قانون مكافحة غسل الأموال صراحة طبيعة العلم أو الوقت الذي يجب أن يتوافر فيه، بل اكتفى بالنص على أن جريمة غسل الأموال جريمة عمدية، أي أنها جريمة تعتمد على القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة.

يبدو ظاهريا أن اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ أو النصوص الدولية اللاحقة أيضا لم تتعرض إلى طبيعة العلم بالمصدرالإجرامي للأموال، ما عدا التوصية رقم (٢) من التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF) حيث نصت " أنه يجب أن يكفلو أعضاء المجموعة: "توافر عنصري العلم والنية لكي تتحقق جريمة غسل الأموال، وفق المعايير التي تتماشى وتتوافق مع اتفاقية فيينا واتفاقية باليرمو، بالإضافة إلى أنه يمكن الاستدلال على تلك الحالة الذهنية من خلال الظروف المحيطة بالواقعة"[4].

---

(١) نقض جنائي ١٤ يونيو ١٩٧٦م، مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية س٢٢ ق ١١٦، ص ٤٧٥.
نقض جنائي ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤م،مجموعة القواعد القانونية،ج٦،ق ٣٩٥، ص٥٣٢.

(٢) قضية رقم ١٣ لسنة ١٢ قضائية دستورية، جلسة ٢ فبراير ١٩٩٢م، الفقرتان ١٦و١٧، مجموعة الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا (أول يوليو ١٩٩١م)، آخر يونيو ١٩٩٢م) الجزء الخامس، المجلد الأول، ص ١٦٥ ــ ١٨٠ القاعدة رقم ٢١.

(٣) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٤) د. محمد عبداللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص٧٩.

فبالنسبة لاتفاقية فيينا ١٩٨٨م، التي قصرت نطاق جريمة غسل الأموال على المتحصلات المستمدة من جرائم المخدرات والتي نصت عليها المادة الثالثة الفقرة (ا) من الاتفاقية ـ اشترطت لقيام جريمة غسل الأموال إثبات علم المتهم بأن الأموال محل الغسل مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الأولى(أ)[١].

أما بخصوص وقت العلم بالمصدرغيرالمشروع للأموال موضوع الغسل، فهل يشترط تعاصر النشاط الإجرامي مع العلم بالمصدر غير المشروع للأموال؟ أم أنه يكفي أن يتم العلم في أي لحظة حتى ولو كانت تالية على بدء النشاط الإجرامي؟

للرد على التساؤل السابق، فإن جانب من الفقه يرى أن هناك تصوران لتقدير وقت قيام الركن المعنوي، تصور قانوني وآخر واقعي يستمد من جوهر النشاط ذاته[٢]:

فوفقا للتصور القانوني يتعين الرجوع إلى النص القانوني لاستخلاص الوقت، أما في حالة سكوت المشرع فيتعين الاستعانة بالتصور الواقعي من خلال الأفعال المكونة للركن المادي لجريمة غسل الأموال[٣].

ويلزم لقيام جريمة غسل الأموال إثبات علم الجاني بالمصدر الجرمي للأموال محل الغسل وقت إتيانه السلوك المكون لها، وهذا ما يمكن استخلاصه من نص المادة الثالثة الفقرة الأولى (ب) من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨:

١- تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم، بهدف اخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الافلات من العواقب القانونية لأفعاله؛

٢- اخفاء أو تمويه حقيقة الأمو ال، أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة، التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم.

= وكذلك انظر الفقرة(أ) من التوصية (2):

" اتفاق توفر النية والعلم المطلوبين لإثبات جريمة غسل الأموال مع المعايير المنصوص عليها في اتفاقيتي فيينا وباليرمو، وأن ينسحب ذلك على كون أن مثل هذه الحالة العقلية يمكن استنباطها من ملابسات الوقائع الموضوعية".

Countries should ensure that:
a) The intent and knowledge required to prove the offence of money laundering is consistent with the standards set forth in the Vienna and Palermo conventions, including the concept that such mental state may be inferred from objective factual circumstances.

(١) د. محمد عبداللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ٨٢ – ٨٣.
(٢) د. سليمان عبدالمنعم، مرجع سابق، ص ١٦٤.
(٣) د. عزت محمد العمزي، مرجع سابق، ص ١٨٧.

ويفهم من ذلك أن العلم بالمصدر غير المشروع للأموال يجب أن يكون مصاحباً لإثبات أي فعل من هذه الأفعال[١]، وذلك هو الأصل بالنسبة لكافة الجرائم[٢].

ومع ذلك يمكن القول أن الاتفاقية لا تشترط العلم بالمصدر الإجرامي وقت ارتكاب الفعل المكون لجريمة غسل الأموال إلا بالنسبة للصورة الثالثة من صور غسل الأموال التي ورد النص عليها في المادة الثالثة الفقرة الأولى (ج) بند (١) والتي تطلبت صراحة أن يكون العلم بالمصدر الإجرامي وقت تلقي الأموال موضوع الغسل[٣]: "اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال **مع العلم، وقت تسلمها**، بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم"[٤].

بالإضافة إلى ما سبق، في إثبات علم المتهم بالمصدر الإجرامي للأموال موضوع الغسل، فإنه يتوجب كذلك إثبات علم المتهم أنه يؤدي نشاطاً يتمثل في إحدى صور السلوك المكون لجريمة غسل الأموال، أو اتجاه إرادته إلى السلوك المكون لجريمة غسل الأموال[٥].

أي كما ورد في القانون الإماراتي[٦] في المادة الأولى منه أن جريمة غسل الأموال هي " كل عمل ينطوي على نقل أو تحويل أو إيداع أموال أو إخفاء أو تمويه حقيقة تلك الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٢).

وكما ورد أيضا في قانون مكافحة غسل الأموال المصري[٧] في الفقرة (ب) من المادة الأولى " كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢)، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال.

---

(١) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق،ص٨١- ٨٢.

(٢) د. محمود نجيب حسني: "شرح قانون العقوبات، القسم العام"، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٣) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٤) c) Subject to its constitutional principles and the basic concepts of its legal system:

i) The acquisition, possession or use of property, knowing, at the time of receipt, that such property was derived from an offence or offences established in accordance with subparagraph a) of this paragraph or from an act of participation in such offence or offences;

- http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf

(٥) د. محمد عبداللطيف عبدالعال، المرجع السابق، ص ٨٧.

(٦) القانون الإماراتي لمحافحة غسل الأموال رقم (٤) لعام ٢٠٠٢م، مشار إليه سابقا.

(٧) القانون المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢، سبق وأن تم الإشارة إليه .

ولا شك أنه يقع على سلطة الاتهام عبء إثبات وقوع الجريمة أوالجرائم التي استمدت منها الأموال حسبما استقر عليه القضاء في مصر في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة[1].

الفرع الثاني
إرادة النشاط المكون لجريمة غسل الأموال

إن تعريف الإرادة من وجهة فقه القانون الجنائي هو أنها تعد مركزا لخطورة الإنسان في القانون الجنائي بصفة عامة، فالعمل الإجرامي لا بد وأن يكون بسبب الإرادة[2].

فالإرادة الواعية الحرة هي قوام أحد عنصري الركن المعنوي المتعين توافره لقيام الجريمة قانوناً، ومن ثم فإن الركن المعنوي في جريمة غسل الأموال أو غيرها من الجرائم ينتفي بانتفاء إرادة النشاط المكون للركن المادي في الجريمة، سواءً تمثل ذلك النشاط المجرم في فعل إيجابي أم في مجرد الامتناع[3].

والإرادة يجب أن تنصرف إلى كل من السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية معاً في الجرائم التي يشترط لها القانون نتيجة، وإرادة السلوك تعني اتجاه الإرادة إليه، وإرادة النتيجة يقصد بها إرادة الأثرالطبيعي الذي يتمثل في حدوث تغيير في المحيط الخارجي[4].

غير أن القصد الجنائي لا يقف فقط عند حد النتائج المتعمدة، بل يكتفي بكونها إرادية؛ أي اتجهت إليها إرادة الجاني، ولا شك أن هذه الإرادة تحيط بالنتائج التي لم تكن تمثل الغاية أو الهدف من السلوك، إلا أنها تعتبر أكيدة التحقيق كأثر للسلوك متى كان الجاني قد تمثلها أو توقعها[5].

ونشاط غسل الأموال وفقاً لاتفاقية فيينا (وبعض قوانين مكافحة غسل الأموال للدول التي تم ذكرها خلال البحث) يمثل جريمة عمدية تتطلب القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة، فيجب أن تتجه إرادة مرتكب الفعل إلى إحدى الصور المحددة للسلوك الإجرامي، وأن يراد النتيجة الإجرامية المترتبة عليه[6].

والصور الثلاث التي نصت عليها الاتفاقية لصورغسل الأموال هي: تحويل الأموال، وإخفاء أو تمويه مصدرها، واكتساب أو حيازة أو استخدام تلك الأموال، دالة من حيث المعنى

---

(١) نقض مصري، ١٩٥٧/١٠/٨م، أحكام النقض، س ٨، رقم ٢٠٧، ص ٧٧٢.
(٢) د. عمر الشريف، درجات القصد الجنائي، ص ١٨٨.
(٣) د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ١١٣.
(٤) انظر في ذلك لدى:
– د. على عبدالقادر القهوجي، قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق ص ٢٢٧.
– د. هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، مرجع سابق، ص ٣٣.
(٥) د. مأمون سلامة: مرجع سابق، ص ٣٠٤.
(٦) د. هدى قشقوش: المرجع السابق، ص ٣٣.

على اشتراط إرادة الفعل، خاصة إذا ما اقترنت بالعلم الذي اشترطه المشرع الدولي في النصوص الثلاث بأن يكون مرتكب الفعل على علم بأنها مستمدة من جريمة[1].

وكذلك قانون غسل الأموال الإماراتي في المادة الثانية منه تنص على أنه: " يعد مرتكبا جريمة غسل الأموال كل من أتى عمدا أو ساعد في أي...." وهذه العبارات توجب إرادة إتيان السلوك المتمثل بالتحويل أوالإخفاء أوالاكتساب... وذلك عمدا حتى يمكن تجريمه، وبالتالي يستدل من نص هذه المادة القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة .

وكذلك أيضا ما يمكن استخلاصه من المادة الثانية من قانون سلطنة عمان لغسل الأموال[2] والتي تنص على: "يعد مرتكبا جريمة غسل الأموال كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم عمدا بأحد الأفعال الآتية: والمتمثلة في (أ) تحويل الأموال أو نقلها أو إجراء معاملة.. أو (ب) تمويه أو إخفاء طبيعة ومصدر... (ج) تملك أو استلام عائدات...".

ولذلك يمكن القول إن توافر جريمة غسل الأموال قانوناً يتطلب إرادة إحدى صور النشاط المكون لركنها المادي على النحو الذي بيناه، وانصراف نية الفاعل إلى تحقيق النتيجة المحظورة قانوناً.

وهكذا، نلخص ما سبق وأن ذكرناه، عن أن الجريمة الأصلية أو الأولية باعتبارها مصدر الأموال غير المشروعة "كشرط مفترض" في جريمة غسل الأموال، وبينا نطاق الجريمة الأصلية في الإتفاقيات الدولية وكذلك القوانين التشريعية واكتشفنا أن بعضا منهم وسع من نطاق تحديدها والآخر ضيق وقيد وحصر في نطاق جرائم محددة على سبيل الحصر أما الآخر فلم يجعل لنفسه حدودا يلتزم بها وأخذ بين الإثنين تارة بحصر الجرائم وتارة بالتوسع فيها أو الجمع بينهما.

وتطرقنا لحجية القرارات التي تصدرها جهات التحقيق والإدعاء وكذلك الأحكام الجنائية التي تصدرها المحاكم بشأن الجريمة الأصلية، وبينا مدى تأثيرها على قيام جريمة غسل الأموال من عدمه، و تطرقنا أيضا لمدى جواز اتحاد الجاني في الجريمتين، الجريمة الأولية وجريمة غسل الأموال.

ثم تحدثنا عن الركن المادي والمعنوي لجريمة غسل الأموال، وذكرنا أن الركن المادي لهذه الجريمة يقوم على أربعة عناصر هي: سلوك إجرامي يرتكبه الجاني، ومحل يرد عليه السلوك (وهو الأموال غير المشروعة المتحصلة من الجرائم الأصلية) ونتيجة إجرامية مادية، وعلاقة سببية تربط بين السلوك والنتيجة.

وقلنا أن الركن المعنوي يتمثل في العلم بمصدر الأموال غير المشروع والإرادة في إتيان سلوك إجرامي، وذكرنا أن جريمة غسل الأموال جريمة عمدية وبالتالي فهي تعتمد على

---

(١) د. نبيل مدحت سالم: "الجرائم الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ٩٨. وكذلك انظر:
- هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) صدر مرسوم سلطاني تحت رقم ٢٠٠٢/٣٤ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال، بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٢م.

القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة، فلا يتوافر إلا بانصراف إرادة الشخص إلى ارتكابها، وتوافر علم الجاني بأن الأموال أو العائدات أو المتحصلات هي من مصدر غير مشروع.

وعلى هذا، نصل إلى أن جريمة غسل الأموال جريمة لها كيانها وبنيانها القانوني المستقل والطبيعة الخاصة بها كما بينا سالفا، رغم أنها تعتمد في قيامها وتحريكها على الأموال غير المشروعة المتأتية من جرائم سابقة أو أولية أو أصلية، وبذلك، فإننا نرى أنها جريمة بلا روح – إن جاز التعبير – ليس لها وجود أولي، إن لم تكن هناك أموال قذرة غير مشروعة تحصلت من جرائم سابقة تحركها وتبث فيها الروح.

وعليه، يتبين لنا أن الحكمة من وراء النداءات الدولية المتزايدة لإدراج أكبر قدر ممكن من الجرائم التي يعاني منها المجتمع الدولي باعتبارها جرائم تدر بالأموال غير المشروعة محل جريمة غسل الأموال، ضمن الجرائم الأصلية [1]، ما هي إلا للحد من تلك الجرائم وسد المنافذ على هؤلاء المجرمين من الاستفادة من تلك الأموال واستخدامها.

وهذا يعني بشكل غير مباشر أن تجريم غسل الأموال ومكافحته مؤداه مكافحة الجرائم الأخرى، وبالتالي يتوجب على المشرعين سواء الدوليين أم المحليين أن يعطوا أهمية كبرى للجرائم المنظمة والجرائم الخطيرة التي تمس حياة المجتمع في كل جوانبه وذلك بإدراجها ضمن قائمة الجرائم الأصلية الداخلة في نطاق تجريم غسل الأموال، وهكذا، يتبين أن تجريم عمليات غسل الأموال المتأتية من تلك الجرائم ما هي إلا وسيلة أو استراتيجية حديثة فعالة لمكافحة تلك الجرائم [2].

---

(١) "Whereas the criminalisation of money laundering was originally often limited to proceeds from drug trafficking, many legislators have now broadened its application field to the proceeds from many offences (not limited to organised crime), or even all offences. This means that the group of predicatethe original offence that generated the proceeds in the first place, is not limited any more to drug offences."

أنظر ذلك لدى:

- Guy Stessens, Money Laundering: A New International Law Enforcement Model, Cambridge University Press, Cambridge, England. 2000. P. 11-12.

(٢) Guy Stessens, Money Laundering: P. 9.

الفصل الثالث
الجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال

تمهيد:-

تطرقنا فيما سبق إلى جريمة غسل الأموال، على اعتبار أنها جريمة تقع على أموال غير مشروعة تأتت من جرائم أصلية أو أولية، إلا أن هناك أفعالا أخرى تقع إلى جانب الجريمة الأساسية "جريمة غسل الأموال" درج جانب من الفقه إلى تسميتها الجرائم الملحقة (المرتبطة) بجريمة غسل الأموال، إذ يشكل جانبا كبيرا من تلك الأفعال امتناع أو سلوك سلبي يتصل بجريمة غسل الأموال في مراحلها الأولى، ومع ذلك فإن أغلب تلك الأفعال قد تعتبر مخالفات إدارية أو تنظيمية لقرارات أو لوائح تختص بالأنشطة المالية أو المصرفية أو التجارية، والبعض الآخر يندرج في إطار جرائم قائمة بالفعل في القوانين العقابية للعديد من الدول[1].

وما يميز الجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال، صفة مرتكبيها، سواء كانوا أشخاصا اعتبارية كالمؤسسات المالية بكل أشكالها أو كانوا أشخاصا طبيعية كرؤساء مجالس الإدارة والمدراء والعاملين في القطاع المالي الخاضع لقانون غسل الأموال أو قانون العقوبات حسب تناول التشريعات الداخلية المختلفة لها.

وبالتالي فإن التشريعات أختلفت في تناول تلك الأفعال وتصنيفها قانونيا بين عدة اتجاهات: اتجاه يتعامل مع هذه الأفعال باعتبارها من قبيل المخالفات التي ترتكب من قبل المؤسسات ذات العلاقة وبواسطة القائمين على إدارتها، ومن ثم فإن التجريم الجنائي لا ينسحب عليها، بل توقع عليهم سواء كانوا أشخاصا طبيعية أو اعتبارية الجزاءات والعقوبات ذات الطابع الإداري ومن أمثلة ذلك قوانين ألمانيا وفرنسا[2] ولوكسمبورج.

واتجاه آخر يتعامل مع هذه الأفعال باعتبارها جرائم جنائية تستوجب العقوبة الجنائية، ومن أمثلتها قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢م، وقانون غسل الأموال الإماراتي رقم ٤ لعام ٢٠٠٢م، والقانون البحريني لحظر ومكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠١م، والقانون الكويتي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، وكذلك الإنجليزي والسويسري[3].

---

(١) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٢) كان قانون العقوبات الفرنسي يندرج في إطار التشريعات الت تجرم تلك الأفعال على أنها جرائم جنائية وذلك قبل التعديل الذي أدخله مؤخرا على الأحكام الإجرائية لغسل الأموال. مشار إليه لدى: د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٣) راجع ذلك لدى:
- د. حسام الدين محمد أحمد، المرجع السابق، ص ١٩٤-١٩٥.
- د. عبدالفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

كما اختلف الفقه حول التصنيف القانوني لهذه الجرائم، حيث يرى جانب من الفقه[1] تصنيف هذه الجرائم (موضوع هذا الفصل) على أنها جرائم العاملين في البنوك.

أما الجانب الآخر من الفقه[2] والذي نعتقد أنه أدق في تصنيفه، يرى أن جرائم العاملين في المؤسسات المالية على اختلاف أشكالها وحسب ما ورد في بعض التشريعات مثل التشريع الإماراتي والمصري على سبيل المثال، لا يمكن تصنيفها على أنها جرائم العاملين في قطاع البنوك فقط.

في حين ذهب جانب ثالث من الفقه – والذي نميل إليه–، إلى تصنيف هذه الجرائم على أنها جرائم ملحقة بجريمة غسل الأموال، على اعتبار أنها أفعال لا يندرج النشاط الذي ينسب إلى مرتكبيها في إطار فعل غسل الأموال أو المساهمة فيه[3].

ومع الاختلافات التي أشرنا إليها سابقا، بين تلك الاتجاهات في تصنيف هذه الأفعال، إلا أن هناك اتفاق واضح وجلي على مواجهة تلك الأفعال منعا لاستخدام ذلك القطاع – القطاع المالي– الهام كأداة لغسل الأموال غير المشروعة.

وبناء على ما سبق، سنتناول الجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من الجرائم، جرائم الامتناع، وجريمة التعامل بأسماء صورية أو وهمية، وجريمة إفشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال وذلك في ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: جرائم الامتناع.

المبحث الثاني: جريمة التعامل بأسماء صورية أو وهمية .

المبحث الثالث: جريمة إفشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال.

وذلك على التفصيل الآتي:–

المبحث الأول
جرائم الامتناع

ليس المقصود بالامتناع النشاط أو السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال، وإنما الامتناع المقصود هنا هو الإحجام عن إتيان فعل أو نشاط يتعين على الجاني القيام به تنفيذا لقانون أو لائحة أو نظام يجب عليه الالتزام به، سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا[4].

---

(١) د. ابراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٨٣.
(٢) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.
(٣) انظر في ذلك لدى:
– د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٩٤.
– د. عبدالفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص٢٠٤.
– د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٦١.
– أ. عبدالفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٧٨.
(٤) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٩٦.

وعلى ذلك، سنتطرق إلى أبرز جرائم الامتناع في بعض التشريعات الداخلية على النحو التالي:-

المطلب الأول: الامتناع عن الإخطار عن العمليات المشبوهة.

المطلب الثاني:الامتناع عن التحقق من هوية العملاء والمستفيدين.

المطلب الثالث:الامتناع عن إمساك وحفظ وتحديث السجلات والمستندات.

وذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول
الامتناع عن الإخطار عن العمليات المشبوهة

هناك شبه اجماع من قبل تشريعات غسل الأموال على الزام المؤسسات والجهات المالية بالإخطار أو رفع التقارير عن العمليات التي يشتبه في أنها تنطوي على غسل أموال، سواء تلك التشريعات التي أسبغت على الامتناع عن هذا الالتزام وصف الجريمة الجنائية أو تلك التي تعاملت معها على أنها مخالفات تنظيمية أو إدارية سواء نسب إلى الشخص الاعتباري أو الطبيعي[1].

فوفقا لقانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢م، فإن نص المادة الثامنة منه، ألزم المؤسسات المالية بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري، حيث نصت هذه المادة على أن: " تلتزم المؤسسات المالية بإخطار الوحدة عن العمليات المالية التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال، المشار إليها في المادة (٤) من هذا القانون ...."

والمؤسسات المالية المقصودة في هذا النص هي ما ورد ذكرها في الفقرة (ج) من المادة الأولى:-

١. البنوك العاملة في مصر وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر.
٢. شركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي.
٣. الجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال.
٤. الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية.
٥. الجهات العاملة في مجال تلقي الأموال.
٦. صندوق توفير البريد.
٧. الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري وجهات التوريق العقاري.
٨. الجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي.
٩. الجهات العاملة في نشاط التخصيم.

---

(١) – د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٩٦.
– د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

١٠. الجهات التي تمارس أي نوع من أنشطة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين.

ويفهم من نص المادة السابقة (٨) أن امتناع غير الخاضعين لأحكام هذا القانون لا يدخلهم في إطار التجريم، إذ أن الامتناع المقصود هنا يجب أن يقع من مؤسسة ملتزمة بالإبلاغ أو الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال[١].

وقد نص المشرع المصري في المادة (١٥) من قانون غسل الأموال على معاقبة كل من يخالف ما جاء في المادة الثامنة بالحبس وبالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

أما التشريع الإماراتي رقم ٤ لعام ٢٠٠٢م، فقد حدد على سبيل الحصر الملتزمين بواجب الإبلاغ، وهم رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة، ومدراء وموظفوا المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية والذين علموا وامتنعوا عن إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال بأي فعل وقع في منشآتهم وكان متصلا بجريمة غسل الأموال[٢].

وقضت المادة (١٥) بمعاقبة هؤلاء بالحبس أو بالغرامة التي لاتجاوز (١٠٠،٠٠٠) درهم ولا تقل عن (١٠،٠٠٠) درهم أو بالعقوبتين معا في حالة علمهم وامتناعهم عن إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال بأي فعل وقع في منشآتهم وكان متصلا بجريمة غسل الأموال.

وكذلك التشريع الكويتي، فقد جرم الامتناع عن الإبلاغ عن أية معاملة مالية مشبوهة اتصل بها علم كل من يتعين عليه الإبلاغ[٣].

والذين يتعين عليهم الابلاغ حسب المادة (٣) هم: البنوك، وشركات الاستثمار، ومؤسسات وشركات الصرافة وشركات التأمين، وغيرها من المؤسسات المالية والأشخاص الذين يصدر بحقهم قرار من وزير المالية.

أما العقوبة التي قررها الشارع الكويتي، فهي الحبس لمدة ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار، ولا تزيد على عشرين ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع العزل من الوظيفة كل من يتعين عليه الابلاغ وفقا لأحكام المادة (٤) من هذا القانون ولم يبلغ..[٤]

ويتبين من نص المادة السابقة أن المشرع الكويتي جعل من الجزاء التأديبي عقوبة تكميلية واجبة متى ما ثبت بحق من ألزم بالإبلاغ، الامتناع عنه.

---

(١) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
(٢) إرجع للمادة (٧+ ١٥) من قانون غسل الأموال الإماراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢م.
(٣) أرجع إلى الفقرة (٤) من المادة (٣) الفصل الثاني، من القانون رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢م بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال.
(٤) ارجع للمادة (١١) من قانون غسل الأموال الكويتي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢م.

وفي المقابل فإن التشريع البحريني[1]، يتسع فيه نطاق تجريم الامتناع ليشمل كل من توافرت لديه من واقع مهنته أو نشاطه أو أعماله أو وظيفته أو بأي طريق آخر معلومات أو شبهات تتعلق بإحدى جرائم غسل الأموال ولم يقم بإبلاغ الجهة المختصة بتنفيذ هذا القانون[2].

وهذا يعني أن المشرع البحريني لم يربط واجب الابلاغ بالمؤسسات المالية أو العاملين بها، وإنما حمل كل شخص كان طبيعيا أم معنويا أو اعتباريا مسئولية إبلاغ الجهة المختصة عن أي معلومات أو شبهات تتعلق بإحدى جرائم غسل الأموال.

وقد قرر المشرع البحريني في الفقرة (٤) من المادة (٣) من قانون غسل الأموال البحريني، العقوبة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من ارتكب جريمة من الجرائم المرتبطة بجريمة غسل الأموال.

البنيان القانوني لجريمة الامتناع عن الإخطار عن العمليات المشبوهة:

هناك ركنان أساسيان لجريمة الامتناع عن الإخطارأو الإبلاغ عن العمليات المشبوهة، ركن مادي وركن معنوي، وكذلك شرط مفترض.

١- الشرط المفترض:

أما الشرط المفترض في هذه الجريمة فهو صفة من عليه واجب الإبلاغ، وهو المؤسسات المالية وكذلك العاملين فيها، كما أشرنا إليهم سابقا في التشريع المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال المادة (١) الفقرة (ج)، والقانون الإماراتي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢المادة (١) تعريفات، والقانون الكويتي لمكافحة غسيل الأموال رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٢، المادة (٣)، أما التشريع البحريني رقم (٤) لعام ٢٠٠١، فلم يرد فيه أي تحديد لهذه الصفة بل جاءت مطلقة بحيث ينسحب على كل شخص طبيعي أو اعتباري[3].

٢- الركن المادي:

أما الركن المادي، فهو عبارة عن السلوك السلبي في صورة امتناع، أي امتناع كل من يقع عليه واجب الإبلاغ أو الإخطار سواء كان شخصا طبيعيا أم كان اعتباريا، والمشار إليهم في قوانين غسل الأموال المشار إليها سابقا . فامتناعه إذن عن الإخطار عن تلك العمليات المشبوهة يؤدي إلى قيام مسئوليته الجنائية، وبالمفهوم العكسي فإنه إذا لم يوجد اشتباه أو لم يشتبه الملزم بالإخطار فإن المسئولية الجنائية لا شك أنها تنتفي[4].

---

(١) مرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال.

(٢) حيث نص البند (١) الفقرة (٢-٦) الخاصة بالجرائم المرتبطة بجريمة غسل الأموال، من المادة (٢)، على أن " كل من توافرت لديه من واقع مهنته أون نشاطه أو أعماله أو وظيفته أو بأي طريق آخر معلومات أو شبهات تتعلق بإحدى جرائم غسل الأموال ولم يبلغ الوحدة المنفذة بها."

(٣) د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٤) د. إبراهيم حامد طنطاوي، المرجع السابق، ص ٨٩.

٣- الركن المعنوي:

هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي العام، أي بتوافر عنصريه العلم والإرادة، إذ ينصرف العلم إلى كافة عناصر السلوك الإجرامي وكذلك إلى النتيجة الاجرامية التي تترتب على ذلك السلوك، وأن يعلم الجاني بأن عليه التزام قانوني بالإخطار عن العملية المشبوهة، وأن تتجه مع ذلك إرادته " من ألزم بالإخطار قانونا" إلى تحقيق السلوك المكون للنتيجة والمتمثل بالامتناع عن الإخطار. ولا بد من توافر الصفة الإرادية في السلوك الإجرامي والتي تنتفي على سبيل المثال في حالة السهو والنسيان، إذ لا يكفي ذلك لقيام القصد الجنائي في هذه الجريمة[١].

المطلب الثاني
الامتناع عن التحقق من هوية العملاء والمستفيدين

يقصد بذلك، عدم قيام المؤسسات المالية المعنية بوضع النظم الكفيلة بالحصول على بيانات التعرف على الهوية والأوضاع القانونية بالعملاء والمستفيدين الحقيقيين، وهو من الأمور التي أهتمت بها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكذلك التشريعات الداخلية[٢]، إذ لها أهمية بالغة في الإجراءات الوقائية والمكافحة والتتبع والإثبات[٣].

ويأتي هذا الالتزام الملقى على عاتق المؤسسات المالية والمصارف إعمالا لمبدأ " اعرف عميلك" والذي يتطلب من تلك الجهات تطوير معايير ونظم الحصول على المعلومات عن العملاء والمستفيدين[٤].

وقد نصت التوصية (١١) من توصيات مجموعة العمل المالي الدولية على أنه " على المؤسسات المالية أن تتخذ التدابير اللازمة للحصول على المعلومات عن الهوية الحقيقية للأشخاص الذين تفتح الحسابات بإسمهم أو تدار العملية التجارية لصالحهم ..."

أما القانون السويسري لمكافحة غسل الأموال في النطاق المالي، يوجب على المؤسسة المالية التحقق من هوية المالك المنتفع من الأموال محل المعاملة وما يستتبع ذلك من جمع البيانات والمعلومات عنه والاحتفاظ بها لمدة خمس سنوات.

ويعاقب القانون السويسري على الامتناع من التحقق عن هوية العميل أو عدم بذل العناية الواجبة في المعاملات المالية، بالحبس الذي لا يزيد مدته على سنة والغرامة التي لا

---

(١) - د. إبراهيم حامد طنطاوي، المرجع السابق، ص ٩١.
- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٢) ارجع إلى التوصية الخامسة من التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية "FATF" .

(٣) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٤) ارجع في ذلك لدى:
- د. عبدالفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص ٢١١.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٦٨.
- أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

تتجاوز أربعين ألف فرنك سويسري، أما في نطاق العمل المالي المصرفي فإن العقوبة هي الحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز مائة ألف فرنك سويسري[١].

أما في انجلترا، فقد ألزم تشريع غسل الأموال الانجليزي لعام ١٩٩٣م، المؤسسات المالية بالتعرف على هوية العميل، وهي تندرج ضمن التشريعات التي اعتبرت الامتناع عن الإخطار أو التحقق من هوية العميل جريمة جنائية تستوجب عقوبة جنائية.[٢]

أما قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢م، فقد ألزم المؤسسات الخاضعة لهذا القانون بوضع النظم الكفيلة والحصول على بيانات التعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين[٣].

كما أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون في مادتها (٣٠) نصت على أنه " تضع كل مؤسسة من المؤسسات المالية نظاما خاصا للتعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الاعتبارية والطبيعية، على أن يتبع في وضع تلك النظم الضوابط المنصوص عليها في المادة (٢٢) من اللائحة، بالإضافة إلى أية ضوابط أخرى تكون لازمة في هذا المجال بما يتناسب مع أوجه نشاط هذه المؤسسة[٤].

وقد قرر المشرع المصري عقوبة هذه الجريمة، الحبس والغرامة التي لاتقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبيتين[٥].

أما قانون غسل الأموال الإماراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢م، ومع اتفاقنا مع جانب من الفقه[٦] على خلو هذا القانون من أي نص يتعلق بالإمتناع عن التحقق من هوية العملاء.

إلا أننا نرى أن هذا الالتزام مفروغ منه من حيث الواقع العملي الذي نلمسه، فإذا استندنا إلى المادة (١١) من قانون غسل الأموال نجد أنها ألزمت الجهات المعنية بالترخيص والرقابة على المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية أن تضع الآليات المناسبة للتأكد من إلتزام المنشآت المشار إليها بالأنظمة واللوائح الخاصة بمواجهة غسل الأموال في الدولة بما في ذلك رفع تقارير الحالات المشبوهة فور حدوثها إلى الوحدة المشار إليها في المادة (٧) من هذا القانون، نجد أن المصرف المركزي هو أحد الجهات المعنية بالرقابة على تلك المؤسسات.

وبالتالي إذا نظرنا من جانب، إلى مسئولية المصرف المركزي ورقابته على كافة المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية ذات الصلة، ووجود وحدة مكافحة غسل الأموال المسئولة عن تلقي تقارير المعاملات المشبوهة من تلك الجهات في

---

(١) مشار إليه لدى: د. حسام الدين محمد احمد، المرجع السابق، ص ٢٢٤-٢٢٥.
(٢) مشار إليه لدى: - د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٢٤-٢٢٥ .
(٣) ارجع إلى نص المادة الثامنة من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢.
(٤) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٥١) لعام ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال، الجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرر (أ) في ٩ يونيه سنة ٢٠٠٣م.
(٥) المادة (١٥) من قانون غسل الأموال المصري.
(٦) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٢٧. أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

المصرف المركزي من جانب ثان، ورئاسة محافظ المصرف المركزي للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال من جانب ثالث، واسترجعنا التعميم رقم ٢٠٠٠/٢٤ الصادر من المصرف المركزي بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٤م، والموجه إلى كافة البنوك والصرافات وشركات التمويل والمنشآت المالية الأخرى العاملة في الدولة، نجد، أن الفقرة (٣- ١) من المادة (٣) المتعلقة بالحسابات المصرفية والوثائق الضرورية والتي تشمل الإسم الكامل لصاحب الحساب، والعنوان الحالي، ومكان العمل، وفحص جواز السفر الفعلي، والاحتفاظ بنسخة منه تكون موقعة من قبل الموظف المسئول عن فتح الحساب على أنها " نسخة طبق الأصل". وكذلك المادة (٦)[١] التي أوجبت التحقق في حالة الشك بعملية غسل الأموال من هوية العميل حسب ما ورد في المواد السابقة، بغض النظر عما إذا كان المبلغ المعني أربعين ألف درهم أو أقل، يسند ما ذهبنا إليه من رأي.

- البنيان القانوني لجريمة الامتناع عن التحقق من هوية العملاء والمستفيدين:

لهذه الجريمة أيضا كسابقتها ركنان أساسيان هما، الركن المادي والركن المعنوي واللذين سنتناولهما تاليا، بالإضافة إلى شرط مفترض كما هو الحال في كل الجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال والذي يتمثل بصفة الجاني ونكتفي بما سبق ذكره في المطلب السابق.

١- الركن المادي:

يقوم الركن المادي في هذه الجريمة على سلوك يتصف بعدم مراعاة واتباع القوانين واللوائح والأنظمة، أي بالإمتناع عن وضع النظم الكفيلة بالحصول على بيانات التعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وعدم قيام المؤسسات المالية عند الاشتباه في صحة ما يقدم من بيانات أو مستندات التعرف بالتحقق من صحتها بكافة الطرق[٢].

٢- الركن المعنوي:

يتطلب الركن المعنوي في هذه الجريمة القصد الجنائي العام، والذي يعتمد على عنصرين هما العلم والإرادة.

وبالتالي يجب أن يعلم الموظف بوجود القواعد الموضوعة من قبل المؤسسة المالية والمتعلقة بالتحقق من شخصية العملاء، أما إذا لم يكن يعلم صدور هذه القواعد فلا يعد القصد متوافرا[٣].

---

(١) من التعميم رقم ٢٠٠٠/٢٤ الصادر من المصرف المركزي بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٤.

(٢) راجع في ذلك لدى: -
- د. محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص ٢٧٤.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٧٠.

(٣) د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٩٥.

وفي المقابل يتعين على المؤسسة وضع تلك الأنظمة والقواعد الكفيلة بالحصول على بيانات العملاء والمستفيدين، وإلا تقع عليها المسئولية الجنائية إذا علمت بعدم وجود تلك الأنظمة ولم تقم بوضعها، ومع ذلك أتجهت إرادتها إلى الامتناع[1].

كما ينبغي أن تتجه إرادة الموظف إلى تحقيق السلوك المكون للجريمة والمتمثل في عدم اتباع القواعد المتعلقة بالتحقق من شخصية أوهوية العملاء والمستفيدين، وينتفي القصد الجنائي إذا اعتقد الموظف بعض هذه القواعد معتقدا عدم وجود غيرها فلا يتوافر القصد الجنائي، وكذلك إذا كان امتناعه راجعا إلى سهو أو نسيان إذ لم تتجه إرادته إلى الامتناع[2].

المطلب الثالث
الامتناع عن إمساك وحفظ وتحديث السجلات والمستندات

نظرا لتعلق هذا النوع من جرائم الامتناع بالسجلات والمستندات فإننا آثرنا وضعها تحت عنوان واحد، وهي:

١. الامتناع عن إمساك السجلات والمستندات.
٢. والامتناع عن حفظ السجلات والمستندات.
٣. الامتناع عن تحديث معلومات السجلات والمستندات.
٤. الامتناع عن وضع السجلات والمستندات تحت تصرف الجهات المعنية والمختصة.

حيث نصت المادة (٩) من القانون المصري لغسل الأموال، على أنه: " تلتزم المؤسسات المالية بإمساك سجلات ومستندات لقيد ما تجريه من العمليات المالية المحلية أو الدولية تتضمن البيانات الكافية للتعرف على هذه العمليات، وعليها أن تحتفظ بهذه السجلات والمستندات وبسجلات بيانات العملاء والمستفيدين المشار إليها في المادة (٨) من هذا القانون لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء التعامل مع المؤسسة أو من تاريخ قفل الحساب – على حسب الأحوال– وعليها تحديث هذه البيانات بصفة دورية وأن تضع هذه السجلات والمستندات تحت تصرف السلطات القضائية والجهات المختصة.....»[3].

---

(١) د. محمد علي سويلم، المرجع السابق،ص ٢٧٥.
(٢) ارجع في ذلك لدى:
– د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٩٥.
– د. محمد علي سويلم، المرجع السابق، ص ٢٧٥.
– أ. عبدالفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٣) انظر في ذلك أيضا لدى:
– د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص٣٧٠.
– د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص ٢١٩.
– د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٩٨.

والملاحظ أن مضمون هذه المادة جاء متوافقا مع المادة (١٠) من القانون النموذجي الصادر عام ١٩٩٥ عن الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات، وكذلك مع التوصية الرابعة عشر من توصيات مجموعة العمل المالي الدولية[١].

كما يلاحظ أن المشرع المصري قد توسع في فرض العديد من الإلتزامات على تلك المؤسسات المالية وبعيدا عن جرائم غسل الأموال، وهذا التوسع يعني التوسع أيضا في نطاق التجريم والمسئولية الجنائية في حالة الإخلال بأي التزام من هذه الالتزامات، وهذا الإخلال يندرج في نطاق المهام الوظيفية التي يترتب على الإخلال بها تحقق المسئولية الإدارية وبالتالي تستوجب الجزاء التأديبي[٢].

أما القانون الاماراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال لم يتضمن تجريما مماثلا لما تضمنه القانون المصري.

إلا أن التعميم رقم ٢٠٠٠/٢٤ الصادر من المصرف المركزي بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٤م، وفي المادة (١٦) نص على أنه " في الحالات التي تسري عليها هذه الإجراءات يجب أن يتم الاحتفاظ بالسجلات وأن تكون متوفرة لمفتشي المصرف المركزي للتفتيش عليها وللتحقيق، لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وهذا يشمل وثائق فتح الحساب التي يجب الاحتفاظ بها أيضا لمدة خمس سنوات بعد إغلاق الحساب(القانون التجاري، المادة (٣٢).

أما القانون البحريني لحظر ومكافحة غسل الأموال، فقد نص في المادة (٥) الفقرة(أ) و(ب) بالاحتفاظ لمدة خمس سنوات بعد انتهاء العملية بنسخة من مستندات الهوية لكل متعامل، وكذلك الاحتفاظ بسجل لكل عملية جديدة أو غير متصلة لمدة خمس سنين بعد انهاء العملية التي تم تسجيلها.

أما القانون الأمريكي فقد وسع من نطاق الالتزام بإمساك السجلات سواء من حيث الملتزم بإمساكها أو من حيث مضمون هذه السجلات، وذلك بتقرير الالتزام بإمساك سجلات نوعية متخصصة، إضافة إلى السجلات العامة.

وكذلك القانون الإنجليزي لغسل الأموال، فقد ألزمت المؤسسات المالية المخاطبة بأحكام اللائحة أن تدون في سجلات المعاملة المالية كافة التفاصيل المتعلقة بها والتي يكون طرفها العميل أو طرف آخر، ويتم الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة خمس سنوات[٣].

كما تضمن القانون النموذجي الدولي لمكافحة غسل الأموال والتحري فيها لعام ١٩٩٩[٤]، في الفقرة (و) "حفظ السجلات من جانب المؤسسات المالية والائتمانية" من الفصل

---

(١) أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق،ص ٢٥٩. وكذلك انظر التوصية رقم (١٠) من توصيات "FATF".
(٢) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢١٩.
(٣) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٢١-٢٢٢.
(٤) وللإسترشاد، إرجع إلى:
- القانون العربي الاسترشادي النموذجي لمكافحة غسل الأموال سنة ٢٠٠٣.
- القانون الاسترشادي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٣.

الثاني منه، على أن " تتحفظ المؤسسات المالية والإئتمانية الوثائق التالية وتضعها تحت تصرف السلطات الوارد ذكرها في البند التالي:

١. الوثائق المتعلقة بهوية العملاء لمدة لا تقل عن ... سنة (طبقا لما يحدده القانون).

٢. الوثائق المتعلقة بالمعاملات التي يجريها العملاء والتقارير المنصوص عليها في البند السابق لمدة لا تقل عن .... سنة (طبقا لما ينص عليه القانون) بعد تنفيذ المعاملة.

كما أن التوصية رقم (١٤) من توصيات مجموعة العمل المالي الدولية، أوجبت الاحتفاظ لمدة خمس سنوات على الأقل بالمستندات المثبتة للهوية الشخصية للعملاء، وبكافة السجلات الخاصة بالعمليات المحلية والدولية، لتقديمها للسلطات المختصة، لدى طلبها، مع مراعاة أن تكون البيانات الواردة بتلك السجلات كافية كأدلة إثبات، حال إقامة الدعاوى الجنائية[١].

البنيان القانوني للجرائم المتعلقة بالسجلات والمستندات:-

لهذه الجرائم أيضا ركنان أساسيان هما ركن مادي وركن معنوي، وشرط مفترض.

١- الركن المادي:-

يتمثل هذا الركن في سلوك الامتناع عن إمساك أو حفظ أو تحديث أو وضع المستندات والسجلات تحت تصرف الجهات المختصة، وذلك بعدم قيام المؤسسات المالية وبحسب طبيعة نشاطها، إمساك سجلات ومستندات لقيد ما تجريه من عمليات مالية محلية أو دولية، وحفظها وتحديثها، وكذلك وضعها وتقديمها للجهات المختصة والمحددة في القانون في أي مرحلة كانت سواء كانت في مرحلة التحري والاستدلال أو في مرحلة التحقيق أو المحاكمة[٢].

٢- الركن المعنوي: -

تتطلب هذه الجرائم ركنا معنويا ينهض على عنصرين هما العلم والإرادة، ويتعين أن يعلم الجاني (سواء العاملين المختصين بالمؤسسات المالية أم المؤسسات المالية كأشخاص اعتبارية بذاتها) بعدم قيامه بإمساك أو حفظ أو تحديث المعلومات بالسجلات والمستندات، ومع ذلك تتجه إرادته إلى الامتناع من ذلك، وكذلك علم الجاني بأن إحدى الجهات المحددة بالنص قد طلبت هذه السجلات والمستندات ومع ذلك أتجهت إرادته إلى الامتناع عن تقديمها لتلك الجهات المختصة[٣].

---

(١) ارجع للتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية "FATF-GAFI" على الموقع:
- http://www.fatf-gafi.org/pages/0,3417,en_32250379_32235720_1_1_1_1_1,00.html

(٢) راجع في ذلك لدى:
- د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٩٨ وما بعدها.
- د. محمد علي سويلم، مرج ص ٢٨١ وما بعدها.

(٣) انظر في ذلك لدى: ع سابق،
- د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٩٨ وما بعدها .
- د. محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص ٢٨١ ومابعدها.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٦٨ وما بعدها.
- أ. عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ٧٨ وما بعدها.

المبحث الثاني
جريمة التعامل بأسماء صورية أو وهمية

نصت التوصية (١٠) من توصيات مجموعة العمل المالي الدولية "FATF" على أنه " على المؤسسات المالية ألا تحتفظ بحسابات دون أسماء أو أسماء واضح أنها وهمية ويجب أن يطلب منها (بالقانون أو بالنظام أو بالاتفاق بين السلطات المشرفة والمؤسسات المالية أو باتفاقات التنظيم الذاتي بين المؤسسات) أن تتعرف على هوية العملاء وتسجيلها، وبالتحديد عن فتح الحسابات أو الدخول في معاملات بصفة وكيل أو استئجار صناديق الأمانات، وكذلك تنفيذ معاملات مالية بمبالغ كبيرة"(١).

وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقمع وتمويل الإرهاب ١٩٩٩، فقد وجهت الدول بأن تضع تدابير تلزم المؤسسات المالية والجهات الأخرى التي لها صلة بالمعاملات المالية، باستخدام أكفأ التدابير المتاحة للتحقق من هويات العملاء، العابرين والمعتادين، وخاصة عند فتح حسابات لهم بحيث لا يتم فتح حسابات يكون أصحابها أو المستفيدين منها – سواء أشخاصا طبيعية أو اعتبارية– مجهولي الهوية(٢).

كما ألزم قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢م، المؤسسات المالية على عدم جواز فتح حسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال أو ودائع مجهولة أو بأسماء صورية أو مجهولة."(٣)

ويرى بعض الفقه أن المشرع المصري قصر هذا الحظر على الأعمال المصرفية دون غيرها من الأعمال، فأخرج العديد من الأعمال المصرفية مثل الشراء والبيع في الأسهم والعملات الأجنبية(٤).

ولتأكيد أهمية ذلك، أصدر البنك المركزي المصري تعليمات للبنوك تتضمن عدم فتح حسابات لأشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية، وأن يتم فتح الحسابات على نماذج البنك الموحدة لدى كل الفروع، وأن تتضمن بيانات تفصيلية بشأن الإسم الكامل لطالب فتح الحساب وجنسيته وعنوان إقامته وهواتفه وعنوان العمل وغيرها، وأن يوقع إقرارا بأنه المالك الأصلي والوحيد والمستفيد من فتح الحساب، وكذلك بالنسبة للأشخاص الاعتبارية أن تتضمن النماذج الشكل القانوني وطبيعة النشاط، والشخص المخول بالتوقيع وأسماء وعناوين الشركاء وأسماء وعناوين المساهمين(٥).

---

(١) توصيات مجموعة العمل المالي الدولية "FATF-GAFI"، مرجع سابق.
(٢) راجع الفقرة (١/ب/١) من المادة (١٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لقمع وتمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م.
(٣) الفقرة الثانية من المادة (٨) من القانون المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢م، بشأن مكافحة غسل الأموال.
(٤) أ. عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ٩٥.
(٥) - أ. عبدالفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ٩٦.
- أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

كما قرر هذا القانون في المادة (١٥) عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين[١].

أما القانون الإماراتي لغسل الأموال رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢، فقد خلى أيضا من النص على هذه الجريمة، إلا أن التعميم رقم ٢٠٠٠/٢٤ الصادر من المصرف المركزي بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١٤م، إلى البنوك والصرافات وشركات التمويل والمنشآت المالية الأخرى العاملة في الدولة، قد نص في المادة (٤) على منع فتح حسابات بأسماء مستعارة أو أرقام منعا بات، وأوجب الاعتماد دائما على إسم صاحب الحساب حسب ما ورد في جواز سفره بالنسبة للأشخاص الطبيعين، وحسب الرخصة التجارية في حالة الأشخاص الاعتبارية.

البنيان القانوني لجريمة التعامل بأسماء صورية أو وهمية:

- **الشرط المفترض:-**

وهو صفة الجاني في هذه الجريمة وهي المؤسسات المالية أو الجهات الأخرى التي تتعامل بالأموال كما جاء وصفها في القوانين الداخلية ومنها قانون غسل الأموال.

- **الركن المادي: -**

وهو صدور سلوك إيجابي من الجاني يتمثل في فتح حسابات أو تعاملات مالية أو تجارية أو غيرها بأسماء صورية أو وهمية.

ويقصد بالأسماء الصورية أن يقوم الغاسل بفتح حساب أو بإيداع الأموال متسميا باسم شخص آخر له وجود في الواقع، أما المقصود من الأسماء الوهمية، أن يتسمى الغاسل باسم شخص لا وجود له في الواقع، إذ في الحالتين يتم إخفاء الشخصية الحقيقية لمودع المال بما قد يحول دون التعرف على حقيقة مصدر المال محل الإيداع[٢].

أي أن السلوك الإجرامي يتمثل في قيام المؤسسات المالية كالبنوك وشركات الصرافة والجهات العاملة في مجال الأوراق المالية أو في مجال تلقي الأموال مثلا، بفتح حسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال أو ودائع مجهولة أو بأسماء صورية أو وهمية، ولم يستلزم القانون أن يترتب عل السلوك ضرر فعلي، بل اكتفى بأن يترتب عليه خطر على الحق أو المصلحة المحمية، مما يعني عدم وجوب تحقق النتيجة أو توافر علاقة السببية كعنصرين من عناصر الركن المادي[٣]، وهذا يعني أنها جريمة سلوك مجرد.

---

(١) انظر في ذلك لدى:
- د. عبدالفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص ٢١٥.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

(٢) انظر في ذلك لدى: - د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٩٦.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

(٣) د. محمد علي سويلم، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

- **الركن المعنوي: –**

تعتبر هذه الجريمة جريمة عمدية قوامه القصد الجنائي الذي يقوم على عنصرين هما: العلم والإرادة.

وهذا يعني أن يعلم الجاني(المؤسسات المالية أو العاملين فيها) أن صاحب الحساب أو الوديعة أو المال مجهول الإسم أو أنه يستخدم إسما صوريا أو وهميا، ومع ذلك تتجه إرادته إلى عدم الالتزام بما عليه أن يلتزم به، وهو الامتناع عن فتح حسابات أو القيام بتعاملات مالية بأسماء صورية أووهمية، وإجراء التعامل بالإسم الوهمي أو الصوري أو المجهول[1].

ومن المقرر أن القصد الجنائي مفترض بمجرد الإخلال بحكم القانون، وهذا يعني عدم الاعتداد بالسهو والنسيان أو أي عذر آخر دون الحادث القهري، وكذلك الخطأ الذي يتوجب على المؤسسة نفيها بالحادث المفاجئ أو السبب الأجنبي[2].

إلا أن المسئولية الجنائية تنتفي إذا اعتقد الموظف ومن واقع وسائل الإثبات الرسمية والعرفية التي قدمها له العميل صحة ما تسمى به ولم يعلم أنها مزورة[3].

المبحث الثالث
جريمة إفشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال

حرصت التشريعات على تجريم إفشاء المعلومات الخاصة والمتعلقة بجريمة غسل الأموال خاصة والجرائم الأخرى بشكل عام، وإدراجها ضمن مفهوم جرائم الخطر، وهو توخي وصول العلم إلى الشخص أو الأشخاص المشتبه في معاملتهم على أنها تشكل جريمة غسل أموال وما يترتب عليه من نتائج عكسية وسلبية على إجراءات الدعوى في أي مرحلة كانت من مرحلة الإشتباه إلى التحري والاستدلال والتحقيق[4].

ففي الاتفاقيات والوثائق الدولية والإقليمية ومنها على سبيل المثال، التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية لم يرد نص بتجريم إفشاء المعلومات، ولكنها أوجبت على المؤسسات المالية ومديريها وموظفيها عدم تحذير العملاء –أو عدم السماح لها– بتحذير العملاء عندما تكون المعلومات الخاصة بهم مرسلة إلى السلطات المختصة[5].

---

(١) انظر في ذلك لدى: – د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٩٦.
– د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٧٦.
– أ. عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) د. محمد علي سويلم، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٣) د. إبراهيم حامد طنطاوي، المرجع السابق، ص ٩٧.

(٤) انظر في ذلك لدى: –
– د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٢.
– أ. عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٥) ارجع إلى التوصية رقم (١٧)، وكذلك انظر لدى: د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

وكذلك فإن الفقرة (٣) من المادة (١٣) من اللائحة النموذجية الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية حول غسل الأموال ومصادرة الأصول، قد حظرت على المؤسسات المالية أن تبلغ أي شخص عدا المحكمة أوالسلطة المختصة أو شخص آخر مرخص له بمقتضى قانون بأن يتم إبلاغه.

وفي ذات الاتجاه، فإن البند (٢٩) المتعلق "بالحذير من التوجيه الصادر عن المجلس الاقتصادي الأوروبي في ١٠ يونيو ١٩٩١م، تطلب ضمان السرية على التقارير والبلاغات وأن تبقى طي الكتمان، وأن لا تنقل إلى المشتبه فيه بغسل أموال، أو إلى أي شخص له صلة به[١].

أما في ظل قانون غسل الأموال المصري، فإن المشرع ضيق الإفشاء على مرحلة التحري والاستدلال دون مرحلة التحقيق[٢]، بحيث حظر الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لغير السلطات والجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون عن أي إجراء من إجراءات الإخطار أو التحري أو الفحص التي تتخذفي شأن المعاملات المالية المشتبه في أنها تتضمن غسل أموال، أو عن البيانات المتعلقة بها[٣].

ويأخذ بعض الفقه[٤] على صياغة هذا النص أنه جانبه الدقة بالنظر إلى حظرها الإفشاء إلى العميل أو المستفيد أو لغير السلطات والجهات المختصة، في حين كان الواجب أن ينسحب الحظر ليشمل الغير مطلقا.

في حين أن جانبا آخر من الفقه يرى عكس ذلك، وأن لفظ الغير في نظر هذا الفقه عام ومطلق[٥].

ونحن من جانبنا نرى أن المشرع المصري بغض النظر عن الرأي السابق فيما يتعلق بلفظ " الغير" إذا كان مطلقا أم غير مطلق، فالأساس هنا أنه استثنى في نص هذه المادة السلطات والجهات المختصة فقط من حظر الإبلاغ في تلك المرحلة، وبالتالي فإن الافصاح لغير هذه الجهة المختصة مهما كانت محظور ومجرم.

وقد نصت المادة (١٥) من قانون غسل الأموال المصري على عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلف جنيه، ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين على كل من يخالف نص المادة (١١) من هذا القانون.

أما القانون الإماراتي لمكافحة غسل الأموال، فقد فرضت على المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية أن تتعامل المعلومات التي تحصل عليها والمتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالسرية ولا تكشف سريتها إلا بالقدر الذي

---

(١) مشار إليه لدى: د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.
(٢) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٤.
(٣) انظر المادة (١١) من قانون غسل الأموال المصري رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢م.
(٤) د. حسام الدين محمد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٣٥.
(٥) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

يكون ضروريا لاستخدامها في التحقيقات أو الدعوى أو القضايا المتعلقة بمخالفة أحكام هذا القانون[1].

ويذهب جانب من الفقه[2] أن خطة الشارع الإماراتي غير دقيقة لما يفهم من نص المادة (١٢) على أنه بمثابة توجيه عام خاطب فيه سلطات أو أشخاص معنوية فقط.

مع أن الرأي السابق قد يكون مقبولا، إلا أننا نرى أن نص تلك المادة فيه إلزام وفرض على تلك الجهات بعدم كشف سرية المعلومات المتعلقة بجرائم غسل الأموال، خاصة إذا استندنا إلى ما قام به المشرع بوضع مادة عامة للعقوبة بالحبس أو بالغرامة التي لا تزيد على (١٠٠،٠٠٠) مائة ألف درهم ولا تقل عن (١٠،٠٠٠) عشرة آلاف درهم على كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون.

وقد نص المشرع الإماراتي في المادة (١٦) من نفس القانون[3] على أنه: "يعاقب كل من يقوم بإخطار أي شخص بأن معاملاته قيد المراجعة بشأن قيامه بعمليات مشبوهة أو أن السلطات الأمنية وغيرها من الجهات المختصة تقوم بالتحري عن قيامه بعمليات مشبوهة بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز (٥٠،٠٠٠) خمسين ألف درهم ولا تقل عن (٥،٠٠٠) خمسة آلاف درهم أو بالعقوبتين."

أما القانون البحريني لمكافحة وحظر غسل الأموال فقد نص على أنه:" كل من توافرت لديه من واقع مهنته أو نشاطه أو أعماله أو وظيفته أو بأي طريق آخر معلومات أو شبهات عن اتخاذ أي إجراء من إجراءات الضبط والتحقيق في إحدى جرائم غسل الأموال وقام بإفشائها مما من شأنه الإضرار بمصلحة التحقيق".

وبذلك نتفق مع ما ذهب إليه جانب من الفقه أن التشريع البحريني[4] يعتبر من أكثر التشريعات السابقة الذكر اتساعا ووضوحا من حيث نطاق المسؤولية الجنائية لمرتكب جريمة الإفشاء، بحيث جرم فعل الإفشاء الذي يصدر عن كل من توافرت لديه من واقع مهنته أو وظيفته أو أعماله أو نشاطه أو بأي طريقة أخرى[5].

وكذلك جاء القانون القطري بشأن غسل الأموال[6]، فقد نص على أنه يحظر على العاملين بالمؤسسة المالية إحاطة عملائها علما بالإجراءات التي تتخذ ضدهم لمكافحة غسل

---

(١) ارجع إلى المادة (١٢) من قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م.

(٢) انظر في ذلك لدى: – د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
– أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٣) قانون غسل الأموال الإماراتي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢.

(٤) ارجع للبند(ج) من الفقرة(٢-٦) من المادة(٢)،من قانون حظر ومكافحة غسل الأموال البحريني لعام ٢٠٠١م.

(٥) ارجع في ذلك لدى:
– د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٦.
– أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٦) ارجع للمادة (٤) من القانون القطري رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال.

الأموال، كما يحظر عليهم إفشاء أي معلومات بقصد الإضرار بالتحقيق في جريمة غسل الأموال.

أما المادة (٥) من نفس القانون في تطبيق أحكام هذا القانون، فقد نصت على أنه: "لا تسري الأحكام المتعلقة بحظر إفشاء سرية المعاملات المصرفية على رؤساء وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات المالية والعاملين بها ما لم يثبت أن إفشاء السرية كان بقصد الإضرار بصاحب المعاملة.

وقد نص المشرع القطري في المادة (١٣) من هذا القانون على عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبالغرامة التي لا تزيد على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال، على كل من خالف حكم المادة (٤)[١] من هذا القانون.

أما المشرع الكويتي فقد نص في المادة (١١)[٢] على أنه: "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع العزل من الوظيفة كل من يتعين عليه الإبلاغ وفقا لأحكام المادة (٣) البند(٣) من هذا القانون ولم يبلغ عن معاملة مشبوهة اتصل إلى علمه بها أو قام بإفشاء معلومات وصلت إلى علمه بحكم وظيفته تتعلق بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون....."

حيث يتضح أيضا أن المشرع الكويتي وسع من نطاق المسؤولية الجنائية في جريمة الإفشاء، بحيث شمل كل الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين[٣]، والمشمولين في هذا القانون حسب ما جاء في المادة (٣).

البنيان القانوني لجريمة افشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال:

١- شرط مفترض: -

يتمثل الشرط المفترض ف جريمة إفشاء المعلومات، في أن إحدى العمليات أو الخدمات التي يقوم بها البنك يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال[٤].

---

(١) تنص المادة (٤) من القانون القطري لمكافحة غسل الأموال على أنه: " يحظر على العاملين بالمؤسسة المالية إحاطة عملائها علما بالإجراءات التي تتخذ ضدهم لمكافحة غسل الأموال . كما يحظر عليهم إفشاء أي معلومات بقصد الإضرار بالتحقيق في جريمة غسل الأموال .

(٢) ارجع للقانون الكويتي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢م، بشأن مكافحة غسل الأموال.

(٣) انظر في ذلك لدى:
- د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣٨.
- أ. جمال عبدالخضر عبدالرحيم، مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الجزء الأول، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥١٤.
- أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٤) - د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٧٩.
- أ. عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ٩٩.

من عناصر خارجة عن طبيعة هذه العمليات، وأهمها استخدام العائدات المتأتية من الجريمة في القيام بالأعمال المشروعة أو غير المشروعة على حد سواء، وبعبارة أخرى تعد الجريمة من الجرائم مصدر الأموال موضوع الغسل هي الأساس القانوني في تجريم غسل الأموال.

ولعل من أكثر الاجتهادات المطروحة في شأن التصنيف القانوني لجريمة غسل الأموال هو تصنيف فعل غسل الأموال بوصفه عملاً من أعمال المساهمة الجنائية، أو باعتباره صورة من صور جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة.

وعلى ذلك تقوم دراسة هذا الفصل على مبحثين:-

المبحث الأول: جريمة غسل الأموال باعتباره إحدى صور المساهمة الجنائية التبعية.

المبحث الثاني: جريمة غسل الأموال بوصفها صورة من صور جريمة الإخفاء للأشياء غير المشروعة.

وذلك على التفصيل التالي:

المبحث الأول
غسل الأموال بوصفه فعل من أفعال المساهمة الجنائية التبعية

المساهمة الجنائية هي تعدد الجناة الذين ارتكبوا الجريمة، فهي تطبيق لمبدأ تقسيم العمل على المشروع الإجرامي[1]، وإذا كان هناك بعض الأوصاف الجنائية التقليدية التي يمكن القول ولو من الناحية النظرية على الأقل، بإمكان انطباقها على نشاط غسل الأموال غير المشروعة، فلعل أقرب هذه الأوصاف إلى التصور هو النظر إلى ذلك النشاط بوصفه صورة من صور المساهمة الجنائية التبعية[2]، واعتبار غاسل الأموال سواءً كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً مساهماً تبعياً؛ أي شريكاً[3] في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الأموال، والتي تتمثل في أي من جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات بمفهومه الواسع.

فالمساهمة الجنائية التبعية هي نشاط يرتبط بالفعل الإجرامي ونتيجته برابطة السببية دون أن يتضمن تنفيذاً للجريمة أو القيام بدور رئيسي في تنفيذها، فالمساهمة التبعية تفترض

---

(١) د. محمود نجيب حسني: "المساهمة الجنائية في التشريعات العربية"، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص ١١.

(٢) المساهمة الأصلية في الجريمة هي القيام بدور رئيس في ارتكابها، ولا تتصور جريمة بغير فعل أصلي يقوم عليه بتنفيذها، وقد يرتكب هذا الفعل شخص واحد فتتحقق الجريمة ثمرة لنشاطه، ويكون بذلك الفاعل الوحيد، وقد يتقاسم هذا الفعل عدة أشخاص، فيعتبرون جميعاً "مساهمين أصليين فيها". ويعني ذلك أنه لا جريمة بغير فعل أصلي أو مساهمة تبعية.
أنظر تفصيل ذلك لدى: - د. محمود نجيب حسني: "المساهمة الجنائية"، المرجع السابق، ص ٨١.

(٣) إن تعبير المساهمة الجنائية ليس شائعاً في الفقه العربي، إذ يجري الفقهاء على تفضيل تعبير "الاشتراك في الجريمة"، وتنتهج أغلب القوانين العربية النهج نفسه، وإن كنا نرى أن تعبير المساهمة الجنائية أدق في دلالته، ذلك أن الاشتراك دلالته تنصرف أصلاً إلى نشاط الشريك، وهو من يساهم في الجريمة على نحو تبعي. انظر في ذلك لدى:
- د. علي بدوي: "الأحكام العامة في القانون الجنائي"، بدون دار نشر، ١٩٣٨، ص ٢٥٤.

٢- الركن المادي:-

يتمثل الركن المادي لجريمة إفشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال، بسلوك أو نشاط إيجابي وهو الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لغير السلطات المختصة بتطبيق قانون مكافحة غسل الأموال، عن أي إجراء يخص المعاملة المشتبه بها[١].

٣- الركن المعنوي: -

يقوم الركن المعنوي في هذه الجريمة أيضا على توافر القصد الجنائي العام لدى الجاني بعنصريه العلم والإرادة، إذ يجب أن يتوافر لدى الجاني علم بوجود شبهة في أن إحدى المعاملات تتضمن شبهة غسل أموال، وهذا يعني عدم قيام مسؤولية الموظف في حالة عدم وجود شبهة في حالة إفصاحه.

ومع ذلك يتعين أن تتجه إرادته إلى ارتكاب السلوك المادي المكون لجريمة إفشاء المعلومات التي تتضمن شبهة غسل أموال، بأن يقوم بالإفصاح بأي شكل من الأشكال[٢].

وهكذا نجد أن الجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال هي عبارة عن جرائم وأفعال تقع من القطاع المالي الخاضع لقانون غسل الأموال وورؤساء الإدارات والمديرين والعاملين فيه خلافا للإلتزامات الملقاة على عاتقهم قانونا أو إتيان أعمال وتصرفات نهت القانون عنها، الأمر الذي يوجب على المصارف المركزية تشديد المراقبة والمتابعة على أعمال هذا القطاع الخاضع في أغلب الأحيان لإشرافها ورقابتها.

---

(١) - د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٧٩.
- أ. عبدالفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) انظر في ذلك لدى:
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٨١.
- أ. عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق،ص ١٠٢.

الفصل الرابع
الطبيعة القانونية لجريمة غسل الأموال

تمهيد:-

تمثل ظاهرة غسل الأموال غير المشروعة صنفاً جديداً من صنوف الأنشطة الإجرامية المنظمة، وهي بذلك كأية ظاهرة جديدة تستعصي في البداية على التكييف.

فقد تأثرت التعريفات التي ذكرت في شأن غسل الأموال بالطابع الإقتصادي لمراحل غسل العائدات المتحصلة من مصادر غير مشروعة، تلك المراحل التي غالباً ما تجاوز الحدود الوطنية، وتتم من خلال نشاط إجرامي منظم[1]، ومع التسليم بالطابع الاقتصادي لجريمة غسل الأموال[2]، بل ومع اعتبار أن غسل الأموال أحد صور الجريمة الاقتصادية، فإن إضفاء صفة جنائية على عملية غسل أموال لا يستمد مباشرة من النشاط المكون لهذه العملية، وذلك باعتبار أن عمليات غسل الأموال هي في الغالب أنشطة مشروعة تتم وفقاً للأوضاع القانونية القائمة، فالأعمال التجارية أو تحريك الأموال في سلسلة من العمليات المصرفية في بلدان مختلفة، أو تملك مشروعات اقتصادية في سياق خضخصة القطاع العام[3] كانت سابقاً ملكاً للدولة، والتعامل في سوق الأوراق المالية، كلها ممارسات مشروعة، ويترتب على ذلك أن تجريم غسل الأموال لا يستند إلى الطابع الاقتصادي لعمليات غسل الأموال، وإنما يستمد في الواقع

---

(١) تعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر الإجرامية التي تعاني منها الدول والمجتمع الدولي على حد سواء، نظراً لما تلحقه من آثار خطيرة بأمن المجتمعات واستقرارها واستنزافها للموارد الاقتصادية للدول التي ترتكب فيها، فضلاً عن آثارها الخطيرة والمدمرة للبيئة. ومما يميز هذه الجريمة عن غيرها من الجرائم هو أنها تنظيمات تعبر عن نفسها بأهداف واضحة ومحددة، وأنها تسلك في تحقيق هذه الأهداف شتى السبل، وتستخدم أحدث وأفضل الأساليب، وينضم إلى عضويتها أشخاص ذوو مكانة إجتماعية مرموقة، وهم فوق الشبهات، ويمتد نشاطها عبر الدول والقارات. كما أن مصطلح الجريمة المنظمة Organized Crime غامض ومختلف عليه، حيث لا يوجد مفهوم واضح له يحظى باتفاق دولي بسبب اختلاف رؤية المشرع له في كل دولة من الدول تبعاً لواقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. انظر في ذلك: -

- د. أحمد جلال عز الدين: "صور الجريمة المنظمة في العالم"، دورية الفكر الشرطي، المجلد الثالث، العدد الثالث، شرطة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٤، ص ١٤٥.
- د. محمود شريف بسيوني: "السياسة الدولية والقومية الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة والنشاط الإجرامي والإرهابي"، تقرير مقدم للمؤتمر الدولي المشترك الخامس لأبحاث الوقاية من الجريمة، الرياض، ١٣ــ١٥ يناير ١٩٩٠م، ص ١٢.
- د. كوركيس يوسف داوود: "الجريمة المنظمة"، رسالة دكتوراه، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ١١.

(٢) الجريمة الاقتصادية هي كل فعل أو امتناع عن فعل يعاقب عليه القانون ويخالف السياسة الاقتصادية للدولة، إلا أنه لا يوجد استقرار بعد في الرأي على تعريف محدد للجريمة الاقتصادية تحديداً جامعاً مانعاً، وثمة تشريعات نصت صراحة على ما يعتبر من الجرائم الاقتصادية وتنتمي إلى قانون العقوبات الاقتصادي. بينما خلت تشريعات أخرى من هذا التحديد، تاركة للفقه والقضاء عبء القيام بهذه المهمة، وإزاء ذلك تشعبت الآراء الفقهية فيما يدخل ضمن قانون العقوبات واعتباره جريمة اقتصادية. انظر في ذلك:-

- أ. نادر عبد العزيز شافي: مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) د. محمد عبد اللطيف عبد العال: مرجع سابق، ص ٩.

من عناصر خارجة عن طبيعة هذه العمليات، وأهمها استخدام العائدات المتأتية من الجريمة في القيام بالأعمال المشروعة أو غير المشروعة على حد سواء، وبعبارة أخرى تعد الجريمة من الجرائم مصدر الأموال موضوع الغسل هي الأساس القانوني في تجريم غسل الأموال.

ولعل من أكثر الاجتهادات المطروحة في شأن التصنيف القانوني لجريمة غسل الأموال هو تصنيف فعل غسل الأموال بوصفه عملاً من أعمال المساهمة الجنائية، أو باعتباره صورة من صور جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة.

وعلى ذلك تقوم دراسة هذا الفصل على مبحثين:-

المبحث الأول: جريمة غسل الأموال باعتباره إحدى صور المساهمة الجنائية التبعية.

المبحث الثاني: جريمة غسل الأموال بوصفها صورة من صور جريمة الإخفاء للأشياء غير المشروعة.

وذلك على التفصيل التالي:

المبحث الأول
غسل الأموال بوصفه فعل من أفعال المساهمة الجنائية التبعية

المساهمة الجنائية هي تعدد الجناة الذين ارتكبوا الجريمة، فهي تطبيق لمبدأ تقسيم العمل على المشروع الإجرامي[1]، وإذا كان هناك بعض الأوصاف الجنائية التقليدية التي يمكن القول ولو من الناحية النظرية على الأقل، بإمكان انطباقها على نشاط غسل الأموال غير المشروعة، فلعل أقرب هذه الأوصاف إلى التصور هو النظر إلى ذلك النشاط بوصفه صورة من صور المساهمة الجنائية التبعية[2]، واعتبار غاسل الأموال سواءً كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً مساهماً تبعياً؛ أي شريكاً[3] في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الأموال، والتي تتمثل في أي من جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات بمفهومه الواسع.

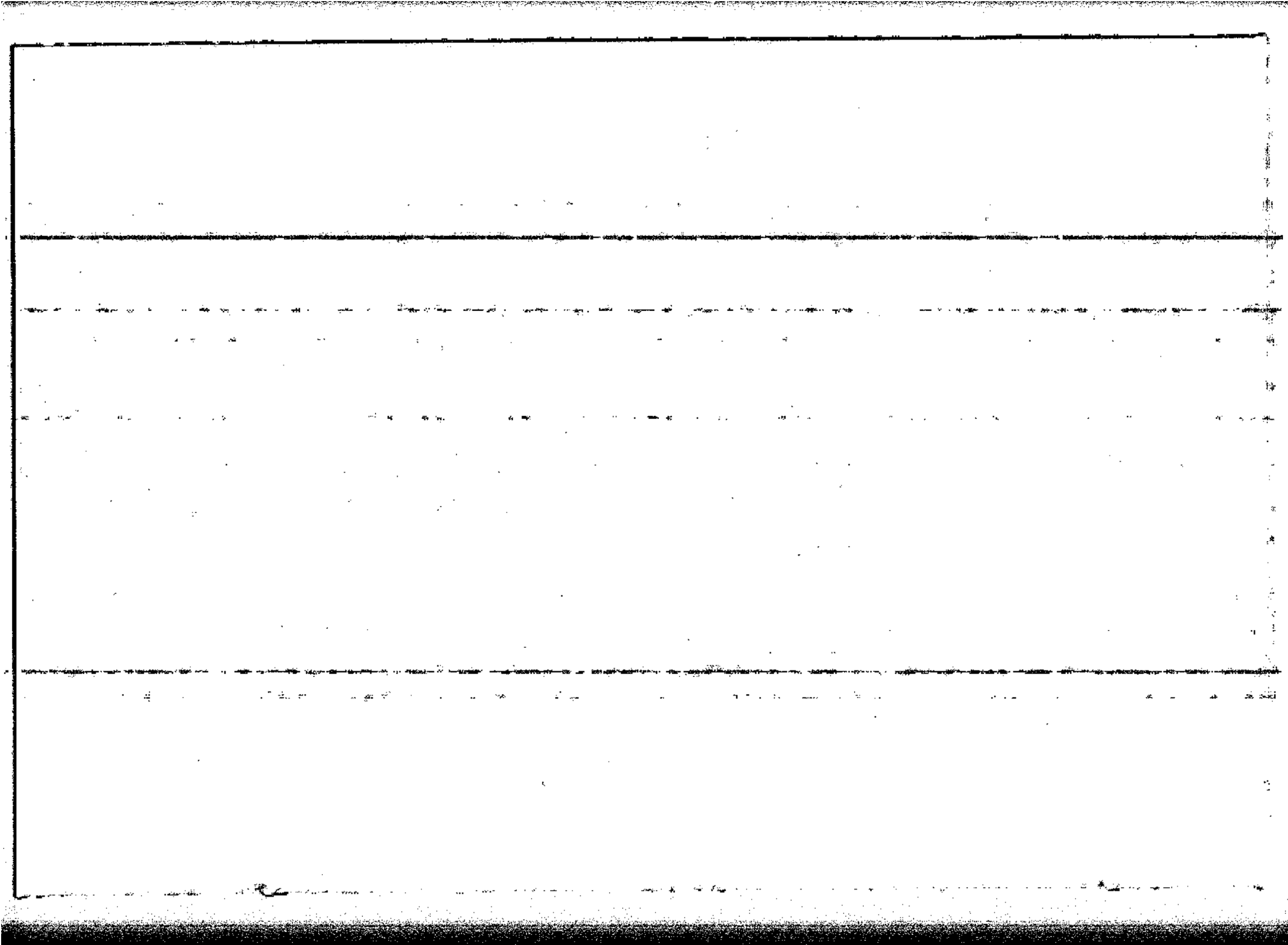
فالمساهمة الجنائية التبعية هي نشاط يرتبط بالفعل الإجرامي ونتيجته برابطة السببية دون أن يتضمن تنفيذاً للجريمة أو القيام بدور رئيسي في تنفيذها، فالمساهمة التبعية تفترض

---

(١) د. محمود نجيب حسني: "المساهمة الجنائية في التشريعات العربية"، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص ١١.

(٢) المساهمة الأصلية في الجريمة هي القيام بدور رئيس في ارتكابها، ولا تتصور جريمة بغير فعل أصلي يقوم عليه بتنفيذها، وقد يرتكب هذا الفعل شخص واحد فتتحقق الجريمة ثمرة لنشاطه، ويكون بذلك الفاعل الوحيد، وقد يتقاسم هذا الفعل عدة أشخاص، فيعتبرون جميعاً "مساهمين أصليين فيها". ويعني ذلك أنه لا جريمة بغير فعل أصلي أو مساهمة تبعية.
أنظر تفصيل ذلك لدى: – د. محمود نجيب حسني: "المساهمة الجنائية"، المرجع السابق، ص ٨١.

(٣) إن تعبير المساهمة الجنائية ليس شائعاً في الفقه العربي، إذ يجري الفقهاء على تفضيل تعبير "الاشتراك في الجريمة"، وتنتهج أغلب القوانين العربية النهج نفسه، وإن كنا نرى أن تعبير المساهمة الجنائية أدق في دلالته، ذلك أن الاشتراك دلالته تتصرف أصلاً إلى نشاط الشريك، وهو من يساهم في الجريمة على نحو تبعي. انظر في ذلك لدى:
– د. علي بدوي: "الأحكام العامة في القانون الجنائي"، بدون دار نشر"، ١٩٣٨، ص ٢٥٤.



نشاطاً لا يجرمه القانون لذاته، ولولا صلته بالفعل الإجرامي الذي يرتكبه الغير لما وقع من أجله عقاب، ولذلك كان توقيع عقاب الجريمة التي ساهم فيها متطلباً نصاً خاصاً يقرر فيه القانون ذلك[١].

والتفسير السليم في بيان أساس العقاب على المساهمة التبعية هو كون نشاط المساهم التبعي وفي الظروف التي صدر فيها جديراً بتجريم القانون، فإذا كان هذا النشاط مجرداً من الظروف التي صدر فيها غير ذي صفة إجرامية، فإنه مقترن بهذه الظروف، يكون ذا علاقة وثيقة بالنتيجة الإجرامية التي يتمثل فيها الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون، وبعبارة أخرى أنه إذا تتبعنا آثاره بينا نصيبه في إحداث النتيجة، واتضحت علاقة السببية بينهما، بل إن مجرد ارتكابه في هذه الظروف ينشئ خطراً يهدد الحق الذي يحميه القانون، والقاعدة أن تجريم القانون رهن بالاعتداء الذي ينال الحق أو الخطر الذي يهدده، إذ غاية المشرع من تجريم طائفة معينة من الأفعال هي أن يحمي حقاً قدر جدارته بالحماية الجنائية، ولا تتحقق هذه الحماية على النحو الفعال إلا إذا امتد نطاق التجريم إلى الأفعال التي تهدد الحق بالخطر[٢].

تحرص التشريعات الحديثة على حصر وسائل النشاط الإجرامي في المساهمة الجنائية التبعية، ويعني ذلك أن المساهم التبعي لا يسأل عن الجريمة إلا إذا كانت مساهمته فيها عن طريق إحدى الوسائل التي يحددها القانون، أما إذا كانت عن طريق وسيلة أخرى، فلا مسؤولية عليه باعتباره مساهماً تبعياً، ولو تضمن نشاطه تحفيزاً لفاعل الجريمة[٣].

وتطبيقاً لذلك، تنص المادة ٢٢ من القانون النموذجي للأمم المتحدة على أن "الشريك في الجريمة سواءً بالإمداد أو المعرفة أو التسهيلات أو المساعدة أو المشورة بشأن أي جريمة مذكورة في المادة (٢٠) يجب أن يعاقب بنفس العقوبة التي تفرض على المرتكب".

والواضح أن المشرع الدولي لم يحدد صور الاشتراك وفقاً لما هو معروف نصاً، إما بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض فقط، بل إنه توسع في مفهومها وجعل من مجرد المشورة أو المعرفة اشتراكاً معاقباً عليه بنفس عقوبة الفعل الأصلي لجريمة غسل الأموال تأكيداً من المشرع مرة أخرى على محاصرة هذا النشاط[٤].

ونفس المعنى نصت عليه المادة ٣/٤ج من اتفاقية فيينا، حيث قررت العقاب بنفس العقوبة للجريمة الأصلية على الاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أية جرائم منصوص عليها في هذه المادة، أو التواطؤ على ذلك، أو الشروع فيها، أو المساعدة أو التحريض عليها، أو تسهيلها أو إبداء المشورة بصدد ارتكابها". كما نصت المادة ٣/٣ج من ذات الاتفاقية "على

---

(١) د. محمود نجيب حسني: "المساهمة الجنائية"، مرجع سابق، ص ٢٤٧.
(٢) د. إبراهيم عيد نايل، مرجع سابق، ص ٤٢.
(٣) د. رؤوف عبيد، "مبادئ القسم العام من التشريع العقابي،مرجع سابق، ص ٤٤٥.
(٤) د. هدى قشقوش، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٥٠.

تجريم تحريض الغير أو حضهم علانية بأية وسيلة على ارتكاب إحدى الجرائم المشار إليها"[1].

ومن تحليل صور السلوك أو النشاط الإجرامي التي حددها المشرع المصري في قانون غسل الأموال على سبيل الحصر في جرائم غسل الأموال، يتضح لنا أنه لم يترك للمساهمة الجنائية في هذه الجرائم مساحة تذكر[2].

ذلك أنه رغم أن المساهمة الجنائية متصورة من الجانب الواقعي أو العملي في هذه الجرائم، خاصة فيما يتعلق بالمصارف أو البنوك[3]، إلا أن طبيعة الأفعال موضوع التجريم وحسبما وردت في هذا القانون تضيق من نطاق المساهمة الجنائية التبعية وبشكل خاص بالنسبة إلى المساعدة على ارتكاب الجريمة، بالمقابل للتحريض أو الاتفاق على ارتكابها[4].

وخطة المشرع المصري على هذا النحو تمثل الاتجاه التشريعي الغالب، بل أن المشرع الفرنسي في المادة ١/٣٢٤ عقوبات فرنسي كان أكثر وضوحاً عندما اعتبر المساعدة في جريمة غسل الأموال هي بمثابة جريمة غسل الأموال ذاتها، وتفسر هذه الخطة باتجاه المشرع إلى التوسع في التجريم واعتبار المساعدة وهي على نحو مماثل للقانون المصري من صور المساهمة التبعية أو الاشتراك في جريمة أصلية[5].

كما أن المشرع الإماراتي في الفقرة (١) من المادة (٢) يذكر أن جريمة غسل الأموال في أي من صورها قد تقع من المساهم الأصلي أو الشريك في الجريمة، بمعنى أنه يعاقب من أتاها بوصفه فاعلاً أو شريكاً، وإن كان المشرع قد ذكر المساعدة كطريقة من طرق الاشتراك في الجريمة، إلا أنه لا مانع قانوناً من وقوع الجريمة من شريك أتى هذا الفعل الإجرامي بطريق التحريض أو الاتفاق، ولذلك تنص المادة (٢) الفقرة (١) من القانون على أنه "يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من أتى عمداً أو ساعد في أي من الأفعال التالية....".

وغني عن البيان أن المساهمة الجنائية ــ وكما سبق وذكرنا ــ تفترض تعدد الجناة ووحدة الجريمة، حيث تأتي هذه الأخيرة لتضافر جهود شخصين أو أكثر والتقاء إرادتهم، وإذا كان الأصل أن يضطلع شخص واحد أو أكثر بارتكاب كافة العناصر الرئيسية المكونة للنشاط الإجرامي[6]، فليس ثمة ما يحول دون إسهام آخرين في الوصول بهذا النشاط إلى غايته؛ أي وقوع الجريمة المعاقب عليها قانوناً، وذلك من خلال المساهمة الجنائية التبعية التي تأخذ إحدى صور ثلاث هي التحريض والإتفاق والمساعدة[7]، والتحريض هو خلق فكرة الجريمة لدى

---

(١) د. هدى حامد قشقوش، المرجع السابق، ص ٥٠.
(٢) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٣) د. سليمان عبد المنعم، مرجع سابق، ص ١٤.
(٤) د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٥) مشار إليه لدى، د. حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٦) لمزيد من التفصيل انظر:
د. فوزية عبدالستار: "المساهمة الأصلية في الجريمة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٧م.
(٧) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ١٩١.

شخص، ثم تدعيم هذه الفكرة التي تتحول إلى تصميم على ارتكابها، أما الاتفاق فهو انعقاد إرادتين أو أكثر على ارتكاب الجريمة، وهو في جوهره حالة نفسية، لكن له مظهراً مادياً يستمده من وسائل التعبير عن الإرادة، أما المساعدة فهي تقديم العون أياً كانت صورته إلى الفاعل، فيرتكب الجريمة بناءً عليه[1].

ولعل الصورة الغالبة على أفعال غاسل الأموال، سواءً كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، هي صورة المساعدة بكافة أشكالها المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة الأصلية. على أن ثمة ضوابط أساسية يجب توافرها والالتزام بها حتى يتسنى القول بإمكانية انطباق وصف المساعدة على نشاط غسل الأموال وهي:-

أولاً: الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية المؤسسة على قواعد المساهمة الجنائية التبعية:-

١- أن يأتي فعل المساهمة سابقاً على بدء الفاعل في تنفيذ الجريمة، أو على الأقل أن يكون فعل المساهمة معاصراً لتنفيذ الجريمة، وتوصف الحالة الأولى بأنها مساهمة في الأعمال المجهزة للجريمة، بينما توصف الحالة الثانية بأنها مساعدة في الأعمال المتممة للجريمة.

واستناداً إلى وصف المساهمة التبعية، فإن ذلك لا يعد اشتراكاً إلا إذا كانت المساهمة سابقة أو معاصرة لارتكاب الجريمة، ومن ثم فلا عقاب على أي سلوك يأتيه غاسل الأموال لاحقاً على وقوع الجريمة الأصلية، فإذا ما قام غاسل الأموال طبيعي كان أو معنوي بتلقى أو نقل الأموال غير المشروعة من مكان لآخر، أو قام بتحويل هذه الأموال من عملة إلى غيرها، أو عمد إلى تسهيل الاستخدام غير المشروع لحساب مصرفي بقصد إتمام صفقة مخدرات كان من المتصور اعتبار هذا الشخص في كل هذه الحالات شريكاً بالمساعدة في جريمة جلب المخدرات أو الاتجار غير المشروع بها حال وقوعها بالفعل. وعلى العكس من ذلك، فلا يمكن القول بهذا إذا كان ما أتاه ذلك الشخص من أفعال قد وقعت لاحقاً على تمام وقوع هذه الجريمة ومنصباً على الأموال المتحصلة منها[2].

٢- أن تتمثل المساهمة التبعية وفقاً للراجح فقهاً وقضاءً، وهذا ما نؤيده في عمل إيجابي، ولا تتوقف عند مجرد الامتناع عن تنفيذ التزام ما، فالامتناع كقاعدة عامة لا يصلح لأن يكون بديلاً عن الفعل الإيجابي لقيام الجريمة قانوناً فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية المنصوص عليها قانوناً، وليس للقضاء أن يدين شخصاً ما عن محض امتناع في غير تلك الحالات الخاصة[3].

---

(١) د. محمود نجيب حسني: "شرح قانون العقوبات"، مرجع سابق، ص ٤٤١.

(٢) د. إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص ٤٤.

(٣) د. السعيد مصطفى السعيد: "الأحكام العامة في قانون العقوبات"، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٨٩.

ومن معارضي هذا الرأي؛ أي الفقه المؤيد لقيام فعل المساهمة ولو بطريق الامتناع:-

- د: رمسيس بهنام: "النظرية العامة للقانون الجنائي"، منشأة المعارف، إسكندرية، ١٩٧١م، ص ٧٨١.
- د: أحمد فتحي سرور: "الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام،مرجع سابق، ص ٥٦٥.
- د. محمود نجيب حسني: "شرح قانون العقوبات"، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

ومرجع ذلك أن الشارع حصر وسائل أو طرق المساهمة في التحريض والاتفاق والمساعدة، ولكنها تتطلب بطبيعتها نشاطاً إيجابياً، فلا يكفي فيه اتخاذ موقف سلبي بحت من جانب الجاني، ولا يغير من هذه القاعدة كون الجاني ملتزماً بالعمل الذي امتنع عنه[1].

٣- يلزم توافر رابطة السببية بين نشاط الشريك والجريمة، وأيضاً يتعين التقاء إرادات الفاعل الأصلي مع غيره من المساهمين في الجريمة، ويعني ذلك عملياً أن المساهمة لا تقوم في حق المساهم، ولا يمكن عقابه إذا كان ما آتاه من فعل سهل ارتكاب الجريمة دون أن يتوافر لديه نية الاشتراك في ذلك[2].

وقد حرص الشارع المصري على تطلب هذه العلاقة صراحة، فعندما ذكر التحريض على الفعل المكون للجريمة اشترط وقوعه بناءً على هذا التحريض، وعندما ذكر الاتفاق على ارتكاب الجريمة اشترط وقوعها بناءً عليه، وعندما ذكر المساعدة على ارتكاب الجريمة تطلب أو اشترط وقوع الجريمة بناءً على المساعدة (المادة ٤٠ عقوبات مصري).

ثانياً: قصور وصف المساهمة الجنائية التبعية من شمول نشاط غسل الأموال:

إن محصلة ما تقدم أن جريمة المساهمة الجنائية تعد وبحق ذات وصف متميز بأركانها وعناصرها، ويلزم لوقوعها قانوناً أن تقع جريمة أخرى لاحقة عليها أو معاصرة لها، أي أن هذه الجريمة ذات طابع مزدوج، وأنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من تكييف جريمة غسل الأموال بوصفها صورة من صور المساهمة الجنائية التبعية، إلا أنه يلاحظ أن إقامة المسؤولية الجنائية عن غسل الأموال على أساس قواعد المساهمة التبعية يعد أمراً في غاية الصعوبة من الناحية العملية، حيث تعترضه العديد من العقبات التي من شأنها أن تؤدي إلى إفلات الغاسل من المسؤولية الجنائية، وذلك على النحو التالي: -

١- تقتضي المساهمة التبعية وقوع أفعال الاشتراك سابقة أو معاصرة لارتكاب الجريمة الأصلية بحسب الإيضاح المتقدم، ومعنى ذلك أن المساعدة اللاحقة لتمام تنفيذ الجريمة إلى بعد اكتمال ركنها المادي وفقاً للنموذج القانوني المحدد لها، سواءً كانت تامة أم شروعاً، لا تعتبر اشتراكاً، وإن كان يمكن اعتبارها جريمة مستقلة[3]. ومن الواضح أن الشخص الذي يأتي فعلاً من أفعال غسل الأموال، إنما يقوم به عقب وقوع الجريمة التي تحصل منها المال محل الغسل، ومن ثم لا يصدق على نشاطه وصف المساهمة التبعية بمفهومه القانوني[4].

---

(١) انظر نقض مصري، ١٩٤٥/٥/٢٨م، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٥٨٣، ص ٧١٩.

(٢) د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٣) مثال ذلك أن إخفاء الأموال والأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة لا يعد اشتراكاً بالمساعدة في الجريمة الأصلية، وإنما يعد جريمة مستقلة وقائمة بذاتها (المادة ٤٤ مكرر عقوبات مصري)، جريمة إخفاء الفارين من وجه العدالة (المادة ١٤٤ عقوبات مصري) ــ إخفاء جثة القتيل (المادة ٢٣٩ عقوبات). وكذلك: - نقض ١٩٦٩/٤/٢٨م، س ٢٠، رقم ١٢٢، ص ٥٩١.

(٤) أنظر في ذلك لدى: - د. إبراهيم عيد نايل: المرجع السابق، ص ٤٧.
- د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ١٩٤.
- د. إبراهيم حامد طنطاوي: مرجع سابق، ص ٢٦.

٢- إذا كان الفقه بين مختلف وبين مؤيد[١] ومعارض[٢]، لوقوع المساعدة بطريق الامتناع، فإنه حتى في حالة تصور إمكان وقوع المساعدة بطريق الامتناع، فإنها تكون لاحقة على نشاط مرتكب الجريمة الأولية، مما ينفي رابطة السببية بين نشاط الغاسل وبين فاعل الجريمة الأولية، ومن ثم يصبح الامتناع بمثابة مساعدة لاحقة لا يجوز العقاب عليها إلا إذا كانت تشكل جريمة قائمة بذاتها[٣].

ومع ذلك فإذا فرضنا نظرياً وقوع الاشتراك بالمساعدة من خلال فعل الامتناع، فإن هذا الامتناع لا يتوافق مع نشاط غسل الأموال لعدة أسباب:-

أ) في ظل عدم وجود نص خاص يعاقب على محض الامتناع، فإن هذا الامتناع لا يرقى إلى حد السلوك الإيجابي في حالة الاشتراك، وهو المعتبر قانوناً لقيام الجريمة بوجه عام وجريمة غسل الأموال بوجه خاص، ومع ذلك فإن قانون غسل الأموال المصري الجديد رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال قد جرم أفعال غسل الأموال التي تقع غالباً لسلوك إيجابي. أما بالنسبة للجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال، فقد جرم فيها محض الامتناع الواقع من جانب العاملين في المؤسسات المالية وغيرها من الجهات ذات الطابع المالي[٤].

ب) إن هذا الامتناع يقع لاحقاً على ارتكاب الجريمة الأصلية بما يتناقض مع المفهوم القانوني للمساعدة الذي يقتضي أن تكون ذات تأثير واضح في خلق هذه الجريمة.

٣- من أركان المساهمة التبعية وجوب توافر علاقة السببية بين الجريمة الأصلية وبين النشاط الذي يصدر عن الشريك، فإذا انتفت هذه العلاقة فلا محل للقول بتوافر المساهمة التبعية، ومما لا شك فيه أن نشاط الغاسل يأتي في مرحلة لاحقة على وقوع الجريمة الأولية، مما يعني انقطاع رابطة السببية بين الجريمة الأولية وجريمة غسل المال، وبالتالي لا مجال للقول بوجود مساهمة تبعية.

٤- وصف نشاط غاسل الأموال بأنه مساهمة تبعية يؤدي إلى عدم إمكان ملاحقته إذا توفر سبب من أسباب الإباحة، أو إذا كانت الدعوى الجنائية عن الجريمة الأولية قد تقادمت، أو في حالة العفو الشامل.

---

(١) انظر في ذلك لدى:
- د. حسني الجندي: "شرح قانون العقوبات، القسم العام"، بدون جهة نشر، ١٩٩٧م، ص ٤٧١.
- د. فتوح عبدالله الشاذلي، و د. علي عبدالقادر القهوجي، "شرح قانون العقوبات، القسم العام"، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧م، ص ٤٧٣.

(٢) - د. السعيد مصطفى السعيد: "الأحكام العامة في قانون العقوبات"، مرجع سابق، ص ٣١١.
د. يسر أنور علي: "شرح النظريات العامة للقانون الجنائي"، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، الكتاب الأول، ص ٤٤٨.

(٣) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٤) انظر في ذلك لدى:
- د. إبراهيم عيد نايل: المرجع السابق، ص ٤٧.
- د. محمود كبيش: مرجع سابق، ص ٧٦،٧٧.
د. إبراهيم حامد طنطاوي: مرجع سابق، ص ٢٦.

فبالنسبة لأسباب الإباحة، فمن المعلوم أنها أسباب تجرد الواقعة من صفتها بمجرد توافر إحداها، وذلك لانتفاء علة التجريم[1]، كما أنها ذات طبيعة موضوعية تنفي عن الفعل صفته غير المشروعة بالنسبة لكل من ساهم في ارتكابه.

ومن ثم فإن إفلات مرتكب الجريمة الأولية من العقاب لانتفاء الصفة غير المشروعة عن فعله يؤدي بدوره إلى انتفاء المسؤولية الجنائية للغاسل الذي قارف النشاط التبعي، حيث أنه يستعير إجرامه من إجرام الفاعل الأصلي[2].

أما بالنسبة للتقادم، فإن انقضاء الدعوى الجنائية بطريق التقادم يترتب عليه زوال الصفة الإجرامية عن الفعل بتأثير التقادم، مثل تأثير العفو الشامل[3]، ومن ثم لا مجال لتقرير مسؤولية الغاسل الجنائية إذا اعتبرنا نشاطه من قبيل المساهمة الجنائية التبعية، باعتبار أنه يستمد إجرامه من إجرام الفاعل الأصلي، وما دام فعل الفاعل الأصلي قد تجرد من الصفة غير المشروعة، فإن كل مساهمة في هذا النشاط لا تعد غير مشروعة بدورها.

أما بالنسبة للعفو الشامل، فإنه يزيل الصفة الجنائية عن الفعل الإجرامي بأثر رجعي، فيصبح كما لو كان مباحاً من وقت وقوعه، وبالتالي لا تترتب عليه مسؤولية جنائية[4]. ومن ثم فإن اعتبار نشاط الغاسل من قبيل المساهمة التبعية يؤدي إلى انتفاء مسؤوليته الجنائية بتأثير العفو، حيث أن الواقعة الإجرامية التي ساهم فيها مساهمة تبعية قد زالت صفتها الجرمية، فأصبحت نشاطاً مشروعاً، فلا يمكن تقرير مسؤوليته الجنائية عن المساهمة في هذا النشاط المشروع.

فضلاً عما تقدم، فإنه سوف يترتب على الأخذ بوصف المساهمة الجنائية التبعية آثار إجرائية معينة تقضي في نهاية المطاف إلى عدم إمكان ملاحقة غاسلي هذه الأموال المشبوهة، وذلك في حالة تدويل نشاط غسل الأموال وانتقاله عبر أكثر من دولة، ومرد ذلك أن الدولة التي تم فيها نشاط الغسل قد لا يمنحها قانونها الاختصاص بنظر الجريمة، لكونها مجرد فعل من أفعال المساهمة التبعية، وفي نفس الوقت فإن الدولة التي وقعت على إقليمها الجريمة الأولية لا تختص محاكمها بنظر جريمة غسل الأموال كونها واقعة خارج حدود إقليمها[5].

---

(١) د. محمد زكي أبو عامر: "قانون العقوبات، القسم العام"، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر، ص ٢٢٧.

(٢) د. عادل عازر: "النظرية العامة في ظروف الجريمة"، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٦٦، المطبعة العالمية، ١٩٦٧م، ص ٣١٢.

(٣) انظر في ذلك لدى:
- د. إبراهيم حامد طنطاوي: مرجع سابق، ص ٢٨.
- د. مصطفى طاهر: المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٤) انظر في ذلك لدى:
- د. حسن صادق المرصفاوي: "أصول الإجراءات الجنائية"، منشأة المعارف، إسكندرية، ١٩٨٢م، ص ٨١.
- د. جلال ثروت: "نظم الإجراءات الجنائية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، إسكندرية،١٩٩٧م، ص ١٩٨.

(٥) د. سليمان عبد لمنعم: مرجع سابق، ص ٥٠ .

المبحث الثاني
غسل الأموال بوصفه إحدى صور جريمة إخفاء الأشياء ذات المصدر غير المشروع

لم تلاق فكرة وصف المساهمة الجنائية التبعية قبولاً في تكييف جريمة غسل الأموال، نظراً لوجود عقبات موضوعية وأخرى إجرائية حالت دون استيعاب ما يتمتع به نشاط غسل الأموال من خصوصيات، مما أتاح الفرصة لظهور محاولة فقهية ثابتة هدفت إلى إسباغ وصف جريمة إخفاء أشياء ذات مصدر غير مشروع على نشاط غسل الأموال أو الأشياء ذات المصدر الجرمي بعبارة أخرى، والمنصوص عليها في المادة (٤٤ مكرر) من قانون العقوبات المصري والتي تقضي بأن "كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد، حُكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة"[١].

وجريمة إخفاء الأشياء[٢] ات المصدر غير المشروع لا تختلف في صياغتها التشريعية في قانون العقوبات المصري عنه في قانون العقوبات الفرنسي، ومع ذلك فإن نطاق تطبيق هذه الجريمة يتسم في القضاء الفرنسي باتساع شديد نتيجة للتطور الذي لحق أركانها المختلفة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالجريمة الأولية السابقة على فعل الإخفاء، وكذلك بالمحل الذي يرد عليه سلوك الإخفاء[٣].

بلغ هذا التطور حداً مدهشاً أفضى إلى صيرورة مفهوم الإخفاء فكرة جرمية أكثر مما هي محض جريمة ذات نطاق تطبيق محدود، فجريمة إخفاء أو حيازة الأشياء ذات المصدر غير المشروع لا يمكن اختزالها فقط في طائفة جرائم الأموال، كالسرقة والنصب على سبيل المثال، وإنما يتصور ورودها عقب أية جريمة ينص عليها قانون العقوبات، كخيانة الأمانة، وإفشاء السر المهني، وإفشاء سر التصنيع، وإفشاء أسرار الدولة، وانتهاك حرمة المراسلات الخاصة[٤].

---

(١) د. حسن صادق المرصفاوي: "قانون الكسب غير المشروع"، منشأة المعارف، إسكندرية، دون سنة نشر، ص ١١١.

(٢) ذهب الفقه في مصر إلى أن الإخفاء ليس معناه أن يبعد المتهم الشيء عن أنظار الناس أو يضعه في مكان بعيد عن متناولهم، كما هو مفهوم الكلمة لغة، بل المقصود به في اصطلاح القانون في هذا المقام هو فقط الإحتياز والاتصال المادي مهما كانت صفته، أي ولو كان علناً وعلى مرأى من الكافة، ومهما كان سببه. أنظر في ذلك لدى: –

– د. محمود محمود مصطفى: المرجع السابق، ص ٣٨٣. وكذلك:

– نقض أول مايو سنة ١٩٤٤، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٣٤٥، ص ٨٧٢. ونقض ٨ يناير سنة ١٩٤٥ رقم ٤٥٤، ص ٥٩٢. ونقض ١٧ يونيو ١٩٥٨، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٨، رقم ١٨٠، ص ٦٦٥.

(٣) مشار إلى ذلك لدى: – د. سليمان عبدالمنعم: "مسئولية المصرف"، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٤) د. سليمان عبد المنعم: المرجع السابق، ص ٥٤.

والحكمة من تجريم إخفاء أو حيازة الأشياء ذات المصدر غير المشروع مزدوجة، فهي من ناحية أولي، تتمثل في حماية مال الغير، لكنها من ناحية أخرى تهدف إلى ضمان عدم عرقلة الكشف عن الجرائم.

وكما يتضح لنا من مطالعة جريمة إخفاء الأشياء ذات المصدر غير المشروع والمنصوص عليها في المادة (٤٤ مكرر) عقوبات مصري، وكذلك قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي لعام ١٩٨٧م[١]، أن هذه الجريمة تبعية تفترض بالضرورة وقوع جريمة أولية سابقة عليها، وهو ما يقضي من الناحية النظرية إلى نشوء تشابه بين هذه الجريمة وجريمة غسل الأموال، والتي تفترض هي الأخرى سبق وقوع جريمة أصلية سابقة عليها باعتبارها من طائفة الجرائم التبعية[٢]، وبالتالي ينبغي إعمال كافة النتائج المترتبة على قيام صلة الارتباط بين الجريمتين[٣].

أولاً-أوجه التشابه والاتفاق بين جريمة إخفاء الأشياء، وجريمة غسل الأموال:-

تتلخص أوجه التشابه والاتفاق بين هاتين الجريمتين من ناحية في الركن المادي، وبيان ذلك أن الفقه والقضاء يعطيان للركن المادي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أو جنحة (والذي يتمثل في فعل الإخفاء) مدلولاً واسعاً لا يقتصر على ظاهر معناه في اللغة وهو (إخفاء الشيء بوضعه في مكان خفي عن الأبصار وبعيد عن متناول الأيدي)، وإنما يتسع معناه في القانون ليشمل مجرد حيازة محل الجريمة[٤]، سواءً كان حيازة قانونية أو حيازة مادية ما دام أن المتهم يعلم بطبيعة هذا الشيء[٥]، فيكفي لتوافر فعل الإخفاء أن تتصل يد الشخص بالشيء المسروق أو المتحصل من جناية أو جنحة لاعتباره مخفياً، وأن يكون سلطان الشخص مبسوطاً على هذا الشيء ولو لم يكن في حوزته الفعلية[٦]،

---

(١) تنص المادة (٤٠٧) من الفصل الرابع " إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة" من قانون العقوبات الاتحادي رقم (٣) لعام ١٩٨٧م على أنه: " من حاز أو أخفى أشياء متحصلة من جريمة مع علمه بذلك ودون أن يكون قد اشترك في ارتكابها يعاقب العقوبة المقررة للجريمة التي يعلم أنها قد تحصلت منها وإذا كان الجاني لا يعلم أن الأشياء تحصلت من جريمة ولكنه حصل عليها في ظروف تحمل على الاعتقاد بعدم مشروعية مصدرها تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز خمسة آلاف درهم أو إحدى هاتين العقوبتين".

(٢) د. محمد علي العريان: مرجع سابق، ص ٢٤٥. ولمزيد من التفصيل انظر:
- د. حسن صادق المرصفاوي: "قانون الكسب غير المشروع"، المرجع السابق، ص ١١١.
- د. عبد الأحد جمال الدين: "اجتماع الجرائم والتعدد الظاهري للأوصاف الجنائية"، رسالة دكتوراه، جامعة باريس، ١٩٦٣، باللغة الفرنسية، مشار إليه في د. محمد علي العريان: المرجع السابق، ص ٢٥٤. وكذلك انظر لدى: - د. سليمان عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ٥٦ ــ ٥٧.

(٣) د. سليمان عبد المنعم: المرجع السابق، ص ٥٦.

(٤) د. رؤوف عبيد: "جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال"، الطبعة الثامنة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥م، ص ٦٣٣ ــ ٦٦٤.
- د. محمود محمود مصطفى: "شرح قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ٣٨٢. وانظر أيضاً:
- نقض ٢١ يونيو سنة ١٦٤٣ مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٣٢١ ــ ٢٩٤.

(٥) د. سليمان عبد المنعم: المرجع السابق، ص ٦٠.

(٦) نقض يناير ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧، رقم ١، ص ٧. =

ويستوي أن تكون حيازة صريحة أو مستترة، وتطبيقاً لذلك قضى بتوافر فعل الإخفاء إذا حاز الجاني الشيء المتحصل عن الجريمة علناً وعلى مرأى من الكافة[1]، ولا أهمية لسبب اكتساب الجاني حيازة الشيء، فقد يكون مشروعاً كما لو كان بطريق الشراء من الغير أو بطريق الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الإجارة أو غيرها من الطرق[2].

كما أنه يكفي لتوافر فعل الإخفاء الحيازة العرضية المجردة من نية التملك[3]، ويخرج عن مدلول الإخفاء فعل التوسط في رد شيء متحصل من جريمة، إذ لا ينسب لفاعله القيام بدور إيجابي في الإخفاء[4]، غير أن رأياً في الفقه يرى أن الوسيط إذا كان متواطئاً مع المخفي، فإنه يعد شريكاً بالاتفاق أو المساعدة أو التحريض بحسب الأحوال، كما أنه إذا تقاضى من المخفي جزءاً من المال الناتج عن الشيء المتحصل من الجريمة فإنه يجب اعتباره في هذه الحالة مخفياً للجزء من المال الذي تقاضاه[5].

ويشمل الإخفاء كذلك استعمال الشيء محل الجريمة والانتفاع به والوساطة في بيعه أو تداوله، وكما قضت محكمة النقض، فإن فعل الإخفاء يتوافر بكل اتصال فعلي بالمال المتحصل من الجريمة مهما كان سببه أو الغرض منه[6].

ولذا قيل إن قبول البنك أو أية مؤسسة مالية أخرى إيداع أو تحويل أو استثمار أموال مع العلم بأنها متحصلة من جناية أو جنحة فإنه يصدق عليه وصف الإخفاء المنصوص عليه في المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات المصري، ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن كذلك ما يقضي به بأن الركن المادي لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بإدخال المخفي الشيء المسروق في حيازته، وإن عدم ضبط المسروق لدى المتهم بإخفائه ليس من شأنه أن ينفي عنه الجريمة، لأنه يكفي أن تكون المحكمة قد اقتنعت بأن هذا المسروق كان في حيازته فعلاً، ذلك أنه فضلاً عن أن ضبط الشيء في حيازة المخفي ليس ركناً من أركان جريمة الإخفاء، فإن القانون لا يشترط فيها أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم[7].

= – نقض ٢٧مايو ١٩٦٨، مجموعة أحكام النقض، س١٩، رقم ١٢٠، ص ٦٠٣.
– الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ ق، ج ١٠/٣/١٩٩٨ مجموعة المكتب الفني، س ٤٩، ١٩٩٨م، ق٥٣ .

(١) نقض ٨ يناير ١٩٤٥، مجموعة القواعد القانونية، ج ٦، رقم ٤٥٤، ص ٥٩٢.
(٢) نقض جلسة أول مايو سنة ١٩٤٥م، مجموعة القواعد القانونية في خمسين عاماً، ج١، ص ٢١٧.
(٣) نقض ٢٧ فبراير ١٩٦٦، مجموعة القواعد في خمسين عاماً، ج ١، ص ٢١٢.
(٤) نقض ١٣ مايو ١٩٦٣،مجموعة أحكام محكمة النقض،س ١٤،رقم ٨٧،ص ٣٩٩.
(٥) انظر في ذلك لدى:
– د. أشرف توفيق شمس الدين: مرجع سابق، ص ١٠٨.
– د. رؤوف عبيد: "جرائم الاعتداء"، مرجع سابق، ص ٦٣٦.
(٦) نقض ١٧ يناير سنة ١٩٦١، مجموعة أحكام النقض، س ١٢، رقم ١٦، ص ٩٨.
(٧) نقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٢، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣٣ رقم ٤٧، ص ٢٣٢.

وقد قطع القضاء الفرنسي مدى أطول مما وصل إليه القضاء المصري من حيث التوسع في فهم فعل الإخفاء كجوهر للركن المادي[1]، بحيث اعتبر الشخص الذي لم تثبت حيازته الفعلية ولا الشخصية للشيء المتحصل من جريمة[2] مرتكباً لجريمة الإخفاء متى كان هذا الشخص يقطن سكناً تودع فيه الأشياء المسروقة[3].

فالحيازة المنسوبة للمتهم هنا هي حيازة غير شخصية إذا لم يثبت أنه قد حاز فعلاً وبنفسه تلك الأشياء، وانتهى القضاء الفرنسي في مرحلة تطور أخيرة إلى اعتبار جريمة إخفاء الأشياء شاملة لصور مستحدثة تكاد أن تكون واهية الصلة بجوهر الإخفاء أو الحيازة، ومثال ذلك استعمال الشيء المتحصل عن جريمة أو محض الانتفاع به حتى ولو كان هذا الانتفاع مجرد من سيطرة الشخص المادية على الشيء، وعلى العكس من ذلك فقد ذهبت المحكمة العليا المصرية إلى أن جريمة الإخفاء لا يتحقق ركنها المادي إلا إذا أتى الجاني فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به الشيء المسروق في حيازته، فمجرد علم المتهم بأن شيئاً مسروقاً موجود في منزله لا يكفي لاعتباره مخفيا له، ما دام لم يثبت أنه كان في حيازته[4].

هذا المدلول الواسع لفعل الإخفاء يجعله متفقاً مع أغلب الأفعال المكونة لجريمة غسل الأموال، مما دفع الفقه إلى القول قبل إصدار قانون مكافحة غسل الأموال بإن النص العقابي المتعلق بجريمة الإخفاء في المادة ٤٤ مكرر عقوبات مصري، يمكن أن يكفل مواجهة الكثير

---

(١) على الرغم من أن المشرع يستخدم لفظ الإخفاء للدلالة على السلوك المكون للركن المادي للجريمة، فالفقه والقضاء في كل من مصر وفرنسا مستقران على أن التقيد بالمعنى اللغوي لمصطلح الإخفاء من شأنه أن يضيق من دائرة العقاب على نحو لا يحقق المصلحة العامة. انظر في ذلك:
- د. حسن المرصفاوي، مرجع سابق، ص ٣٨٣.
- د. سليمان عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ٥٩.
- د. محمد علي العريان: المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٢) د. سليمان عبد المنعم: المرجع السابق، ص ٦١.

(٣) خضعت جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من الجريمة، والتي يطلق عليها اختصاراً في القانون الفرنسي مصطلح الإخفاء " Recel " لتطور في التشريع الفرنسي، مر بثلاث مراحل، فقد اعتبر قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٨١٠ الإخفاء صورة من صور الاشتراك في الجريمة التي أنتجت المال محل الإخفاء. وكان يعيب ذلك من الناحية النظرية التعارض مع القواعد العامة في الاشتراك في الجريمة والتي تفترض مساهمة الشريك في الجريمة الأصلية، وهو ما لا يحدث في حالة الإخفاء، لأن أفعاله تقع بعد إتمام الجريمة التي تحصل منها المال، ومن الناحية العملية فقد ثبت عدم فعالية العقاب على أفعا ل الإخفاء، فمن ناحية لم يكن من الممكن عقاب من قام بالإخفاء في فرنسا إذا وقعت الجريمة الأصلية خارج الحدود الإقليمية لفرنسا، ومن ناحية أخرى ارتبط تقادم الدعوى بالنسبة لمرتكب الإخفاء بتقادم الدعوى في الجريمة الأصلية، فضلاً عن إفلات الجاني من العقاب إذا كانت الجريمة الأصلية من غير الممكن العقاب عليها بسبب أو لآخر، كما هو الحال بالنسبة لما كانت تقرره المادة ٣٨٠ من عدم العقاب للقرابة بين مرتكب الجريمة ومالك أو حائز المال الذي وقعت عليه هذه الجريمة، لهذا صدر قانون في ٢٢ مايو سنة ١٩١٥م جعل من الإخفاء جريمة قائمة بذاتها تفترض فقط ارتكاب جريمة مستقلة يحال إليها في تحديد العقوبة المقرر ة، فضلاً عن اعتبارها جريمة مستمرة، مما يحول دون تقادم الدعوى طالما أن المال لا زال بحوزة المخفي. انظر في ذلك:
- (M.-L. RASSAT, Droit Penal Special, infractions des et contre les particuliers,Paris,1997,P.182 et 183)

(٤) نقض جنائي مصري، ٢٢ يونيو ١٩٤٢،مجموعة القواعد القانونية، ج٥، ق ٤٣٩،ص ٦٩١.

من عمليات غسل الأموال[1]، سواءً تمثلت هذه الجريمة في قبول إيداع الأموال أو نقلها أوتحويلها، أو استثمارها أو استخدامها والانتفاع بها على أي وجه، مع العلم بمصدرها غير المشروع، وسواءً كان مرتكبو هذه الأفعال من الأشخاص الطبيعية أو من الأشخاص المعنوية، كالمصارف وغيرها من المؤسسات المالية، ويتمثل السلوك المكون للركن المادي للجريمة في هذه الحالات في الحيازة أو الانتفاع بالأموال أو الوساطة في تداولها ونقلها[2].

كما أن المال محل الجريمة في الإخفاء وغسل الأموال يتسع ليشمل أي مال حققه مرتكب الجريمة الأولية أو الأصلية سواءً بطريق مباشر أو غير مباشر[3]، فيشمل الشيء ذاته المتحصل من الجريمة أو ثمنه أو أي شيء تم شراؤه بهذا المال أو استبدل به[4].

فقد أصبح محل الإخفاء يشمل الأشياء المادية وغير المادية على حد سواء، وأصبح من الممكن على سبيل المثال وقوع جريمة الإخفاء على مجرد المحتوى المعلوماتي للمستندات الورقية أو لبرامج الحاسب الآلي، كما أصبح من المتاح تتبع المال المتحصل من جريمة الإتجار غير المشروع بالمخدرات في أية صورة يتحول إليها، سواءً كان ذلك التحول لمرة واحدة أو لمرات عديدة، وهو ما يوفر لجريمة إخفاء الأشياء نطاقاً واسعاً في التطبيق فيما يتعلق بأنشطة غسل الأموال[5].

ومن ناحية أخرى تتشابه الجريمتان من حيث استقلال كل منهما عن الجريمة الأصلية أو الأولية المتحصل منها المال، فالجاني في كل من جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أو جنحة، وجريمة غسل الأموال يسأل عن جريمة مستقلة بذاتها[6]، وليس كشريك في الجريمة الأولية المشار إليها[7].

---

(١) انظر في ذلك لدى:
- د. محمود كبيش: المرجع السابق، ص ٨٤.
- د. سليمان عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ١٥ - ١٦.

(٢) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٣) د. غنام محمد غنام: "مكافحة ظاهرة غسل الأموال في عصر العولمة"، ص ٢٤.

(٤) د. رؤوف عبيد: "جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال"، مرجع سابق، ص ٦٣٧ - ٦٣٨.

(٥) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٦) نقض ٢٧ مايو ١٩٨٣م، مجموعة أحكام النقض، س ٣٤، رقم ٨٩، ص ٤٣٩.

(٧) في التشريع المصري مرت جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أو جنحة بتطور ملحوظ، في البداية كانت المادة ٦٩ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ والتي نصت على اعتبار الإخفاء صورة خاصة من صور الاشتراك اللاحق في تلك الجناية أو الجنحة المرتكبة، ولكن قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤م نص في المادة ٢٧٩ منه على تجريم إخفاء الأشياء المسروقة بوصفه جريمة قائمة بذاتها، وليس باعتباره اشتراكاً في جريمة السرقة، واستبعد من نطاق الإخفاء بدون مبرر إخفاء الأشياء المتحصلة من الجرائم الأخرى، وعندما صدر قانون العقوبات الحالي في سنة ١٩٣٧م ظل النص على هذه الجريمة في المادة ٣٢٢على ذات النحو الذي كان وارداً في المادة ٢٧٩ من قانون سنة ١٩٠٤م. وأخيراً صدر في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٧م قانون ألغى المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات وأحل محلها المادة ٤٤ مكرر، وهي تعاقب على إخفاء الأشياء المسروقة بوصفه جريمة قائمة بذاتها، ووسع من نطاقها لتشمل العقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من أية جناية أو جنحة.
انظر في تفصيل ذلك لدى:
- د. رؤوف عبيد: المرجع السابق، ص ٦٢٩.

من حيث الركن المعنوي، فإن الجريمتين،غسل الأموال والإخفاء، يتطلبان توافر القصد الجنائي لدى الجاني باعتبارهما من الجرائم العمدية[1]، على الأقل في التشريع المصري والفرنسي وكذلك الإماراتي، مع ملاحظة أن الفقه الفرنسي يرى أنه يكفي لقيام هذا الركن في جريمة غسل الأموال، كما هو الحال في جريمة الإخفاء، أن تثبت النيابة العامة علم المتهم بأن الأموال التي انصب عليها فعله متحصلة من جناية أو جنحة أياً كانت دون اشتراط أن يكون المتهم عالماً على وجه الدقة بنوع الجناية أو الجنحة الأولية.

ولكن في القانون المصري باعتبار أن نطاق تجريم غسل الأموال يقتصر على جرائم محددة على سبيل الحصر، فإنه يجب لتوافر القصد الجنائي لدى مرتكب جريمة غسل الأموال توافر علمه بحقيقة نشاطه الإجرامي، أو اتجاه إرادته إلى ارتكاب هذا النشاط، مع علمه بكون المال محل الجريمة متحصلاً من إحدى الجرائم المحددة قانوناً في جريمة غسل الأموال.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن القول بإن النصوص التي تعاقب على إخفاء الأشياء المتحصلة من الجريمة، أخذاً في الاعتبار ما لجأت إليه بعض القوانين، كالقانون الفرنسي من التوسع الواضح في صور النشاط الإجرامي لهذه الجريمة، تنطبق على كثير من الأفعال التي تقع بها عمليات غسل الأموال، فالإخفاء في مفهومه الواسع ينطبق وحده على معظم صور غسل الأموال.

ثانياً- أوجه الاختلاف بين غسل الأموال وجريمة إخفاء الأشياء:

من المتفق عليه فقهاً وقضاءً في مصر – والامارات- وكذلك فرنسا أن مرتكب الجناية أو الجنحة الأولية المتحصل منها المال لا يعاقب بوصفه مخفياً لهذا المال[2]، وإنما يعاقب على الجريمة الأصلية، سواءً كفاعل أو شريك فيها بحسب دوره في وقوعها[3]. أما العقاب عن جريمة الإخفاء فيتطلب أن يكون مرتكب الجريمة شخصاً آخر غير الجاني الذي ارتكب الجريمة الأولية، وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية بأنه "من المقرر أن جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة إنما هي جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن الجريمة المتحصلة منها، وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى، فلا يعتبر الإخفاء اشتراكاً في الجريمة أو مساهمة فيها ولا يتصور وقوعها من شخص واحد، ويجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً وموضوعه أشياء متحصلة من جرائم عدة"[4].

ويترتب على ذلك إمكانية معاقبة الفاعل في جريمة الإخفاء حتى وإن لم تتم إدانة مرتكب الجريمة الأصلية المتحصل منها الأشياء بسبب عدم توصل السلطات المختصة إلى

---

(١) د. فتيحة محمد قوراري: "السياسة الجنائية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في ضوء أحكام مشروع القانون الإماراتي في شأن غسل الأموال والتشريع المقارن"، مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، شرطة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، يناير سنة ٢٠٠٢م، ص ١٢.

(٢) د. رؤوف عبيد: "جرائم الاعتداء على الأشخاص"، مرجع سابق، ص ٦٤٥. وكذلك ارجع:
– نقض ٢٧ مارس ١٩٨٣م، مجموعة أحكام النقض، س ٣٤، رقم ٨٩، ص ٤٣٩.

(٣) د. محمود نجيب حسني، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية، مرجع سابق، ص ١ – ٣.

(٤) نقض ٢٧ مارس ١٩٧٢م، مجموعة أحكام النقض، س٢٣، رقم ١٠٩، ص ٤٩٢.

معرفته أو هربه أو انقضاء الدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة الأولية لوفاته أو بمضي المدة.

يتبنى الفقه والقضاء في فرنسا عدم جواز معاقبة المتهم بوصفه مرتكباً لجريمة غسل الأموال إذا كان هو نفسه الذي ارتكب الجريمة الأولية التي تحصل منها المال. ويختلف عما هو مقرر في اتفاقية فيينا ١٩٨٨م بشأن الاتجار غير المشروع في المخدرات، فالاتفاقية تعطي لغسل الأموال مفهوماً واسعاً يتيح معاقبة مرتكب غسل هذه الأموال، سواءً كان هو الذي ارتكب الجريمة الأصلية، أو ساهم في ارتكابها أم لا، وأياً كانت الفائدة الشخصية التي تعود على مرتكب الأفعال المكونة لغسل الأموال سواءً كان قد ارتكب الأفعال باسمه الشخصي ولحسابه أو كوسيط، ما دام أنه تصرف مع العلم بأن الأموال متحصلة من إحدى جرائم المخدرات.

كما تشمل أوجه الاختلاف الأخرى بين جريمة غسل الأموال وجريمة الإخفاء فيما يلي:-

١. إن جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة رغم التوسع في ركنها المادي، لا تتسع لكافة عمليات غسل الأموال، باعتبار أن هذه العمليات متعددة ومتنوعة.

فلا يكفي من ناحية أولى مجرد علم الشخص بارتكاب الجريمة، بل يتعين أن يصدر عن نشاط إيجابي، وهذا هو مبدأ مادية الجريمة، فلا جريمة بدون سلوك مادي، كما يتعين أن يأخذ هذا السلوك صورة الفعل الإيجابي[١]، فالامتناع كقاعدة عامة لا يصلح بديلاً عن الفعل الإيجابي لقيام الجريمة قانوناً فيما خلا بعض الاستثناءات، وليس للقضاء أن يدين شخصاً عن محض امتناع في غير الحالات المنصوص عليها قانوناً.

ومن ناحية ثانية، إن تجسيد هذا السلوك المادي في فعل يدخل في مفهوم الركن المادي كالإخفاء أو الحيازة، ويبدو أن القضاء الفرنسي لم ير ما يحول دون تطبيق وصف الإخفاء في مواجهة المصرف الذي يقبل إيداع أموال يعلم بمصدرها غير المشروع، وبالتالي يعتبر المصرف الذي قبل إيداع أموال متحصلة من جناية أو جنحة مرتكباً جريمة الإخفاء ومستحقاً لعقوبتها[٢].

ويرى بعض الفقه[٣]، أن اعتبار المصرف الذي يقبل إيداع أموال ذات مصدر غير مشروع مرتكباً لجريمة الإخفاء ومستحقاً لعقوبتها محل نظر، فقبول المصرف إيداع الأموال في حساب أحد العملاء لا يعني أنه قد أصبح حائزاً بالفعل لهذه الأموال، وإنما يظل حق التصرف في المال حكراً على صاحب الحساب المصرفي وحده، أما المصرف فإن دوره لا يتجاوز مجرد تسجيل العملية المصرفية في الجانب الدائن أو المدين للحساب المصرفي، فالمصرف الذي يقبل إيداع أموال متحصلة من مصدر

---

(١) د. سليمان عبد المنعم: مرجع سابق، ص ٧٢.
(٢) مشار إليه لدى: - د. إبراهيم نايل: مرجع سابق، ص ٥٦.
(٣) د. سليمان عبد المنعم: المرجع السابق، ص ٧٣.

غير مشروع، فإنه لا يحوزها باسمه ولحسابه، وإنما تظل هذه الأموال باسم وحساب المستفيد منها[1].

٢. تندرج جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة عن جناية أو جنحة في عداد الجرائم العمدية التي يأخذ ركنها المعنوي لدى فاعلها صورة القصد الجنائي أو العمد، وذلك على خلاف جريمة غسل الأموال التي يمكن وقوعها عمداً، مثلما يتصور وقوعها بطريق الخطأ أو الإهمال بحسب الأحوال، لذا فإنه يصعب وصف جريمة الإخفاء لملاحقة نشاط غسل الأموال على مستوى الركن المعنوي، وإلا كان ذلك تعذر ملاحقة بعض صور غسل الأموال التي يقترفها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون بطريق الخطأ أو الإهمال، مثلما هو متصور حال تقاعس أحد المصارف أو مستخدميها عن الوفاء بالتزام الحيطة والحذر فيما يتعلق بالتحقق من هوية العملاء أو التثبت من حقيقة المصدر المشروع للأموال المطلوب إيداعها أو نقلها أو استثمارها بمعرفة ذلك المصرف.

٣. العقاب في جريمة الإخفاء لا يجوز، في حين أن الشروع في ارتكاب جريمة غسل الأموال معاقب عليه باتفاق تشريعات غسل الأموال.

ونخلص مما سبق إلى أن أوجه الشبه والاختلاف بين جريمتي الإخفاء وغسل الأموال، والتي توضح بجلاء قصور التجريم الأول عن استيعاب التجريم المستحدث الخاص بغسل الأموال، وهي نتيجة أحسب أن القانون المصري لا يختص بها وحده، وأن ترجيح أوجه الاختلاف واستغراقها لأوجه الشبه، وإذا ما أضيف إلى ذلك الاعتبارات الاقتصادية والدولية، فإننا نخلص إلى عدم ملاءمة انسحاب التجريم الخاص بالإخفاء على الجريمة المستحدثة وهي غسل الأموال. مما يؤكد أيضاً على ضرورة التجريم الخاص لهذا النشاط الإجرامي المستحدث الذي يستعصي بطبيعته على هذا التكييف.

---

(١) د. إبراهيم نايل: المرجع السابق، ص ٥٧ .

الباب الثاني
مواجهـــة جريمة غسل الأموال

تمهيـد:-

مع ارتفاع معدلات الجرائم التي ترتكب من قبل المنظمات الإجرامية الدولية تزايد قلق المجتمع الدولي إزاء التصاعد المطرد وخاصة جرائم غسل الأموال من قبل تلـك العـصابات الدولية التي تتميز بالقوة والدهاء والتنظيم، مع امتداد أنشطتهم غير المشروعة عبـر منـاطق شاسعة في العالم، وتحقيقهم أرباحاً وعائدات بالغة الضخامة، مـستخدمين أسـاليب متطـورة ومعقدة لنقل وتحويل الأموال المتحصلة من أنشطتهم الإجراميـة وإخفـاء وتمويـه المـصدر الحقيقي لهذه الأموال لإكسابها الصفة الشرعية خلافاً للقانون.

بدأ المجتمع الدولي في التركيز على مواجهة جرائم غسل الأموال باعتبارها الوسـيلة الفعالة في مكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الخطرة[1].

وتأتي عمليات غسل الأموال المتحصلة من الجرائم بوجه عام، ومن جريمة الإتجـار غير المشروع بالمخدرات بوجه خاص في مقدمة الأشكال الجديدة للجريمـة المنظمـة التـي تصاعدت أنشطتها في العقدين الأخيرين، مستغلة في ذلك التطورات المتلاحقـة فـي تقنيـات المعلومات والاتصالات ووسائل الانتقال، ومستفيدة من المتغيرات والاتجاهات التي سادت هذه الحقبة[2]، خاصة فيما يتعلق بعولمة الاقتصاد، وتخفيف الرقابة على الحدود، وتحرير وتـدويل الأسواق، والنمو غير المسبوق في الأنشطة التجارية والمالية وفي حركة النقل والسياحة.

وأصبح غسل الأموال يمثل ظاهرة إجرامية مـستحدثة تـؤرق مختلـف دول العـالم المتقدمة والنامية على السواء، بعد أن برز دورها في عرقلة إجراءات تعقب وضبط ومصادرة

---

(١) إن تركيز المجتمع الدولي – ومن وجهة نظري – على جريمة غسل الأموال ليس المقصود منه فقـط مكافحة هذه الجريمة بحد ذاتها والحد منها، بل لاقتناعه بأنها أداة ووسيلة قوية وفعالة للحد من الجرائم الأصلية التي ترتكب – بكل أشكالها وأنواعها والتقنيات المستخدمة فيها– والتي تتأتى منها الأمـوال القذرة وذلك من قبل المنظمات الإجرامية، خاصة مع تزايد أنشطتها وأشكال وأنواع الجرائم الخطيرة والمدمرة التي تقترفها والتي باتت تهدد وتفقد الدول سيطرتها على أمنها وشعبها ومؤسـساتها الماليـة وغير المالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها بل والتأثير على سيادتها إن جاز التعبير.
لمزيد من المعلومات راجع المحاضرة رقم ٣٠ بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٠ للأستاذ:
- **Michael R. McDonald**, Money Laundering: An International Issue, Emirates Lecture Series 30, Published by The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2001, Abu Dhabi,UAE.

(٢) ولا شك أيضا أن السياسات الخارجية والانتهاكات الدولية التي تحصل من قبل بعض الدول على بعض الدول بحجة مكافحة الإرهاب – كغلاف لحماية المصالح الخاصة– هي أولا بحد ذاتها أصـفها بأنهـا سرقات واختلاسات دولة، ثم أنها بهذه العمليات لم تعطى للدول الواقعة تحت هذه الانتهاكات فرصـة وخيار، فأوقعتها في مشاكل سياسية واقتصادية أثرت سلبا على الوضع الاجتماعي والأمني، فأسـرتها تحت طائلة ارتكاب الجرائم من قبل العصابات التي وجدت لنفسها مكانا آمنا وفسيحا لزراعة المخدرات والسرقات والارهاب فضلا عن تخزين الأموال غير المشروعة ثم تصديرها إلى دول أخرى لغسلها من خلال مشاريع مثل المحافظ التي تعمل في مجال الاستثمار والتمويل التي انتشرت في الوقت الحاضر وتم الكشف عن بعضها، والعقارات والشركات الضخمة وغيرها من شركات الواجهة... كل ذلك كان لها دور في تصعيب خلق جو فعال مبني على الثقة بين الدول للتعاون الدولي

الأموال ذات المصدر الإجرامي، وفي إتاحة فرص أوسع لإعادة استخدام عائدات الجريمة في تعزيز الأنشطة الإجرامية والتسلل إلى الهياكل الاقتصادية المشروعة، والاستخدام الإجرامي للنظم المصرفية والمالية، فضلاً عن نشر الفساد، ومحاولات التأثير على أجهزة العدالة الجنائية.

وبوجه عام فقد تزايدت قناعة المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى المواجهة الفعالة والشاملة لظاهرة غسل الأموال غير المشروعة، الأمر الذي حدا بالدول إلى إصدار تشريعات استهدفت مكافحة غسل الأموال، وكذلك المنظمات الدولية العالمية والإقليمية بادرت باعتماد طائفة واسعة من الاتفاقيات والصكوك الدولية المهمة التي استهدفت في مجموعها تشكيل وإرساء سياسة جنائية عالمية لمواجهة ظاهرة غسل الأموال، والحد من تداعياتها السلبية[1].

وبناء على ماسبق، سنتطرق لتلك الجهود التي تبذلها معظم دول العالم لمكافحة غسل الأموال على المستويين المحلي والدولي، وذلك من خلال تقسيم هذا الباب إلى فصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** المواجهة الداخلية لجريمة غسل الأموال
- **الفصل الثاني:** المواجهة الدولية لجريمة غسل الأموال"التعاون الدولي"

وذلك على التفصيل التالي:-

(١) **John L. Evans**, Ph.D. International Efforts To Contain Money Laundering, presented at the Seminar "Money Laundering: Joining Forces To Prevent It", APRIL 8, 1997, BANKERS CLUB, MEXICO CITY, Published on:
- http://www.sgrm.com/art52.htm

الفصل الأول
المواجهة الداخلية لجريمة غسل الأموال

تسعى الدول إلى منع وقوع جريمة غسل الأموال كإجراء وقائي لحماية المجتمع، فإذا وقعت الجريمة اتخذت العديد من الإجراءات في مواجهتها من إجراءات الاستدلال والتحقيق ثم المحاكمة[١]، وفضلا عن الإجراءات الجنائية التي تتخذها الدول لمواجهة هذه الجريمة تقوم أيضا بإجراءات تحفظية لمنع استخدام القطاع المالي لأغراض غسل الأموال والعمل على كشف هذه العمليات، وكذلك تقرير العقوبات على جرائم غسل الأموال،

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي: -

المبحث الأول: المواجهة الوقائية لمنع وقوع جريمة غسل الأموال.

المبحث الثاني: المواجهة الإجرائية لجريمة غسل الأموال.

المبحث الثالث: المواجهة الجزائية لجريمة غسل الأموال.

وذلك على التفصيل التالي:

المبحث الأول
المواجهة الوقائية لمنع وقوع جريمة غسل الأموال

حرصت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بغسل الأموال وكذلك التشريعات الداخلية المختلفة على تدعيم سياسة التجريم بسياسة موازية تكملها، يكون من شأنها الوقاية من عمليات غسل الأموال قبل وقوعها[٢]، وتتمثل هذه السياسة في فرض التزامات محددة على المؤسسات المالية بما يضمن شفافية حركة رؤوس الأموال المودعة وسائر المعاملات المصرفية الأخرى[٣].

كما ذهب العديد من الدول إلى ضرورة توفير أدوات قانونية مرنة وفعالة، بالإضافة إلى النصوص الجزائية، ذلك حتى تتمكن السلطات المختصة من القيام بمهامها، حيث أن مشكلة غسل الأموال تستلزم تدابير وإجراءات فنية وإدارية لمنع استعمال النظام المصرفي في ارتكاب جريمة غسل الأموال[٤].

وعليه نقسم هذا المبحث إلى الإجراءات الوقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم نعقب ذلك ببحث تلك الإجراءات في جمهورية مصر العربية، وذلك في مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: الاجراءات الوقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

(١) د. رؤوف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣١٤ وما بعدها.
(٢) د. محمود كبيش، مرجع سابق، ص ١٦٥.
(٣) د. سليمان عبد المنعم، مرجع سابق، ص ١٢.
(٤) د. محمود شريف بسيوني، ودافيس جوانيري، الاستجابات الدولية والوطنية لعولمة غسيل الأموال، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، سيراكوزا، إيطاليا، ١٩٩٨، ص ٢.

المطلب الثاني: الإجراءات الوقائية في جمهورية مصر العربية المتحدة.

وذلك على النحو القادم:

المطلب الأول
الإجراءات الوقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة

إن النظم المصرفية المتساهلة تسهم إلى حد كبير في تسهيل عمليات غسل الأموال، ولذلك كان من الضروري أن تفرض على المؤسسات المالية الإجراءات العملية الكفيلة لسد كافة الثغرات التي ينفذ من خلالها الأموال غير المشروعة[1].

وقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول التي واكبت التوجه العالمي نحو التصدي لظاهرة غسل الأموال، فاتخذت العديد من الخطوات العملية لتحقيق ذلك، ولعل من أهمها ما قام به المصرف المركزي والوزارات المختصة والسلطات وجهات الترخيص من إجراءات بهذا الشأن، ونبين ذلك من خلال أربعة أفرع كالآتي: -

- **الفرع الأول:** الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل المصرف المركزي
- **الفرع الثاني:** الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال
- **الفرع الثالث:** الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة
- **الفرع الرابع:** الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل سلطات الترخيص والرقابة

وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول
الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل المصرف المركزي

اتخذ المصرف المركزي العديد من الإجراءات الوقائية التي تمنع غسل الأموال وذلك على النحو التالي:-

١- نظام إجراءات فتح الحسابات لدى البنوك:

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تعليمات[2] إلى كافة البنوك العاملة في الدولة، من ضمنها التعليمات الخاصة بمتطلبات فتح الحسابات، حيث ألزم البنوك بما يأتي:-

أ- عدم فتح حسابات سرية أو وهمية والحصول على جميع الوثائق الضرورية عند فتح الحساب أو استئجار صناديق حفظ الأموال.

---

(١) د. سليمان عبد المنعم، التكييف القانوني لظاهرة غسيل الأموال، الدار الجامعية الجديدة، اسكندرية،١٩٩٥، ص٢٣.

(٢) صدرت تلك التعليمات بالتعميم رقم ٩٣/١٤ المؤرخ في ٢٠ يونيو ١٩٩٣.

ب- اعتماد إسم صاحب الحساب كما في جواز السفر أو الرخصة التجارية، والتحقق من تلك الوثائق، وتدوين البيانات والمعلومات عن كل عميل وعن المعاملات المالية التي يقوم بها.

ج- منع منعا باتا فتح حسابات لجمعيات النفع العام أو الخيرية ما لم تبرز نسخة صحيحة من قرار الإشهار الموقع عليه من وزير العمل والشؤون الاجتماعية[١].

٢- نظام مراقبة التحويلات الواردة والصادرة:

ألزم المصرف المركزي البنوك العاملة بالدولة أن تقوم برصد أية عملية مصرفية لا يتناسب حجمها مع دخل أصحابها وليس لها سبب اقتصادي معقول أو هدف قانوني واضح[٢].

٣- اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال:

قام المصرف المركزي بتشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال[٣]، من أعضاء من مصرف الإمارات المركزي ووزارة الداخلية ووزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف ووزارة المالية والصناعة ووزارة الاقتصاد والتجارة[٤] ووزارة الخارجية ومجلس الجمارك في الدولة وأمانة البلديات واتحاد غرف التجارة والصناعة وهيئة الأوراق المالية والسلع، إضافة إلى ممثلين مراقبين عن خمسة من أكبر البنوك الوطنية وثلاث صرافات رئيسية والجهات المهنية بإصدار الرخص التجارية والصناعية في الدولة. وهذه اللجنة هي المسؤولة عن تنسيق سياسات مواجهة غسل الأموال في الدولة .

٤- نظام إجراءات مواجهة غسل الأموال:

أصدر المصرف المركزي تعليمات إلى كافة البنوك والصرافات وشركات التمويل والمنشآت المالية الأخرى العاملة في الدولة، يوضح لهم تعريف غسل الأموال ومجال تطبيق إجراءات مكافحة جريمة غسل الأموال[٥].

٥- وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة:

قام بتأسيس هذه الوحدة المصرف المركزي، حيث تملك قنوات مفتوحة للإتصال بكافة السلطات داخل الدولة وخارجها[٦]، وقد انضمت هذه الوحدة إلى مجموعة الإيجمونت[١].

---

(١) بموجب التشكيل الجديد لوزارات الدولة فقد فصلت وزارة الشؤون الإجتماعية عن وزارة العمل لتصبحان وزارتان منفصلتان، هما وزارة العمل ووزارة الشؤون الإجتماعية. راجع: www.government.ae :

(٢) الإشعار رقم ٩٨/١٦٣ المؤرخ في ٢٨ فبراير ١٩٩٨م والصادر من المصرف المركزي.

(٣) أنشئت تلك اللجنة بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٠٠م .

(٤) بعد التشكيل الجديد لوزارات الدولة أصبحت وزارة المالية والصناعة تحت مسمى وزارة المالية ، ووزارة العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف فسميت بوزارة العدل، وفصلت وزارة الاقتصاد عن التجارة وأصبحت الثانية وزارة التجارة الخارجية. راجع: www.government.ae

(٥) صدرت تعليمات المصرف المركزي بالتعميم رقم ٢٠٠٠/٢٤ المؤرخ في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٠م .

(٦) أنشأت هذه الوحدة تحت اسم وحدة استخبارات مالية ف يوليو ١٩٩٨، ثم تغير اسمها في نوفمبر ٢٠٠٠ إلى وحدة مواجهة غسيل الأموال والحالات المشبوهة.

٦ – نظام تسجيل بيانات التحويلات المالية:

أصدر المصرف المركزي تعليمات إلى كافة الصرافات العامة في الدولة، بتسجيل الأشخاص أو المنشآت المالية التي تقوم بتحويل ٢٠٠٠ درهم أو ما يعادلها من العملات الأخرى أو أكثر، والتثبت من الهوية الصحيحة عن طريق معاينة إحدى الوثائق الأصلية[٢].

٧ – نظام الافصاح عن الأموال النقدية التي يتم إدخالها إلى الدولة:

تم إعداد نظام الافصاح عن مبالغ الأموال النقدية التي تفوق حد ٤٠،٠٠٠ درهما والتي يتم إدخالها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق المسافرين أو الشحنات أو الطرود البريدية أو طرود شركات النقل[٣].

٨ – التدريب وورش العمل:

نظمت وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة بالمصرف المركزي بالتعاون مع البنوك والمنشآت المالية دورات تدريبية لتدريب الموظفين بالوحدة والبنوك والصرافات لتنمية قدراتهم في مجال مواجهة غسل الأموال.

الفرع الثاني
الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال

حذرت اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال المواطنين والمقيمون في الدولة بتوخي الحيطة والحذر عند تحويل المبالغ النقدية إلى الخارج، أو استلام مبالغ من الخارج[٤].

كما أصدرت تلك اللجنة تعليمات إلى هيئات المناطق الحرة في الدولة، ومدينة دبي للإنترنت، بضرورة توفير معلومات تفصيلية عن الملاك والموظفين الرئيسيين في منشآت شركات الأعمال الأجنبية والتي ترخص في المناطق الحرة كشركة أو كفرع لشركة أجنبية[٥].

الفرع الثالث
الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة

أصدرت وزارة الإقتصاد والتجارة تعليماتها لكافة شركات التأمين العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن إجراءات غسل الأموال متضمنة تفاصيل بشأن متطلبات تحديد هوية العملاء والإبلاغ عن الحالات المشبوهة والاحتفاظ بالمعلومات والبيانات والوثائق[٦].

---

(١) المجموعة الدولية ايجمونت تعد بمثابة الاتحاد الدولي لوحدات مكافحة غسل الأموال على مستوى العالم، وتضم هذه المجموعة حتى الآن ٦٩ دولة في عضويتها.

(٢) صدرت هذه التعليمات بالإشعار رقم ٢٠٠١/١٨١٥ المؤرخ في ٢ اكتوبر ٢٠٠١.

(٣) تم إعداد هذا النظام وإصداره من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٢.

(٤) قامت اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال بإصدار ونشر إعلان تحذيري في الصحف المحلية وذلك بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠١م موجه للمواطنين .

(٥) صدرت تلك التعليمات بناء على التعميم الذي أصدرته اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠١م.

(٦) أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة هذه التعليمات بالتعميم الصادر في ٦ يناير ٢٠٠٢م.

الفرع الرابع
الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل سلطات الترخيص والرقابة

نص القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، على إنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال، وكذلك إنشاء اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال وهما تابعتان للمصرف المركزي بالدولة.

وللمصرف المركزي أن يأمر بتجميد الأموال التي يشتبه بها لدى المنشآت المالية لمدة لا تزيد على ٧ أيام، وللنيابة العامة أن تأمر بالتحفظ على الأموال أو المتحصلات المشتبه بها، وللمحكمة المختصة أن تأمر بالحجز التحفظي لمدد غير محدودة لأية أموال أو متحصلات إذا كانت ناتجة عن جريمة غسل الأموال أو مرتبطة بها[١].

كما أن المصرف المركزي يحدد الحد الأعلى للمبالغ التي يسمح بإدخالها إلى الدولة نقدا دون الحاجة إلى الإفصاح عنها ويخضع ما زاد عن ذلك إلى نظام الإفصاح الذي يضعه المصرف المركزي، حيث حدد هذا المبلغ المسموح بدخوله بأربعون ألف درهم (٤٠,٠٠٠)[٢].

وكذلك تنشأ في المصرف المركزي وحدة معلومات مالية لمواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة، وعلى كافة المنشآت المالية والتجارية والاقتصادية أن ترسل إليها تقارير المعاملات المشبوهة[٣].

المطلب الثاني
الإجراءات الوقائية في جمهورية مصر العربية

حدد المشرع المصري تدابير خاصة بمنع استخدام المؤسسات المالية الخاضعة لقانون مكافحة غسل الأموال، والالتزامات المفروضة على تلك المؤسسات، وكذلك تدابير الكشف عن عمليات غسل الأموال كإجراءات وقائية، وسنتناول ذلك من خلال فرعين:

الفرع الأول: تدابير منع استخدام المؤسسات المالية الخاضعة لقانون مكافحة غسل الأموال.

الفرع الثاني: تدابير الكشف عن عمليات غسل الأموال

وذلك على النحو الآتي: -

---

(١) المادة الرابعة من القانون الإتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تجريم غسل الأموال.
(٢) المادة السادسة من القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ م بشأن تجريم غسل الأموال.
(٣) المادة السابعة من القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م بشأن تجريم غسل الأموال.

الفرع الأول
تدابير منع استخدام المؤسسات المالية الخاضعة لقانون مكافحة غسل الأموال

واكبت جمهورية مصر العربية الجهود الدولية التي تتعلق بحماية القطاع المالي ضد استخدامها في عمليات غسل الأموال، وجاء سعي المشرع المصري استجابة للإتفاقيات والمبادئ الدولية في هذا المجال، ويعد من أبرز تلك الجهود مبادئ بازل "Bâle" التي ركزت على منع استخدام القطاع المصرفي في غسل الأموال ذات المصدر الإجرامي، من خلال التحقق من هوية العملاء عند فتح الحسابات أو إيجار الخزائن وحفظ المستندات واحترام القوانين واللوائح المعمول بها في المعاملات المالية وتدريب العاملين على أسلوب الرقابة وكيفية الإبلاغ عن العمليات المشبوهة[1]، وكذلك توصيات مجموعة العمل المالي الدولية"FATF"، وإن كانت مصر من الدول التي لم توافق على إخضاع بعض الأنشطة المالية مثل مكاتب الصرافة للتدابير الخاصة بالمنع، واكتفت بتغطية مفهوم القطاع المالي تبعا لتوصيات مجموعة العمل المالي الدولية[2].

وعليه سنعرض فيما يلي المؤسسات المالية الخاضعة لقانون غسل الأموال، ثم الالتزامات التي فرضها المشرع على هذه المؤسسات، وذلك على النحو الآتي:

أولا: المؤسسات المالية الخاضعة لقانون غسل الأموال:-

حدد المشرع المصري[3] القطاع المالي بالمؤسسات المالية الآتية:

١- البنوك العاملة وفروعها في الخارج، وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر.
٢- شركات الصرافة، (والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي)[4].
٣- الجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال.
٤- الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية.
٥- الجهات العاملة في مجال تلقي الأموال.
٦- صندوق توفير البريد .

---

(١) تأسست لجنة بازل في ديسمبر عام ١٩٧٤م بهدف تدعيم التعاون بين سلطات الرقابة على الأعمال المصرفية، وتمارس هذه اللجنة عملها من خلال ثلاثة محاور: أولا: تمثل مؤتمر يعتني بتبادل المعلومات بين السلطات المختصة بالرقابة المصرفية في الدول المختلفة. ثانيا: تحدد طرق وأنماط تقسيم مسئولية الرقابة بين السلطات الرقابية في الدول المستقبلة والسلطات في الدول التي توجد فيها المركز الرئيسي لهذه البنوك. ثالثا: تضع المعايير والقواعد المتعلقة بالحد الأدنى للأموال الصافية وتحليل المزايا والآثار المترتبة على هذه المعايير بالنسبة للمجالات الاقتصادية والالية الأخرى. ارجع في ذلك لدى: د. عبد الرحمن السيد قرمان، مرجع سابق، ٧٠.

(٢) د. محمد عبد اللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ٩٠- ٩١.

(٣) نصت على هذه المؤسسات المادة الأولى (ج) من القانون رقم ٨٠ سنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال.

(٤) أضيفت هذه العبارة للبند ثانيا بعد عبارة (شركات الصرافة) أثناء مناقشة مشروع القانون بمجلس الشعب.

٧- الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري، (وجهات التوثيق العقاري)[١].
٨- الجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي.
٩- الجهات العاملة في نشاط
١٠- الجهات التي تمارس أي نوع من أنواع أنشطة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين.

ولما كان المستقبل قد يحمل في طياته اشكال أخرى من المؤسسات المالية تتلقى الأموال بقصد توظيفها، فقد صدر القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال[٢]، الذي فوض رئيس الوزراء بإصدار قرارات بإضافة جهات أخرى تباشر الأنشطة المالية إلى المؤسسات المالية سالفة الذكر، سواء كانت هذه الجهات أشخاصا اعتبارية أم أشخاص طبيعية، وقد اخذت كل من أسبانيا وايرلندا بهذا النظر[٣].

ثانيا: الالتزامات التي فرضها قانون غسل الأموال على المؤسسات المالية:

أما الالتزامات التي فرضها المشرع على عاتق المؤسسات المالية الخاضعة لقانون غسل الأموال فهي: الالتزام بالتحقق من هوية العملاء والمستفيدين، الالتزام بإمساك السجلات والمستندات لقيد ما تجريه من عمليات مالية والاحتفاظ بها للمدة المحددة قانونا، وواجب الإفصاح بالنسبة للمسافرين عند دخول البلاد عما في حيازتهم من مبالغ نقدية إذا جاوزت الحد الذي قرره القانون، وذلك كالآتي[٤]:-

١- التحقق من هوية العملاء والمستفيدين:

تلتزم المؤسسات المالية سالفة الذكر بوضع النظم الكفيلة بالحصول على بيانات التعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية، وذلك من خلال وسائل إثبات رسمية أو عرفية مقبولة وتسجيل بيانات هذا التعرف[٥].

وقد طلب بعض أعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشة مشروع القانون حذف عبارة (أو عرفية مقبولة) في تحقيق الهوية، لأن الإثبات يجب أن يكون من خلال وسائل الإثبات الرسمية وليس العرفية[٦].

---

(١) أضيفت هذه العبارة إلى البند (٧) بعد عبارة الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري، أثناء مناقشة مشروع القانون في مجلس الشعب، مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الخامسة والسبعين، ١٨ مايو سنة ٢٠٠٢، ص ٢٢-٢٣ .

(٢) الجريدة الرسمية، العدد ٢٣ مكرر بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٣.

(٣) J. Francois Thony: Les politiques Legislatives de lute Contre la Blanchiment en Europe, " Rev. pennitiare et de droit penal, no 4, 1998, p. 316.

(٤) د. شريف سيد كامل، مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري،مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٥) الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢. وكذلك انظر:
- د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٦) مضبطة مجلس الشعب، الجلسة ٧٦ بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٢، ص ٦١.

كما تساءل بعض أعضاء مجلس الشعب عن الجهة التي تملك تحديد ما إذا كانت وسيلة الإثبات العرفية التي يقدمها العميل مقبولة أو غير مقبولة[1].

وأضافت الفقرة الثانية من المادة الثامنة، على أنه لا يجوز لتلك المؤسسات المالية فتح حسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال أو ودائع مجهولة أو بأسماء صورية أو وهمية[2]. ويعد هذا النص تطبيقا لما جاء بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية "FATF" (التوصية الخامسة)[3].

٢- **الالتزام بإمساك سجلات ومستندات لقيد العمليات وحفظها:**

فرض المشرع المصري هذا الالتزام بمقتضى المادة التاسعة من قانون مكافحة غسل الأموال التي نصت على أن " تلتزم المؤسسات المالية بإمساك سجلات ومستندات لقيد ما تجريه من العمليات المحلية أوالدولية تتضمن البيانات الكافية للتعرف على هذه العليات وعليها أن تحتفظ بهذه السجلات والمستندات وبسجلات بيانات العملاء والمستفيدين المشار إليهم في المادة (٨) من هذا القانون لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء التعامل من المؤسسة أو من تاريخ قفل الحساب- على حسب الأحوال- وعليها تحديث هذه البيانات بصفة دورية، وأن تضع هذه السجلات تحت تصرف السلطة القضائية والجهات المختصة بتطبيق أحكامه عند طلبها أثناء الفحص والتحري وجمع الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة في أي من الجرائم الخاضعة لهذه الأحكام .

٣- **واجب الإفصاح بالنسبة للمسافرين عند دخول البلاد عما في حيازتهم من مبالغ نقدية إذا جاوزت الحد الذي قرره القانون:**

حيث نصت المادة (١٢) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢م على أنه " إدخال النقد الأجنبي إلى البلاد أو إخراجه منها مكفول لجميع المسافرين وفقا للقانون، على أن يتم الإفصاح عن مقداره عند الدخول إذا جاوز عشرين ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها، وذلك على نموذج تعده الوحدة وفقا للقواعد التي تضعها".

والمقصود بالنقد الأجنبي النقود السائلة، أما الأوراق المالية الأخرى كالشيكات السياحية وأوامر الدفع فإنها تراقب عن طريق البنوك.

---

(١) مضبطة مجلس الشعب، الجلسة ٧٦، ص ٦٣.

(٢) الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢.

(٣) **Recommendation 5:-**
"Financial institutions should not keep anonymous accounts or accounts in obviously fictitious names. Financial institutions should undertake customer due diligence measures, including identifying and verifying the identity of their customers....."
- 40 Recommendations, Available at: http://www.fatf-afi.org/dataoecd/7/40/34849567.PDF

ويأخذ بعض الفقه على المشرع المصري أنه لم يضع أي جزاء للإخلال بالالتزام الوارد بهذه المادة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تطبيقه من الناحية العملية[1]. كما أنه حدد المبالغ النقدية بالدولار الأمريكي، وكان الأولى أن يحدده بالعملة الوطنية أي بالجنيه المصري[2].

ومن جهة أخرى، فإن اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال[3] حددت الجهات التي تختص بالرقابة والتحقق من تنفيذ البنوك والمؤسسات المالية للإلتزامات التي يفرضها القانون لمكافحة غسل الأموال، فالبنك المركزي المصري هو السلطة الرقابية على البنوك العاملة في مصر وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر، وكذلك شركات الصرافة والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي والجهات التي تباشر عمليات تحويل الأموال.

أما صناديق توفير البريد فتقع تحت رقابة وزارة الإتصالات والمعلومات، أما شركات التأمين وإعادة التأمين وصناديق التأمين الخاصة بأعمال السمسرة في مجال التأمين أو أي جهة أخرى تعمل في مجال التأمين فكلها تخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة على التأمين.

أما الهيئة العامة لسوق المال تراقب الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية وجهات تلقي الأموال وجهات التوريق. فيما تقع الجهات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي والجهات العاملة في نشاط التخصيم تخضع لرقابة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

أما الهيئة العامة للتمويل العقاري فتقوم بدرو الرقابة على الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري[4].

الفرع الثاني
تدابير الكشف عن عمليات غسل الأموال

لمكافحة جريمة غسل الأموال كان من الضروري اتخاذ العديد من التدابير للكشف عن عمليات غسل الأموال، مع مراعاة تحقيق توازن دقيق بين ضرورة مكافحة عمليات غسل الأموال وبين متطلبات العمل المصرفي الذي يتسم بالسرية، وهذا ماذهب إليه القانون رقم ٨٠ لسنه ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، حيث ذهب إلى إنشاء وحدة خاصة للكشف عن عمليات غسل الأموال (وحدة مكافحة غسل الأموال)، والسماح لها بالإطلاع أو الحصول على معلومات خاصة بالعملاء عند الاشتباه في ارتكاب عمليات لغسل الأموال، وامتناع مسئولية كل من قام بواجب الإخطار أو بتقديم معلومات عن أي عملية مالية مشتبه فيها، وحظر

---

(١) – د. شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص ١٠٧. – د. عزت محمد العمري، مرجع سابق،ص ٢٩٥.

(٢) – د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

(٣) صدرت هذه اللائحة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣، ونشرت بالجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرر(أ) بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٠٣م.

(٤) د. عبدالرحمن السيد قرمان، مرجع سابق، ص ٨٢ وما بعدها.

الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لغير السلطات المختصة عن أي إجراء من إجراءات الإخطار أو التحري أو البحث[1].

أولاً: إنشاء وحده مكافحة غسل الأموال:

نص قانون مكافحة غسل الأموال على أن " تنشأ بالبنك المركزي وحده مستقله ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال .. "[2]، وقد أيد البعض تبعية وحدة مكافحة غسل الأموال للبنك المركزي على أساس أن ما تقدم به من أعمال تحري وفحص الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية، يتعلق بجرائم غسل الأموال التي ترتكب بواسطة الجهاز المصرفي[3]، واقترح البعض أن يتولى رئاسة الوحدة قاض، بالنظر إلي الضمانات التي يوفرها النظام القضائي[4].

وقد حدد قانون مكافحة غسل الأموال الأسس العامة لتشكيل وحده غسل الأموال[5]، أما تشكيل الوحدة نفسه فقد عهد به إلى رئيس الجمهورية ليصدر قراراً به[6].

فالأسس العامة لتشكيل الوحده تتمثل في وجوب أن يمثل في الوحدة عدد كاف من الخبراء المتخصصين والعاملين المؤهلين والمدربين[7]، وقد منح القانون للعاملين بالوحدة صفة مأموري الضبط القضائي[8].

ويمكن حصر اختصاصات وحدة مكافحة غسل الأموال فيما يأتي[9]:

١- تلقي الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال:

نص قانون مكافحة غسل الأموال على أن " تختص الوحدة بتلقي الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات المالية التي يشتبه أنها تتضمن غسل أموال"[10]، وهذا لا يعني أن الوحدة لا تتلقي الإخطارات إلا من المؤسسات المالية وأن غيرها غير مسموح له بتقديم الإخطارات، لأن المشرع لم يذكر عبارة

---

(١) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١١٣وما بعدها .
(٢) أنظر: المادة (٣) من قانون رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال.
(٣) أنظر: مضبطه مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٧٦، ص٢٣، ٢٥.
(٤) أنظر: مضبطه مجلس الشعب، مضبطه الجلسة ٧٤، ص٤٤ ومضبطه الجلسة ٧٦، ص٢٣، ٢٩.
(٥) انظر: المادة الثالثة من قانون مكافحة غسل الأموال.
(٦) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنه ٢٠٠٢ في شأن وحده مكافحة غسل الأموال بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤، الجريدة الرسمية – العدد ٢٥ مكرراً في يونيه سنه ٢٠٠٢.
(٧) أكدت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنه ٢٠٠٢ على ما ورد بالمادة الثالثة من قانون مكافحة غسل الأموال من حيث تبعية الوحدة واستقلالها المالي والإداري وتوليها مباشرة الاختصاصات الواردة بقانون مكافحة غسل الأموال.
(٨) المادة السادسة من قانون مكافحة غسل الأموال .
(٩) تناولت المواد ٤ و٥ و ٧ من قانون مكافحة غسل الأموال اختصاصات وحده مكافحة غسل الأموال، وذلك بالإضافة إلي ما ورد بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنه ٢٠٠٢ في شأن هذه الوحدة .
(١٠) انظر المادة (٤) من قانون مكافحة غسل الأموال.

* دون غيرها من الهيئات والمؤسسات، وذلك وفقاً لما قرره السيد وزير العدل[1].

٢- القيام بأعمال التحري والفحص لما يرد للوحدة من الإخطارات والمعلومات بالنسبة للعمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال، وإبلاغ النيابة العامة عندما يقتضي الأمر.

٣- إنشاء قاعدة بيانات لما يتوافر لدى الوحدة من معلومات، ووضع الوسائل الكفيلة بإتاحتها للسلطات القضائية وغيرها من الجهات المختصة بتطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال[2].

٤- تبادل المعلومات الخاصة بالعمليات المالية المشتبه فيها والتنسيق مع الجهات الرقابية في الدولة[3].

٥- التعاون مع الجهات المختصة في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية تطبيقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفاً فيها أو تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل[4].

٦- الرقابة على المؤسسات المالية الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال[5].

ثانياً: السماح بالإطلاع أو الحصول على معلومات أو أية بيانات مالية خاصة بالعملاء عند الاشتباه في ارتكاب جريمة غسل الأموال:

تأخذ العديد من الدول بمبدأ السرية المصرفية، وإن كانت تورد استثناءاً من هذا المبدأ في حالات محددة مع الاختلاف بين الدول في المسائل المتعلقة بالتخلي عن السرية المصرفية والجهات التي يسمح لها بالإطلاع على تلك الأسرار[6].

والجدير بالذكر أنه صدر القانون رقم ٨٨ لسنه ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد[7]، الذي ألغى القانون رقم ٢٠٥ لسنه ١٩٩٠ بشأن سرية حسابات البنوك[8]، ومنح النائب العام ومن يفوضه من المحامين العامين الأول الأمر بالإطلاع أو الحصول على البيانات من البنوك عند وجود شبهه في ارتكاب جريمة غسل الأموال[9].

---

(١) أنظر: مضبطة مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٧٦، ص ٤١.
(٢) أنظر: المادة الرابعة من قانون مكافحة غسل الأموال.
(٣) أنظر: المادة الرابعة من قانون مكافحة غسل الأموال.
(٤) المادة الرابعة من قانون مكافحة غسل الأموال، والمادة الثالثة بند (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ ــ لسنه ٢٠٠٢.
(٥) المادة السابعة من قانون مكافحة غسل الأموال.
(٦) د. ماجد عبد الحميد عمار، مشكله غسيل الأموال وسرية الحسابات بالبنوك في القانون المقارن والقانون المصري، دار النهضة العربية لسنه ٢٠٠٢، ص ١ وما بعدها .
(٧) الجريدة الرسمية – العدد ٢٤ مكرر في ١٥ يونيه ٢٠٠٣.
(٨) أنظر المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنه ٢٠٠٣.
(٩) الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من القانون رقم ٨٨ لسنه ٢٠٠٣.

ثالثاً: امتناع مسئولية كل من قام بواجب الإخطار أو بتقديم معلومات خاصة بالعملاء عند الاشتباه في ارتكاب جريمة غسل الأموال:

نص قانون مكافحة غسل الأموال على أن " تنتفي المسئولية الجنائية بالنسبة إلي كل من قام – بحسن نيه – بواجب الإخطار عن أي من العمليات المشتبه فيها الخاضعة لأحكام هذا القانون، أو بتقديم معلومات أو بيانات عنها بالمخالفة للقواعد المفروضة لضمان سريتها، وتنتفي المسئولية المدنية متى كان الاعتقاد بقيام هذا الاشتباه مبنياً على أسباب معقولة"(١).

وعلى ذلك فإن حسن النية بالنسبة للموظف، بمعنى الاعتقاد بمشروعية العمل المخالف للقانون يؤدي إلي انتفاء القصد الجنائي، فإذا كان الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة انتفت المسئولية المدنية أيضاً لانتفاء الخطأ غير العمدي(٢).

رابعاً: حظر الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لغير السلطات والجهات المختصة عن أي إجراء من إجراءات الإخطار أو التحري أو البحث:(٣)

ومن الواضح أن الالتزام بحظر الإفصاح يبدأ من وقت أن يدرك الموظف المختص بإجراء العملية المصرفية أن هناك شبهه غسل أموال، ومما يؤكد ذلك ما قاله السيد محافظ البنك المركزي: "إن الموظف الذي يعمل في المؤسسة المالية لا يصح أن ينبه الشخص الذي سيتقدم بإيداع أموال لديه، حتى لا يجعل لديه عملية ذعر .. فهذا نوع من التهدئة حتى لا يتسبب هذا في هروب حالة من الحالات التي يمكن أن تكون في يوم من الأيام فيها شبهه غسل الأموال"(٤).

خامساً: الرقابة على إدخال النقد الأجنبي:

نص قانون مكافحة غسل الأموال على أن "إدخال النقد الأجنبي إلي البلاد أو إخراجه منها مكفول لجميع المسافرين وفقاً للقانون على أن يتم الإفصاح عن مقدارة عند الدخول، إذا جاوز عشرين ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها، وذلك على نموذج تعدة الوحدة وفقاً للقواعد التي تضعها"(٥)

والهدف من هذا النص وفقاً لما قرره السيد وزير العدل أثناء مناقشة مشروع القانون هو تقديم معاونه تلقائية قد تيسر كشف بعض جرائم غسل الأموال(٦)، كما ورد على لسان السيد محافظ البنك المركزي أنه لا يدخل في النقد الأجنبي الشيكات السياحية أو الشيكات

---

(١) المادة العاشرة من قانون مكافحة غسل الأموال .

(٢) مضبطة مجلس الشعب، الجلسة ٧٦ في ١٩ مايو سنه ٢٠٠٢، ص٤٠، – د. رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام في التشريع العقابي، طبعة رابعة، دار الفكر العربي، ص ٥١٩ وما بعدها . – د. مأمون سلامه، قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية سنة ٢٠٠١، ص ٢١٤ وما بعدها .

(٣) المادة ١١ من قانون مكافحة غسل الأموال .

(٤) أنظر: مضبطه مجلس الشعب، مضبطه الجلسة ٧٧، بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٩، ص ١٦.

(٥) أنظر المادة الثانية عشر من قانون مكافحة غسل الأموال .

(٦) أنظر مضبطه مجلس الشعب، مضبطة الجلسة السابعة والسبعين، في ٢٠٠٢/٥/١٩، ص١٩.

المصرفية، لأن هذه تراقب عن طريق البنـــوك، فالمقـــصود بعبـــارة النقـــد الأجنبـــي هـــو "البنكنوت"[1].

(١) أنظر مضبطة مجلس الشعب، مضبطه الجلسة السابعة والسبعين، في ٢٠٠٢/٥/١٩، ص٢١.

المبحث الثاني
المواجهة الإجرائية لجريمة غسل الأموال

المواجهة الإجرائية عبارة عن مجموعة من القواعد المتعلقة بتنظيم إجراءات الدعوى الجنائية ابتداء من إجراءات التحري وجمع الأدلة والاتهام والتحقيق والإثبات والمحاكمة وحتى تنفيذ الأحكام[1]، وتبدأ المواجهة الإجرائية لجريمة غسل الأموال بالإخطار أو الإبلاغ من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين أو موظفي المؤسسة المالية أو جهات الاستدلال والشرطة عند تلقي البلاغات بوجود عملية مالية تتضمن شبهة غسل الأموال وفحصها باعتبار أن مهمتها الأساسية هي جمع الاستدلالات[2].

وتتميز جريمة غسل الأموال عن غيرها من الجرائم الجنائية بأنها ذات طبيعة خاصة وبالتالي يستتبع ذلك قواعد إجرائية لها أيضا طبيعة خاصة إلى جانب القواعد الإجرائية العامة[3].

وسوف نستعرض القواعد الإجرائية لجريمة غسل الأموال ابتداء من مرحلة التحري والاستدلال مرورا بمرحلة التحقيق فالمحاكمة، ثم لمدى جواز اتحاد الجاني في الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال، وذلك من خلال أربعة مطالب على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** التحري والاستدلال في جريمة غسل الأموال
- **المطلب الثاني:** إجراءات التحقيق الابتدائي والتحفظ في جريمة غسل الأموال
- **المطلب الثالث:** المحاكمة في جريمة غسل الأموال
- **المطلب الرابع:** مدى جواز اتحاد الجاني في الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال

وذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول
التحري والاستدلال في جريمة غسل الأموال

جريمة غسل الأموال كغيرها من الجرائم الجنائية تستند على القواعد الإجرائية العامة المتعلقة بالتحري والاستدلال، ولا يحول دون ذلك تشكيل هيئة أو وحدة خاصة بمكافحة جريمة غسل الأموال ومنح العاملين بها سلطة الضبط القضائي في حدود الجرائم المذكورة في قانون غسل الأموال[4].

---

(١) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

(٢) د. نجاتي سند، مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الكتب القومية، ١٩٩٠، ص ٣١١.

(٣) د. حسام الدين محمد أحمد، شرح القانون المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٤) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

وحتى يمكن تنفيذ قانون غسل الأموال، كان لا بد من جهاز خاص وآليات وإجراءات معينة تضمن التطبيق الأمثل لأحكام ذلك القانون[1].

إلا أن التشريع الإماراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، لم يتطرق لمثل هذه الاجراءات المتعلقة بالتحري والاستدلال، وبالتالي فإن القواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية[2] هي المعول عليها في مثل هذ الاجراءات.

حيث تنص المادة (٣٠) من قانون الاجراءات الجزائية المشار إليه سابقا، على أن "يقوم مأموري الضبط القضائي بتقصي الجرائم والبحث عن مرتكبيها وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق والاتهام."

وبينت المادة (٣٣) من القانون ذاته، من هم مأموري الضبط القضائي، حيث نصت على " يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم: -

- أعضاء النيابة العامة.
- ضباط الشرطة وصف الضباط وأفرادها.
- ضباط وصف ضباط حرس الحدود.
- ضباط الجوازات.
- ضباط الموانئ البحرية والجوية من رجال الشرطة.
- ضباط الدفاع المدني.
- مفتشو البلديات.
- مفتشو وزارة العمل.
- مفتشو وزارة الصحة.
- الموظفون المخولون صفة مأموري الضبط القضائي بمقتضى القوانين والمراسيم والقرارات المعمول بها.

ويتبين من الواقع العملي الممارس أن أجهزة الشرطة في الدولة غالبا ما تتولى مسئولية التحري والبحث وجمع المعلومات خاصة عندما ترد إليهم معلومات أو بلاغات حول عمليات غسل الأموال، ويتبين ذلك جليا من خلال بعض القضايا التي استطاعت فيها شرطة دبي بالتحديد أن تلعب دورا أساسيا ومميزا في إلقاء القبض على مرتكبي تلك العمليات[3]،

---

(١) د. عبدالفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٢) القانون الاتحادي للإجراءات الجزائية رقم (٣٥) لعام ١٩٩٢، الجريدة الرسمية العدد (٢٣٩) بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٢، دولة الامارات العربية المتحدة.

(٣) ومن الأمثلة القوية لتلك الجهود المبذولة من قبل شرطة دبي وخاصة في مرحلة جمع الأدلة والمعلومات وتقصي المتهمين، ما نشر عن قضية السرطان التي القي القبض على المتهمين فيها في الدولة وعدد من الدول الأوروبية في عملية تم التنسيق لها بين شرطة دبي والأجهزة الأمنية في هذه الدول، والتي اسفرت في مرحلتها الاولية عن القاء القبض عن ٨ متهمين في دبي والعشرات في الدول الاخرى، الى جانب ٤٢٠ الف مستند ووثيقة للعمليات التي أجرتها العصابة في ١٠ دول. لمزيد من المعلومات عن هذ القضية ارجع إلى:

- الموقع الرسمي لشرطة دبي: القضية منشورة بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٧م: =

وهذا لا يعني أن تتم تلك الإجراءات بمعزل عن التنسيق مع الجهات الداخلية الأخرى (النيابة العامة بدبي والمصرف المركزي والجهات المحلية والاتحادية المعنية الأخرى بالدولة) وكذلك الجهات الخارجية خارج دولة الإمارات متى لزم الأمر ذلك.

أما القانون المصري رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال، فقد خول وحدة مكافحة غسل الأموال مهمة التحري والفحص بناء على الإخطارات والمعلومات التي ترد إليها، ومن ثم ابلاغ النيابة العامة بما تسفر عنه أعمال التحري والفحص، حيث نصت المادة الخامسة من القانون على أن " تتولى الوحدة أعمال التحري والفحص عما يرد إليها من إخطارات ومعلومات في شأن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال وتقوم بإبلاغ النيابة العامة بما يسفر عنه التحري من قيام دلائل على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون...."

ويعتبر الإخطار أو الإبلاغ عن الصفقات المالية المشتبه فيها من أبرز وسائل الكشف والاستدلال والفحص والتحري عن غسل الأموال، وبالتالي اهتمت أغلب النظم والتشريعات المقارنة بوسائل الكشف والتحري وكذلك الجهات التي تتولى التحري عن عمليات غسل الأموال(١).

وبناء عليه، سنقوم بالتطرق إلى الإخطار عن عمليات غسل الأموال في فرع أول، ونخصص الفرع الثاني لجهات تلقي الإبلاغ أو الإخطار عن عمليات غسل الأموال، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول
الإخطار عن عمليات غسل الأموال

نظرا لاستهداف غاسلي الأموال المؤسسات المالية وذلك من خلال زج أموالهم فيها بشتى الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة بهدف مزجها بالأموال المشروعة المودعة فيها بقصد إضفاء الشرعية عليها، فإن المشرع ألقى على عاتق تلك المؤسسات مسئولية الإبلاغ والإخطار عن العمليات التي تنطوي على شبهة غسل للأموال بل ورتب جزاءات جنائية على المسؤولين عن الإدارة الفعلية في حالة عدم الاخطار.

ويعد الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تنطوي على شبهة غسل أموال الخطوة الأولى لوصول نبأ الجريمة إلى علم السلطات المختصة، فإذا كان الإخطار واجب ألزمه المشرع على عاتق المؤسسات المالية فإن الإبلاغ عن الجرائم حق عام خوله المشرع للأفراد، ولا شك أنه يترتب على الإبلاغ أو الإخطار خروج الواقعة من السر إلى العلم(٢).

= http://www.dubaipolice.gov.ae/dp/news/news_show.jsp?Id=857370449 &ArticalType=5
- الموقع الرسمي للنيابة العامة بدبي: القضية منشورة بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٧:
http://www.dxbpp.gov.ae/ar/blue/news/news_details.asp?ID=289 *

(١) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٩٠.

(٢) د. خالد حامد مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٩١.

فقد اولت الوثائق الدولية اهتمامها بتنظيم القواعد الإجرائية الخاصة بجريمة غسل الأموال، ومن أبرز الجهود المتعلقة بالإخطار عن عمليات غسل الأموال توصيات لجنة العمل المالي الدولية"FATF" والتوجيهات الصادرة من المجلس الأوروبي، وكذلك القوانين المقارنة.

حيث خصصت التوصيات من الثالثة عشر وحتى السادسة عشر للإبلاغ عن العمليات المشبوهة(١).

كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لقمع وتمويل الإرهاب أعطت الأهمية لعملية الإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة، ووجهت الدول بأن تتضمن تشريعاتها تدابير تفرض على المؤسسات المالية والجهات المالية الأخرى ذات الصلة، الإبلاغ الفوري للسلطات المختصة بكل المعاملات الكبيرة المعقدة غير العادية والأنماط غير العادية بالمعاملات التي ليس لها غرض اقتصادي ظاهر أو هدف قانوني واضح، دون أن تخشى تحمل المسؤولية الجنائية أو

---

(١) **Reporting of suspicious transactions and compliance:**

Recommendation 13:
If a financial institution suspects or has reasonable grounds to suspect that funds are the proceeds of a criminal activity, or are related to terrorist financing, it should be required, directly by law or regulation, to report promptly its suspicions to the financial intelligence unit (FIU).

Recommendation 14:
Financial institutions, their directors, officers and employees should be:
a) Protected by legal provisions from criminal and civil liability for breach of any restriction on disclosure of information imposed by contract or by any legislative, regulatory or administrative provision, if they report their suspicions in good faith to the FIU, even if they did not know precisely what the underlying criminal activity was, and regardless of whether illegal activity actually occurred.
b) Prohibited by law from disclosing the fact that a suspicious transaction report (STR) or related information is being reported to the FIU.

Recommendation 15:
Financial institutions should develop programmes against money laundering and terrorist financing. These programmes should include:
a) The development of internal policies, procedures and controls, including appropriate compliance management arrangements, and adequate screening procedures to ensure high standards when hiring employees.
b) An ongoing employee training programme.
c) An audit function to test the system.

Recommendation 16:
The requirements set out in Recommendations 13 to 15, and 21 apply to all designated non-financial businesses and professions, subject to the following qualifications:
a) Lawyers, notaries, other independent legal professionals and accountants should be required to report suspicious transactions when, on behalf of or for a client, they engage in a financial transaction in relation to the activities described in Recommendation 12(d). Countries are strongly encouraged to extend the reporting requirement to the rest of the professional activities of accountants, including auditing.
b) Dealers in precious metals and dealers in precious stones should be required to report suspicious transactions when they engage in any cash transaction with a customer equal to or above the applicable designated threshold.
c) Trust and company service providers should be required to report suspicious transactions for a client when, on behalf of or for a client, they engage in a transaction in relation to the activities referred to Recommendation 12(e).

Lawyers, notaries, other independent legal professionals, and accountants acting as independent legal professionals, are not required to report their suspicions if the relevant information was obtained in circumstances where they are subject to professional secrecy or legal professional privilege.

المدنية عن انتهاك أي قيد يلزم بعدم الكشف عن المعلومات، إذ أبلغت عن شكوكها بحسن نية[١].

أما توجيه المجلس الأوروبي زقم EEC/2000/97 فقد وجهت الدول الأعضاء بأن تلزم المؤسسات المالية والمهن الأخرى بالإخطار عن المعاملات المشتبه في أنها تنطوي على غسل أموال، حيث نصت المادة السابعة على أنه " تلتزم المؤسسات المالية وفقا للقانون الداخلي للدولة العضو في الاتحاد الأوروبي بعدم تنفيذ أي عملية مالية أو صفقة يشتبه في أنها تنطوي على غسل الأموال.

وكذلك التوجيه رقمEC/60/2005 حيث نصت المادة السابعة عشر على:" إلزام المؤسسات المالية والأشخاص الذين يشملهم هذا التوجيه بإجراء الدراسة اللازمة والاهتمام الخاص بأي نشاط من المحتمل بحكم طبيعته أن يتعلق بغسل الأموال، أو بمعاملات مالية معقدة وغير عادية، أو ليس لها غرض إقتصادي واضح[٢].[٢]

كما وأن المشرع المصري ألزم الجهات التي تعهد إليها القوانين والأنظمة المختلفة بالرقابة على المؤسسات المالية بإنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزام تلك المؤسسات بالأنظمة والقواعد المقررة قانونا لمكافحة غسل الأموال بما في ذلك الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال[٣]، وكذلك أعطى المشرع أهمية للإخطار من خلال إلزامه المؤسسات المالية بإخطار وحدة غسل الأموال عن العمليات المالية التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال[٤].

ولضمان فعالية الالتزام بالإخطار أو التبليغ عن العمليات التي تثير الشك في أنها تتضمن غسلا للأموال، فقد نصت المادة الخامسة عشر من القانون المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال معاقبة كل من يخالف أيا من أحكام المواد(٨و٩و١٠) المتعلقة بالإبلاغ والإخطار، بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

أما المشرع الإماراتي فقد وجه كافة المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية ذات الصلة، إرسال تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة بالمصرف المركزي[٥].

---

(١) ارجع إلى الفقرة (أ/ب/٣) من المادة (١٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لقمع وتمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩م.

(٢) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) راجع المادة السابعة من القانون المصري رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال.

(٤) راجع المادة الثامنة من القانون المصري رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال.

(٥) ارجع إلى المادة (٧) من قانون غسل الأموال الإمارتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢.

كما ولى المشرع الإماراتي هذه الوحدة دراسة الحالات المبلغة إليها ومن ثم إبلاغ النيابة العامة لاتخاذ الاجراءات اللازمة، وإذا ورد البلاغ بحالات غسل الأموال إلى النيابة العامة مباشرة فعليها اتخاذ اللازم واستطلاع رأي الوحدة المذكورة فيما تضمنه البلاغ[1].

ومن جانب آخر فقد ألزمت المادة (١١) من قانون غسل الأموال رقم ٤ لعام ٢٠٠٢ م، الجهات المعنية بالترخيص والرقابة على المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية أن تضع الآليات المناسبة للتأكد من إلتزام تلك المنشآت المشار إليها بالأنظمة واللوائح الخاصة بمواجهة غسل الأموال في الدولة بما في ذلك رفع تقارير الحالات المشبوهة فور حدوثها إلى الوحدة في المصرف المركزي.

وكذلك القانون الفرنسي رقم ٩٠-٦١٤ الصادر في ١٢ يوليو ١٩٩٠ اهتم بتقرير التزامات محددة على عاتق المؤسسات المالية بهدف إحكام السيطرة على الأموال غير المشروعة التي قد تتسلل إلى هذه المؤسسات، ومنها الإبلاغ عن العمليات التي تثير شكوكا بأنها أموال متعلقة بجرائم[2].

أما القانون الأمريكي للسرية المصرفية وقانون الابلاغ عن المعاملات المالية العامة رقم ٩١ – ٥٠٨ المنصوص عليه في الباب الثاني فيعد من القوانين التي وضعت المبادئ العامة المتعلقة بالإخطار عن المعاملات والصفقات المالية التي تنطوي على شبهة غسل أموال، وألزمت المؤسسات المالية بالإخطار عن تلك المعاملات[3].

وفي الحقيقة ومن جانب آخر، فإن الإبلاغ في الأصل يمثل إخلالا بالسر المصرفي أو السر المهني، ويشكل أيضا خروجا على واجب "إسداء النصح للعملاء"، ولكنه في المقابل فإن المؤسسات المالية المعنية وكذلك الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين معرضون للمسائلة الجنائية إذا ما كشفوا لعملائهم عن ذلك الإبلاغ.

ولتسهيل تلك المهمة، واستثناء من ذلك الأصل فقد نصت أغلب التشريعات الداخلية وكذلك بعض الاتفاقيات الدولية تشجيع الجهات المالية المعنية والأشخاص الاعتباريين والطبيعيين المعنيين بالالتزام بواجب الابلاغ عن العمليات التي يشتبه أنها تنطوي على غسل أموال. حيث نصت المادة (١٧) من التشريع النموذجي بأنه لا يجوز إقامة الدعوى الجنائية بتهمة انتهاك سر المهنة على أي شخص أو مدير أو موظف، في الهيئات المنصوص عليها في هذه المادة، قام بحسن نية بالإبلاغ عن الأموال أو العمليات المشبوهة، كما ولا يجوز إقامة أي دعوى مدنية أو جزاءات مهنية أو إدارية تأديبية بحق هؤلاء، حتى ولو ثبت لاحقا أن البلاغ لا يستند إلى أي أساس من الصحة ما دام مبنيا على حسن النية[4].

---

(١) ارجع إلى المادة (٨) من قانون غسل الأموال الإماراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢.
(٢) راجع ذلك لدى:
- د. محمد عزت العمري، مرجع سابق، ص ٣٠١.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٩٥.
(٣) د. خالد حامد مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٩٥.
(٤) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٤٠١.

كما أن قانون غسل الأموال الإماراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢، أعفى المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية وأعضاء مجالس إدارتها وموظفوها وممثلوها المرخص لهم قانونا من المسئولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية بسبب الابلاغ وما يترتب عليه، حيث نصت المادة (٢٠) على أن " تعفى المنشآت المالية والمنشآت الالية الأخرى والتجارية والاقتصادية وأعضاء مجالس إدارتها وموظفوها وممثلوها المرخص لهم قانونا من المسئولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية التي يمكن أن تترتب عن تقديم المعلومات المطلوبة أو عن الخروج على أي قيد مفروض لضمان سرية المعلومات بنص تشريعي أو عقدي أو نظامي أو إداري وذلك ما لم يثبت أن الإبلاغ قد تم بسوء نية بقصد الإضرار بصاحب المعاملة".

وكذلك القانون المصري رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، فقد نص في المادة (١٠) على أنه " تنتفي المسئولية الجنائية بالنسبة إلى كل من قام – بحسن نية – بواجب الإخطار عن أي من العمليات المشتبه فيها الخاضعة لأحكام هذا القانون، أو بتقديم معلومات أو بيانات عنها بالمخالفة للقواعد المفروضة لضمان سريتها، وتنتفي المسئولية المدنية متى كان الاعتقاد بقيام هذا الاشتباه مبنيا على أسباب معقولة".

وعلى ذلك فإن حسن النية بالنسبة للموظف، بمعنى الاعتقاد بمشروعية العمل المخالف للقانون يؤدي إلي انتفاء القصد الجنائي، فإذا كان الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة انتفت المسئولية المدنية أيضاً لانتفاء الخطأ غير العمدي(١).

ويلاحظ من صياغة النص أن المشرع المصري لم يتطرق إلى الاعفاء من المسئولية الإدارية، ويبدو أنه ترك ذلك لتقدير الجهات المختصة وللواقع، خاصة وأنه نفى المسئولية الأهم والأشد وهي الجنائية والمدنية.

كما وأن القانون الألماني الخاص بغسل الأموال يقضي بإعفاء المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ومديريها ومستخدميها، وغيرهم من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين العاملين بالمهن المالية، كرجال الأعمال والصيارفة وغيرهم – في جميع الأحوال – من أية مسئولية قانونية، قد تترتب بحسب الأصل من جراء إبلاغ السلطات المختصة بالصفقات المالية المشبوهة.

وكذلك القانون البريطاني المتعلق بجرائم الاتجار بالمخدرات لسنة ١٩٨٦م، والذي أوجب على المؤسسات المالية الإبلاغ عن الصفقات والعمليات المالية المثيرة للشبهات، وفي ذات الوقت نص على أن هذا الإبلاغ لا يتعارض مع مقتضيات السرية المصرفية والمالية، ولا يرتب أية مسئولية قبل من يقوم به وفقا لأحكام هذا القانون(٢).

---

(١) مضبطه مجلس الشعب، الجلسة ٧٦ في ١٩ مايو سنه ٢٠٠٢، ص٤٠، – د. رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام في التشريع العقابي، طبعة رابعة، دار الفكر العربي، ص ٥١٩ وما بعدها. – د. مأمون سلامه، قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية سنة ٢٠٠١، ص ٢١٤ وما بعدها.

(٢) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٤٠٢.

فمن الأهمية بمكان ومن المصلحة العامة لأي دولة كانت أن تدرج مثل هذه المواد التي تشجع المؤسسات المالية وغيرها والأشخاص الاعتباريين والطبيعيين للتمسك بواجب الإبلاغ لتلك الحالات أو العمليات المالية التي تنطوي على شبهة غسل أموال.

ومن المؤكد أنه إن لم يوجد تعاون فعال بين المؤسسات المالية وبين الأجهزة المعنية المسئولة عن مكافحة غسل الأموال فإن أغلب عمليات غسل الأموال قد تكون في طي الكتمان، نظرا للكم الهائل من العمليات المالية التي تجرى يوميا في هذه المؤسسات، الأمر الذي دعى كثيرا من الدول أن تميل إلى الأخذ بنظام الإخطار بالشكوك[1].

الفرع الثاني
جهات تلقي الإخطار عن عمليات غسل الأموال

أكدت الوثائق الدولية الأساسية وخاصة توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والتشريع النموذجي للأمم المتحدة على ضرورة قيام الدول باستحداث جهة أو جهات يناط بها تلقي وفحص بلاغات المؤسسات المالية التي يتضح أو يشتبه بأنها مرتبطة بأنشطة غسل الأموال، حيث لاقى تلك الندءات صداها على مستوى القوانين الداخلية في أغلب الدول[2].

فهناك اتجاهات رئيسية في اختيار الجهة التي تتلقى الإخطارات، قد تكون هذه الجهة تابعة لأجهزة الشرطة أو لسلطة قضائية أو لجهاز إداري وقد يكون الخيار المناسب هو الذي يتفق مع الأوضاع الداخلية الخاصة بكل دولة على حده، وذلك كالآتي:

أولاً: التبعية لأجهزة الشرطة:

في هذه الحالة تتحقق العديد من المزايا كنتيجة طبيعية لكفاية الوسائل المادية والقانونية التي تحوزه هذه الأجهزة مثل قنوات الاتصال بينها وبين الأجهزة المختلفة داخل الدولة وخارجها، إلا أن هذه التبعية تحمل في طياتها خطورة بالغة وذلك بسبب ميل هذه الأجهزة – تبعاً لطبيعة عملها – إلى اختفاء الطابع الجنائي على الإخطارات بالشكوك، مما قد يؤدي إلى انسحاب العديد من العملاء من السوق المالي والمصرفي بالرغم من أنهم شركاء ولكن يعتريهم الخوف من الملاحقة الجنائية فيفضلون الانسحاب[3].

ثانياً: التبعية لسلطة قضائية:

من المؤكد أن تبعية الجهة المحققة تبتلي الإخطارات لسلطة قضائية تعد من أفضل المزايا التي قد لا تتحقق في حالة إلحاق هذه الجهة بأي سلطة أخرى، حيث أن ذلك يحقق ضمانة أكيدة بعدم استغلال المعلومات التي تتلقاها هذه الجهة في تحقيق أغراض أخرى، كالأغراض السياسية أو الضريبية، بينما إباحة إفشاء وأسرار العملاء المالية هو بهدف واحد وهو مكافحة غسل الأموال.

---

(١) د. محمد عبد اللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ١١٤.
(٢) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٤٠٣.
(٣) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١١٦.

وقد أسندت بعض الدول تبعية الجهات المختصة بتلقي الإخطارات للسلطات القضائية، حيث تتولى هذه السلطات تجميع وفحص المعلومات والتأكد من أن تلك العمليات المالية تنطوي على جريمة غسل الأموال ومن هذه الدول البرتغال حيث يناط هذا العمل "بالنائب العام للجمهورية"[1].

ثالثاً: التبعية لجهاز إداري:

عهدت بعض الدول إلى وحدة إدارية لتلقي الإخطارات بالعمليات المالية المشتبه فيها، وقد تكون تلك الوحدات من المنوط بها الرقابة على المصارف مثل فنلندا، إذ تتولى سلطة الرقابة المالية التصرف في المعلومات الخاصة بغسل الأموال، وقد تنشأ وحدة يسند إليها فحص المعلومات المالية التي تتضمن شبهة غسل الأموال وتتمتع باستقلال بسيط عن الإدارة كما في فرنسا[2].

وهذه الحالة الأخيرة لها العديد من المزايا، فهي تؤدي إلى كسب ثقة الأوساط المالية والمصرفية مما يشجعها على التعاون مع الوحدة، كما أن ذلك يؤدي إلى أن المعلومات الضرورية الخاصة بغسل الأموال هي التي تصل إلى تلك الوحدة، كما أنه لا يخضع لإجراءات الملاحقة إلا من توافرت في حقه معلومات يرجع معها ارتكاب جريمة غسل أموال، وقد أخذت معظم الدول بهذا الاتجاه.

فالمشرع المصري في قانون مكافحة غسل الأموال تبنى هذا الاتجاه الأخير وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية لتلقي الاخطارات بالشكوك من المؤسسات المالية الخاضعة لأحكام القانون.

حيث نصت المادة الثالثة[3] من قانون غسل الأموال على أن " تنشأ بالبنك المركزي المصري وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال ..."، وقد دار نقاش في مجلس الشعب حول تبعية هذا الجهاز، فمنهم من أيد تبعيتها للبنك المركزي بحجة أن ما تقوم به هذه الوحدة من أعمال تحري وفحص لإخطارات واردة من مؤسسات مالية تتعلق بعمليات غسل أموال ترتكب بواسطة الجهاز المصرفي، ومنهم من طالب بإلحاقها بوزارة العدل استنادا إلى طبيعة عمل هذه الوحدة من تحريات وفحص[4].

---

(١) J. Franceois Thony, "Les Politiques...", op. Cit, pp. 326-327.
مشار إليه لدى:
- د. محمد عبداللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص١١٨.

(٢) أنشأ القانون رقم ٩٠/٦١٤ الصادر في فرنسا ١٢ يوليو ١٩٩٠ بموجب المادة الخامسة من (المادة ٥٦٢-٤ من قانون العقوبات) وحدة معالجة البيانات واتخاذ الإجراءات ضد العمليات المالية غير المشروعة، وتكون خاضعة للوزير المسئول من الاقتصاد وتختص بتلقي الإخطارات بالشكوك من المؤسسات المالية وإحالتها إلى سلطات الملاحقة أن يثبت جدية هذه الشكوك.

(٣) ارجع إلى القانون المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال.

(٤) انظر مضبطة مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٧٦، بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٩، ص ٢٣ - ٢٦.
مشار إليها لدى: د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ١٢٠.

وبموجب قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢، فقد أسند إلى هذه الوحدة مكافحة غسل الأموال كاختصاص عام، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى وهي: تلقي الإخطارات من المؤسسات المالية عن العمليات التي يشتبه في أنها تنطوي على غسل أموال، وأعمال التحري والفحص عما يرد إليها من إخطارات ومعلومات في شأن تلك العمليات التي يشتبه أنها تنطوي على غسل أموال، كما تقوم بابلاغ النيابة العامة عن ما تسفر عنه أعمال التحري والفحص من قيام دلائل على ارتكاب جريمة غسل الأموال[١].

ومن أجل قيام الأعضاء المحددين[٢] بأعمالهم ضمن الاختصاص المخول لهم قانونا، فقد ضمن لهم المشرع في المادة (٦) من قانون غسل الأموال صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي تكون متعلقة بأعمال وظائفهم.

أما المشرع الإماراتي، فقد نص في المادة (٧)[٣] على أن " تنشأ بالمصرف المركزي "وحدة معلومات مالية" لمواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة ...

على أن تتولى هذه الوحدة مسئولية استلام تقارير المعاملات المشبوهة التي ترسل من كافة المنشآت المالية والمنشآت الأخرى والتجارية والاقتصادية ذات الصلة، وعليها أن تضع المعلومات المتوفرة لديها تحت تصرف جهات تطبيق القانون تسهيلا للتحقيقات التي تقوم بها. وخولت المادة نفسها هذه الوحدة أن تتبادل مع الوحدات المشابهة في الدول الأخرى معلومات تقارير الحالات المشبوهة عملا بالاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها أو بشرط المعاملة بالمثل.

كما نص في المادة (٩) من القانون ذاته على أن " يشكل وزير المالية لجنة برئاسة المحافظ تعنى بمواجهة غسل الأموال في الدولة تسمى " اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال" .

أما في بلجيكا فقد أنشئ جهاز مستقل بموجب القانون الصادر في ١١ يناير ١٩٩٠ يطلق عليه المكتب المركزي لمكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية المنظمة وهو جهاز موظفين من المؤسسات المالية.

وهذا الجهاز يعرض البلاغات التي يرى صحتها وله للتأكد من ذلك الاطلاع على البيانات والمستندات لدى المؤسسات المالية، وله الحق في الاتصال بالأجهزة الشرطية والإدارية في الدولة، كما لها حق الاعتراض على العمليات المالية التي يبدو وفقا لتقديره أنها مرتبطة بعملية غسل أموال[٤].

---

(١) راجع المادة (٤) و (٥) من قانون غسل الأموال المصري رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢.

(٢) راجع المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٢ التي حددت الجهات المعنية التي تمثل في الوحدة، حيث نصت على أن " يشكل للوحدة مجلس أمناء يضم خمسة أعضاء، ثلاثة بحكم وظائفهم واثنين من أهل الخبرة، على الوجه الآتي: ١- مساعد وزير العدل يختاره الوزير(رئيسا). ٢- أقدم نائب لمحافظ البنك المركزي.٣- رئيس هيئة سوق المال.٤- ممثل لاتحاد بنوك مصر يرشحه اتحاد البنوك.٥- خبير في الشئون المالية والمصرفية يختاره رئيس مجلس الوزراء.

(٣) انظر القانون الاتحادي الإراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢ في شأن مكافحة جريمة غسل الأموال.

(٤) Jean – Francois Thony, Les mecanismes de traitement de l'information financiere en matiere de blanchiment de l'argent Revue de droit penal et de criminologie, novembre 1996, p 1049.

أما المشرع الفرنسي فقد تبنى الخيار الإداري في تحديده للجهة المختصة لتلقي البلاغات عن المعاملات المشبوهة، فبموجب المرسوم الصادر في ٩ مايو ١٩٩٠ تم إنشاء إدارة لمكافحة غسل الأموال يطلق عليها "TRACFIN"، تتألف من مجموعة من الخبراء لهم صفة الموظفين العموميين وغالبيتهم من موظفي الجمارك، ومكلفين بفحص البلاغات المقدمة من المؤسسات المالية(١).

المطلب الثاني
إجراءات التحقيق الابتدائي والتحفظ في جريمة غسل الأموال

بعد كشف النقاب عن جريمة غسل الأموال كما أوضحنا في المطلب السابق، لا شك أن مرحلة مهمة تأخذ مجراها، وهي مرحلة التحقيق، وذلك بهدف تقديم مرتكب أو مرتكبي جريمة غسل الأموال للمحاكمة الجنائية، ونظرا لأن جريمة غسل الأموال محورها ومحلها أموال غير مشروعة، فبالتالي فإن التحقيق الجنائي قد يستتبع إجراءات هامة تتمثل في اتخاذ جهات التحقيق قرارات وتدابير بالتحفظ على تلك الأموال أو العائدات أو المتحصلات غير المشروعة بهدف حرمان ومنع غاسلي الأموال من تهريبها أو استثمارها.

وبناء عليه، سنتناول إجراءات التحقيق الابتدائي في فرع أول، في حين نخصص الفرع الثاني للتدابير التحفظية في جريمة غسل الأموال، وذلك على التفصيل الآتي:

الفرع الأول
إجراءات التحقيق الابتدائي

تبدأ مرحلة التحقيق الابتدائي متى انتهت السلطات المختصة بمكافحة غسل الأموال من تحرياتها واستدلالاتها في إطار القواعد الاجرائية العامة والخاصة، إلى وجود دلائل على ارتكاب جريمة غسل الأموال حسب الاتجاه التشريعي الغالب لتشريعات غسل الأموال، بحيث يسند الاختصاص بالتحقيق والتصرف فيه إلى السلطات القضائية المختصة وفقا للقانون أو القانون الإجرائي الجنائي، ليبقى دور لجان ووحدات مكافحة غسل الأموال دورا مساعدا لسلطات التحقيق، والمقصود من ذلك هو الفصل بين تلك الأدوار أي بعدم الخلط أو الجمع بين اختصاصات التحري والاستدلال وبين الاختصاصات القضائية المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة، ومع ذلك فإن هناك بعضا من التشريعات الداخلية تسند عملية التحقيق إلى تلك الوحدات الخاصة بمكافحة غسل الأموال(٢).

ويتمثل التحقيق بمعناه الضيق في إجراءات جمع الأدلة حيث يكون الهدف هو البحث عن الحقيقة بشأن ثبوت التهمة على المتهم من عدمه، ولما كان مبدأ حرية الدليل يترتب عليه

= مشار إليه لدى: د. عزت محمد العمري، مرجع سابق،ص ٣١٦.

(١) Ahmed Farouk Zaher, Le blanchiment de l'argent et la recherché des produits de l'infraction, These de doctorat, Nantes, 2001.
مشار إليه لدى: د. عزت محمد العمري، مرجع سابق،ص ٣١٧.

(٢) د. حسام الدين محمد أحمد، شرح القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

عدم حصر أدلة الإثبات، إلا أن ذلك لم يمنع المشرع في تنظيم كيفية استنباط هذه الأدلة من خلال بعض الإجراءات مثل المعاينة وسماع الشهود وندب الخبراء والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة والاستجواب والمواجهة ومراقبة وتسجيل المحادثات التليفونية[1].

وترجع أهمية التحقيق في الجريمة بوجه عام في أنه يشكل الخطوة الأولى التي تسبق إحالة القضية إلى محكمة الجنايات، ذلك أن إجراءات التحقيق لابد وأن تشمل الجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة والتي تلعب دورا هاما في كشف جريمة غسل الأموال[2].

ونظرا لأهمية التحقيق الابتدائي في الجرائم الجنائية فقد توج اهتمام المجتمع الدولي بإنشاء المنظمة الدولية للشرطة وهي ما تسمى " الانتربول"[3] لكي تتولى التحقيق في الجرائم الجنائية ذات الطابع الدولي كالإرهاب والجرائم المنظمة وجريمة غسل الأموال، وذلك بهدف تعزيز التعاون الدولي.

وجرائم غسل الأموال حسب قانون مكافحة غسل الأموال المصري من الجنايات، ويترتب على ذلك عدم جواز إحالتها إلى محكمة الجنايات دون أن تكون مسبوقة بتحقيق، وبموجب قانون الاجراءات الجنائية فإن الاختصاص باجراء التحقيق الابتدائي يكون بشكل أساسي من اختصاص النيابة العامة وهو ما ينسحب على جرائم غسل الأموال، وهو ما أفصحت عنه ضمنا المادة الخامسة من قانون غسل الأموال حيث نصت على أنه " وللوحدة إبلاغ النيابة العامة بما يسفر عنه التحري عن قيام دلائل على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون"[4].

أما الجرائم الملحقة بغسل الأموال فهي من الجنح وذلك حسب القانون المصري، وبالتالي لا يلزم أن تكون إحالتها إلى محكمة الجنح مسبوقة بتحقيق[5].

أما القانون الإماراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال، فقد خول المصرف المركزي أن يأمر وفقا لهذا القانون بتجميد الأموال التي يشتبه بها لدى المنشآت المالية لمدة لا تزيد على (٧) أيام، وللنيابة العامة أن تأمر بالتحفظ على الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المشتبه بها وفق الإجراءات المتبعة لديها، وللمحكمة المختصة أن تأمر بالحجز

---

(١) - د. أحمد أبو الروس، التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٨ م، ص ١٧.
- د. هشام محمد فريد رستم، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية، مكتب الآلات الحديثة، أسيوط١٩٩٤مص٥٢.
- Charles, R. Swanson Jr. Neile. Chametien, Leamard Territo Criminal Investigation, third edition random house, New York, 1980, p: 62.

(٢) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٤٦٠.

(٣) الإنتربول هي إختصار لكلمة (بالإنجليزية: International Police) وتعني الشرطة الدولية، و الإسم الكامل لها هو (International Criminal Police Organization)، و تعني (منظمة شرطة الجرائم الدولية) وهي منظمة عالمية أنشئت في عام ١٩٢٣ مكونة من قوات الشرطة لأكثر من ١٨٦ دولة، ومقرها الرئيسي في مدينة ليون بفرنسا. و للمنظمة أربعة لغات رسمية: العربية والانجليزية والأسبانية والفرنسية.
ارجع للموقع الرسمي للإنتربول على: http://www.interpol.int

(٤) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

(٥) د. حسام الدين محمد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٧٠ وما بعدها.

التحفظي لمدد غير محددة لأية أموال أو متحصلات أو وسائط إذا كانت ناتجة عن جريمة غسل أموال أو مرتبطة بها"[1].

كما نص القانون أيضاً على أنه لا يتم إقامة الدعوى الجزائية على مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا من النائب العام، وبالتالي يمكن أن نستنتج مما سبق أن الجهة التي اسند إليها هذا القانون إجراءات التحقيق هي النيابة العامة والمحكمة المختصة (وقد تستعين النيابة العامة بالسلطات الأخرى المختصة بمكافحة جريمة غسل الأموال)، ومع أن هذا القانون خلى من ذكر للجهة التي تتولى التحقيق إلا أن ذلك لا يعني عدم تطبيق القواعد العامة للإجراءات الجنائية على جريمة غسل الأموال.

أما القانون اللبناني لمكافحة تبييض الأموال[2]، فقد استحدث هيئة مستقلة لدى مصرف لبنان (البنك المركزي) لها طابع قضائي، تتمتع بالشخصية المعنوية، ولا تخضع في ممارسة أعمالها لسلطة المصرف، مهمتها التحقيق في عمليات تبييض الأموال والسهر على التقيد بالأصول والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتسمى "هيئة التحقيق الخاصة"[3].

وتتولى هذه الهيئة مهمة إجراء التحقيقات في العمليات التي يشتبه بأنها تشكل جرائم تبييض أموال وتقرير مدى جدية الأدلة والقرائن على ارتكاب هذه الجرائم أو إحداها[4].

كما تختص وحدها برفع السرية المصرفية لصالح المراجع القضائية المختصة ولصالح الهيئة المصرفية العليا[5].

ومن جانب آخر، لا شك أن التقدم العلمي الهائل في مجال تقنيات المعلومات وتلك الثورة الإلكترونية التي غمرت جميع مناهج الحياة كان لها تأثير كبير في تسهيل ارتكاب جريمة غسل الأموال[6]، ذلك أن تنفيذها لم يعد يستغرق غالباً إلا دقائق قليلة.

لذلك كان من الضروري زيادة فاعلية إجراءات التحقيق والملاحقة القانونية، حتى يمكن التصدي ومكافحة جريمة غسل الأموال[7]، وذلك باللجوء إلى بعض الإجراءات التقليدية والمستحدثة اللازمة لإقامة الدليل على وقوع هذه الجريمة وإدانة مرتكبيها، وهو الأمر الذي أدى بالوثائق الدولية إلى تحفيز الدول على اتخاذ الإجراءات التشريعية لمنح السلطات

---

(١) المادة الرابعة من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن تجريم غسل الأموال.
(٢) انظر القانون اللبناني رقم ٣١٨ لعام ٢٠٠١ لمكافحة تبييض الأموال.
(٣) الفقرة (١) من المادة السادسة من القانون اللبناني رقم ٣١٨ لعام ٢٠٠١ لمكافحة تبييض الأموال.
(٤) الفقرة (٤) من المادة السادسة من القانون اللبناني رقم ٣١٨ السابق ذكره.
(٥) الفقرة (٥) من المادة السادسة من القانون اللبناني السابق ذكره.
(٦) د. محمد أبو العلا عقيدة، التحقيق وجمع الأدلة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، من ٢٦-٢٨ إبريل ٢٠٠٣، ص ٢٠.
(٧) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٢٣٧ وما بعدها.

المختصة صلاحية اتخاذ عدد من إجراءات جمع الأدلة، أو ما يعرف بتقنيات التحقيق الخاصة أو وسائل التحري الخاصة[1].

وهنا يثور التساؤل عن الصلاحيات التي يمنحها القانون الإجرائي لسلطات التحقيق والتحري في جريمة غسل الأموال، بشأن النفاذ إلى المعلومات الموجودة في الآلات الإلكترونية[2]، للبحث في الملفات المستخدمة للكشف عن الأدلة التي تؤدي إلى ضبط هذه الجرائم وإدانة مرتكبيها[3].

كما يثور التساؤل أيضاً عما إذا كان يمكن اعتبار هذا الإجراء نوعاً من التفتيش بمفهومه القانوني التقليدي كوسيلة من وسائل الإثبات المادي، بمعنى أن برامج الحاسبات الآلية وبياناتها الإلكترونية تخضع لأحكام التفتيش وضوابطه، أم أن الأمر يحتاج إلى تدخلاً تشريعياً بنصوص صريحة ومستقلة تتناسب مع الطبيعة الخاصة لبرامج الحسابات الآلية وبياناتها الإلكترونية.

والمقصود بالتفتيش في قانون الإجراءات الجنائية هو بحث مشروع السر عن أشياء تفيد في الكشف عن الجريمة المرتكبة ونسبتها إلى المتهم، أو بحث عن أدلة مادية في مستودع السر[4].

وذهب البعض إلى القول بأن التفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق تقوم به سلطة حددها القانون، يستهدف البحث عن الأدلة المادية لجناية أو جنحة تحقق وقوعها في محل خاص يتمتع بالحرمة، بغض النظر عن إرادة صاحبه، وذهب البعض الآخر إلى القول بأنه إجراء من إجراءات التحقيق يهدف إلى التوصل على أدلة جريمة ارتكبت فعلاً، وذلك بالبحث في مستودع السر سواء أجري على شخص المتهم أو في منزله دون توقف على إرادته[5].

وهناك اتجاهان فقهيان متعارضان بصدد مدى اعتبار الولوج إلى النظم المعلوماتية نوعاً من التفتيش.

فذهب الاتجاه الأول من الفقه إلى إثارة الشكوك حول صحة اعتبار البحث عن الأدلة في برامج وبيانات الحسابات الآلية من قبيل التفتيش بمعناه القانوني، على أساس أن التفتيش هو وسيلة للإثبات المادي، وأنه يستهدف ضبط أدلة تتعلق بالجريمة وتفيد كشف الحقيقة، وهو أمر يتعارض مع الطبيعة غير العادية لبرامج وبيانات الحاسبات الآلية، ذلك أن تلك البرامج

---

(١) التشريع النموذجي بشأن غسل الأموال والصادر في مجال المخدرات لسنة ١٩٩٥م، الباب الثالث، الفصل الثاني، أساليب التحري الخاصة، م ١٩، ص ١٣، ص ٤١.

(٢) Irini Vassilaki, Computer Crims and Other Crims Against Information Technology in Greece, Rev., Inter., D.P. Ler et 2 Crimesters, 1993, p. 371.

(٣) د. رؤوف عبيد، مبادىء الإجراءات الجنائية في القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٤) د. مأمون محمد سلامة، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٥) – د. عوض محمد عوض، قانون الإجراءات الجنائية، جزء أول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٤٧٥.

– د. سامي الحسيني، النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، سنة ١٩٧٢م، ص ٣٧.

– د. فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٦م، ص ٢٧٨.

والبيانات الإلكترونية ليس لها مظهر مادي محسوس في العالم الخارجي، ومن ثم فلا سبيل لأن يرد عليها تفتيش أو ضبط، ويكون من المتعين إخضاعها لأحكام مستقلة تتلاءم وطبيعتها الخاصة[1].

وعلى خلاف ذلك ذهب الاتجاه الآخر من الفقه إلى أن التشكيك في الطبيعة المادية للبيانات الإلكترونية قد لا يكون له ما يسوغه، على أساس أن تلك البيانات وإن كانت مجرد نبضات أو ذبذبات إلكترونية إلا أنها قابلة في الوقت ذاته لأن تسجل وتخزن على وسائط معينة، ويمكن نقلها وبثها وإعادة إنتاجها، فهي ليست شيئاً معنوياً كالحقوق والآراء والأفكار، بل شيء له وجود مادي، أي أنها على ما وصفتها محكمة جنح بروسكل أشياء محسوسة ومادية، ومن ثم فإنه يصح قانوناً أن يرد التفتيش عليها[2].

ونحن من جانبنا نميل إلى الأخذ بالاتجاه الثاني، على أساس أنه يتسق مع حقائق الأمور، إلا أننا نرى ضرورة أن يشتمل قانون الإجراءات الجنائية على نص خاص وواضح يفيد امتداد التفتيش ليشمل البيانات الإلكترونية بمختلف أشكالها.

وإذا كنا قد انتهينا إلى أن النفاذ إلى النظم المعلوماتية بحثاً عن أدلة إثبات في جريمة غسل الأموال هو صورة من صور التفتيش بمفهومه القانوني، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة أن يخضع للقواعد والضوابط الخاصة بالتفتيش القانوني، فإذا كانت هناك بيانات مطلوبة كأدلة أو كانت لها فائدة في كشف الحقيقة بصدد جرائم غسل الأموال، وكانت تلك البيانات داخل أحد النظم المعلوماتية الخاصة بمصرف، تعين مراعاة الضوابط والقيود التي يقررها المشرع بصدد السرية المصرفية[3].

ومما لا شك فيه أن المنطق القانوني السليم لا يجيز امتداد التفتيش أو النفاذ المصرح به للنظم المعلوماتية من حاسب آلي موجود على إقليم دولة ما إلى حاسب آلي آخر متصل به في إقليم دولة أخرى، وهو ما يسمى بالاختراق المباشر أو التفتيش عبر الحدود، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ إقليمية النص الجنائي، وهو المبدأ الأساسي الذي به مختلف الشرائع الجنائية[4].

فالقواعد العامة للإختصاص بالتحقيق الجنائي تتحدد بموجب المكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه، ولأن جريمة غسل الأموال تتميز بطبيعة خاصة في مجال التحقيقات الجنائية، إذ انها جريمة يمكن أن تتم عبر أكثر من دولة وبالتالي تأخذ الطابع الدولي، فإنها في هذه الحالة يتم حسم مشكلة الاختصاص بالتحقيق فيها بالرجوع إلى الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول أو بالإنابات القضائية[5].

---

(١) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٢) د. هشام رستم، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية، مرجع سابق، ص ٦٨، ٦٩. كذلك انظر:
-Edward M. Wise Computer Crimes and Other Crimes Against Information Technology in the United States, Rev., Inter., D.P. Ibid, p. 666.

(٣) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٨٥م، ص ٣٥١.

(٤) د. هشام رستم، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٥) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

الفرع الثاني
التدابيـــر التحفظـيـة

وهي تدابير حددتها سواء قوانين غسل الأموال أو قوانين الاجراءات الجزائية تقررها جهات التحقيق على الأموال غير المشروعة للمتهم، وذلك إذا ما توافرت أدلة كافية وشـــروط تبرراتخاذها حفاظا عليها قبل تهريبها وتمهيدا للحكم بمصادرتها.

وفيما يلي نعرض للتدابير التحفظية في النصوص الدولية، ثم في قانون مكافحة غـــسل الأموال في جمهورية مصر العربية، وأخيرا في قانون مكافحة غـــسل الأمـــوال فـــي دولـــة الإمارات العربية المتحدة على النحو الآتي:

أولاً: التدابير التحفظية في النصوص الدولية:

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات(فيينا ١٩٨٨) قد فرضت على الدول الأطراف أن تقوم باتخاذ ما يلزم من تدابير لتمكين سلطاتها المختصة مـــن اقتفاء أثر المتحصلات الناتجة من جرائم الإتجار في المخدرات أو الأموال التي تعادل قيمتها، وتجميدها أو التحفظ عليها وذلك لاحتمال الحكم بمصادرتها، وقد عنيت المـــادة الأولـــى مـــن الاتفاقية المقصود بالتدابير التحفظية إذ نصت على أنـــــه: "يُقصد بتعبير "التجميد" أو "التحفظ" الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها، أو فرض الحراسة أو الرقابة عليها مؤقتاً بناء على أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة"(١).

وفي تقرير مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) بشأن مكافحة غـــسل الأمـــوال، أشار التمهيد الذي قدمت به التوصية رقم (٨) إلى الغرض من التدابير التحفظية، وهـــو تنفيـــذ الأحكام الصادرة بالإدانة، وأضافت إليه "تقليل فرص استخدام النظام المالي في عمليات غـــسل الأموال"، أما التوصية ذاتها فقد بينت التدابير التي يجب اتخاذها بشأن الأموال التي قد يحكـــم بمصادرتها، وهذه التدابير هي: "١- تعقـــب الأموال موضوع المصادرة وحصرها وتقييمهـــا، ٢- إتخاذ تدابير تحفظية، مثل التجميد أو التحفظ، لمنع أي معاملة بشأنها أو نقلها أو تحويلهـــا، ٣- إجراء كافة التحريات المناسبة"(٢).

ثانياً: التدابير التحفظية في قانون مكافحة غسل الأموال في جمهورية مصر العربية:

نص قانون مكافحة غسل الأموال على أن: " للوحدة أن تطلب من النيابة العامة إتخاذ التدابير التحفظية على النحو المبيّن في المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و ٢٠٨ مكـــرراً (ب) و ٢٠٨ مكرراً (ج) من قانون الإجراءات الجنائية"(٣).

فوحدة مكافحة غسل الأموال منوط بها القيام بأعمال التحري والفحص بالنسبة لما يرد إليها من إخطارات ومعلومات في شأن العمليات المالية التي تتضمن شـــبهة غـــسل أمـــوال،

---

(١) المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخـــدرات، فيينـــا ســـنة ١٩٨٨م.

(٢) أنظر: http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/7/40/34849567.PDF

(٣) الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون مكافحة غسل الأموال.

وإبلاغ النيابة العامة بما يُسفر عنه التحري من قيام دلائل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

ويتضح من ذلك أن المُشرّع لم يُعلّق اتخاذ النيابة العامة للتدابير التحفظية على طلب وحدة مكافحة غسل الأموال، بل أن للنيابة العامة أن تتخذ الإجراءات التحفظية بدون طلب، كما أن لها ألا تتخذها بالرغم من الطلب المقدم إليها[1].

ويجب على النيابة العامة عندما ترى أن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير تحفظية أن تلتزم بما ورد في نصوص المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و ٢٠٨ مكرراً (ب) و ٢٠٨ مكرراً (ج) من قانون الإجراءات الجنائية[2]. وأهم ما ورد في نصوص هذه المواد من ضوابط تتعلق بهذا التدبير، هي كالآتي:

١ – الغرض من اتخاذ التدابير التحفظية هو ضمان ما يحكم به من عقوبات مالية أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجني عليها[3].

٢ – تتخذ التدابير التحفظية بناء على ما تقوم به النيابة العامة من مباشرة التحقيق الابتدائي الذي يُسفر عن أدلة كافية على جدية الاتهام، وبالتالي فلا يجوز اتخاذ هذه التدابير بناء على تحريات وحدة مكافحة غسل الأموال.

٣– الأصل ألا تتخذ التدابير التحفظية ضد أموال المتهم أو زوجته أو أولاده القصر إلا بعد العرض على المحكمة المختصة.

وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "... إذا قررت النيابة العامة اتخاذ تدابير تحفظية على أموال المتهم، بما في ذلك منعه من التصرف فيها أو إدارتها، وجب أن تعرض الأمر على المحكمة الجنائية المختصة طالبة الحكم بذلك..."[4].

كما نص على أنه: " يجوز للمحكمة – بناء على طلب النيابة العامة أن تشمل في حكمها أي مال لزوج المتهم، وأولاده القصر إذا توافرت أدلة كافية على أنه متحصل من الجريمة موضوع التحقيق وآل إليهم من المتهم وذلك بعد إدخالهم في الطلب"[5].

واستثناءً من ذلك يجوز في حالة الضرورة أو الاستعجال أن يأمر النائب العام مؤقتاً بمنع المتهم أو زوجه أو أولاده القصر من التصرّف في أموالهم أو إدارتها، على أنه يجب عرض أمر المنع على المحكمة الجنائية المختصة لتقرر ما تراه في شأنه، خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره، وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن[6].

---

(١) مضبطة مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٧٦، في ٢٠٠٢/٥/١٩، ص ٤٦.
(٢) المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و ٢٠٨ مكرراً (ب) و ٢٠٨ مكرراً (ج) معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨، وكانت أضيفت بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧.
(٣) الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية .
(٤) الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية .
(٥) الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية .
(٦) الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية .

٤- جواز التظلّم أمام المحكمة الجنائية المختصة من الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة، ومن إجراءات تنفيذه[١].

ثالثاً: التدابير التحفظية في قانون مكافحة غسل الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة:

نصت المادة الرابعة من قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي[٢]: "للمصرف المركزي أن يأمر وفقاً لهذا القانون بتجميد الأموال التي يشتبه بها لدى المنشآت المالية لمدة لا تزيد على سبعة أيام".

وللنيابة العامة أن تأمر بالتحفظ على الأموال أو المتحصلات أو الوسائط المشتبه بها وفق الإجراءات المتبعة لديها، وللمحكمة المختصة أن تأمر بالحجز التحفظي لمدد غير محددة لأية أموال أو متحصلات أو وسائط إذا كانت ناتجة عن جريمة غسل أموال أو ومرتبطة بها".

كما نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من ذات القانون على أنه: " لا يتم تنفيذ قرارات التحفظ والحجز التحفظي على الأموال لدى المنشآت المالية إلا عن طريق المصرف المركزي".

وعلى ذلك فإن التدابير التحفظية في قانون غسل الأموال الإماراتي يتمثل في:

١ - **تجميد الأموال:** وهو الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها بأمر يصدر من السلطة المختصة[٣] وقد بيّن قانون مكافحة غسل الأموال الجهة المختصة والإجراءات المتبعة في ذلك، فللمصرف المركزي إذا اشتبه بأن هناك أموالا متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند الثاني من المادة الثانية من ذات القانون، وذلك بناء على مستندات ومعلومات معينة أن يأمر بتجميد هذه الأموال على أن لا يتجاوز ذلك سبعة أيام، ويتم هذا التجميد لدى المنشآت المالية بالدولة.

٢ - **التحفظ والحجز التحفظي على الأموال المتحصلة من الجريمة:** وبالنسبة للتحفظ والحجز التحفظي على الأموال المتحصلة من الجريمة أي الأموال الناتجة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البند رقم (٢) من المادة (٢) من هذا القانون[٤]، فإن وحدة المعلومات المالية بالمصرف المركزي تتولى تجميع المستندات والمعلومات عن المعاملات المشبوهة، ومن ثم ترسل إلى النيابة العامة التي لها بعد دراستها أن تأمر بالتحفظ على الأموال المشبوهة، ولم يحدد المُشرّع

---

(١) الفقرة الأولى والثانية من المادة ٢٠٨ مكرراً (ب) من قانون الإجراءات الجنائية .
(٢) قانون اتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ في شأن تجريم غسل الأموال .
(٣) المادة الرابعة من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ في شأن تجريم غسل الأموال.
(٤) أنظر المادتين الأولى والثانية من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تجريم غسل الأموال.

الإماراتي أية مدة لذلك وترك الأمر لإجراءات النيابة العامة[1]، وكذلك يكون للمحكمة المختصة التي تحال إليها الدعوى الجزائية بتهمة غسل الأموال أن تأمر بالحجز التحفظي على الأموال لمدد غير محدودة لحين الفصل في الدعوى الجزائية إن رأت في الأوراق ما يبرر ذلك، ولم يشترط المشرع الإماراتي أن يتم ذلك بطلب من النيابة العامة.

٣ - **تنفيذ قرارات التجميد والتحفظ والحجز التحفظي على الأموال:** لا يتم ذلك إلا عن طريق المصرف المركزي[2]، لذا كان على عضو النيابة المحقق مخاطبة المصرف المركزي للقيام بالتحفظ على الأموال وذلك في حالة وجودها لدى المنشآت المالية.

ويبدو أن المشرع كان حريصًا على أن لا يتم تنفيذ قرار التحفظ (الصادر من النيابة العامة) والحجز التحفظي (الصادر من المحكمة المختصة) مباشرة من قبل الجهات المختصة التي أصدرت القرار أو من سلطات التنفيذ الأخرى، وذلك على اعتبار أن المصرف المركزي هو الجهة المسئولة التي تتولى الإشراف والمراقبة على تلك المنشآت المالية وهي الأدرى بكيفية تنفيذ تلك القرارات حفاظا على استقرار ذلك القطاع الاقتصادي الهام.

المطلب الثالث
المحاكمة في جريمة غسل الأموال

الحكم الجنائي بصفة عامة هو القرار الذي تصدره المحكمة في المنازعة المطروحة عليها طبقًا للقانون، ويعد الحكم الجنائي إجراء هام وخطير لأنه يترتب عليه منح الدولة سلطتها في عقاب المتهم عن جريمته ويحدد أسباب الطعن كإحدى ضمانات المتهم، وجريمة غسل الأموال تخضع لذات القواعد بحيث يتضمن الحكم القواعد التي نص عليها المشرع في قانون الإجراءات الجنائية وأن يتضمن أيضا التعرض لموضوع الجريمة الأصلية والجرائم الأخرى المرتبطة بها[3].

والقاعدة العامة في المحاكمة وإثبات جريمة غسل الأموال أن البينة على من ادعى، وذلك أن الأصل في كل إنسان البراءة أي أن الإنسان بريء حتى تثبت إدانته، ومقتضى ذلك أن عبء الإثبات يقع على عاتق النيابة العامة في كل الجرائم ولجميع المتهمين ولدى كافة المحاكم[4].

---

(١) المادة الرابعة الفقرة الثانية من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ في شأن تجريم غسل الأموال.
(٢) الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ في شأن تجريم غسل الأموال.
(٣) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٠٣.
(٤) - د. محمود نجيب حسني، الاختصاص والإثبات في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٢، ص ٦٦ .
- د. فوزية عبد الستار، المساهمة الأصلية في الجريمة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٥٠٨.

ومن ثم فإن عبء الإثبات يقع على النيابة العامة والمحكمة أيضاً، حيث يجب تقديم كل ما يدحض قرينة البراءة وما يترتب عليها من تفسير الشك لمصلحة المتهم، وهو ما لا يتحقق إلا بإثبات وقوع الجريمة بكافة أركانها وعناصرها ونسبتها إلى المتهم، ويمتد هذا الالتزام ليتسع وليشمل أيضاً التقرير بانتفاء مانع من موانع المسئولية أو سبب من أسباب الإباحة، أو مانع من موانع العقاب أو سبب من أسباب انقضاء العقوبة[1].

إلا أنه استثناءً من قاعدة تحمل سلطة الاتهام عبء الإثبات، فهناك نصوص خاصة في القانون تنشئ قرائن قانونية بسيطة تعني افتراض توافر أحد أركان الجريمة وفي هذه الحالة يتحمل المتهم عبء الإثبات وتعفى النيابة العامة منه، وقد يكون مصدر هذا الاستثناء هو القضاء المستتر الذي ينشئ قرائن قضائية تمنح القاضي سلطة افتراض القصد الجنائي لدى المتهم في بعض الأحوال أو استنتاج واقعة مجهولة من واقعة معلومة، مما يعني في النهاية إعفاء سلطة الاتهام من عبء الإثبات[2].

وقد اتفقنا مع أساتذتنا الفقهاء عند حديثنا عن الجريمة الأصلية[3]، أنه لا قيام لجريمة غسل الأموال إلا بالأموال أو المتحصلات أو العائدات غير المشروعة التي تتمخض عن الجريمة الأصلية.

وأوضحنا أن الجريمة الأصلية هي جريمة لها كيانها وبنيانها القانوني المستقل، ولذلك فهي بحاجة إلى حكم جنائي، تصدره المحكمة المختصة وفقا للقانون، باعتباره غاية كل إجراءات الدعوى الجنائية، وكذلك جريمة غسل الأموال، حيث يترتب على ذلك حق الدولة في الدفاع عن المجتمع بعقاب الجاني عن جريمته، وفي المقابل حق المتهم في الدفاع عن نفسه بالضمانات التي حفظها له القانون[4].

ولذلك، فإن عبء إثبات الجريمة الأصلية يقع على جهة الادعاء والمحكمة كما أشرنا إليه في هذا المبحث للوصول (من خلال مراحل الدعوى الجنائية) إلى حكم نهائي إما بالبراءة أوبالإدانة. وهذا يعني أن هناك بعضا من الصعوبات التي تؤثرعلى إثبات الجريمة الأصلية ومن ثم على إمكانية قيام جريمة غسل الأموال من عدمه[5].

ولذلك فإن الحكم البات في الجريمة الأصلية التي تحصل منها المال أو العائدات أو المتحصلات لا شك أن له أثر على قيام جريمة غسل الأموال وعلى الجاني فيها، وهذا ما سنوضحه في الفقرة التالية.

---

(١) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٢٩٧.
(٢) د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص ٦٨ وما بعدها.
(٣) ارجع إلى: المبحث الأول "الشرط المفترض في جريمة غسل الأموال" الجريمة الأصلية" من الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث .
(٤) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص٥٠٣.
(٥) د. عزت محمد العمري، المرجع السابق، ص ١٥٠.

- حجية الأحكام الجنائية في الجريمة الأصلية وأثرها على جريمة غسل الأموال:

بعد أن ترفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة بناء على المعطيات التي استندت إليها جهة الإدعاء وبناء على مجريات التحقيق[1]، فإن المحكمة تصدر حكمها إما ببراءة المتهم عن الجريمة الأصلية استنادا إلى عدم توافر الأدلة أو عدم كفايتها أو بانتفاء أحد أركان الجريمة، وإما بإدانته بتلك الجريمة.

فإذا استندت المحكمة المختصة في حكمها ببراءة المتهم بارتكاب الجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة، على أسباب تتصل بنفي ارتكاب المتهم لها وعدم توافر الأدلة لارتكابه لها أو لعدم كفايتها، أو بانتفاء أحد أركان الجريمة؛ فهل لهذا الحكم في الجريمة الأصلية التي تحصل منها المال أثر على جريمة غسل الأموال؟

للإجابة على هذا السؤال، فإننا نذهب مع ما ذهب إليه جانب من الفقه[2]، على أنه يتعين التفرقة بين الأسباب التي استندت إليها المحكمة التي أصدرت الحكم بالبراءة:

---

(١) قد لا ترفع أو تحرك النيابة العامة الدعوى الجنائية وتصدر قرارا أو أمرا بحفظ الأوراق أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى، لبعض الأحوال التي ترد على الدعوى الجنائية في الجريمة الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة والتي قد تؤثر على جريمة غسل الأموال، وذلك خلال مرحلة التحقيق الابتدائي وقبل إحالتها إلى المحكمة المختصة، تأسيسا على بعض الأمور مثل: وفاة الجاني أو أن شخصيته مجهولة أو غير معروفة، أو صغر السن أو الجنون أو الإكراه، أو عدم تقديم الشكوى.

وبالرغم من أن الحالات السابقة توقف فيها الدعوى الجنائية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وقوع أو قيام الجريمة الأصلية، وما قرار جهة الإدعاء بعدم تحريك الدعوى إلا اقتناعا منها بعدم جدوى وعدم قانونية تحريكها ضد من يتقرر في حقه سبب من أسباب امتناع المسئولية أو مانع من موانع العقاب، وبالنتيجة فإن ذلك لا يعني أن تلك الحالات تحول دون قيام وتوافر جريمة غسل الأموال بحجة أن الأدلة غير متوافرة أو أن الأدلة غير كافية، بل لأنها لم تتوافر في حق هذا المتهم أو "المشتبه" بالتحديد أدلة وقرائن حقيقية تثبت إدانته ومن ثم تحريك الدعوى ضده، لذلك فإن هذا لا يمنع من أن يكون شخصا آخر قد ارتكب الجريمة الأصلية، ويقوم شخص ثالث بغسل الأموال غير المشروعة.

حول ما سبق ارجع لدى:

- د. أشرف توفيق شمس الدين، قانون مكافحة غسل الأموال،مرجع سابق، ص٤١.
- د. أشرف توفيق شمس الدين، دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص٢٣، وكذلك ص ٣٣و ٤١.
- د. محمد عزت العمري، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ١٥٠.
- د. غنام محمد غنام: "مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في عصر العولمة"، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ٦- ٨ مايو سنة ٢٠٠١

-CULIOLI (M) infravtion general de Blanchiment, juris. Class. Dr. Pen. 1997, fasciculé. 20, art 324-9, No. 14et 16. **مشار إليه لدى:**

- د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢) **راجع ذلك لدى:**

- د. غنام محمد غنام، مرجع سابق، ص ٣٢.
- د. محمد عزت العمري، مرجع سابق، ص ١٥٢.
- د. إبراهيم حامد طنطاوي، المواجهة التشريعية، مرجع سابق، ص ٥٦.

فإذا كانت المحكمة قد أسست حكمها بالبراءة على عدم كفاية الأدلة أوعدم توافرها، فإن براءة المتهم من ارتكاب الجريمة الأصلية ليس مؤداها عدم وقوع الجريمة الأصلية، إذ قد يكون شخصا آخر ارتكب الجريمة،وقام ثالث بغسل الأموال المتحصلة من هذه الجريمة[١].

"ولما كانت الدعوى المتعلقة بغسل الأموال تختلف من حيث أطرافها وموضوعها وسببها عن الدعوى المتعلقة بالجريمة الأصلية التي صدر فيها الحكم ببراءة المتهم[٢]، فإن محكمة الموضوع التي تنظر في الدعوى المتعلقة بغسل الأموال تملك حرية التقدير في القول بوقوع الجريمة الأولية"[٣].

أما إذا كان حكم البراءة أسس على انتفاء أحد أركان الجريمة، كعدم وجود جريمة أو عدم ثبوت ارتكاب ركنها المادي أو المعنوي المكون للجريمة أو لعدم خضوعه لنص التجريم، أو لسريان سبب إباحة عليه وصار الحكم باتا لا يقبل الطعن عليه، فإن تلك الأسباب تحول دون توافر جريمة غسل الأموال المتحصلة عن هذه الجريمة[٤]، إذ بانتفاء الجريمة الأصلية ينتفي الشرط المفترض اللازم توافره لقيام جريمة الغسل[٥].

كما لا يتعين لإثبات توافر الجريمة الأصلية أن يصدر فيها حكما بالإدانة على مرتكبها لكي تقوم جريمة غسل الأموال[٦]، إذ قد يقوم شخص آخر غير مرتكب الجريمة الأصلية بغسل الأموال المتحصلة من تلك الجريمة، وبالتالي تقع جريمة غسل الأموال .

المطلب الرابع
مدى جواز اتحاد الجاني
في الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال

من خلال الاتفاقيات الدولية وكذلك التشريعات المقارنة نرى أن البعض منها ذهب إلى جواز اتحاد الجاني في الجريمتين، بينما ذهب البعض الآخر إلى عدم جواز ذلك.

فهل يمكن إدانة الجاني عن الجريمتين؟ أم أن جواز ذلك يؤدي إلى إهدار مبدأ عدم جواز محاكمة متهم عن فعل واحد مرتين؟

سنجيب على هذا التساؤل، من خلال عرض بعض وجهات النظر التي وردت في بعض الاتفاقيات الدولية وبعض القوانين المقارنة، وذلك على النحو التالي:

---

(١) د. غنام محمد غنام، مرجع سابق، ص ٣٢.
(٢) د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٥١٦ وما بعدها.
(٣) د. إبراهيم حامد طنطاوي، المرجع السابق، ص ٥٦.
(٤) د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٧. وفي ذات المعنى انظر:
د. محمد عزت العمري، مرجع سابق، ص١٥٢.
(٥) د. محمد عزت العمري، مرجع سابق، ص١٥٢.
(٦) د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص٥٧ .

١- اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨:

لا يوجد نص في هذه الاتفاقية تشير صراحة إلى هذه المسألة، إلا أن بعض الفقه يرى أنه لا يوجد ما يحول دون معاقبة الجاني عن الفعلين لبعض الأسباب منها[١]:

- أن فعل الإخفاء جاء بصيغة العموم ومن ثم يؤخذ بعموم النص طالما لا يوجد ما يقيده.

- نصت الاتفاقية في المادة الثالثة الفقرة (ب) على معاقبة الجاني عن أفعال الاشتراك في مثل هذه الجرائم، وهو ما يفهم بأن التجريم يمتد ليشمل مرتكب الجريمة الأصلية إذا ارتكب أفعال غسل الأموال أو اشترك في ارتكابها.

٢- اتفاقية استراسبورج ١٩٩٠:

نصت هذه الاتفاقية[٢] في مادتها السادسة الفقرة (٢) لأغراض تطبيق وتنفيذ الفقرة (١) الخاصة بالأفعال التي تشكل السلوك المادي في جريمة غسل الأموال، ينص البند (ب) على أنه "يمكن الاشتراط على أن الجرائم المبيّنة في الفقرة(١) من هذه المادة لا تسري على الشخص الذي ارتكب الجريمة الأصلية، وهذا يعني أن هذه الاتفاقية نصت على عدم جواز عقاب مرتكب الجريمة الأصلية من جديد عند ارتكابه أفعال غسل الأموال الواردة في المادة السادسة الفقرة(١)، وأوصت الدول على تبني ذلك طبقا لقوانينها الداخلية[٣].

٣- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م:

تقاربت هذه الاتفاقية من اتفاقية استراسبورج، حيث نصت المادة (٢٣) الفقرة (٢) البند (هـ) على أنه يجوز الاشتراط على أن الجرائم المبيّنة في الفقرة(١) من هذه المادة لا تسري

---

(١) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٠٦.

(٢) انظر لاتفاقية استراسبورج لعام ١٩٩٠ على الرابط:
http://www.dspp.gov.mk/AMLWebSiteAdministration/Uploads/Files/STRASBOURG٢٠%CONVENTION.pdf

(٣) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٠٦.
- وكذلك ارجع الى المادة السادسة من اتفاقية استراسبورج لعام ١٩٩٠ وهي كما يلي:

Article ٦– Laundering offences:

2. For the purposes of implementing or applying paragraph ١ of this article :
   a. it shall not matter whether the predicate offence was subject to the criminal jurisdiction of the Party ;
   b. it may be provided that the offences set forth in that paragraph do not apply to the persons who committed the predicate offence ;
   c. knowledge, intent or purpose required as an element of an offence set forth in that paragraph may be inferred from objective, factual circumstances.

ارجع لهذه الاتفاقية على الرابط :
- http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm

على الأشخاص الذين ارتكبوا الجرم الأصلي، إذا كانت المبادئ الأساسية للقانون الداخلي للدولة الطرف تقتضي ذلك[1].

٤- القانون الفرنسي:-

استند المشرع الفرنسي في إثبات الجريمة المذكورة في المادة ٣٢٤-١ من قانون العقوبات الفرنسي إلى القواعد المتعلقة بإثبات جريمة الإخفاء المنصوص عليها في المادة ٣٢١ عقوبات، واعتبر سلوك الجاني في جريمة غسل الأموال ما هو إلا امتدادا للنشاط الإجرامي الأصلي وهو فعل الإخفاء، ولذلك فإنه لم يجيز معاقبة الجاني عن فعلتين أو جريمتين.

وإلى ذلك أيضا ذهبت محكمة النقض الفرنسية[2]، فضلا عن أن أفعال المساعدة والمساهمة التي نص عليها المشرع الفرنسي على اعتبار انها من أفعال غسل الأموال تقتضي أن يكون الفاعل فيها شخصا آخر غير الجاني في الجريمة الأصلية[3].

إلا أن المشرع الفرنسي خلق نوعا من التنازع بين القوانين، عندما أستثنى أحوال التجريم الخاص لغسل الأموال من الخضوع لقواعد الاثبات المتعلقة بجريمة الإخفاء، ومن ثم أجاز إدانة الجاني عن الجريمتين، ولكن القضاء حسم ذلك النزاع بتغليب نصوص التجريم الخاصة لغسل الأموال على النصوص العامة[1]، مع أن قواعد التجريم العامة المنصوص عليها في المادة ٣٢٤-١ جاءت لاحقة على قواعد التجريم الخاصة[4].

---

(١) "(e) If required by fundamental principles of the domestic law of a State Party, it may be provided that the offences set forth in paragraph ١of this article do not apply to the persons who committed the predicate offence."

راجع نص الفقرة (هـ) من الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الموقع:

- http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-e.pdf
- http://www.jus.uio.no/lm/un.against.corruption.convention.2003/23.html

(٢) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٠٨. **وكذلك انظر لدى:**

د. أشرف توفيق شمس الدين، دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال،مرجع سابق ص٣٤.

(٣) Jacqueline Riffault, Le blanchiment de capitaux illicites le blanchiment de capitaux en droit compare, Revue de science criminelle et de droit Penal compare, Avr- iuin 1999, P.245.

- **مشار إليه لدى:** د. عزت محمد العمري، المرجع السابق، ص ١٥٣.
- **وكذلك انظر لدى:** د. أشرف توفيق شمس الدين، المرجع السابق، ص ٣٥.

(١) Cass. Crime 14/1/2004 Bull . crime, n° . P. 39. **هذه القضية مشار إليها لدى:**

- د. خالد حامد مصطفى، المرجع السابق، ص ٥٠٨.

(٤) د. خالد حامد مصطفى، المرجع السابق، ص ٥٠٨.

٥- القضاء الأمريكي:

جرى القضاء الأمريكي على أنه لا يوجد ما يحول دون معاقبة الجاني عن الفعل الإجرامي الأصلي وأفعال غسل الأموال، واعتبر أن هناك استقلال تام بين الجريمتين، وبالتالي فإن إدانة المتهم عن تهمة غسل الأموال لا تتضمن مخالفة قاعدة عدم جواز محاكمة المتهم عن فعل واحد مرتين(١).

ومما سبق يتضح أن التشريعات الداخلية وكذلك بعض الاتفاقيات الدولية اختلفت في اعتمادها لنص نموذجي يجمع ويقرب بينهم في حجية الحكم الصادر في الجريمة الأصلية وتأثيرها على جريمة غسل الأموال وبخاصة في حالة اتحاد الجاني في الجريمتين، فمنهم من أجاز إدانة الجاني عن الجريمتين ومنهم من لم يجز ولكل منهم ما يستند إليه، فمنهم من استند إلى القواعد العامة للإثبات، فلم يجيز أن يتم إدانة الجاني عن الجريمتين، ومنهم من اعتمد على استقلالية الجريمتين فبالتالي لم يرى ما يحول دون إدانة الجاني عن الجريمتين - الأصلية وجريمة غسل الأموال-.

أما **القانون المصري** فلم يتضمن إثبات الجريمة الأصلية، وجاء خالياً من وجود نص صريح يحكم حجية الحكم الصادر في الجريمة الأصلية وتأثيره على جريمة غسل الأموال(٢)، وكذلك القانون الإماراتي .

ولذلك، سنقوم بعرض بعض الآراء الفقهية ووجهة نظرهم حول ذلك:

إذ يرى جانب من الفقه أن المادة الثانية من قانون مكافحة غسل الأموال المصرية تنص على أنه " يحظر غسل الأموال المتحصلة من جرائم ...." "ورأى أن هذه العبارة تثير تساؤلا بمقصود الشارع "بالجرائم"، هل يقصد توافر كافة العناصر اللازمة لتوافر الجريمة الأولية وفقا للنموذج التشريعي المحدد له. وهل يتطلب أن يصدر حكم بات بإدانة مرتكب الجريمة الأولية أم يكفي أن تتحقق المحكمة التي تنظر دعوى الغسل من توافر العناصر؟

ويضيف هذا الرأي، أنه لما كانت الجريمة الأولية شرطا مفترضا لوقوع جريمة غسل الأموال، فإن هذا يقتضي توافر الجريمة الأولية بكافة عناصرها، إلا أنه لا يشترط صدور الحكم بالإدانة عن الجريمة الأولية، فتعد متوافرة ولو لم تكن الدعوى الجنائية قد تحركت عنها، أو توافر مانع يحول دون تقرير المسؤولية الجنائية لمرتكبها أو يحول دون توقيع العقوبة عليه"(٣).

---

(١) United State v. Edgmon (10th cir. 1991) Schuck & Enterlack, p. 890
مشار إليه لدى: د. أشرف توفيق شمس الدين، المرجع السابق، ص ٣٤. وكذلك انظر لدى:
- د. خالد حامد مصطفى، المرجع السابق، ص٥٠٩.

(٢) - د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥١١،
- د. ابراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

(٣) لمعرفة المزيد حول هذا الرأي، راجع:
- د. ابراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ٥٤ وما بعدها.

ويرى جانب آخر من الفقه[1]: أنه لا توجد صعوبة في حالة صدور حكم بإدانة المتهم عن الجريمة الأصلية، إذ يكون للمحكمة الحرية الكاملة في بناء عقيدتها سواء بالإدانة أو بالبراءة في جريمة غسل الأموال، ما دام أن القانون لم ينص على حجية الحكم الصادر في الجريمة الأصلية على جريمة غسل الأموال.

ويخلص هذا الرأي، إلى أن جريمة غسل الأموال تتحقق بكامل أركانها، ولو كانت الدعوى الجنائية لم تتحرك أو قضي فيها بألا وجه لإقامة الدعوى أو بالحفظ، أو قضي فيها ببراءة المتهم أو بصدور عفو عن الجريمة.

كما يورد قيد على ذلك وهو أن لا تنقضي الدعوى الجنائية عن الجريمة الأصلية، بحجة أنها إذا انقضت فلا يجوز اعتبارها شرطا مفترضا في جريمة غسل الأموال.

أما بالنسبة للتقادم، فإن هذا الرأي يرى أن القياس على المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية فقرة (٢) والتي تنص على أنه إذا "سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها بسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها"، لا يستقيم مع المنطق القانوني وحسن سير العدالة، وعلى ذلك يرى أنه يتعين وضع قيد مؤداه وضع فترات زمنية محددة لكل وصف جنائي، أي بعدم مرور أكثر من عشر سنوات في الجنايات وثلاث سنوات في الجنح وسنة واحدة في المخالفات وذلك من تاريخ وقوع الجيمة الأصلية.

أما الراي الآخر من الفقه[2] فيرى أن سكوت الشارع المصري في قانون مكافحة غسل الأموال عن تحديد كيفية إثبات الجريمة الأصلية قد يؤدي إلى التخفف في درجة الدليل المتطلب لإثباتها وإلى الاكتفاء بمجرد الدلائل، وهو أمر سيؤدي إلى المساس بالحرية الفردية، وينطوي على مكافأة سلطات الضبط والتحقيق عن عجزها في إثبات الجريمة الأصلية.

ومن جانبنا نتفق مع بعض الفقهاء الذين تطرقنا إليهم في الصفحات السابقة، أن على المشرعين المصري "والإمارتي" القيام بمراجعة النظر في تحديد نطاق الجريمة الأصلية في جريمة غسل الأموال بما لا يترك مجالا لأي نشاط أو فعل إجرامي يتمخض عنه أموالا ومتحصلات غير مشروعة في الخروج أو التهرب من التجريم .

ولا يمنع ذلك بالنص على بعض الجرائم التي تتطلب شيئا من الدقة أو الخصوصية نظرا لأبعادها التنظيمية أو الدولية المعقدة، وذلك ضمن القانون الوطني بكل عناصرها ومكوناتها القانونية، مع احترام مبدأ التعاون والمساعدة والعمل ضمن إطار دولي.

ووجدنا أيضا وكما ذهب الفقهاء الذين استندنا إلى آرائهم أن المشرعين المصري والإماراتي لم يتطرقا أيضا لموضوع حجية الحكم في الجريمة الأصلية وتأثيرها على جريمة غسل الأموال، مما تركا الباب واسعا أمام العملية التقديرية للجهات المختصة لبناء حكم جنائي، قد يترتب عليه كثير من الإساءة والاختلال في التقدير خلال مراحل الدعوى الجنائية

---

(١) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥١٤ وما بعدها.

(٢) حول هذا الرأي راجع: د. أشرف توفيق شمس الدين، مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٤٢.

مما قد يضر بسير العدالة، الأمر الذي يوجب على المشرع التدخل لحل تلك الصعوبات والاشكالات وسد الفراغات القانونية .

نلمس مما سبق، كيف أن الاتفاقيات الدولية والإقليمية أولت إهتماما ملحوظا للجريمة الأصلية باعتبارها مصدرا للأموال غير المشروعة في جريمة غسل الأموال، وطالبت الدول بتضمين قوانينها أكبر قدر ممكن من الجرائم، بل كل فعل أو نشاط تتمخض منه أموالا ذات مصدر إجرامي.

هذا فضلا عن النداءات والمقترحات التي قدمتها مجموعة من الفقهاء الذين تطرقنا إليهم خلال الصفحات السابقة، بتوجيه عناية المشرعين الوطنيين (وبالتحديد ننوه إلى المشرع الإماراتي والمشرع المصري) إلى بعض الجرائم التي لا تقل في خطورتها وأضرارها عن جرائم الاتجار بالمخدرات مثل (الإتجار في الأسلحة بأنواعها المدمرة، جرائم البيئة، والاتجار غير المشروع في الآثار، وغيرها) والتي ترتكب خارج نطاق نصوص القوانين الخاصة بغسل الأموال(١).

ولما كانت جريمة غسل الأموال ذات طبيعة خاصة، فقد كان من الضروري تجاوز الصعوبات التي تواجه سلطة الاتهام في إثبات هذه الجريمة أمام القضاء وفقاً لطريقة الإثبات العادية وذلك بوضع تدابير وأحكام تهدف إلى تخفيف عبء الإثبات.

فالعمليات المتعلقة بغسل الأموال لا تختلف عن التحويلات المالية المشروعة إلا من حيث الهدف الذي يسعى إليه الفاعل، والمتمثل في إخفاء المصدر غير المشروع للأموال، ومن الواضح أن إثبات هذا العنصر الذهني (النفسي) وكذلك المصدر غير المشروع للأموال ذاتها لا يخلو من الصعوبة، خاصة أن سبب وجود الجريمة هو إخفاء المصدر غير المشرع، وأن الجريمة الأصلية التي نتج عنها الأموال غير المشروعة عادة تقع في دولة غير الدولة التي يتم فيها غسيل الأموال، فضلاً أنه كثيراً ما يصعب تمييز الأفعال التي ترتبت عليها الأموال غير المشروعة عن أموال أخرى مشروعة اختلطت بها(٢).

وقد حددت دولة الإمارات العربية المتحدة سلطة المحكمة بالنسبة لهذه الجريمة حيث نصت الفترة الثالثة من المادة الرابعة من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تجريم غسل الأموال على أن "للمحكمة المختصة أن تأمر بالحجز التحفظي لمدد غير محددة لأية أموال أو متحصلات أو وسائط إذا كانت ناتجة عن جريمة غسل أموال أو مرتبطة بها".

وتنص المادة الثانية والعشرين من ذات القانون على أن "يجوز الاعتراف بأي حكم أو أمر قضائي ينص على مصادرة أموال أو متحصلات أو وسائط متعلقة بجرائم غسل الأموال

---

(١) Guy Stessens , MONEY LAUNDERING- A New International Enforcement Model, Cambridge University Press, 2000, P. 11- 12.

(٢) د. فتيحة محمد قوراري، السياسة الجنائية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، بحث مقدم المؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة الإدارة العامة لشرطة الشارقة، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م، ص ٢٤.

يصدر من محكمة أو سلطة قضائية مختصة بدولة أخرى تربطها بالدولة اتفاقية مصدق عليها".

والقاعدة العامة في المواد الجنائية أن القاضي لا يطبق غير قانونه الوطني، ويمتنع عليه أن يطبق أي قانون أجنبي على الجرائم المطروحة أمامه، وهذه القاعدة هي تحقيقاً لمبدأ إقليمية القانون الجنائي، فلا يطبق القاضي إلا قانون دولة، والحكم الجنائي الصادر من قضاء دولة معينة لا يصادف اعترافاً به أو إعمالاً لآثاره ولا يجوز تنفيذه[1].

ويترتب على ذلك جواز محاكمة المتهم مرة أخرى أمام القضاء الوطني رغم التأكد من سابقة الحكم عليه من قضاء دولة أجنبية عن ذات الفعل، ولا يقدح في ذلك كون الشخص قد نفذ العقوبة المقضي بها في الخارج كلها أو بعضها، بل أن هذه العقوبة لا يكون لها أدنى أثر في تقدير العقوبة التي يجب أن يقضي بها عليه[2].

على أن إعمال تلك القاعدة على إطلاقها لم يعد محل تسليم من جانب كبير من الفقه الحديث، وذلك لاعتبارات عديدة لعل من أهمها الاعتبارات العملية التي تستند إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات المستجدة التي فرضتها الصور والأشكال المستحدثة والخطيرة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن أمثلتها جرائم غسل الأموال، والتي تتطلب بالضرورة تجاوز بعض المفاهيم القانونية التقليدية، والمواءمة بين اعتبارات السيادة الوطنية وبين متطلبات تعزيز التعاون الدولي، وهو الأمر الذي يستلزم ضرورة الاعتراف المتبادل من جانب الدول بالآثار الدولية للأحكام الجنائية الأجنبية، والإقرار لهذه الأحكام بنوع من الحجية عبر الوطنية، ولعل هذا هو ما دفع العديد من الوثائق الدولية إلى الأخذ بهذا الاتجاه، وهو أيضاً ما دفع العديد من البلدان إلى الإقرار ببعض الآثار المترتبة على هذه الأحكام، بينما اكتفت بعض البلدان الأخرى ومنها جمهورية مصر العربية بمجرد إلزام القاضي في حالات معينة بأن يأخذ في الاعتبار ما يقرره القانون الأجنبي لكي يصل بذلك إلى تطبيق أحكام القانون الوطني على نحو معين[3]، ومثال ذلك اشتراط كون الفعل الذي يرتكبه مصري في الخارج معاقب عليه طبقاً للقانون الساري في الإقليم الذي ارتكب فيه (المادة الثالثة من قانون العقوبات المصري)، وعدم جواز إقامة الدعوى ضد من ارتكب جريمة أو فعلاً في الخارج إذا ثبت أن المحاكم الأجنبية قد برأته أو أدانته نهائياً تطبيقاً للحكم الأجنبي واستوفى عقوبة بالفعل (المادة الرابعة من قانون العقوبات المصري).

ولعل أهم الآثار الإيجابية للحكم الجنائي هو قابليته للتنفيذ داخل إقليم دولة أخرى، وهو ما يعرف بالقوة التنفيذية للحكم الجنائي الأجنبي، وقد كان السائد في الفقه هو عدم الاعتراف

---

(١) د. رؤوف عبيد، مبادىء الإجراءات الجنائية في القانون المصري، الطبعة الثامنة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٦٢١.

(٢) د. محمد محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة التاسعة، مطبعة جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٤م، ص ١١٨.

(٣) د. محمد نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، سنة ١٩٧٧، ص ١٥٣.

بهذه القوة التنفيذية للحكم الأجنبي، على أساس أن الحكم الجنائي هو مظهر من مظاهر مباشرة الدولة لسيادتها على إقليمها، ذلك فضلاً عن صعوبة تنفيذ الحكم الأجنبي إذا كان قاضياً بعقوبة غير معروفة في التشريع الوطني.

وقد انتقد الفقه الحديث هذه الأسانيد على أساس أن القوة التنفيذية للحكم الأجنبي ليس نزولاً عن السيادة، لكن نوع من التعاون بين الدول في مكافحة الإجرام، أما اختلاف العقوبات في القوانين الجنائية المختلفة فيمكن القضاء عليه من خلال سعي كل دولة إلى تقديم نوع من التقابل بين العقوبات المقررة في تشريعاتها الوطنية وتلك المقررة في التشريعات الأجنبية، فضلاً على أن الاعتراف بالآثار الإيجابية للحكم الأجنبي أصبح ضرورة تستلزمها وجوب حماية الدولة لمصالحتها في مواجهة الأشخاص الخطرين عليها(١).

وأخيراً فقد شهد الاتجاه التقليدي تراجعاً مضطرداً في السنوات الأخيرة لصالح الاعتراف للأحكام الأجنبية بآثارها الإيجابية المختلفة وامتد ذلك ليشمل أيضاً العقوبات التبعية والتكميلية، بالإضافة إلى العقوبات الأصلية التي تقضي بها هذه الأحكام.

كما أصبح ذلك الاعتراف يشمل كذلك أحكام الإدانة السابقة الصادرة من المحاكم الأجنبية باعتبارها سابقة في العود، وهو ما أصبح يعرف بالعود الدولي، أو باعتبارها عنصراً في تقدير الاعتياد على الإجرام كظرف مشدد للعقوبة(٢).

ونحن من جانبنا نرى ضرورة أن يصادف الحكم الجنائي الأجنبي اعتراف به داخل إقليم دولة أخرى وذلك في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال على اعتبار أن ذلك يعد تعاوناً دولياً في مجال مكافحة تلك الجرائم ذات الخطورة الكبيرة على اقتصاد دول العالم.

ولعل المشرع الإماراتي قد أكد ذلك النظر بنصه على أن:

"يجوز للسلطة القضائية المختصة بناء على طلب من سلطة قضائية بدولة أخرى تربطها بالدولة اتفاقية مصدق عليها أو بشرط المعاملة بالمثل إذا كان الفعل الإجرامي معاقباً عليه في الدولة، أن تأمر بتعقب أو تجميد أو وضع الحجز التحفظي على الأموال أو المتحصلات أو الوسائط الناتجة عن جريمة غسل الأموال أو مستخدمة فيها"(٣).

وعلى ذلك فقد اشترط القانون ضرورة أن يكون هناك اتفاقية مصدق عليها بين الدولة التي تقدمت بالطلب السلطة القضائية فيها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة، أو يتحقق ذلك بالمعاملة بالمثل، كما يشترط أيضاً وفقاً لهذه المادة أن يكون الفعل الإجرامي الذي تقدمت بشأنه السلطة القضائية بتلك الدولة الأجنبية مستوفية للشروط، معاقباً عليه بدولة الإمارات العربية المتحدة.

---

(١) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٧م، مرجع سابق، ص ١٥٧، ١٥٨.

(٢) اتفاقية فيينا المادة الثالثة (الجرائم والجزاءات) الفقرة الخامسة، كذلك أنظر وثيقة القانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي لسنة ١٩٨٦م، والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات الفعلية لسنة ١٩٩٤م.

(٣) المادة ٢١ من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م في شأن تجريم غسل الأموال.

كما ينص المشرع الإماراتي على أنه "يجوز الاعتراف بأي حكم أو أمر قضائي ينص على مصادرة أموال أو متحصلات أو وسائط متعلقة بجرائم غسل الأموال يصدر من محكم أو سلطة قضائية مختصة بدولة أخرى تربطها بالدولة اتفاقية مصدق عليها"[1].

وهنا أيضاً ينص المشرع الإماراتي على حجية الحكم الأجنبي الصادر من دولة أخرى تربطها بدولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية مصدق عليها، فيتم تنفيذ هذا الحكم بمصادرة أموال أو متحصلات أو وسائط متعلقة بجرائم غسل الأموال، وهنا تم تحديد نطاق تنفيذ هذا الحكم بتلك الحالات التي نص عليها، بالرغم من أن الأمر جوازي وليس ملزماً وذلك وفقاً لنص هذه المادة.

المبحث الثالث
المواجهة الجزائية لجريمة غسل الأموال

نظراً لما تتسم به جريمة غسل الأموال من خطورة على الاقتصاد الوطني وما يترتب عليها من نتائج تعرقل في كثير من الأحيان درجة التقدم والرقي والنمو الاقتصادي للدولة، وهو الأمر الذي أدى إلى التجريم المستقل لجريمة غسل الأموال، ومد المسئولية الجنائية عن عمليات غسل الأموال إلى الأشخاص الاعتبارية، فضلاً عن الأحكام الخاصة بالتحفظ على الأموال موضوع جريمة غسل الأموال ومصادرتها، بالإضافة إلى تقدير الإعفاء من العقاب في حالة التبليغ عن الجريمة[2].

وعلى ذلك نقسّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالآتي:

- **المطلب الأول:** المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري.
- **المطلب الثاني:** الجزاءات الجنائية.
- **المطلب الثالث:** الإعفاء من العقاب.

وذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول
المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري

قد تتورط الأشخاص الاعتبارية في عمليات غسل الأموال، ففي بعض الدول مثل روسيا تبيّن أن هناك ما يقرب من ٢٠٠٠ مصرف معظمها واجهات تجارية لمنظمات إجرامية محلية وأجنبية، وقد صدر تقرير من وزارة الخزانة الأمريكية يتضمن أن أكثر من رُبع الأموال المستخدمة لشراء المصارف المكسيكية، التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، أموال

---

(١) المادة ٢٢ من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن تجريم غسل الأموال.
(٢) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٤٧.

غير مشروعة،[1] وتتجلى خطورة هذا الوضع في أن الأمر يتعلق بتكوين أشخاص اعتبارية، كالمصارف والشركات، هدفها غسل الأموال، مما يساعد على إخفاء هذا النشاط غير المشروع وحماية الأشخاص الذين يعملون لحسابها، فضلا عن عرقلة جهود مكافحة جريمة غسل الأموال.

ومن هنا كان من الضروري تقرير المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في إطار مكافحة غسل الأموال، وذلك دون الإخلال بمسئولية الأشخاص الطبيعيين الممثلين له قانوناً وذلك على الرغم من مخالفة هذه المسئولية للأساس الأخلاقي للمسئولية الجنائية في الفكر الجنائي التقليدي ومبدأ مخالفة هذه المسئولية للأساس الأخلاقي للمسئولية الجنائية في الفكر الجنائي التقليدي ومبدأ شخصية العقوبة، ذلك أن الشخص الاعتباري مجرد من الإرادة، فلا يتصوّر أن يصدر منه نشاط ذاتي يكون أهلا لمسئولية جنائية، وكل ما يمكن اتخاذه في مواجهته من إجراءات هو الادعاء مدنياً على شخص من يمثله قانوناً، كما أن أهداف العقوبات تناسب الشخص الطبيعي فقط الذي يمكن له وحده أن يرتكب جريمة دون أن يكون ذلك في مقدور الشخص الاعتباري، وأخيراً فإن من المُسلّم به أن المسئولية الجنائية شخصية فلا تقع عقوبة الجريمة إلا على من ارتكبها أو اشترك فيها، والشخص الاعتباري بوصفه كيانا تصوريا مجرداً من الإرادة ومستقلا عن كيان القائمين بشئونه، لا يمكن أن تسند إليه جريمة بوصفه فاعلا أو بوصفه شريكا، ومؤدى ذلك أن العقوبة التي توقع على الشخص الاعتباري – إذا جاوزنا هؤلاء الذين ارتكبوا الجريمة أو ساهموا في ارتكابها – ستنال بالضرورة أشخاص لم يرتكبوها أو يساهموا فيها، بل إنهم قد لا يكونوا على علم بها[2].

وقد ذهب جانب من الفقه[3] إلى القول "إن المسئولية الجنائية تبنى على الإرادة، والإدراك أي على عناصر ذهنية لا تتوافر إلا في حق الأشخاص الطبيعيين، ثم أن الشخص المعنوي لا يمكن أن تطبق عليه أهم العقوبات المقررة للجرائم وهي العقوبات السالبة للحرية، وإذا أمكن تطبيق بعض العقوبات كالغرامة والمصادرة فإن توقيعها يؤدي إلى الإخلال بمبدأ شخصية العقوبة، إذ أن هذه العقوبة ستصيب الأشخاص الحقيقيين من مساهمين أو أعضاء، وقد يكون منهم لم يشترك في الفعل المعاقب عليه وقد يجهله، فالقول بمسئولية الشخص المعنوي جنائيا يُرتب نوعاً شاذا من المسئولية لا يتفق مع أحكام قانون العقوبات ولا تدعو الحاجة إليه، ذلك أنه تكفي معاقبة الشخص الطبيعي الذي ارتكب الخطأ، ومن الممكن أن تتقرر مسئولية غير مباشرة للشخص المعنوي عن الجزاءات المالية التي يُحكم بها على الشخص الطبيعي، كما أن هناك ما يكفي من جزاءات في فروع القانون الأخرى، وهي لا تخرج عن الجزاءات التي ينص عليها في قانون العقوبات للشخص المعنوي".

---

(١) د. حسني محمد العيوطي، غسيل الأموال في مصر والعالم، منشورات دار أخبار اليوم – قطاع الثقافة، من ص ٦٤ إلى ص ٦٨.

(٢) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، هامش رقم (١)، ص ١٤٩.

(٣) د. محمود محمود مصطفى، تعليقات على مشروع قانون العقوبات الفرنسي، الكتاب الأول، القسم العام، إبريل ١٩٧٨، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ١٩٨٠، رقم ٧١، ص ٦٥، ٦٦.

إلا أن العديد من الدول قد مالت إلى اعتناق مبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً، وذلك في إطار تحقيق الأهداف التي تقرر من أجلها[1]، وذلك حيث أن الاعتبارات العملية تؤيد إقرار مسئولية الأشخاص الاعتبارية جنائياً[2].

وقد مالت فرنسا إلى الأخذ بمبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً، في مشروع العقوبات لسنة ١٩٧٨ (المواد من ٣٧ إلى ٣٩) بالنسبة لكل جماعة تمارس نشاطاً اقتصادياً أو صناعياً أو مالياً، وقد ورد بتقرير اللجنة التي أعدت المشروع: "إن العالم الآن غيره في القرن التاسع عشر، فالتطوّر الهائل في مجال الصناعة أدى إلى تزايد الجماعات التي تقوم بدور فعال في المجال الاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي. وقد سبق للقانون المدني والتجاري الاعتراف لهذه الجماعات بالشخصية الحقيقية، وحان الوقت ليعترف لها قانون العقوبات بذلك، فجماعة اقتصادية لها حياتها الخاصة المستقلة عن حياة أعضائها، تتميّز بإرادة ونشاط يختلفان عن إرادة ونشاط هؤلاء الأعضاء فالشخص الاعتباري كائن حقيقي، له وسيلة تعبير وإرادة جماعية وقادر على العمل وعلى الخطأ بالتالي، وقد رأت اللجنة أن تقصر المسئولية على الجماعات التي تقوم بنشاط اقتصادي أو صناعي أو مالي، فالمشاكل الأساسية تظهر في هذه المجالات فضلا عن أن التوسع في مساءلة الجماعات الأخرى قد يكون إعتداءً على بعض الحقوق الواردة في الدستور"[3].

وبناءً على ذلك نتناول موضوع هذا المطلب من خلال الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في النصوص الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال في فرنسا.

الفرع الثاني: المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في قانون مكافحة غسل الأموال المصرى.

الفرع الثالث: المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتى.

وذلك على النحو التالي:

---

(١) د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، الطبعة الثانية، دار الشروق، سنة ٢٠٠٢م، ص ٢٤٩.

(٢) د. رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، سنة ١٩٩٧، رقم ١٥٣، ص ١٠٠٤، ١٠٠٥.

(٣) د. محمود محمود مصطفى، تعليقات على مشروع قانون العقوبات الفرنسي، مرجع سابق، رقم ٦٩، ص ٦٤، ٦٥.

الفرع الأول
المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في النصوص الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال في فرنسا

أولا: المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في النصوص الدولية:

على الرغم من أن اتفاقية فيينا لسنة ١٩٨٨م لم تتعرض صراحة أو ضمناً للمسئولية الجنائية للشخص الاعتباري من جريمة غسل الأموال، إلا أن البعض يرى أن هذه الاتفاقية توسعت بالنسبة للأشخاص الذين يمكن مساءلتهم عن الأفعال التي تتحقق بها جريمة غسل الأموال، والتي تضمنتها المادة الثالثة، الفقرة الأولى (ب) بند (١،٢) و (ج) بند (١) من الاتفاقية، وهم: كل الأشخاص الذي ثبت علمهم بالمصدر غير المشروع للأموال، سواء كانوا مساهمين أم غير مساهمين في الإتجار غير المشروع في المخدرات، بصرف النظر عما حصلوا عليه من فوائد شخصية، وهكذا يدخل في نطاق تطبيق النصوص المتعلقة بغسل الأموال علاوة على تجارة المخدرات، الوسطاء والعاملون في المؤسسات المالية، والمؤسسات المالية نفسها، طالما كانوا يستطيعون العلم بأن الأموال مستمدة من مصدر غير مشروع[١].

أما بالنسبة لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، فقد اتجهت صراحة في الفقرة (٢) من التوصية رقم (٢) إلى دعوة الدول إلى الأخذ بمبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً، وذلك بالقدر الذي يسمح به نظامها القانوني، وعدم قصر نطاق هذه المسئولية على العاملين بها.

أما اتفاقية "ستراسبورج" فقد افترضت أن جميع تشريعات الدول الأعضاء بالمجلس الأوربي تأخذ بمبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً[٢].

أما بالنسبة للتشريع النموذجي بشأن غسل الأموال والمصادرة في مجال المخدرات، والذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٥، فقد أقر في المادة (٢٤) منه، بمسئولية الشخص الاعتباري جنائياً، وقد أفردت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة (١٠) منها لمسئولية الأشخاص الاعتبارية جنائياً[٣].

---

(١) J. François Thony, "Les Politiques Légisiatives...", op. cit, P. 312.
مشار إليه لدى: د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٥٢. ظ

(٢) نصت المادة (١٨) من هذه الاتفاقية في فقرتها الثامنة على أنه لا يجوز للطرف متلقي طلب المساعدة أن يمتنع عنها بحجة أن الشخص موضوع التحقيق الجاري شخصاً اعتبارياً. أنظر:
http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm

(٣) نصت المادة العاشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، التي عقدت في باليرمو بإيطاليا في ديسمبر عام ٢٠٠٠، على ما يلي: " (١) يتعين على كل دولة طرف أن تعتمد ما قد يلزم من تدابير، بما يتفق مع مبادئها القانونية، لإرساء مسئولية الهيئات الاعتبارية، عن المشاركة في الجرائم الخطيرة، التي تضلع فيها جماعة إجرامية منظمة، والجرائم المقررة وفقا للمواد ٥، ٦، ٨، ٢٣ من الاتفاقية. (٢) يمكن أن تكون مسئوليات الهيئات الاعتبارية جنائية أو مدنية أو إدارية. (٣) هذه المسئولية تكون قائمة دون المساس بالمسئولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الذين ارتكبوا الجرائم. أنظر:

- د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ١٣١، ١٣٢ هامش (٢).

ثانياً: المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في قانون مكافحة غسل الأموال في فرنسا:

إعتنق المشرع الفرنسي مبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائيا وذلك في المادة ١٢١-٢ من قانون العقوبات الجديد (١٩٩٤) التي نصت على أن: " يُسأل الشخص الاعتباري، في الحالات التي حددها القانون أو اللائحة، عن الجرائم التي تُرتكب لحسابه، عن طريق أعضائه أو ممثليه"[١].

ويظهر من هذا النص ضرورة توافر شرطين حتى تتحقق مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً وهي: أولاً: أن تُرتكب الجريمة لحساب الشخص الاعتباري، وثانيا: أن تُرتكب الجريمة بواسطة أحد أعضائه أو ممثليه، وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية لا يترتب عليها استبعاد المسئولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين[٢].

وقد نصت المادة ٣٢٤-٩ من قانون العقوبات الفرنسي[٣] على أن: "تكون الأشخاص الاعتبارية مسئولة جنائياً طبقا للشروط المنصوص عليها بالمادة ١٢١-٢، عن الجرائم المنصوص عليها بالمادتين ٣٢٤-١ و ٣٢٤-٢".

وتسري هذه المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية[٤]، سواء تعلّق الأمر بغسل الأموال أو بغيره من الجرائم التي تُنسب إلى هذه الأشخاص، على كافة الأشخاص الاعتبارية الخاصة، وكذلك الأشخاص الاعتبارية العامة باستثناء الدولة[٥]، والبلديات والتجمعات المحلية التابعة لها بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالمرافق العامة، التي لا يجوز تفويض الغير في إدارتها.

والعقوبات التي توقع على الأشخاص الاعتبارية[٦]، هي:

١- **الغرامة:** وتكون هذه الغرامة خمسة أمثال الغرامة المقررة للشخص الطبيعي عن ذات الجريمة، ففي جريمة غسل الأموال البسيط[٧] تكون الغرامة اثنى عشر مليوناً ونصف المليون فرنك، وفي جريمة غسل الأموال المشدد[٨]، تكون الغرامة خمسة وعشرين مليون

---

(١) أنظر في ذلك أيضا لدى:
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٤٧.
- د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٢٢٨.
د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٢) للمزيد من التفصيلات عن الشرطين المذكورين في المتن، أنظر:
- د. عمر سالم، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية، وفقاً لقانون العقوبات الفرنسي الجديد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٥م.

(٣) القانون الصادر في ١٣ مايو ١٩٩٦ بشأن مكافحة غسل الأموال والإتجار في المخدرات والتعاون الدولي في مجال ضبط ومصادرة متحصلات الجريمة.

(٤) وفقاً للمادة ١٢١-٢ من قانون العقوبات الفرنسي التي أقرت مبدأ مسئولية الأشخاص الاعتبارية جنائياً.

(٥) الأصل في ذلك إنفراد الدولة بحق السيادة والعقاب، بالإضافة إلى مسئوليتها عن حماية مصالح المجتمع العامة والخاصة. أنظر: د. عمر سالم، مرجع سابق، ص ٢٧ وما بعدها.

(٦) المادة ٣٢٤-١ من قانون العقوبات الفرنسي.

(٧) المادة ٣٢٤-١ من قانون العقوبات الفرنسي.

(٨) المادة ٣٢٤-٢ من قانون العقوبات الفرنسي.

فرنك[1]، كما توقع على الشخص الاعتباري غرامة نسبية تساوي قيمة أموال موضوع الغسل مرتين ونصف[2].

٢- **الحل:** في حالة الغسل البسيط، لا يجوز حل الشخص الاعتباري إلا إذا كان الهدف الأساسي من إنشائه هو ارتكاب جريمة غسل الأموال، وفي حالة الغسل المشدد، تطبق عقوبة الحل[3].

٣- الحرمان من مزاولة النشاط الذي ارتكبت جريمة غسل الأموال بسببه أو أثناء القيام به: ويكون هذا الحرمان مباشراً أو غير مباشر، وبصفة دائمة أو مؤقتة لمدة خمس سنوات كحد أقصى[4].

٤- الوضع تحت الإشراف القضائي: لمدة خمسة سنوات كحد أقصى[5].

٥- غلق منشآت المشروع أو منشأة أو أكثر: التي استخدمت في ارتكاب الجرائم، غلقاً نهائياً أو مؤقتاً لمدة خمس سنوات كحد أقصى[6].

٦- الإبعاد من الأسواق العامة: بصفة دائمة أو لمدة لا تزيد على خمس سنوات[7].

٧- الحرمان من الدعوة العامة للإدخار بصفة دائمة أو لمدة لا تزيد على خمس سنوات[8].

٨- الحرمان من إصدار شيكات لمدة لا تزيد على خمس سنوات، عدا الشيكات التي تخول الساحب سحب الأموال أو الشيكات المعتمدة[9].

٩- المصادرة للشيء الذي استخدم أو كان مُعداً لاستخدامه في ارتكاب الجريمة أو الشيء الذي تحصل منها[10].

١٠- لصق إعلان بالحكم المُعلن أو نشر الحكم بأية وسيلة[11].

الفرع الثاني

المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في قانون مكافحة غسل الأموال المصرى

لاشك أن مبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً في مصر مازال يواجه العديد من الصعوبات، ولعل سبب ذلك يرجع إلى التمسك بالمبادئ التقليدية التي قام عليها التشريع الجنائي الحديث، والتي بطبيعة الحال لا تقبل بسهولة إقرار هذه المسئولية[12].

---

(١) المواد ١٣١-٣٨ و ٣٢٤-١ و ٣٢٤-٢ و ٣٢٤-٣ من قانون العقوبات الفرنسي.
(٢) المادة ١٣١-٣٨ من قانون العقوبات الفرنسي.
(٣) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(٤) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(٥) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(٦) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(٧) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(٨) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(٩) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(١٠) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(١١) المادة ١٣١-٣٩ و ٣٢٤-٩/٢ من قانون العقوبات الفرنسي.
(١٢) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٥٨.

وخلافاً لما اعتنقه المُشرّع الفرنسي من إقرار مبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً، فإن المُشرّع المصري قد تناول مسئولية الشخص الاعتباري عن الجرائم التي يرتكبها العاملين به في نصوص متفرقة لا يضمها مبدأ عام، حيث قرر مسئولية غير مباشرة للشخص الاعتباري، في حالة معاقبة الشخص الطبيعي الذي ارتكب الجريمة[1]، إلا أن هذه المسئولية لا تتقرر إلا إذا ارتكبت الجريمة بإسم الشخص الاعتباري ولصالحه، وهو ما ذهب إليه المُشرّع المصري في قانون التمويل العقاري[2]، حيث نصت المادة ٥٢ منه على مسئولية الشركة التضامنية عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية، إذا كانت المخالفة قد ارتكبت من أحد العاملين بالشركة بإسمها ولصالحها[3].

وقد أخذت التشريعات اللاحقة بنفس الشروط عند تحديد مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢، على أن: "يكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يُحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت الجريمة التي وقعت بالمخالفة لأحكام هذا القانون قد ارتكبت من أحد العاملين به بإسمه ولصالحه".

وعلى ذلك فإن مساءلة الشخص الاعتباري جنائيا في القانون المصري لا تجوز إلا بالشروط الآتية: ١- إرتكاب جريمة من أحد العاملين به، ٢- صدور حكم بإدانة العامل الذي ارتكب الجريمة، ٣- أن يكون العامل الذي ارتكب الجريمة قد ارتكبها بإسم الشخص الاعتباري ولصالحه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم مساءلة الشخص الاعتباري جنائياً إذا ارتكب أحد العاملين به الجريمة أثناء القيام بالعمل أو بسببه، وكان هذا العامل قد تصرّف بصفته الشخصية، حتى لو انتفع الشخص الاعتباري بنتيجة تصرفه[4].

---

(١) مثال ذلك المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات، التي تقضي بتعطيل الجريدة في حالة الحُكم على رئيس تحريرها أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحبها، لجريمة ارتكبت بواسطتها ويكون التعطيل وجوبيا أو جوازياً تبعاً لنوع الجريمة التي ارتكبت بواسطة الجريدة وتكرار المخالفة.

(٢) القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بإصدار قانون التمويل العقاري.

(٣) أثناء مناقشة مشروع القانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ سالف الذكر بمجلس الشعب، قال د. أحمد فتحي سرور رئيس المجلس أن المُشرّع " قد تحوّط .. بارتكاب المخالفة من أحد العاملين بالشركة بإسمها ولصالحها حتى لا يدفع بعدم دستورية المادة ". أنظر:
- نشرة مجلس الشعب، العدد ١٢، ٦ يونيه ٢٠٠١م، ص ٨٤.

(٤) إستثناء مما سبق، فقد قرر المُشرّع المصري مسئولية جناية مباشرة للشخص الاعتباري في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش بالتعديل الذي أدخله عليه بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤، وهي مسئولية لا تتوقف على مسئولية أحد العاملين في الشخص الاعتباري، حيث نصت المادة ٦ مكرراً (أ) المضافة بالقانون رقم ٢٨١ سالف الذكر على أنه: "دون إخلال بمسئولية الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذا القانون يُسأل الشخص المعنوي جنائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا وقعت لحسابه أو بإسمه بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه، ويُحكم على الشخص المعنوي بغرامة تعادل مثل الغرامة المُعاقب بها عن الجريمة التي وقعت. ويجوز للمحكمة أن تقضي بوقف نشاط الشخص المعنوي المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة، وفي حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط نهائيا.

الفرع الثالث

المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي

نظراً لأنه لم يعد الشخص الاعتباري مجرد شخصاً وهمياً بل أصبح حقيقة قانونية يتحمل الالتزامات بإرادته المستقلة ويكتسب الحقوق[1]، مما يجعله قابلاً لتحمل المسئولية الجنائية، وهو الأمر الذي أدى إلى إجماع الوثائق الدولية الأساسية إلى إقرار مبدأ المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري، وعلى سبيل المثال فإن التشريع النموذجي للأمم المتحدة قد احتوى على العديد من العقوبات الجنائية التي يُمكن إنزالها على الشخص الاعتباري[2].

ودولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن بمنأى عن هذا الاتجاه، إذ أنها خلافاً لما اعتنقه المُشرّع المصري فقد أخذت بإقرار مبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً، فقد نصت المادة الثالثة من قانون مكافحة غسل الأموال[3] على أن: "تكون المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية العاملة في الدولة مسئولة جنائياً عن جريمة غسل الأموال إذا ارتكبت بإسمها أو لحسابها عمداً وذلك دون إخلال بالجزاءات الإدارية المنصوص عليها في القانون".

كما نصت المادة (١٤) من هذا القانون على أن: " يُعاقب كل من يُخالف حُكم المادة (٣) من هذا القانون بالغرامة التي لا تقل عن (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف درهم ولا تزيد على (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون درهم، مع مصادرة المتحصلات أو ممتلكات تُعادل قيمتها قيمة تلك المتحصلات أو ما يُعادل تلك المتحصلات إذا حُوّلت أو بُدّلت جزئياً أو كلياً إلى ممتلكات أخرى أو اختلطت بممتلكات أخرى اكتسبت من مصادر مشروعة".

ومما تقدم يتضح أن المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية العاملة في دولة الإمارات العربية تكون مسئولة جنائيا عن جريمة غسل الأموال إذا تحقق أي من شرطين، الأول: أن تكون جريمة غسل الأموال قد ارتكبت بإسمها، والثاني: أن تكون جريمة غسل الأموال قد ارتكبت لحسابها عمداً[4]، وإن تلك المسئولية الجنائية لا يترتب عليها استبعاد توقيع الجزاءات الإدارية المنصوص عليها في القانون على الشخص الاعتباري[5].

وعلى ذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أخذت بما اعتنقه المشرّع الفرنسي من إقرار مبدأ مسئولية الشخص الاعتباري جنائياً في جريمة غسل الأموال خلافاً لما انتهجه المُشرّع المصري.

---

(١) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، منشورات الحلبي الحقوقية، مجلد ٢، طبعة ثانية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٦٦.

(٢) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٣) انظر المادة (٣) من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م في شأن تجريم غسل الأموال.

(٤) د. شريف سيد كامل، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص٣٤.

(٥) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ١٥٥.

المطلب الثاني
الجـزاءات الجنـائية

لما كان الجزاء الجنائي بمثابة رد فعل اجتماعي تتخذه الدولة في مواجهة ظاهرة مـن الظواهر الإجرامية، ويتم تنفيذه عن طريق آلية عقابية تقليدية هدفها تحقيق الردع بنوعيه العام والخاص، أي أن الجزاء الجنائي هو المظهر القانوني لرد الفعل الاجتمـاعي فـي مواجهـة الجناة،[1] وهو النتيجة القانونية المترتبة على مخالفة نصوص التجريم الـواردة فـي قـانون العقوبات، والذي يهدف أساسا إلى مكافحة الجريمة ومنع وقوعها في المستقبل.

والجزاء الجنائي له صورتان هما العقوبة والتدبير الاحترازي، فمناط تطبيق العقوبـة الخطأ، وأما التدابير الاحترازية فمناطها توافر الخطورة الإجرامية[2].

وفضلاً عن العقوبات الأصلية فإن معظـم التـشريعات الخاصـة بمكافحـة غـسل الأموال تنص على مصادرة الأمـوال محـل جريمـة الغـسل، بوصـفها عقوبـة تكميليـة وجوبية، الغرض منها حرمان المجرمين من التمتع بثمرة جرائمهم الأصلية[3].

وعلى ذلك نـُقسـّم هذا المطلب إلى فرعين، كالآتي:

الفرع الأول: العـقوبات.

الفرع الثاني: المصـادرة.

وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول
العـقوبـات

لا تختلف تشريعات غسل الأموال على أهمية وضرورة فرض العقوبات على مرتكبي جرائم غسل الأموال والجرائم الملحقة بها من عقوبـات جنائيـة سـالبة للحريـة والغرامـة والمصادرة، مع اختلاف ملحوظ فيما بين تلك التشريعات في مدد العقوبة السالبة للحريـة أو الغرامات المفروضة، وإلى جانب تلك العقوبات الجنائية هناك أيضا عقوبـات أخـرى غيـر جنائية، كالعقوبات المدنية و التأديبية والإدارية[4].

وبناء عليه سنقسم العقوبات الجنائية التي توقع على مرتكبي جريمة غـسل الأمـوال إلى عقـوبات أصلية " سالبة للحرية ومالية" وعقوبات تبعية وتكميلية وذلـك علـى النحـو الآتـي:

---

(١) مجموعة التشريعات الجنائية، القسم الأول، قانون العقوبات والتشريعات المكملة لـه، أمانـة العـدل، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٧٨، ص ٦.

(٢) د. على عبدالقادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم العام، الدارالجامعية، مرجع سابق،ص٣٠٥-٣٠٦.

(٣) د. أحمد عوض بلال، النظرية العامة للجزاء الجنائي، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ١٠.

(٤) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٥٢.

أولا: العقوبات الأصلية:

نصت التشريعات الوطنية على مجموعة من العقوبات الأصلية التي توقع على مرتكبي جريمة غسل الأموال منها: عقوبات سالبة للحرية مثل الحبس والسجن، وعقوبات مالية كالغرامة وعقوبة المصادرة كعقوبة تبعية وجوبية وسنتناولها في الفرع الثالث من هذا المطلب نظرا لأهميتها.

١- العقوبات السالبة للحرية:

فالمُشرّع المصري فرض العقوبة على كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها بالمادة (٢) من قانون مكافحة غسل الأموال بالسجن والغرامة كعقوبتان أصليتان، ثم بعقوبة تكميلية وجوبية وهي عقوبة المصادرة.

حيث عاقب على جريمة غسل الأموال – تامة أو في حالة شروع – بالسجن[١] لمدة لا تجاوز سبع سنوات، فقد نص قانون مكافحة غسل الأموال[٢] على أن: "يُعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سبع سنوات وبغرامة تعادل مثلي الأموال محل الجريمة، كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون".

ووفقاً للأحكام العامة لا يجوز أن تنقص عقوبة السجن عن ثلاث سنين[٣]، وأثناء مناقشة مشروع القانون بمجلس الشعب أشار السيد رئيس المجلس إلى أن المُشرّع لاحظ في شأن التسوية في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها خطورة الجاني، وللقاضي وفقاً لسلطته في تفريد العقوبة أن يوقع على الجاني في حالة الشروع عقوبة أخف في نطاق الحدود المقررة للعقوبة، وله أيضاً تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف القضائية المخففة[٤].

فقد فرض المشرع المصري في قانون غسل الأموال عقوبة الحبس في حدها الأقصى أي ثلاث سنوات على اعتبار أنها عقوبة تخييرية للجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال.

حيث قررت المادة (١٥) من قانون مكافحة غسل.الأموال عقوبات للجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال، ونصت على أنه: "يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أياً من أحكام المواد (٨، ٩، ١١ من هذا القانون "، ويتضح من هذا النص أن العقوبات المقررة فيه تكون واجبة التطبيق في حالة وقوع المخالفة دون اشتراط أي نتيجة، كما أن هذه العقوبات تطبق على العاملين بالمؤسسات المالية الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال، وعلى المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري بالشروط الواردة في المادة ١/١٦ من

---

(١) السجن عقوبة جناية وفقا للمادة (١٠) من قانون العقوبات (معدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ – الجريدة الرسمية العدد ٢٥ "تابع" في ١٩ يونيه ٢٠٠٣).

(٢) الفقرة الأولى من المادة (١٤) من قانون مكافحة غسل الأموال.

(٣) المادة ١٦ من قانون العقوبات المصري.

(٤) مضبطة مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٧٧ في ٢٠٠٢/٥/١٦، ص ٣٢ و ٣٣.

القانون، وبالنسبة للشخص الاعتباري فيكون مسئولاً بالتضامن على الوفاء بما يحكم به من تعويضات مالية إذا كانت المخالفة قد ارتكبت من أحد العاملين به بإسمه ولصالحه (المادة ٢/١٦).

أما المشرع الإماراتي فقد نص في المادة ١٣ من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٤ لعام ٢٠٠٢، على أن: "يعاقب كل من يرتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٢) من هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على سبع سنوات أو .....". وبالتالي تعتبر جريمة غسل الأموال من الجنايات، حيث وسع المشرع الإماراتي نطاق السلطة التقديرية للقاضي في أن تكون العقوبة وجوبية أو تخييرية مع عقوبة الغرامة[1].

كما تنص المادة (١٦) من نفس القانون على أنه " يعاقب كل من يقوم بإخطار أي شخص بأن معاملاته قيد المراجعة بشأن قيامه بعمليات مشبوهة أو أن السلطات الأمنية وغيرها من الجهات المختصة تقوم بالتحري عن قيامه بعمليات مشبوهة بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو ...."

وكذلك فإن المادة (١٥) تنص على عقوبات مقررة للجرائم الملحقة لجريمة غسل الأموال حيث نصت على أنه " يعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لا تجاوز (١٠٠،٠٠٠) مائة ألف درهم ولا تقل عن (١٠،٠٠٠) عشرة آلاف درهم أو بالعقوبتين معا رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ومدراء وموظفو المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية الذين علموا وامتنعوا عن إبلاغ الوحدة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون بأي فعل وقع في منشآتهم وكان متصلا بجريمة غسل الأموال".

أما التشريع الفرنسي، وبموجب القانون الصادر في ١٣ مايو ١٩٩٦ فإن جريمة غسل الأموال تعد جنحة حسب المادة (١٣١-٤) من قانون العقوبات الجديد حيث قررت عقوبات للجنح بين ستة شهور كحد أدنى وعشر سنوات كحد أقصى، فيعاقب مرتكب جريمة غسل الأموال بالحبس خمس سنوات (٣٢٤-١) عقوبات، وسوى بين الجريمة التامة والشروع. إلا أن المشرع شدد عقوبة الحبس إلى عشر سنوات بالنسبة لجريمة غسل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المخدرات[2].

وأما المشرع الألماني وبموجب المادة (٢٦١) من قانون العقوبات فإنه يعاقب على جريمة غسل الأموال في صورتها البسيطة بالحبس الذي يتراوح ما بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات.

إلا أن المشرع الأمريكي تشدد في فرض العقوبة على كل من يرتكب جريمة غسل الأموال بعقوبة الحبس الذي لا تزيد مدتها على عشرين سنة[3].

---

(١) د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٥٤.
(٢) أنظر في ذلك لدى:
- د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ١٩٢.
- د. حسام الدين محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٥٧.
(٣) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ١٩٢.

٢- العقوبات المالية:

تعتبر الغرامة إحدى صور العقوبات المالية، التي تلزم المحكوم عليه بدفع مبلغ مقدر في خزينة الحكومة[١]. فكل من ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها كجرائم غسل أموال قد توقع عليه عقوبة الغرامة مع الحبس أو الغرامة وحدها وفقاً لما يقدره القاضي لسلطته التقديرية.

فالمشرع المصري فرض بالإضافة إلى عقوبة السجن المقررة لجناية غسل الأموال، غرامة نسبية تعادل مثلي الأموال محل جريمة الغسل[٢]، والأساس في تحديد مقدار هذه الغرامة هو الأموال نفسها محل جريمة الغسل، بشرط ألا يزيد مقدارها عن المقابل النقدي لهذه الأموال مضروباً في إثنين.

وفي الفقرة الثانية من المادة (١٤) فرض المشرع غرامة إضافية تعادل قيمة الأموال المضبوطة في حالة تعذر ضبطها أو في حالة التصرف فيها إلى الغير حسن النية.

أما المشرع الإماراتي فقد فرض في المادة ١٤ من قانون مكافحة غسل الأموال عقوبة الغرامة على " كل من يُخالف حكم المادة (٣)[٣] من هذا القانون بالغرامة التي لا تقل عن (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف درهم ولا تزيد على (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون درهم ....".

كما نصت المادة (١٥) من قانون مكافحة غسل الأموال على أن: " يعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لا تجاوز (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف درهم ولا تقل عن (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف درهم أو بالعقوبتين معاً رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة ومدراء وموظفو المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية الذين علموا وامتنعوا عن إبلاغ الوحدة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون بأي فعل وقع في منشآتهم وكان متصلاً بجريمة غسل الأموال"[٤].

والواقع أن المُشرّع جرّم الامتناع عن التبليغ عن الجرائم في قانون العقوبات الإماراتي[٥] حيث نص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة (٢٧٢) بقولها: "ويعاقب بالغرامة كل موظف غير مكلف بالبحث عن الجرائم أو ضبطها أهمل أو أرجأ إبلاغ السلطة المختصة بجريمة علم بها في أثناء أو بسبب تأدية وظيفته".

ومن الواضح أن المُشرّع في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال شدد العقوبة فجعلها الحبس أو الغرامة التي لا تجاوز مائة ألف درهم ولا تقل عن عشرة آلاف درهم أو بالعقوبتين معاً.

---

(١) د. مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص ٦٦٣.

(٢) المادة الرابعة عشر، الفقرة الأولى من قانون مكافحة غسل الأموال.

(٣) تنص المادة (٣) على أن: " تكون المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية العاملة في الدولة مسئولة جنائياً عن جريمة غسل الأموال إذا ارتكبت بإسمها أو لحسابها عمداً وذلك دون إخلال بالجزاءات الإدارية المنصوص عليها في القانون".

(٤) تنص المادة (٧) من هذا القانون على أن تنشأ في المصرف المركزي "وحدة معلومات مالية" ترسل إليها تقارير المعاملات المشبوهة من كافة المنشآت المالية والمنشآت المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية.

(٥) قانون إتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧م بإصدار قانون العقوبات.

وتنص المادة (١٦) من ذات القانون على أن: " يعاقب كل من يقوم بإخطار أي شخص بأن معاملاته قيد المراجعة بشأن قيامه بعمليات مشبوهة أو أن السلطات الأمنية وغيرها من الجهات المختصة تقوم بالتحري عن قيامه بعمليات مشبوهة، بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف درهم ولا تقل عن (٥,٠٠٠) خمسة آلاف درهم أو بالعقوبتين معاً".

والجدير بالذكر ملاحظة أن العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة تطبق على العاملين بالمؤسسات المالية الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال[١].

وتنص المادة (١٧) من ذات القانون على أن: " يعاقب بالحد الأقصى لجريمة البلاغ الكاذب كل من يتقدم بسوء نية ببلاغ إلى الجهات المختصة بارتكاب جريمة غسل أموال بقصد الإضرار بشخص آخر".

وهذه العقوبة تتمثل في الحبس والغرامة وفقاً لأحكام قانون العقوبات[٢].

وتنص المادة (١٨) من ذات القانون على أن: " يعاقب كل من يخالف حكم المادة (٦) من هذا القانون بغرامة لا تزيد على (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف درهم ولا تقل عن (٢,٠٠٠) ألفي درهم. ويتم التحفظ على المبالغ موضوع المخالفة إلى أن يُفرج عنها بقرار من النيابة العامة ما لم يثبت ارتباطها بجريمة أخرى".

والمادة السادسة من هذا القانون هي التي تتضمن بيان بالمبالغ النقدية التي حدد المصرف المركزي ضرورة الإفصاح عنها عند إدخالها إلى الدولة[٣].

وعلى ذلك فكل من يخالف حكم هذه المادة توقع عليه الغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف درهم ولا تقل عن ألفين درهم، وفضلا على ذلك فإنه يتم التحفظ على المبالغ النقدية التي تم إدخالها إلى البلاد بالمخالفة للقانون لحين صدور قرار النيابة العامة بالإفراج عنها، وذلك ما لم يثبت إرتباط هذه الأموال بجريمة أخرى تستلزم إتخاذ إجراءات أخرى في مواجهة مرتكب هذه الجريمة.

وأخيراً تنص المادة (١٩) من ذات القانون على أن: "يعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لا تزيد على مائة ألف درهم ولا تقل عن عشرة آلاف درهم كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون".

---

(١) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(٢) المادة (٢٧٦) من القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧م بإصدار قانون العقوبات.

(٣) تنص المادة السادسة من هذا القانون على أن: " يحدد المصرف المركزي الحد الأعلى للمبالغ التي يسمح بإدخالها إلى الدولة نقداً دون الحاجة إلى الإفصاح عنها، ويخضع ما زاد عنها إلى نظام الإفصاح الذي يضعه المصرف المركزي".

ثانيا: العقوبات التبعية والتكميلية:

هذا النوع من العقوبات يقصد بها تلك التي يقرها القانون بالإضافة إلى العقوبات الأصلية المقررة للجريمة وبالتالي تكون تابعة للعقوبة الأصلية[1]، وتختلف العقوبات التبعية عن العقوبات التكميلية في أن الأخيرة يلزم لإعمالها النص عليها في الحكم، بينما الأولى فهي مقررة بمقتضى القانون دون حاجة للنص عليها.

وقد حددت المادة (٢٤) من قانون العقوبات المضري المقصود بالعقوبات التبعية والتكميلية[2] في:

- الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة (٢٥) من قانون العقوبات وهي تطبق بقوة القانون وهي:
  - القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة تعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة.
  - التحلي برتبة أو نيشان.
  - الشهادة أما المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال.
  - إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة تنفيذ العقوبة.
  - انتهاء عضويته منذ الحكم النهائي وذلك إذا كان عضوا في أحد المجالس الحسبية أو المحافظات أو المحليات أو أي لجنة عامة.
- العزل من الوظائف الأميرية .
- وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس.
- المصادرة.

الفرع الثاني
المصـــــادرة

المصادرة هي نزع ملكية المال جبراً عن مالكه، وإضافته إلى ملك الدولة بغير مقابل[3].

وتنص معظم تشريعات مكافحة غسل الأموال، فضلاً عن العقوبات الأصلية، على مصادرة الأموال محل جريمة الغسل، وذلك باعتبارها عقوبة تكميلية وجوبية، تهدف بالدرجة الأولى على حرمان المجرمين من التمتع بثمرة جرائمهم الأصلية، الأمر الذي يجعل

---

(١) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

(٢) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٣) – د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الأول، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨١، ص٧٦٧ وما بعدها .
- د. طارق محمد نور تهلك، المواجهة التشريعية للجرائم الإرهابية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق ٢٠٠٧، ص ١٧٦ وما بعدها .

من المصادرة تدبيراً قمعياً، الأصل فيه مواجهة الجريمة الأصلية مصدر جريمة غسل الأموال[١].

ونعرض لما يلي للمصادرة في النصوص الدولية، ثم في قانون مكافحة غسل الأموال في كل من جمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً: المصادرة في النصوص الدولية:

بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فينيا عام ١٩٨٨) فوفقاً للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية، فإن المصادرة تقع على المتحصلات المستمدة من جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من أشياء استخدمت أو كانت معده للاستخدام في ارتكاب هذه الجرائم، فإذا ما تعذر مصادرة ما تقدم وجب مصادرة الأموال التي تعادل قيمتها .

وبالنسبة لتقرير مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) عام ١٩٩٠ بشأن مكافحة غسل الأموال، وفقاً للتوصية رقم (٨) تحت عنوان " التدابير التحفظية والمصادرة"، تشمل المصادرة في جريمة غسل الأموال " الأموال المغسولة، والعائدات المستمدة منها، والوسائط التي استخدمت أو كانت معدة للاستخدام في ارتكاب أيه جريمة غسل، أو الأموال التي تعال قيمتها"[٢]

ثانياً: المصادرة في قانون مكافحة غسل الأموال المصري:

نصت المادة (١٤) في فقرتها الثانية من قانون مكافحة غسل الأموال على أن:

"ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال المضبوطة، أو بغرامة إضافية تعادل قيمتها في حالة تعذر ضبطها أو في حالة التصرف فيها إلي الغير حسن النية".

ويتفق ذلك مع الأحكام العامة للمصادرة كعقوبة، حيث لا يجوز توقيعها إلا في الحكم بعقوبة لجناية أو جنحة، وأن يكون محلها الأشياء التي تحصلت من الجريمة ذاتها[٣].

ومعنى ذلك أن المصادرة تنصب على الأموال محل جريمة الغسل وليس على الأموال محل الجريمة التي كانت سبباً لارتكاب جريمة الغسل[٤]. وهو الأمر الذي أدى إلي مبادرة بعض الدول ومنها لوكسمبورج إلى مد نطاق المصادرة للأموال المتحصلة من الجريمة أو الجرائم التي كانت سبباً لارتكاب جريمة غسل الأموال[٥].

---

(١) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٨١.
(٢) د. محمد عبد اللطيف عبدالعال، المرجع السابق، ص ١٨٢.
(٣) المادة رقم (٣٠) الفقرة الأولى من قانون العقوبات المصري .
(٤) المقصود بالجريمة التي كانت سبباً لارتكاب جريمة الغسل هو الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون مكافحة غسل الأموال.
(٥) أنظر J. Francois Thony et J. – Paul Laborde, op. cit, p. 428. مشار إليه لدى:
– د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٨٣-١٨٤.

ثالثاً: المصادرة في قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي:

لما كانت المصادرة عقوبة مالية تتمثل في نزع ملكية المال قسراً وإدخاله في ملك الدولة بلا مقابل[1]، فذلك يعني أنها عقوبة تؤدى عيناً أي بنقل أشياء بعينها إلى الدولة بدون مقابل، فضلاً على أن الأصل في الغرامة أنها عقوبة أصلية، في حين لا تكون المصادرة إلا عقوبة تكميلية[2].

تنص المادة (١٣) من قانون مكافحة غسل الأموال على أن: "يعاقب كل من يرتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٢) من هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالغرامة التي لا تجاوز ثلثمائة ألف درهم ولا تقل عن ثلاثين ألف درهم أو بالعقوبتين معاً، مع مصادرة المتحصلات أو ممتلكات تعادل قيمتها قيمة تلك المتحصلات أو ما يعادل تلك المتحصلات إذا حولت أو بدلت جزئياً أو كلياً إلي ممتلكات أخرى أو اختلطت بممتلكات أخرى اكتسبت من مصادر مشروعة".

ويتضح من هذه المادة أن المصادرة تنصب على متحصلات جريمة غسل الأموال أو ممتلكات تعادل قيمتها قيمة تلك المتحصلات وذلك في حالة إذا تمكن مرتكب جريمة الغسل من تحويل أو تبديل تلك المتحصلات إلى ممتلكات أخرى أو خلطها بممتلكات أخرى اكتسبت من مصادر مشروعة، ذلك أن المصادرة قد تكون عامة وبموجبها تصادر كافة أموال الجاني وهو الأمر المحظور قانوناً في معظم التشريعات لتعارض ذلك مع مبدأ شخصية العقوبة، لذلك فلا تجوز إلا المصادرة الخاصة التي نص عليها القانون وهي في حالة جريمة غسل الأموال تكون متحصلات جريمة غسل الأموال ذاتها[3].

وتنص المادة (١٤) من ذات القانون على نفس أحكام المصادرة التي نصت عليها المادة (١٣) سالفة الذكر وهي تحكم هنا بالمصادرة تحقيقاً لمسئولية الشخص الاعتباري جنائياً والمنصوص عليها في المادة (٣) من قانون مكافحة جرائم غسل الأموال الإماراتي.

المطلب الثالث
الإعفاء من العقاب

نعرض فيما يلي للإعفاء من العقاب في قانون مكافحة غسل الأموال في جمهورية مصر العربية، ثم الإمارات العربية المتحدة وذلك في فرعين كالأتي:

- **الفرع الأول:** الإعفاء من العقاب في قانون مكافحة غسل الأموال المصري.

---

(١) د. فوزية عبد الستار، شرح قانون مكافحة المخدرات، دار النهضة العربية ١٩٩٠، ص٩٨.
- د. طارق محمد نور تهلك، المواجهة التشريعية للجرائم الإرهابية، مرجع سابق، ص٢٩٦.

(٢) د. علي راشد، القانون الجنائي، المدخل وأصول النظرية العامة، مرجع سابق، ص٨٥.
- د. يسر أنور علي، شرح قانون العقوبات، النظرية العامة، مرجع سابق، ص ٦٥٩.

(٣) د. محمد أحمد طه، مبدأ شخصية العقوبات في ضوء مواقف الفقه والقضاء والتشريع المقارن، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٢، ص ٧٣٢.
- د. طارق محمد نور تهلك، مرجع سابق، ص٢٩٧.
- د. محمد كمال الدين إمام، المسئولية الجنائية أساسها وتطورها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩١، ص٢٠٥.

- **الفرع الثاني:** الإعفاء من العقاب في قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي.

الفرع الأول
الإعفاء من العقاب في قانون مكافحة غسل الأموال المصري

أعتبر المشرع أن مبادرة أحد الجناة الإبلاغ عن الجريمة قبل العلم بها، أو بعد العلم بها إذا ترتب على هذا الإبلاغ ضبط باقي الجناه أو الأموال محل الجريمة مانعاً من العقاب على جريمة غسل الأموال(١).

حيث تنص المادة (١٧) من قانون مكافحة غسل الأموال(٢) على أنه: "في حالة تعدد الجناة في جريمة غسل الأموال، إذا بادر أحدهم بإبلاغ أي من السلطات المختصة بالاستدلال أو التحقيق، بالجريمة وباقي الجناة فيها قبل أول علم لأي من السلطات بها، أو أبلغ بعد علم السلطات بالجريمة وأدى تبليغه إلي ضبط باقي الجناة أو الأموال محل الجريمة، تقضي المحكمة – متى قدرت توافر هذه الشروط – بإعفاء الجاني المبلغ من عقوبتي السجن والغرامة المقررتين في الفقرة الأولى من المادة (١٤) من هذا القانون، دون غيرهما من العقوبات التكميلية المقررة في الفقرة الثانية من المادة ذاتها".

وعلى ذلك إذا ما قضى بالإعفاء فلا يشمل ذلك المصادرة باعتبارها عقوبة تكميلية وجوبية، وإلا نصل لنتيجة غريبة إذ يفلت الجاني المبلغ من العقاب والأموال معاً(٣)، وهذا ما نبه إليه السيد رئيس مجلس الشعب بأن يلزم النص على أن الإعفاء يشمل فقط العقوبات الأصلية، لأنه قد تتعذر المصادرة لعدم ضبط الأموال محل الغسيل أو التصرف فيها للغير

---

(١) أنظر المادة (١٧) من القانون رقم ٨٠ لسنه ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال.

(٢) استبدلت المادة (١٧) الوارد نصها بالمتهم بالمادة (١٧) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنه ٢٠٠٢، وكانت هذه الأخيره تنص على أن: "يعفى من العقوبات الأصلية المقررة في المادة (١٤) من هذا القانون كل من بادر من الجناة بإبلاغ الوحدة أو أي من السلطات المختصة بالجريمة قبل العلم بها، فإذا حصل الإبلاغ بعد العلم بالجريمة تعين للإعفاء أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة أو الأموال محل الجريمة". وقد جرى هذا الاستبدال بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٧٨ لسنه ٢٠٠٣ المعدل لقانون مكافحة غسل الأموال. وقد أشارات المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٨ إلي الهدف من الاستبدال، وهو ضبط الصياغة وبيان كافة شروط الإعفاء بوضوح لإزالة أي لبس أو غموض في التفسير، خاصة وأن قانون مكافحة غسل الأموال يمتد نطاقه تطبيقه خارج مصر، فلزم عن ذلك نص واضح يتناسب مع عالمية التطبيق مع عالمية جريمة غسل الأموال.
أنظر: تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى، بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٤.

(٣) فقد قضى بمناسبة تطبيق المادتين ١٠٧ مكرراً و ١١٠ من قانون العقوبات – وتقرر الأولى إعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها، وتقضي الثانية بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوه – " لما كان الراشي هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوه إلي الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفة فإذ لا يصح أن يترتب له حق المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها، وإذن فالحكم للراشى الذي أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدني وبمبلغ الرشوه الذي قدمه يكون مجانباً للصواب".
نقض ١٩٥١/١٢/٢٥، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣، رقم ١٢٥، ص٣٢٤.

حسن النيه، وعندئذ لا يمنع تعذر المصادرة من توقيع الغرامة الإضافية البديله للأموال التي لم تضبط[1]، كما أنه لا وجه للإعفاء إذا كان مرتكب جريمة غسل الأموال شخصاً واحداً، وقام بإبلاغ السلطات المختصة بالجريمة سواء قبل العلم بها أو بعده، ذلك لأن النص يشترط تعدد الجناة لحدوث الإعفاء، ولأن ما وقع منه بمثابة اعتراف منه لا يشمله نص الإعفاء.

ويجب أن يكون التبليغ وفقاً لنص المادة (١٧) لأي من السلطات المختصة بالاستدلال أو التحقيق في الجريمة، وعلى ذلك يدخل في نطاق هذه السلطات وحده مكافحة غسل الأموال، والأجهزة الشرطية والرقابة الإدارية والنيابة العامة .

ولا يشترط في حالة الإبلاغ بعد العلم بالجريمة أن يتم ضبط باقي الجناة أو الأموال فعلياً، أنما يكون الإبلاغ مؤدياً لهذه النتيجة[2].

الفرع الثاني

الإعفاء من العقاب في قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي

خلافاً لما ورد بقانون مكافحة غسل الأموال في جمهورية مصر العربية من تحديد حالات الإعفاء من العقاب وذلك في المادة (١٧) من هذا القانون، فإنه لم يرد نص مماثل في القانون الإتحادي رقم (٤) لسنه ٢٠٠٢ بشأن تجريم غسل الأموال يحدد حالات الإعفاء من العقاب، إلا أنه يمكن تحديد هذه الحالات بالرجوع إلى ما ورد بقانون العقوبات الإماراتي[3].

فقد نصت المادة (٢١٠) من قانون العقوبات الإماراتي على أن:

"يعفي من العقوبة كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية قبل استعمال العملة أو السند المقلد أو المزيف أو المزور وقبل الكشف من الجريمة، فإذا حصل الإبلاغ بعد الكشف عن الجريمة جاز للمحكمة إعفاؤه من العقاب متى أدى الإبلاغ إلي ضبط باقي الجناة"[4].

ويتضح من هذه المادة أن الإعفاء يكون وجوبي في حالة الابلاغ قبل استعمال العملة أو السند المقلد أو المزيف أو المزور وقبل اكتشاف الجريمة، فإذا ما جاء الابلاغ بعد اكتشاف الجريمة، يكون الاعفاء من العقاب جوازي للمحكمة بشرط أن يؤدي هذا الابلاغ إلي ضبط باقي الجناة .

كما تنص المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات الاماراتي على أن:

"يعفى من العقوبة كل من بادر من الجناة في احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد من (٣١٧) إلى (٣٢٤) بابلاغ السلطات القضائية أو الادارية عن الجريمة قبل الكشف

---

(١) مضبطه مجلس الشعب، مضبطه الجلسة السابعة والسبعين في ٢٠٠٢/٥/١٩، ص ٥٧، ٥٨.
(٢) مضبطه مجلس الشعب، مضبطة الجلسة السابعة والسبعين في ٢٠٠٢/٥/١٩، ص ٥٧.
(٣) القانون الاتحادي رقم (٣) لسنه ١٩٨٧م بإصدار قانون العقوبات.
(٤) وردت هذه المادة في قانون العقوبات الاماراتي، الفصل الرابع، تزييف العمله والسندات المالية الحكومية .

عنها فإذا حصل الابلاغ بعد الكشف عن الجريمة جاز للمحكمة إعفاؤه من العقوبة متى أدى الإبلاغ إلي ضبط باقي الجناة[1]".

كما تنص المادة (١٧٣) من قانون العقوبات الإماراتي على أن:

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المبينة في هذا الفصل[2] كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بما يعلم عنها قبل البدء في ارتكاب الجريمة وقبل البدء في التحقيق.

ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق . كما يجوز للمحكمة تخفيف العقوبة إذا سهل الجاني للسلطات المختصة أثناء التحقيق أو المحاكم القبض على أحد من مرتكبي الجريمة".

ويتضح من هذه المادة أن هناك ثلاثة حالات من الإعفاء من العقاب، الأولى وجوبية، والثانية والثالثة جوازيه وهي:

الإعفاء الوجوبي لكل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بما يعلم عنها قبل البدء في تنفيذ الجريمة.

والإعفاء الجوازي إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق أو إذا مكن الجاني السلطات المختصة أثناء التحقيق من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين[3].

ومما تقدم من نصوص في قانون العقوبات الإماراتي وفي مجال الإعفاء من العقاب في جريمة غسل الأموال، يمكن القول بأنه يعفى من العقوبات الأصلية في جريمة غسل الأموال كل من بادر من الجناة بإبلاغ وحده مكافحة غسل الأموال أو أي من السلطات المختصة بالجريمة قبل العلم بها، فإذا حصل الإبلاغ بعد العلم بالجريمة، تعين للإعفاء من العقاب أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناه أو الأموال محل الجريمة .

وهنا تثور مشكله لو كان الجاني شخصاً واحداً، بمعنى إن لم يكن هناك تعدد جناة، وأبلغ هذا الشخص عن الجريمة، فقد ذهب المشرع المصري إلى اعتبار هذا الإبلاغ مجرد اعتراف منه ولا ينطبق عليه نص الإعفاء[4].

---

(١) وردت هذه المادة في قانون العقوبات الإماراتي، الباب الخامس، الجرائم الماسة بالعقائد والشعائر الدينية. وما ورد بالمواد من (٣١٧) إلي (٣٢٤) يتضمن جرائم تأسي أو إنشاء أو تنظيم أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة تناهض وتجرح الدين الإسلامي، وكذلك الانضمام إلي هذه الجمعيات، أو التبشير بغير الدين الإسلامي، أو عقد مؤتمرات يناهض أحكام الشريعة الأسلامية أو استعمال القوة أو التهديد في تنفيذ هذه الجرائم، أو إحراز مطبوعات أو تسجيلات لترويج هذه الأفكار المناهضة للإسلام، أو الحصول على أموال لتحقيق تلك الأهداف المناهضة للإسلام .

(٢) المقصود بهذا الفصل هو الفصل الأول الخاص بالجرائم الماسة بالأمن الخارجي للدولة، والمتفرع من الباب الأول الخاص بالجرائم الماسة بأمن الدولة ومصالحها، والمتفرع من الكتاب الثاني الخاص بالجرائم وعقوباتها.

(٣) د. طارق محمد نور تهلك، مرجع سابق، ص٣١٢.

(٤) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٨٧.

الفصل الثاني
المواجهة الدولية لجريمة غسل الأموال
"التعاون الدولي"

تمهيد وتقسيم:-

من خلال ما تطرقنا إليه، من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية وآراء الفقهاء، يمكننا القول بأننا توصلنا بوضوح، إلى أن هناك اتفاق عام على مدى خطورة جريمة غسل الأموال، حتى وإن كان هناك اختلاف على بعض الأمور التي وإن كانت لها أهميتها، إلا أنها لم تقف عائقا أمام الدول والمنظمات الدولية للتكاتف في إيجاد وسائل لمواجهة الجرائم بشكل عام من خلال مواجهة جريمة غسل الأموال.

وبما أن جريمة غسل الأموال تعتمد أساسا على الأموال المتحصلة من الجرائم بشكل عام، ولكي يستطيع ويتمكن الجناة من استعمال تلك الأموال في شتى مناح الحياة بيسر، كان عليهم تمرير تلك الأموال وإخضاعها لسلسة من العمليات المعقدة ضمن التعاملات المالية ومن خلال المصارف والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لإضفاء الشرعية عليها، ثم إعادة استخدام تلك الأموال بعيدا عن الشبهات، إما بشراء عقارات وسيارات ومطاعم وغيرها، وإما بارتكاب جرائم أخرى وإفساد المؤسسات وتهريب الأموال وخلق خلخلة في نظام الاقتصاد الوطني(١).

لذلك، أصبح لزاما على كل المنظمات الدولية وكذلك الدول أن تركز على وضع سياسات جنائية تضمن الحيلولة دون ارتكاب هذه الجرائم أو اكتشافها عند وقوعها أو وضع جزاءات جنائية ضد مرتكبيها، فضلا عن تسهيل إثبات تلك الأفعال وإخضاع الجناة للعدالة الجنائية(٢).

وبناء عليه سنتطرق للوسائل التي انتهجتها المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك الدول، لتبني مفهوما عاما للتركيز على تقوية التعاون الدولي والعمل المشترك لتقديم المساعدات القانونية اللازمة والتي تتضمن أساليب قانونية متنوعة لتسهيل مواجهة جريمة غسل الأموال(٣)، مثل الإنابات القضائية والتحفظ والحجز والمصادرة، بالإضافة إلى الاهتمام

---

(١) Nigel Morris-Cotterill, Money Laundering, Foreign Policy Magazine, May 2001. P. 16.

(٢) د. محمود كبيش، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، مرجع سابق،ص٥٨.

(٣) وكما قالت مرشحة سويسرا Carla Del Ponte في الموضوع الذي طرحته، خلال لجنة المناقشات بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٩٨: " إلا أن مكافحة أو مواجهة غسل الأموال لا يجب أن يكون مبنية على جهود فردية، إذ أن التعاون الدولي يتوجب أن لا يكون مجرد كلام، بل المطلوب هو أفعال وجهود متفق عليها بين كل الدول ".

- **Carla Del Ponte** (Prosecutor General of the Swiss Confederation), Practical and Legal obstacles to international judicail cooperation in financial investigations,Presented at the Panel Discussion held at the United Nation: Attacking the Profits of Crime: Drugs, Money and Laundering, New York, 10 June 1998.

بالتعاون في مجال تسليم المجرمين وكذلك تنفيذ الأحكام الجنائية في إطار التشريعات الداخلية للدول.

ولذلك، نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث لتناول ما سبق على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** المساعدات القانونية المتبادلة.
- **المبحث الثاني:** تسليم المجرمين.
- **المبحث الثالث:** تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية.

وذلك على التفصيل التالي:

المبحث الأول
المساعدات القانونية المتبادلة

المساعدات القانونية المتبادلة هي الوسيلة الرسمية التي تعتمد عليها الدول في طلب وتقديم المساعدات، وذلك للحصول على الأدلة المتواجدة في دولة ما تساعد على التحري والتحقيق في دولة أخرى[1]، من المتفق عليه، أن جريمة غسل الأموال لها طابع دولي، إذ يعتمد غاسلو الأموال فيها على مجموعة من العمليات والمراحل التي تكون لها أهمية في إعطاء تلك الأموال المتحصلة من الجرائم شكلا شرعيا، فهذا يعني أن هذه الجريمة يتوقع أن تكون مراحل عملياتها مجزأة بين الدول، وذلك بسبب اتباع غاسلو الأموال هذه الوسيلة خلال مراحل الغسل للتهرب من بعض الدول التي تكون أنظمتها قوية، والاستفادة من الأخرى التي يسهل فيها فتح الشركات وشراء العقارات وغيرها فضلا عن استغلال الأنظمة المصرفية فيها.

ولذلك بات من الضروري أن تسعى الدول في المحافظة على أموالها وممتلكاتها وأمنها، وملاحقة المجرمين والأموال وتعقبها، من خلال الاعتماد على معاهدات دولية أو على اتفاقيات ثنائية أومتعددة الأطراف تنظم التعاون الدولي في المسائل القانونية[2].

---

(1) " Mutual Legal Assistance (MLA) is the formal way in which countries request and provide assistance in obtaining evidence located in one country to assist in criminal investigations or proceedings in another country".
-http://police.homeoffice.gov.uk/operational-policing/mutual-legal-assistance/

(2) تم استخدام لفظ " المساعدات القانونية المتبادلة " بدلا عن لفظ " المساعدات القضائية الدولية" نظرا لأنه يشتمل على مفاهيم أكثر للمشاكل فضلا عن تقاربهما كثيرا في المعنى:

"Perhaps because different agencies have been involved, the term 'international judicial assistance' tends to be replaced in this new context by 'mutual assistance in criminal matters' or simply 'mutual legal assistance' The concepts are, however, very similar and address many of the same problems."

-**David J. McClean**, International Judicial Assistance, Clarendon Press, oxford, 1992, P. 4. - www.questia.comوكذلك انظرفي المساعدات القانونية المتبادلة:

- **Ilias Bantikas & Susan Nash**, International Criminal Law,S/E, Cavendish, 2003, p. 231

وقد وقعت دولة الأمارات العربية المتحدة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بينها وبين مجموعة من الدول على سبيل المثال: الهند وباكستان وفرنسا وروسيا والأزدن والمغرب وتونس وغيرها من الدول، وسيتم التطرق لها خلال هذا المبحث.

ويعد التعاون في نطاق المسائل الجنائية بين الدول من أنجح أشكال التعاون الدولي[1] للتصدي لجريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بشكل عام، وجريمة غسل الأموال بوجه خاص، حيث أن ظاهرة غسل الأموال قد تخطت الحدود الإقليمية، وأصبحت الاتفاقات الثنائية أو المتعددة هي الوسيلة الدولية الفعالة للتعاون في المسائل القانونية[2]، ومنها تعقب أو التحفظ أو الحجز على الأموال المتحصلة من الجرائم تمهيدا لمصادرتها،

ولذلك سنتطرق لما سبق من خلال مطلبين على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** المساعدات القانونية في المسائل الجنائية.
- **المطلب الثاني:** المصادرة.

وذلك على التفصيل الآتي:-

المطلب الأول
المساعدات القانونية في المسائل الجنائية

جاءت أغلب الاتفاقيات الدولية مؤكدة على أن تلتزم الدول الأطراف تقديم الحد الأقصى والممكن من المساعدة القانونية في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال وغيرها من الجرائم المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات[3]. كما اشتملت على طائفة عامة من الأحكام العامة التي تؤكد على مبدأ الالتزام بتقديم المساعدة وتحديد أغراض المساعدة وأوجه المساعدة وعدم التذرع بالسرية المصرفية وعدم تعارض الوثائق الأساسية مع المعاهدات ذات الصلة فضلا عن الإقرار بالسيادة التشريعية للطرف متلقي طلب المساعدة[4].

وقد تضمنت الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية فيينا ١٩٨٨(م٧/٢و٧/٣)، واتفاقية استراسبورج ١٩٩٠(م٨)، والتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية (توصية رقم ٣٧) ،واتفاقية باليرمو(م١٨/٣)، والتشريع النموذجي(م١) أنواعا من المساعدات القانونية المتبادلة وإن اختلفت بعض تعبيراتها، إلا أنها تلتقي في الأشكال الآتية من المساعدات: تنفيذ الطلبات المتعلقة بالمسائل الجنائية، تلقي الشهادات، تقديم وثائق وسجلات الأحكام، تنفيذ طلبات

---

(١) **David J. McClean**, International Judicial Assistance, P. 2.

(٢) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٤٠٧.

(٣) راجع (م٧) فقرة (١) من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، على الرابط:
http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf

(٤) راجع ذلك لدى:
- د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية، مرجع سابق، ص ٤٥٥.
- د. محمود شريف بسيوني، غسل الأموال، مرجع سابق،ص٧٤.

حضور الشهود أمام محكمة الدولة الطالبة، تحديد مكان أشخاص، تقديم السجلات القضائية والأدلة والمعلومات[1].

حيث نصت اتفاقية فيينا ١٩٨٨ في الفقرة الثانية من المادة السابعة[2] منها على المساعدات القانونية التي تقدم للأغراض التالية[3]:

- أخذ شهادة الأشخاص أو إقراراتهم
- تبليغ الأوراق القضائية
- إجراء التفتيش والضبط
- فحص الأشياء وتفقد المواقع
- الإمداد بالمعلومات والأدلة
- توفير النسخ الأصلية أو الصورالمصدق عليها من المستندات والسجلات بما في ذلك المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أوالعمليات التجارية
- تحديد كنه المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو غيرها من الأشياء أو اقتفاء أثرها لأغراض الحصول على أدلة.

كما تطلبت الاتفاقية في المادة السابعة منها الفقرة الخامسة بأنه" لايجوز لأي طرف أن يمتنع عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بحجة سرية العمليات المصرفية".

وفي نفس المادة اوضحت الفقرة السادسة على أن" لاتخل أحكام هذه المادة بالالتزامات المترتبة على أية معاهدة أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف، تنظم أو سوف تنظم كليا أو جزئيا، المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية".

أما الفقرة السابعة من نفس المادة فنصت على أن تقدم هذه الطلبات وفقا لما هو منصوص عليه بالفقرات من ٨ إلى ١٩ من هذه المادة، مالم تكن الأطراف المعنية مرتبطة بمعاهدة للمساعدة القانونية المتبادلة، وفي هذه الحالة تطبق الأحكام المقابلة في تلك المعاهدة، إلا إذا اتفقت الأطراف على تطبيق الفقرات من ٨ إلى ١٩ بدلا عنها[4].

وكذلك أكدت اتفاقية استراسبورج ١٩٩٠ أنه " يجب على الدول أن تراعي التدابير الضرورية للرد على طلبات المساعدة المتبادلة من أي دولة، وأن تقدم الإجابات الكافية بشأن الاستعلام عن حالات الاشتباه المتعلقة بغسل الأموال، والحد من الأسباب التي تبرر رفض التعاون"[5].

---

(١) د. محمود شريف بسيوني، المرج السابق، ص ٣٥.

(٢) المادة السابعة من اتفاقية فيينا تحتوي على ٢٠ فقرة متعلقة بالمساعدات القانونية المتبادلة .

(٣) المادة السابعة الفقرة (٢)، ارجع للإتفاقية على الرابط: للمخدرات والمؤثرات العقلية، مشار إليها سابقا.

(٤) د. محمد عبد اللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ٢٠٩. .

(٥) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٥٨. وكذلك ارجع إلى اتفاقية استراسبورج في مادتها (٧): Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime, Strasbourg, 8.XI.1990,

على الموقع: - http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm

وإلى ذلك ذهبت وأكدت توصيات مجموعة العمل المالي الدولية "FATF" إذ تضمنت في التوصية السابعة والثلاثين، على" تبادل المساعدة في الأمور الجنائية من خلال استعمال الإجراءات القهرية بما في ذلك ضبط المستندات في المؤسسات المالية ولدى الأشخاص المشتبه فيهم وتفتيش الأشخاص والمنازل والحجز، والحصول على الأدلة لاستخدامها في تحقيقات غسل الأموال"[1].

كما قررت دول "FATF" تبادل المعلومات عن الصفقات المشبوهة للمساعدة في تتبع وضبط ومصادرة المال القذر، وطالبت بإيجاد تعاون رسمي وغير رسمي في كل مرحلة من مراحل تحري غسل الأموال، وكلما انضم عدد أكبر من الدول إلى المعاهدات الدولية، فإن الجهود في هذا السبيل سوف تكون أكثر جدوى[2].

وقد أوجبت التوصية (٣٢) أن تبذل كل دولة الجهود اللازمة لتحسين أسلوب تبادل المعلومات على المستوى الدولي فيما بين السلطات المختصة، وفيما يتعلق بالعمليات المشبوهة، سواءً تلقائياً، أو بناءً على طلب، وسواءً كانت المعلومات عن الأفراد أو الشركات محل هذه العمليات، ويجب وضع الضمانات الكفيلة لضمان توافق تبادل المعلومات مع القوانين المحلية والدولية على أساس من الحماية والسرية للبيانات والمعلومات.

وعادة ما تتبع الدول بدخولها في المعاهدات، إما باتباع المنهج الثنائي[3] وهي الاتفاقيات الثنائية بين دولتين في إحدى المسائل الجنائية، وإما اتباع منهج متكامل وهو وسيلة أيضا لتلافي المشاكل التي قد تواجهها الدول في النهج السابق، وهو عبارة عن اتفاقيات متعددة الأطراف أو إقليمية وهي قد تضم أساليب متعددة وأشمل للتعاون الدولي[4].

كما أن اتفاقية فيينا وغيرها من الوثائق الأساسية اللاحقة أكدت على التزام الدول بمراعاة الجوانب الإجرائية الهامة مثل: تحديد السلطة المختصة بتنفيذ طلبات المساعدة القانونية، وشكل ومضمون هذه الطلبات، والأسباب التي تجيز رفض أو تأجيل تقديم المساعدة، والنفقات التي يتطلبها تنفيذ طلب المساعدة، ومن أهم وأبرز أوجه المساعدات الجنائية تلك المتعلقة بالإنابات القضائية وتسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام الأجنبية[5].

---

(١) ارجع إلى التوصيات الأربعين على الموقع الرسمي "للفاتف" من خلال الرابط:
- http://www.fatf.gafi.org

(٢) د. محمد محي الدين عوض: "غسل الأموال، تاريخه وتطوره وأسباب تجريمه وطرق مكافحته"، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) من أكثر الدول التي انتهجت المنهج الثنائي هي الولايات المتحدة الأمريكية، ارجع في ذلك:
د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول المنهجين إرجع إلى:
– د. محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص ٦٠.
– د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

(٥) د. خالد حامد مسطفى، مرجع سابق، ص ٥٦١-٥٦٢.

وسنتناول الانابات القضائية وكذلك تعقب أو التجفظ على الأموال محل جرائم غسل الأموال بإيجاز في فرعين فيما يلي، أما تسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام الأجنبية فسنتطرق إليها في المباحث اللاحقة.

الفرع الأول
الإنابات القضائية

تعد الإنابة القضائية الوجه الآخر لنظام تسليم المجرمين الذي يعني الإجراءات التي تهدف إلى قيام دولة بتسليم متهم أو محكوم عليه يوجد على إقليمها إلى دولة أخرى لكي يحاكم أو تنفذ العقوبة المحكوم بها عليه فيها، أما الإنابة القضائية فهي تعني قيام الدولة التي يوجد على إقليمها شخص متهم بارتكاب جريمة في دولة أخرى باتخاذ إجراءات الدعوى الجنائية قبل ذلك الشخص دون تسليمه إلى هذه الدولة.

فالإنابة القضائية تعني بأنها تفويض من سلطة قضائية في دولة إلى سلطة قضائية في دولة أخرى لاتخاذ إجراء لا تستطيع تلك السلطة أن تقوم به في دائرة اختصاصها(١).

وبناء عليه فإن الانابات القضائية تعتبرمن أبرز مظاهر تعزيز التعاون القضائي وبخاصة المتعلقة بالتحقيقات على المستوى الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، إلا أن بعض الدول اعتبرت الانابات القضائية من شأنها المساس بسيادة الدولة(٢).

وخلافا لذلك فإن مصر وافقت على نقل إجراءات الملاحقة الجنائية في المسائل الجنائية في الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها مع بعض الدول، وذلك بالنسبة إلى مباشرة أي إجراءات من إجراءات التحقيق أو إرسال أدلة إثبات أو ملفات أو مستندات أوغيرها من أوراق تتعلق بالجرائم التي تشتمل عليها الاتفاقية(٣).

ويقصد كذلك بالإنابة القضائية نقل إجراءات الملاحقة الجنائية بصدد جريمة من الجرائم من دولة إلى أخرى(٤)، وذلك لمصلحة حسن سير العدالة(٥)، حيث أكدت اتفاقية فيينا ١٩٨٨ على ضرورة تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بموجب المادة السابعة(٦) منها في

---

(١) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٤١٥.

(٢) وضعت هولندا تحفظا لعدم الاستجابة لطلب المساعدة. لمريد حول هذا الموضوع إرجع إلى:
د. خالد حامد مصطفى، المرجع السابق، ص ٥٦٥

(٣) على سبيل المثال اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية المعقودة مع الجمهورية الفرنسية عام ١٩٨٢، الجريدة الرسمية، العدد رقم ٣٨، بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٨٣م. وكذلك اتفاقية التعاون القضائي مع الأردن عام ١٩٨٦م، الجريدة الرسمية، العدد رقم ٣٤، أغسطس ١٩٨٧م . انظر ذلك لدى: د. محمد عبد اللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٤) المادة الثامنة من اتفاقية فيينا ١٩٨٨ لإحالة الدعاوى تنص " تنظر الأطراف في إمكانية إحالة دعاوى الملاحقة الجنائية من طرف إلى آخر بشأن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٣) في الحالات التي يرى فيها أن هذه الإحالة لها فائدة في إقامة العدل".

(٥) د. محمد عبد اللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٦) Art.7-1: "The Parties shall afford one another, pursuant to this article, the widest measure of mutual legal assistance in investigations, prosecutions and judicial proceedings in relation to criminal offences established in accordance with article 3, paragraph 1".

في التحقيقات والإجراءات القضائية وذلك في شأن أي صورة من صور الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الثالثة من الاتفاقية[١].

أما إتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال لعام ١٩٩٠ رغم أنها لا تعد نموذجا للمنهج المتكامل للتعاون بين الدول في المسائل الجنائية، إلا أنها تشكل خطوة ذات دلالة لتحقيق هذا الهدف من خلال إدماج عدة أساليب للتعاون الدولي للعمل مع الوثائق القائمة التي تغطي تلك الأساليب، وبهذا تحقق الاتفاقية هدفها لاقامة مجموعة متكاملة من القواعد التي تغطي جميع مراحل الإجراء الجنائي[٢].

أما قانون الإجراءات الجنائية المصري لم يتطرق إلى موضوع المساعدة القانونية المتبادلة، ولكن مشروع قانون الإجراءات الجديد حرص على تلافيه، حيث جاء الكتاب الخامس منه تحت عنوان التعاون القضائي الدولي، وشمل صور وأشكال متعددة للتعاون مثل: (تسليم الأشخاص والأشياء، التسليم المراقب، الإنابة القضائية، تنفيذ الأحكام)، وبموجب هذا المشروع تقع الانابة القضائية إذا كانت للسلطة المصرية في الفصل الأول أما إذا كانت للسلطة الأجنبية ففي الفصل الثاني.

فقد جاء في المشروع أنه " إذا رغبت إحدى الدول الأجنبية في إجراء تحقيق، بمعرفة السلطة القضائية المصرية، يقدم طلب الإنابة من السلطات المختصة في تلك الدولة، بالطرق الدبلوماسية إلى وزير العدل. ويبين في الطلب الإجراءات المطلوب اتخاذها، والتحقيقات المراد القيام بها، وظروف الواقعة، والنصوص القانونية المنطبقة عليها، ويرفق به ما يستلزمه تنفيذ الإنابة منأوراق ومستندات، ولوزير العدل أن يحيل الطلب إلى الجهة القضائية المختصة لاتخاذ ما تراه بشأنه[٣].

وكذلك، وبشكل عام فقد خلى قانون غسل الأموال الإماراتي رقم (٤) لعام ٢٠٠٢م وقانون الإجراءات الجزائية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م من أية مادة تختص بالمساعدات القانونية المتبادلة، وبالتالي فإن الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة الإمارات العربية أو وقعت عليها يمكن أن تكون من الاتفاقيات التي يمكن أن تتضمن بنودا مقبولة مؤقتا تستند إليها الدولة في الحالات المذكورة.

فقد تبنت حكومة دولة الإمارات الاتفاقيات الثنائية المباشرة بينها وبين بعض الدول كوسيلة لتنظيم تلك المسائل، حيث وقعت عددا من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول منها على سبيل المثال: الاتفاقية الموقعة بين دولة الإمارات والحكومة السودانية[٤]،

---

(١) د. هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، مرجع سابق، ص ١٠٢.
(٢) د. محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص٧٦.
(٣) لمزيد من المعلومات حول الإنابة في مشروع قانون الإجراءات الجنائية المصرية أنظر لدى:
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٤٨٢.
- د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ١٣٧.
(٤) مرسوم اتحادي رقم (8) لسنة ٢٠٠٥ في شأن اتفاقية حول المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والتعاون في المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية. وفي تبليغ =

وكذلك الحكومة الهندية[1]، والحكومة الباكستانية[2]، والحكومة الأردنية الهاشمية[3] وغيرها من الدول العربية والأجنبية، والتي تتعلق بتنظيم المساعدات القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وسنتطرق للاتفاقية الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية، فيما يتعلق بالانابات القضائية على سبيل المثال، من أجل معرفة توجه الحكومة الإماراتية في تناولها للمسائل القانونية المتبادلة في ظل التعاون الدولي من جهة، وتقريب المقصود بالانابات القضائية والإجراءات المتبعة فيها من حيث التنفيذ والواقع بين الدول من جهة أخرى.

فنجد أن هذه الاتفاقية خصصت الفصل الثالث منها للإنابات القضائية، حيث تضمنت المواد من المادة (١٠) إلى المادة (١٧) وذلك على النحو التالي:

فقد نصت المادة (١٠) على أنه: "يجوز لكل طرف من أطراف هذه الاتفاقية أن يطلب من الطرف الآخر أن يقوم في اقليمه نيابة عنه بأي اجراء قضائي متعلق بدعوى قائمة وبصفة خاصة سماع الشهود وتلقي تقارير الخبراء ومناقشتهم واجراء المعاينة وطلب تحليف اليمين".

وتضمنت المادة (١١) الإجراءات التي يتوجب اتباعها لتقديم طلبات الانابة:

أ- ترسل طلبات الإنابة القضائية من السلطة القضائية في إحدى البلدين المتعاقدين للسلطة القضائية بالبلد الآخر تبين فيها الإجراء المطلوب، فإذا تبين عدم اختصاصها تحيل الطلب من تلقاء نفسها إلى الجهة المختصة.

ب- تنفذ السلطة القضائية المختصة الإنابة المطلوبة وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة لديها وإذا رغبت السلطة الطالبة في تنفيذ الإنابة بطريقة أخرى أجيبت إلى رغبتها ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة المنفذة.

ج- تحاط السلطة الطالبة علماً بمكان وزمان تنفيذ الإنابة ليتسنى لصاحب العلاقة أن يحضر هو أو وكيله.

= المستندات القضائية وغير القضائية والحصول على البينة والإنابات القضائية والاعتراف بالأحكام وقرارات التحكيم وتنفيذها بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان. موقع بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٥.

(١) مرسوم اتحادي رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠م في شأن اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية واتفاقية حول المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية واتفاقية في شأن تسليم المجرمين بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند. تاريخ التوقيع: ٢١ مارس ٢٠٠٠م .

(٢) مرسوم اتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ في شأن التصديق على اتفاقية تسليم المجرمين واتفاقية إعلان الأوراق القضائية وغير القضائية وسماع الشهادة والإعتراف بالأحكام وتنفيذها في المسائل المدنية والتجارية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية. تاريخ التوقيع: ٢٩ يناير ٢٠٠٥م.

(٣) اتفاقية رقم (١٢) لعام ٢٠٠٠ للتعاون القانوني والقضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٠.

د- ترسل طلبات الإنابة القضائية المطلوب تنفيذها لدى الطرف الآخر عن طريق وزارة العدل لدى كل منهما.

أما المادة (١٢) فنصت على أنه لا يجوز رفض تنفيذ الإنابة إلا في الحالات التالية:

أ- إذا كان التنفيذ لا يدخل في اختصاص الهيئة القضائية لدى الطرف المطلوب إليه التنفيذ.

ب- إذا كان من شأن التنفيذ المساس بسيادة الدولة المطلوب إليها ذلك أو بالنظام العام أو الآداب العامة فيها أو أمنها أو غير ذلك من مصالحها الأساسية.

وفي حالة تعذر تنفيذ الإنابة فقد نصت المادة (١٣) على أنه: " إذا تعذر تنفيذ الإنابة أو تم رفضها تقوم السلطة القضائية المطلوب إليها التنفيذ بإخطار السلطة القضائية الطالبة بذلك وإعادة الأوراق مع بيان الأسباب التي دعت إلى تعذر التنفيذ أو رفضه.

وتضمنت المادة (١٤) تكليف الأشخاص المطلوب سماع شهاداتهم وتسمع أقوالهم بالطرق القانونية المتبعة لدى الطرف المطلوب أداء الشهادة لديه.

وذكرت المادة (١٥) أثر الإجراءات التي تتم بطريق الإنابة القضائية طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية حيث نصت على أن لها نفس الأثر القانوني الذي يكون فيما لو تم أمام السلطة المختصة لدى الطرف الآخر.

ونصت المادة (١٦) على أن تتحمل الجهة المطلوب إليها تنفيذ الإنابة نفقاتها ما عدا نفقات الخبراء ونفقات الشهود فعلى الطالب أداء هذه النفقات وتدفع سلفاً ويرسل بها بيان مع ملف الإنابة.

وأخيرا نصت المادة (١٧) من هذه الاتفاقية على المرفقات التي يجب ان ترفق مع طلب الإنابة القضائية كالوثائق والأوراق القضائية، البيانات المطلوب توضيحها مثل:

أ- الجهة الصادر عنها وان أمكن الجهة المطلوب إليها.

ب- شخصية وعنوان الأطراف وعند الاقتضاء شخصية وعنوان ممثليهم.

ج- موضوع الدعوى وبيان موجز لوقائعها.

د- أعمال التحقيق أو الإجراءات القضائية الأخرى المراد أنجازها في المواد المدنية، وإذا اقتضى الأمر تتضمن الإنابة القضائية فضلاً عن ذلك:

- أسماء وعناوين الأشخاص المطلوب سماع أقوالهم.
- الأسئلة المطلوب طرحها عليهم أو الوقائع المراد أخذ أقوالهم في شأنها.
- المستندات أو الأشياء الأخرى المطلوب فحصها.
- الأشكال الخاصة المطلوب تطبيقها وفقاً لنص المادة (١١) من هذه الأتفاقية.

الفرع الثاني
التجميد أو التحفظ على الأموال محل جريمة غسل الأموال

يعتبر تعقب الأموال غير المشروعة المتأتية من الجرائم المذكورة في الاتفاقيات أوالتحفظ عليها أوحجزها من الإجراءات التحفظية التي تتبعها الدول باعتبارها وسيلة من الوسائل التي تدخل في إطارالمساعدات القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية في متابعة تلك الأموال حتى يتم إصدار حكم المصادرة بحقها.

وقد جاء تعريف التجميد أو الحجز في القانون الإماراتي لغسل الأموال على أنه: " الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها بأمر يصدر من السلطة المختصة"(١).

كما جاء تعريف التجميد والتحفظ في الفقرة (ل) من المادة الأولى "تعريفات" من اتفاقية فيينا ١٩٨٨، على أنه " الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها أو وضع اليد أو الحجز عليها بصورة مؤقتة على أساس أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة".

حيث تتطلب اتفاقية فيينا ١٩٨٨ من الدول أن تتبنى إجراءات تمكن سلطاتها من تحديد وتعقب والتحفظ على العوائد أو الممتلكات تمهيدا للمصادرة، حيث نصت على أن " يتخذ كل طرف أيضا ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاته المختصة من تحديد المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أية أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ومن اقتفاء أثرها وتجميدها أو التحفظ عليها، بقصد مصادرتها في النهاية"(٢).

وكذلك أضافت اتفاقية فيينا من أجل تعقب مزيد من الأصول على الدولة أن تفوض سلطتها القضائية أوغيرها من السلطات المختصة بالتحفظ على سجلات البنوك والسجلات المالية والتجارية، حيث نصت "بغية تنفيذ التدابير المشارإليها في هذه المادة، يخول كل طرف محكمة أوغيرها من سلطاته المختصة أن تأمر بتقديم السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية أو بالتحفظ عليها، وليس لطرف ما أن يفرض العمل بموجب أحكام هذه الفقرة بحجة سرية العمليات المصرفية"(٣).

كما أن الدولة قد توافق على اتخاذ إجراءات لتحديد أو تعقب أو تجميد أو التحفظ على العوائد والممتلكات بهدف المصادرة التي تطلبها الدولة الطالبة أو المطلوب منها المساعدة(٤)، وذلك بموجب الفقرة (٤- ب) من اتفاقية فيينا التي تنص " إذا قدم طلب عملا بهذه المادة من طرف آخر له اختصاص قضائي في جريمة منصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣) يتخذ الطرف متلقي الطلب تدابير لتحديد المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أية أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أو لاقتفاء أثرها وتجميدها أو التحفظ

---

(١) أنظر المادة (١) تعاريف من قانون غسل الأموال الإماراتي رقم ٤ لعام ٢٠٠٢م، سبق ذكره.
(٢) اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ للمخدرات والمؤثرات العقلية، الفقرة (٢) من المادة (٥).
(٣) نفس المرجع، المادة (٥) الفقرة (٣).
(٤) د. محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص ٦٨.

عليها تمهيدا لصدور أمر لمصادرتها في النهاية إما لدى الطرف الطالب أو إثر طلب مقدم عملا بالفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة لدى الطرف متلقي الطلب".

وكذلك نصت اتفاقية استرسبورج لعام ١٩٩٠ في مادتها الرابعة الفقرة (١) على " كل طرف أن تتخذ التدابير القانونية وغيرها من الإجراءات اللازمة لتمكين المحكمة أو سلطاتها المختصة أن تأمر بتقديم السجلات المصرفية والمالية والتجارية أو بالتحفظ عليها، وليس لطرف ما أن يفرض العمل بموجب أحكام هذه الفقرة بحجة سرية العمليات المصرفية"(١).

كما وأن المادة (١٢) الفقرة (٢) من اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠ نصت على أن " تتبنى كل دولة طرف التدابير اللازمة لتمكين التعرف أو تجميد أو الحجز على أي من المتحصلات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة بقصد مصادرتها في النهاية"(٢).

وكذلك إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م(٣) (١)، فقد نصت في مادتها الثالثة على "تنطبق هذه الاتفاقية وفقا لأحكامها على منع الفساد والتحري وملاحقة مرتكبيه، وعلى تجميد وحجز وإرجاع العائدات المتأتية من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية".

وكذلك فإن المادة (٣١) الخاصة بالتجميد والحجز والمصادرة نصت على أن "تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير للتمكين من كشف أي من الأشياء المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة أو اقتفاء أثره أو تجميده أو حجزه، لغرض مصادرته في نهاية المطاف"(٤).

أما قانون غسل الأموال المصري فقد أجاز للجهات القضائية الأجنبية أن تطلب – على وجه الخصوص– اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعقب أو تجميد الأموال موضوع جرائم غسل الأموال أو عائداتها أو الحجز عليها، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية (٥).

أما القانون الإماراتي لغسل الأموال فقد حددت في المادة (٤) من الفصل الثاني " الجهة التي يحق لها إصدار أمر التحفظ أو الحجز والتجميد، فقد أجازت للمصرف المركزي أن يأمر بتجميد الأموال التي يشتبه بها لدى المنشآت المالية لمدة لا تزيد على (٧) أيام، وأعطت النيابة العامة اختصاص إصدار أمر التحفظ على الأموال أو المتحصلات أو الوسائط

---

(١) **Article ٤– Special investigative powers and techniques:**
1.Each Party shall adopt such legislative and other measures as may be necessary to empower its courts or other competent authorities to order that bank, financial or commercial records be made available or be seized in order to carry out the actions referred to in Articles ٢and ٣. A Party shall not decline to act under the provisions of this article on grounds of bank secrecy.
راجع الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاقية استراسبورج ١٩٩٠:
- http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm

(٢) إرجع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة لعام ٢٠٠٠ والمعروفة باتفاقية باليرمو، على الرابط:
- http://www.uncjin.org/Documents/Conventions/dcatoc/final_documents_2/convention_eng.pdf

(٣) http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-a.pdf

(٤) http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-a.pdf

(٥) أنظر المادة (١٩) من قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢م، مشار إليه سابقا.

المشتبه بها وفق الإجراءات المتبعة لديها، وللمحكمة المختصة أن تأمر بالحجز التحفظي لمدد غير محددة لأية أموال أو متحصلات أو وسائط إذا كانت ناتجة عن جريمة غسل الأموال أو مرتبطة بها.

وفي الفقرة (١) من المادة (٥) من القانون لم يجز المشرع تحريك الدعوى الجزائية على مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون إلا من النائب العام مع عدم الإخلال بما ورد في المادة (٤).

ونصت الفقرة (٢) من المادة (٥) على أن لا يتم تنفيذ قرارات التحفظ والحجز التحفظي على الأموال لدى المنشآت المالية إلا عن طريق المصرف المركزي، ويبدو أن المشرع أراد من هذا الاجراء الحفاظ على الاختصاصات والمسئوليات المناطة بكل جهة بغرض الحفاظ على الاستقرار فيها وفي المؤسسات التي تدخل ضمن مسؤولياتها.

وتماشيا مع التوجهات الدولية في مجال التعاون الدولي، فقد نصت المادة (٢١)[١] على جواز الأمر بتعقب أو تجميد أو وضع الحجز التحفظي على الأموال أو المتحصلات أو الوسائط الناتجة عن جريمة غسل الأموال أو مستخدمة فيها من قبل السلطة القضائية المختصة، بناء على طلب من سلطة قضائية بدولة أخرى تربطها بدولة الإمارات اتفاقية مصدق عليها أو بشرط المعاملة بالمثل إذا كان الفعل الإجرامي معاقبا عليه في الدولة.

وهكذا نرى أن أغلب الاتفاقيات الدولية قد اهتمت في أغلب بنودها بالتأكيد على الدول وحثها على العمل لتقوية التعاون الدولي وخاصة في مجال المساعدات القانونية المتبادلة، مع تذليل الصعاب والمعوقات التي قد تعترض تلك المساعي مثل السرية المصرفية وحساسية التمسك بالسيادة الوطنية.

ويعتبر ما ذكر من بنود محدودة في قانون غسل الأموال الإماراتي غير كافية لمواجهة كافة أوجه التعاون الدولي في مجال المساعدات القانونية المتبادلة فضلا عن أن قانون غسل الأموال بحد ذاته بحاجة إلى كثير من الإضافات والتعديلات.

هذا ما يدفعنا إلى الطلب من المشرع الوطني أن يتبنى كل تلك الأمور التي تدخل ضمن التعاون الدولي، وتضمينها إما ضمن قانون الإجراءات الجنائية أو إفراد قانون خاص بها تحت مُسمى التعاون الدولي بتفصيلاتها القانونية المتعارف عليها في النطاق الدولي.

إذ لا يمكن الاعتماد دائما على الاتفاقيات الثنائية[٢] أو المتعددة الأطراف لتنظيم مثل هذه المسائل، بل يجب أن يكون هناك أساسا قانونيا تستند إليه الدولة أصلا في اتفاقياتها وخاصة المتعلقة بالتعاون الدولي بشكل عام والمسائل القانونية بشكل خاص.

---

(١) ارجع للقانون الإماراتي رقم ٤ لعام ٢٠٠٢م، مشار إليه سابقا.

(٢) ولو أننا نشاطر الرأي الذي يرى أن الاتفاقيات الثنائية في المسائل القانونية تعتبر الحل الأمثل للتغلب على السلبيات التي يفرزها نظام الطلبات (أحكام المحاكم وقرارات جهات الإدعاء) التي تقدم من خلال القنوات الدبلوماسية بين الدول، انظر للمحاضرة التي ألقاها السيد/ **John H. Harris** مدير مكتب الشؤون الدولية للجرائم في وزارة العدل الأمريكية، في مقر وزارة العدل اليابانية(عام ٢٠٠٠):
"...why bilateral mutual legal assistance treaties are a particular necessity to countries like the U.S. and Japan, in which judges do not control the =

وخير فعل المشرع المصري في طرحه لمشروع قانون الإجـراءات الجنائيـة الجديـد المتضمن لتلك الإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي[١].

المطلب الثاني
المصـادرة "Confiscation"

تعتبر المصادرة الوسيلة القانونية المهمة التي من خلالها يتم حرمان مرتكبي الجـرائم من العائدات غير المشروعة التي جنوها من جرائمهم، ويمكن تعريف المصادرة بشكل عـام على أنها: قرار تتخذه الحكومة من خلال سلطاتها المختصة بمصادرة الأموال المتأتيـة مـن الجرائم [٢].

حيث ورد تعريف المصادرة في قانون غسل الأموال الإماراتي علـى أنهـا: "تـزع ملكية الأموال بصورة دائمة بموجب حكم صادر من محكمة مختصة"[٣].

كما وردت تعريفات مختلفة للمصادرة، وقد تكون غالبهـا متقاربـة فـي الاتفاقيـات الأساسية لأنها في الأساس معتمدة في ذلك على اتفاقية فيينا، التي عرفت المصادرة:

"يقصد بتعبير المصادرة الذي يشمل التجريد عند الاقتضاء، الحرمان الدائم من الأمـوال بأمر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى"[٤].

وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمـة "بـاليرمو لـسنة ٢٠٠٠م"، إذ نصت على أنه: "يقصد بتعبيرالمصادرة التي تشمل الحجز حيثما انطبق، التجريد النهائي مـن الممتلكات، بموجب أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى[٥].

وتمثل مصادرة الأموال المتحصلة من الجرائم بشكل عام وجريمة غـسل الأمـوال بصفة خاصة إحدى الأدوات الفعالة للتصدي لتلك الجرائم وتحقيق الأثر الردعي في مواجهـة مرتكبيها من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين[٦]، وحرمانهم من التمتـع بثمـرة جـرائمهم الأصلية ومواجهتها، وبالتالي تعتبر المصادرة أيضا تدبيرا قمعيا[٧].

= investigation. At the risk of oversimplification, I believe that Interpol is best suited to enables police in one nation to help the police in another; letters rogatory are designed to enable judges to help judges. Bilateral MLATs are designed to enable prosecutors to help prosecutors" .

(١) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

(٢) **Guy Stessens**, Money Laundering: Pinochet, the Junta, and A New International Law Enforcement Model, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2000. P. 29.

(٣) ارجع للقانون الإماراتي رقم ٤ لعام ٢٠٠٢ لغسل الأموال، المادة (١) تعاريف .

(٤) اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، المادة الأولى "تعريفات" الفقرة "و".

(٥) اتفاقية باليرمو ٢٠٠٠، المادة الثانية الفقرة (و). وكذلك لمزيد من التعريفات حول مصطلح المـصادرة أنظر لدى: د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ١٦٩وما بعدها.

(٦) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٧) د. محمد عبداللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ١٨١.

وجدير بالذكر أن هذه الوسيلة الجديدة يتم عادة تنفيذها من خلال معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة.

وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، تم إقرار نموذج وضعته الأمم المتحدة لمثل تلك المعاهدات مرفق به بروتوكول اختياري متعلق بعوائد الجريمة(١).

وقد أجمعت غالبية الوثائق الدولية الأساسية ذات الصلة، على أهمية المصادرة كعقوبة تبعية لها فعاليتها، وبالتالي نصت عليها ونادت الدول على أن تشمل قوانينها وأنظمتها الوطنية والدولية على تدابير قانونية وإدارية من شأنها تيسير وضمان إجراءات مصادرة تلك الأموال والعائدات المتأتية من الجرائم المنصوص عليها ضمن الاتفاقيات والقوانين والمعاهدات(٢).

وكانت أتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية، أشمل اتفاقية وضعت في هذا الصدد، وبالتالي يمكن اعتبارها الإطار العام للاتفاقيات اللاحقة عليها(٣).

إذ تضمنت نصاً قوياً يتعلق بالمصادرة باعتبارها الجزاء الأكثر فعالية في مكافحة نشاط غسل الأموال، فقد دعت كل طرف من الأطراف الموقعة أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة المتحصلات المستمدة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٣)، أو الأموال التي تعادل قيمتها قيمة المتحصلات المذكورة(٤).

كما أنها طلبت من الأطراف أن تتبنى إجراءات تمكن سلطاتها المختصة من تحديد المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو الأشياء الأخرى المشار إليها في الفقرة (١) من المادة الخامسة، ومن اقتفاء أثرها وتجميدها أو التحفظ عليها بقصد مصادرتها(٥).

وفي سبيل تفعيل التعاون في مجال التحفظ والمصادرة، ولضمان مصادرة الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، حرصت الاتفاقية في المادة الخامسة الفقرة (٤) على التزام الدول الموقعة بإجابة أو نظر أي طلب إلى سلطاتها المختصة من أجل الحصول على أمر مصادرة أو تنفيذ أمرمصادرة أصدرته الدولة الطالبة، وبالمثل توافق الدول على اتخاذ إجراءات لتحديد أو تعقب أو تجميد أو التحفظ على العوائد والممتلكات بهدف المصادرة التي تطلبها الدولة الطالبة أو الدولة المطلوب منها المساعدة تمشيا مع الفقرات ٦ – ١٩ من المادة ٧ حول المساعدة القانونية المتبادلة. فعلى الدولة الطالبة أن تقدم وصفا للممتلكات المطلوب مصادرتها ووقائع كافية لتمكين الدولة المطلوب منها

---

(١) قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٥ عام ١٩٩٠. مشار إليه لدى:
– د. محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص ٣٧.
(٢) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص١٦٧.
(٣) د. مصطفى طاهر، المرجع السابق، ص ١٦٨.
(٤) انظر: اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م المادة الخامسة، الفقرة ١/أ – ب. وكذلك انظر:
– د. أحمد فتحي سرور، المواجهة القانونية للإرهاب،دارالنهضة العربية، ٢٠٠٨،ص٣٤٠.
(٥) اتفاقية فيينا ١٩٨٨ المادة الخامسة. انظر كذلك لدى:
د. محمد عبداللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص١٨٢.

المساعدة لتنفيذ المصادرة وفقاً للقانون المحلي، أما في حالة السعي إلى المصادرة وفقاً لأمر صدر في الدولة الطالبة يكون من المطلوب تقديم نسخة مقبولة قانونياً من الأمر، وسرد للوقائع التي صدر الأمر بناءً عليها، وإذا كان من المطلوب تجميد الأصول يجب أن يصاحب الطلب بيان بالوقائع، وفي جميع الأحوال فإن المصادرة تتطلب إصدار أمر بالمصادرة بعد الإدانة من جانب المحكمة المختصة[١].

وتقرر الاتفاقية في المادة الخامسة الفقرة (٥) البند (ب) أنه يجوز التبرع بقيمة المتحصلات أو الأموال أو بجزء كبير منها للهيئات الدولية الحكومية المختصة في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالها، كما أجازت اقتسام هذه المتحصلات أو الأموال مع أطراف أخرى على أساس منظم، أو في كل حالة على حدة، ووفقاً لقوانينها الداخلية أو إجراءاتها الإدارية أو الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي أبرمها لهذا الغرض[٢].

كما نصت اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠ في المادة (١٢) على " أن تعتمد الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن في حدود نظمها القانونية الداخلية، ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة عائدات الجرائم المتأتية من الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، والممتلكات أو المعدات أوالأدوات الأخرى التي استخدمت أو يراد استخدامها في ارتكاب جرائم مشمولة بهذه الاتفاقية[٣].

وأجازت الاتفاقية في حالة ما إذا اختلطت عائدات الجرائم بممتلكات اكتسبت من مصادر مشروعة، أن يتم إخضاع تلك الممتلكات للمصادرة في حدود القيمة المقدرة للعائدات المختلطة، دون مساس بأي صلاحيات تتعلق بتجميدها أوضبطها[٤].

كما أكدت الاتفاقية على عدم المساس بحقوق الغير حسن النية وذلك في الفقرة (٨) من المادة (١٢) حيث نصت على أن " لا يجوز تفسير أحكام هذه المادة بما يمس حقوق الأطراف الثالثة حسنة النية".

أما مجموعة العمل المالي الدولية"FATF" وفي القسم الخاص بالإجراءات المؤقتة والمصادرة، فقد أشارت في التوصية الثالثة على أنه: "يتعين على البلدان المعنية اعتماد إجراءات مماثلة للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيتي فيينا وباليرمو، بما في ذلك الإجراءات التشريعية وذلك للسماح بسلطاتها المختصة بمصادرة الممتلكات المغسولة والمتحصلات من غسل الأموال أو الجرائم الأصلية المفضية إليها، والوسائط المستخدمة أو التي اتجهت النية إلى استخدامها في ارتكاب هذه الجرائم، أوالممتلكات ذات القيمة دون الإخلال بحقوق الغير من أصحاب النوايا الحسنة.

---

(١) د. محمود بسيوني: مرجع سابق، ص ٦٨.
(٢) د. إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص ١٢٨.
(٣) د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص ٣٤٠. وكذلك انظر البندان (أ) و (ب) من الفقرة (١) من المادة (١٢) من اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠.
(٤) انظر الفقرة (٤) من المادة (١٢) من الاتفاقية السابقة.

كما طالبت الدول أن تتضمن تلك الإجراءات سلطة القيام بما يلي:

أ- تحديد الممتلكات التي يسري عليها حكم المصادرة وتتبعها وتقييمها.

ب- اتخاذ إجراءات مؤقتة مثل التجميد والضبط، وذلك لمنع أي اتجار في هذه الممتلكات أو نقلها أو التصرف فيها.

ج - اتخاذ خطوات من شأنها منع أو إبطال الإجراءات التي تعرقل قدرة الحكومة على استرداد الممتلكات التي يسري عليها حكم المصادرة.

د- اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة للتحقيق(١).

وأضافت، أنه يجوز للبلدان النظر في إعتماد إجراءات تسمح بمصادرة مثل هذه المتحصلات أوالوسائط بدون الحاجة إلى إدانة جنائية، أو تشترط على الجاني إثبات المنشأ المشروع للممتلكات المدعى بسريان حكم المصادرة عليها، وذلك بقدر توافق هذا الشرط مع المبادئ المنصوص عليها في قوانينها المحلية.

وفي ذلك أيضا نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسادة لعام ٢٠٠٣ في المادة ٣١ الفقرة " تتخذ كل دولة طرف إلى أقصى مدى ممكن، ضمن نطاق نظامها الداخلي، ما قد يلزم للتمكين من مصادرة:

أ) العائدات الإجرامية المتأتية من أفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، أوممتلكات تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات.

ب) الممتلكات أوالمعدات أو الأدوات الأخرى التي استخدمت أو كانت معدة للإستخدام لارتكاب أفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية"(٢).

وهكذا، يتجلى مدى أهمية عقوبة المصادرة، وكم أن اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ أولتها الاهتمام، ونادت الدول لتبني هذه العقوبة وغيرها في تشريعاتها الداخلية.

ويبدو جليا أن الدول الموقعة أرادت من تبنيها لهذا الإجراء، تلبية ما ورد في صدر هذه الإتفاقية بتصميمها على " حرمان الأشخاص المشتغلين بالاتجار غير المشروع مما يجنونه من متحصلات من نشاطهم الإجرامي وبذا تقضي على الحافز الرئيسي الذي يدفعهم لفعلتهم هذه"(٣).

---

(١) ارجع للتوصيات الأربعين من توصيات مجموعة العمل المالي الدولية، التوصية الثالثة:
- http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/7/40/34849567.PDF

(٢) اتفاقية مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ المادة ٣١ " التجميد والحجز والمصادرة" على الرابط:
- http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-a.pdf
وكذلك انظر لدى: د. أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص ٣٤١.

(٣) "Determined to deprive persons engaged in illicit traffic of the proceeds of their criminal activities and thereby eliminate their main incentive for so doing".
-http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-a.pdf

ولذلك كان لهذه الاتفاقية صدى واضحا على جميع الاتفاقيات الأساسية والوثائق الدولية اللاحقة الأخرى، وكذلك على التشريعات الداخلية.

المبحث الثاني
تسليم المجرمين

يعد تسليم المجرمين أحد النظم المستقرة في العلاقات الدولية منذ زمن بعيد(١)، إذ يعتبر من الأساليب القضائية المتعارف عليها في التعاون الدولي، حيث تزايدت بشكل ملحوظ الاتفاقيات التي تتعلق بتسليم المجرمين بين الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (٢)، ولم تكن تلك الاتفاقيات تتضمن جريمة محددة، بل كانت تختص بكل الجرائم التي كانت محددة في القانون الداخلي للدول المتفقة، أوكانت تنحصر في الجرائم الخطيرة(٣).

ويعرف بعض الفقه تسليم المجرمين بأنه " قيام سلطات الدولة المطالبة التي يقيم على إقليمها مجرم هارب، متهما كان أو محكوما عليه بتسليمه إلى سلطات الدولة الطالبة والتي يثبت اختصاصها القانوني والقضائي في محاكمة ذلك الشخص أو في تنفيذ عقوبة صادرة بحقه سواء كان ذلك بموجب نص قانوني أو تعاهدي أو بمقتضى العرف الدولي، أو غير ذلك(٤).

ويعرف جانب آخر من الفقه التسليم بأنه " التسليم الرسمي لهارب من العدالة، قسرا، من جانب سلطات الدولة التي يقيم فيها، إلى سلطات دولة أخرى لمحاكمته جنائيا أو تنفيذ حكم صادر ضده"(٥).

---

(١) انظر ذلك لدى:
- د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٥٢٥.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٦٩.

(٢) "Coinciding with the increased number of nations that emerged after World War II in the wake of anticolonial movements within states around the world, the number of bilateral extradition treaties has risen dramatically in the past forty years. During the period from 1945 to 1973, the number of nation-states increased from 60 to more than 130".
-Barbara M. Yarnold, International Fugitives, A New Role for the International Court of Justice .Praeger Publishers. New York. 1991. P. 12-13.

(٣) Andreas Schloenhardt, Extradition Measures: "Enhancing International Law Enforcement Co-operation, including Extradition Measures", Proceeding of the Workshop held at the 11th UN congress on Crime Prevetion and Criminal Justice, Bangkok, Thailand, 18- 25 April, 2005.
- ورقة مقدمة في موضوع " تسليم المجرمين" في الورشة التي أقيمت تحت رعاية الأمم المتحدة ضمن المؤتمر ١١ الخاص بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المقام في بانكوك، ١٨-٢٥ إبريل ٢٠٠٥.

(٤) انظر في ذلك لدى:
- د. خالد حامد مصطفى، المرجع السابق، ص ٥٦٩.
- د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص٥٢٥.

(٥) د. محمد عبداللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ٢١١. وفي ذات التعريف انظر:
Extradition is defined as "the surrender by one nation to another of an individual accused or convicted of an offence outside of its own territory, and within the territorial jurisdiction of the other, which, being competent to try and to punish him, demands the surrender"

وهنـــاك تعريـــف تـــستخدمه المنظمـــة الدوليـــة للـــشرطة الجنائيـــة(الانتربـــول- INTERPOL) [١] وهو: " قيام دولة (الدولة المطلوب إليها التسليم) بتسليم شخص موجـــود في أراضيها لدولة أخرى (الدولة الطالبة) تبحث عن هذا الشخص إما لمحاكمته لجريمة نسب إليه ارتكابها أو لتنفيذ حكم صدر عن محاكمها"[٢].

يتضح من التعريفات السابقة، أن هناك طرفين للتسليم، دولـــة طالبـــة للتـــسليم ودولـــة مطلوب منها التسليم، كما أن هناك حالتين للتسليم[٣]، وهما:

- إما أن يكون الشخص المطلوب تسليمه متهما بارتكاب جريمة علـــى إقليمهـــا وفقـــا للإختصاص القانوني والقضائي للدولة الطالبة. أي أن هذا المتهم قد هـــرب فـــي أي مرحلة من مراحل المحاكمة ولم يصدر فيه حكم جنائي بعد، وبالتالي تقدم هذه الدولة طلب التسليم إلى الدولة التي هرب إليها المتهم[٤].
- أوأن يكون الشخص المطلوب تسليمه قد صدر في حقه حكما، وأصبح مدانا، فيتمكن من الفرار إلى أية دولة، فتقدم هذه الدولة طلبا بتـــسليمه لتنفيـــذ العقوبـــة الـــصادرة ضده[٥].

ومن المبادئ الأساسية المتعارف عليها في قانون التسليم هي[٦]:-

ـ مبدأ تأثير الجنسية على التسليم:-

وهو مبدأ معروف بين الدول في امكانية رفض طلب تسليم مواطنيه إلى دولة أجنبيـــة، والتزامها بمحاكمته ضمن الشروط المحددة في قانونها الوطني.

= - **Monica L. Mcham**, All's Well That Ends Well: A Pragmatic Look at International Criminal Extradition. Contributors, Houston Journal of International Law. Volume: 20. Issue: 2. 1998. P: 419-450.

(١) الإنتربول هي إختصار لكلمة (بالإنجليزية: International Police) وتعني الشرطة الدولية، و الإسم الكامل لها هو (International Criminal Police Organization)، و تعني (منظمة شرطة الجرائم الدولية) وهي منظمة عالمية أنشئت في عام ١٩٢٣ مكونة من قوات الشرطة لأكثر من ١٨٦ دولة، منها دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، ومقرها الرئيسي في مدينة ليـــون بفرنـــسا، واللغات المعتمدة لديها: العربية، الانجليزية، الفرنسية والاسبانية. للمزيد إرجع إلى:
- http://www.interpol.int

(٢) ارجع في ذلك إلى:
- http://www.interpol.int/Public/ICPO/LegalMaterials/FactSheets/FS11ar.pdf

(٣) د. محمد عزت العمري، مرجع سابق، ص ٣٧٣.

(٤) Barbara M. Yarnold, International Fugitives: A New Role for the International Court of Justice .P. 1.

(٥) انظر في ذلك لدى:
- د. مصطفى طاهر،مرجع سابق، ص ٥٢٦.
- د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

(٦) لمزيد من المعلومات حول التسليم من وجهة نظر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) ارجع إلى:
- http://www.interpol.int/Public/ICPO/LegalMaterials/FactSheets/FS11ar.pdf

ـ طبيعة الجريمة التي يجوز فيها التسليم:

وهي الجرائم التي يجوز التسليم بموجبها حسب الاتفاقيات الدولية والثنائية أو المتعددة، مع أن هناك اتجاه حديث بالنسبة للجرائم التي يجوز فيها التسليم استنادا إلى درجة خطورتها والعقوبة التي يمكن أن تقرر لها، فبالتالي فإنه من المسلم به في قانون التسليم الدولي أن الجرائم السياسية غير موجبة للتسليم.

ـ مبدأ إزدواج التجريم:-

يقضي هذا المبدأ بأن يعاقب الشخص على الفعل الجرمي الذي يجوز فيه التسليم في الدولة الطالبة وكذلك في الدولة المطلوب إليها التسليم إذا كان الفعل الإجرامي قد ارتكب فيها. إلا أن هذا المبدأ بدأ يتضاءل تدريجيا.

ـ مبدأ عدم المحاكمة عن ذات الجرم مرتين:-

تطبيقا لهذا المبدأ يمكن للدول رفض طلب التسليم عندما يكون الشخص المطلوب قد عوقب لذات الوقائع، أما إذا حصل على عفو فيمكن بموجب بعض المعاهدات الحديثة للتسليم معاقبته مجددا.

ـ مبدأ الخصوصية:-

وهذا المبدأ يعني أنه لا يجوز أن يلاحق أو يحاكم الشخص المطلوب تسليمه إلا بسبب الأفعال المبررة للتسليم أو اللاحقة له، وإذا كان الشخص قد سلم بموجب إدانة، فيجوز فقط تنفيذ العقوبة الصادرة بحقه في القرار الذي أتاح التسليم. ويقضي هذا المبدأ بأن يحاكم الشخص المطلوب تسليمه على الوقائع المذكورة بطلب التسليم وبالوصف القانوني الذي أعطي لها، وإذا اكتشفت الدولة الطالبة التسليم وقائع جديدة بحق الشخص فإنها تطلب من الدولة المطلوب إليها التسليم الترخيص بالملاحقة بناء على الوقائع المستجدة.

ـ مبدأ رفض التسليم في حالة عقوبة الإعدام:-

إذا كانت الدولة المطلوب إليها التسليم لا تعاقب بالإعدام على الأشخاص الواقعين تحت اختصاصها القضائي، أو لا تنفذ عقوبة الإعدام رغم أنها مذكورة في قوانينها، فبإمكانها رفض التسليم إذا كان الشخص المطلوب تسليمه معرضا لهذه العقوبة، إلا إذا أعطت هذه الدولة ضمانات كافية بعدم تنفيذ هذه العقوبة.

وسنتطرق لهذه المبادئ في ثنايا تناولنا لموضوع هذا المبحث من خلال نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية.

ومن أهم هذه الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بموضوعنا، هما اتفاقيتا فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة باليرمو لعام ٢٠٠٠ لمكافحة الجريمة المنظمة[١]، خاصة وأنهما تتعلقان بتجريم غسل الأموال المتحصلة من الجرائم المذكورة فيهما.

---

(١) Andreas Schloenhardt, Extradition Measures, مرجع سابق

وفي المقابل كذلك، هناك بعضا من التشريعات الداخلية وخاصة تشريعات الدول الأطراف في المعاهدات السابقة التي تنظم إجراءات تسليم المجرمين، اهتمت بهذا الموضوع على اعتبار أنه وسيلة ضمن وسائل المساعدات القانونية والقضائية المتبادلة، وعلى أنها تمثل جانبا مهماً وأساسيا من جوانب آليات التعاون الدولي بشكل عام .

وبناء على ما سبق سنتطرق إلى هذا الموضوع من خلال ثلاثة:

- **المطلب الأول:** تسليم المجرمين في الاتفاقيات الدولية .
- **المطلب الثاني:** تسليم المجرمين في التشريعات المقارنة.
- **المطلب الثالث:** التسليم المراقب.

وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول
تسليم المجرمين في الاتفاقيات الدولية

نظرا لازدياد الجرائم المرتكبة في الفترة الأخيرة حول العالم وخاصة المتعلقة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجرائم المنظمة وجرائم غسل الأموال وغيرها، وما صاحب ذلك من تزايد في انتقال المجرمين عبر الحدود، أصبحت الحاجة ملحة إلى التعجيل بإقامة علاقات دولية جديدة وتبني قوانين خاصة في مجال التعاون الدولي ومنها تسليم المجرمين كغيرها من المجالات الأخرى.

وقد عنيت اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ وكذلك اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى المعاهدة النموذجية للأمم المتحدة بشأن تسليم المجرمين لعام ١٩٩٠، وغيرها من الوثائق الدولية الأخرى اللاحقة بهذا الموضوع[1] مثل الاتفاقية الأوروبية للتسليم واتفاقية دول الكومنولث لتسليم المجرمين الفارين(Commonwealth Scheme for the Rendition of Fugitive Offenders)، واتفاقية التعاون القضائي لجامعة الدول العربية، واتفاقية تسليم المجرمين بين الدول الأمريكية واتفاقية التسليم للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على اعتبار أنها مصادر دولية للتسليم، وذلك فضلا عن المصادر الأخرى كالقوانين الوطنية.

وسنتناول بعضا من تلك الاتفاقيات التي تعتبر أساسية بشيء من التفصيل وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول
اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ واتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠م

تعتبر اتفاقية فيينا بمثابة الأساس القانوني أو المرجعية القانونية للإعتماد عليها، خاصة وأنها خصصت فقرات وبنود أساسية ضمن المادة السادسة منها تحتوي على أمور وإجراءات قانونية تتعلق بتسليم المجرمين، منها فقرات تنظيمية أساسية تؤكد على أهمية الاتفاقية كأساس

(١) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٥٢٨.

تعتمد عليها المعاهدات الدولية والإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومنها ما تنظم إجراءات التسليم، ومنها ما تنظم صلاحيات الدول في رفض التسليم والإجراءات التي يتوجب اتباعها في تلك الحالة[١].

وعلى نفس النهج ذهبت اتفاقية باليرمو في مادتها السادسة عشر التي خصصتها لكل ما يتعلق بتسليم المجرمين[٢].

وتعتبر الاتفاقيتان أساسيتان في الاعتماد عليهما من قبل الوثائق الدولية الأخرى اللاحقة والإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول.

ولذلك فقد أجازت اتفاقية فيينا في مادتها السادسة الخاصة بتسليم المجرمين، في حالة تلقي أي طرف يخضع تسليم المجرمين لمعاهدة، طلبا من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم، فيما يتعلق بجريمة غسل الأموال أو غيرها من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، أن تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الأساس القانوني للتسليم. حيث أوجبت على الدول الأطراف التي لا تجعل تسليم المجرمين مشروطا بوجود معاهدة، أن تعتبر جرائم غسل الأموال، وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، من الجرائم التي يجوز فيها التسليم فيما بينها.

كما أكدت اتفاقية فيينا في الفقرة الثانية منها على إدراج جرائم غسل الأموال في أية معاهدة لتسليم المجرمين سارية فيما بينها، فضلا عن تعهدها بإدراج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها التسليم في أية معاهدة للتسليم تعقد فيما بينها[٣].

حيث نصت المادة السادسة المتعلقة بـ" تسليم المجرمين" الفقرة ٢ و ٣ على ما يلي:

(ف٢): "تعتبر كل جريمة من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين، في أية معاهدة لتسليم المجرمين سارية فيما بين الأطراف . وتتعهد الأطراف بإدراج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرم ين في أية معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها".

(ف٣): " إذا تلقى طرف، يخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة، طلب تسليم من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم، جاز له أن يعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بأية جريمة تنطبق عليها هذه المادة . وعلى الأطراف، التي تستلزم وجود تشريع تفصيلي لاعتبار هذه الاتفاقية أساسا قانونيا لتسليم المجرمين، أن تنظر في سن هذا التشريع".

---

(١) راجع اتفاقية فيينا وخاصة المادة السادسة الخاصة بتسليم المجرمين على الرابط:
- http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf

(٢) راجع اتفاقية باليرمو، المادة (١٦) الخاصة بتسليم المجرمين، على الرابط:
- http://www.uncjin.org/Documents/Conventions/dcatoc/final_documents_2/convention_eng.pdf

(٣) د. محمد عبداللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ٢١٢. وكذلك انظر الفقرة (٢) من المادة (٦) من اتفاقية فيينا. وفي ذات المعنى أيضا انظر: اتفاقية باليرمو المادة (١٦) الفقرة(٣).

وفي ذات المقصود ذهبت اتفاقية باليرمو في مادتها (١٦) الخاصة بتسليم المجرمين[١]، حيث نصت في الفقرة الثالثة والرابعة من هذه المادة على ما يلي:

(ف٣): " يعتبر كل جرم من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجا في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في أية معاهدة لتسليم المجرمين سارية بين الدول الأطراف. وتتعهد الدول الأطراف بإدراج تلك الجرائم في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في أية معاهدة لتسليم المجرمين تبرم فيما بينها".

(ف٤): "إذا تلقت دولة طرف، تجعل تسليم المجرمين مشروطا بوجود معاهدة، طلب تسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة لتسليم المجرمين، جاز لها أن تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بأي جرم تنطبق عليه هذه المادة".

وقد أخضعت الاتفاقيتان طلب تسليم المجرمين بما في ذلك الأسباب التي يجوز أن يستند إليها الطرف متلقي الطلب في رفض التسليم، للشروط التي ينص عليها القانون الوطني للطرف متلقي الطلب، أو معاهدات تسليم المجرمين واجبة التطبيق[٢].

وهذا يعني أن تسليم المجرمين يتوقف على تحقق شروط معينة تدور حول الشخص المطلوب تسليمه، والجريمة، وشروط التجريم المزدوج، وغيرها.

ـ فيما يتعلق بالشخص المطلوب تسليمه:-

فلا تشكل مشكلة إذا كان الشخص المطلوب تسليمه يحمل جنسية الدولة الطالبة التي ارتكب المطلوب تسليمه الجريمة على إقليمها، إلا أن هناك مسائل قد يثور خلاف عليها، كما في حالة ما إذا كان الشخص المطلوب تسليمه يحمل جنسية الدولة المطلوب منها التسليم، ولكن هذه الفرضية تكاد تتفق عليها الاتفاقيات الدولية بحظر تسليم الدول لرعاياها بصفة مطلقة[٣].

حيث نصت الفقرة العاشرة من المادة السادسة على أنه " إذا رفض طلب التسليم الرامي إلى تنفيذ عقوبة ما لأن الشخص المطلوب تسليمه من مواطني الطرف متلقي الطلب، ينظر الطرف متلقي الطلب إذا كان قانونه يسمح بذلك، وطبقا لمقتضيات هذا القانون، وبناء على طلب من الطرف الطالب، في تنفيذ العقوبة المحكوم بها بموجب قانون الطرف الطالب، أو ما تبقى من تلك العقوبة"[٤]. وهذا يعني أن يتم تنفيذ العقوبة المحكوم بها على الشخص في دولته، بدلا عن تسليمه للدولة الطالبة.

---

(١) انظر ذلك لدى:
- د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص٥٢٩.
- د. عزت محمد العمري، مرجع سابق،ص ٣٧٨. وكذلك انظر:
- الفقرة (٣و٤) من المادة (٦) من اتفاقية فيينا. و في ذات المعنى راجع:
- اتفاقية باليرمو ٢٠٠٠ المادة (١٦) الفقرتين (٤و٦).

(٢) راجع اتفاقية فيينا ١٩٨٨ المادة(٦) الفقرة (٥)، وكذلك اتفاقية باليرمو، المادة(١٦) الفقرة (٧).

(٣) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

(٤) راجع الفقرة العاشرة من المادة السادسة من اتفاقية فيينا لعام١٩٨٨. وكذلك نصت المادة(١٦) الفقرة (١٢) من اتفاقية باليرمو، وفي ذات الموضوع انظر كذلك:
=

وفي ذات الاتجاه الذي سلكته اتفاقية فيينا، ذهبت اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠، في الفقرة (١٠) من المادة (١٦)، في حالة ما إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من جنسية الدولة المطلوب منها التسليم، حيث نصت على أنه "إذا لم تقم الدولة الطرف الذي يوجد الجاني المزعوم في إقليمها بتسليم ذلك الشخص فيما يتعلق بجرم ينطبق عليه هذه المادة، لسبب وحيد هو كونه أحد مواطنيها وجب عليها، بناء على طلب الدولة الطرف الذي يطلب التسليم أن تحيل القضية دون إبطاء لا مسوغ له إلى سلطاتها المختصة بقصد الملاحقة. ويتعين على تلك السلطات أن تتخذ قرارها وتضطلع بإجراءاتها على النحو ذاته كما في حالة أي جرم آخر ذي طابع جسيم بمقتضى القانون الداخلي لذلك الطرف، ويتعين على الدول الأطراف المعنية أن تتعاون معا، وخصوصا في الجوانب الإجرائية والمتعلقة بالأدلة، ضمانا لفعالية تلك الملاحقة"[١].

يبدو أن هناك اتجاه عام يسود المجتمع الدولي بعدم تسليم الرعايا أيا كان نوع الجريمة المرتكبة في أي إقليم خارج دولتهم، ويرجع حظر تسليمهم إلى مبررات عديدة منها: عدم مخاطبة الجاني بأحكام قانونية ونظم إجرائية يجهلها، وبسط الدولة سيادتها الكاملة على مواطنيها[٢]. إذ يتشدد التشريع الفرنسي في الحظر النهائي لتسليم مواطنيها إلى أي دولة أجنبية.

وكذلك فإن المعاهدات الدولية أعطت الحق للدول رفض التسليم في حالات معينة إذا وجدت دواع كافية تؤدي إلى اعتقاد سلطاتها القضائية أو سلطاتها المختصة الأخرى، بأن الاستجابة ستيسر ملاحقة أي شخص أومعاقبته بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو معتقداته السياسية،أو أنها ستلحق ضررا به.

إذ نصت اتفاقية فينيا وكذلك اتفاقية باليرمو على إعطاء السلطة التقديرية الكاملة لسلطات الدولة المطلوب إليها التسليم برفض أي طلب لملاحقة أو معاقبة ذلك الشخص، باعتقادها أنها مبنية على أساس عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو معتقداته السياسية، أو أنه ستلحق ضررا لأي سبب من الأسباب بأي شخص يمسه الطلب[٣].

= – د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص٥٣٠. وكذلك:

- Cf. M Cherif Bassiouni & Edward M Wise, Aute Dedera aut Judicare: The Duty to Prodecute or Extadition in International Law (Kluwer, 1995) 10, 62; Faiza Patel, " Crime without Frontiers: A Proposal for an International Narcotics Court" (1989-90)22 NYU Journal International Law & Politics 709 at 721-722.

– Andreas Schloenhardt, Extradition Measures **مشار إليه لدى:** مرجع سابق

(١) انظر الفقرة (١٠) من المادة(١٦) منااتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠، وكذلك انظر ذلك لدى:
– د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

(٢) د. عبدالفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين " دراسة تحليلية تأصيلية" رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، ١٩٩٩،ص ٢١٨. مشار إليه لدى: د. عزت العمري، ص ٣٧٦.

(٣) Andreas Schloenhardt, Extradition Measures,مرجع سابق
وكذلك انظر الفقرة (٦) من المادة(٦) من اتفاقية فيينا، والفقرة١٤ من المادة ١٦ من اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠.

ـ فيما يتعلق بالجرائم التي يجوز فيها التسليم:

فقد نصت اتفاقية فينا في مادتها السادسة ـ المتعلقة بتسليم المجـرمين ـ الفقـرة (١) على أن تطبق هذه المادة على الجرائم التي تقررها الأطراف وفقا لما ورد ذكرها في الفقـرة (١) من المادة الثالثة[١].

كما نصت الفقرة (٢) من المادة (٦) على " تعتبر كل جريمة من الجرائم التي تنطبـق عليها هذه المادة مدرجة كجريمة سارية فيما بين الأطراف وتتعهد الأطـراف بـإدراج تلـك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينهم"[٢].

أما الفقرة (٣) من المادة (٦) نصت على أنه " تسلم الأطراف التي لا تخـضع تـسليم المجرمين لوجود معاهدة، بأن الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم يجوز فيها التـسليم فيما بينها"[٣].

أما اتفاقية باليرمو فقد سلكت ذات المسلك الذي انتهجته اتفاقية فيينا، ففي مادتهـا (١٦) الخاصة بتسليم المجرمين الفقرة (١) نصت على أنه " تنطـوي هـذه المـادة علـى الجـرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، أو في الحالات التي تنطوي على ضلوع جماعة إجرامية منظمة فـي ارتكاب جرم مشار إليه في الفقرة (١) (أ) أو (ب) من المادة (٣)، وعلى وجود الشخص الذي هو موضوع طلب التسليم في إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب، شريطة أن يكون الجرم الـذي يلتمس بشأنه التسليم معاقبا عليه بمقتضى القانون الداخلي لكل من الدولـة الطـرف الطالبـة والدولة الطرف متلقية الطلب"[٤].

---

(١) **Art. 6. P.1**: of the UN Convention Against Illicit Traffic In Narcotic Drugs And Psychotropic Substances: " This article shall apply to the offences established by the Parties in accordance with article٣ paragraph 1".

(٢) **Art. 6. P.2**: "Each of the offences to which this article applies shall be deemed to be included as an extraditable offence in any extradition treaty existing between Parties. The Parties undertake to include such offences as extraditable offences in every extradition treaty to be concluded between them".

(٣) **Art. 6. P. 3**: If a Party which makes extradition conditional on the existence of a treaty receives a request for extradition from another Party with which it has no extradition treaty, it may consider this Convention as the legal basis for extradition in respect of any offence to which this article applies. The Parties which require detailed legislation in order to use this Convention as a legal basis for extradition shall consider enacting such legislation as may be necessary.

(٤) **Art. 16. P. 1** of the UN Convention Against Transnational Organized Crime:
This article shall apply to the offences covered by this Convention or in cases where an offence referred to in article 3, paragraph (a) or (b), involves an organized criminal group and the person who is the subject of the request for extradition is located in the territory of the requested State Party, provided that the offence for which extradition is sought is punishable under the domestic law of both the requesting State Party and the requested State Party.

كما نصت الفقرة (٢) من المادة (١٦) على أنه " إذا كان طلب التسليم يتضمن عدة جرائم خطيرة منفصلة، وبعض منها ليس مشمولا بهذه المادة، جاز للدولة الطرف متلقية الطلب أن تطبق هذه المادة أيضا فيما يتعلق بالجرائم الأخيرة"[١].

ـ شرط التجريم المزدوج:

وهو يعني "أن يكون الفعل المطلوب التسليم من أجله مجرما في قوانين الدولتين الطالبة والمطالبة بالتسليم وهي من الحالات التي قد ترفض الدولة فيها طلب التسليم[٢].

ويعتبر شرط التجريم المزدوج قيدا على الدولة الطالبة والمطالبة باستلزام أن يكون الفعل محل التسليم معاقب عليه في كلتا الدولتين، وهذا يعد ضمانة للشخص المطلوب تسليمه.

إذ يرى جانب من الفقه أن التشريعات الوطنية – وكما رأينا سابقا – تختلف فيما بينها في تحديدها للشرط المسبق، أي في تحديدها للجريمة الأصلية، فمنهم من يقصرها على جرائم على سبيل الحصر، ومنهم من يتطلب نوعا معينا من الجرائم جناية أو جنحة، والآخر يتوسع في تحديده ليشمل كافة الجرائم الواردة في قانون العقوبات، وهذا يعني أنه قد يترتب على ذلك الاختلاف، أن يفلت المجرم من العقاب بارتكابه جريمة في دولة ما ثم يهرب إلى دولة أخرى، لا تعتبر الأموال التي تم غسلها أموالا غير مشروعة، أو أنها لا تدخل الفعل "الجريمة" الذي تأتى منه المال في عداد الجرائم المتحصلة منها الأموال والتي تخضع لقانون غسل الأموال، وبالتالي يرى هذا الرأي الاكتفاء بالأركان الأساسية للجريمة[٣].

وفي ذلك، نصت المادة الثانية الفقرة(٢) في المعاهدة النموذجية على أنه " ليس مهما لتحديد ما إذا كان الجرم يستتبع العقوبة بموجب قانون كلا الطرفين:

أ- أن تضع قانون الطرفين الأفعال أو أوجه التقصير المكونة للجرم في نفس الفئة الجرمية أو أن تسمي الجرم نفس التسمية ذاتها.

ب- أن تختلف، بموجب قوانين الطرفين العناصر المكونة للجرم، ما دام مجموع الأفعال أو أوجه التقصير كما تعرضها الدولة الطالبة، هو الذي يؤخذ في الاعتبار[٤].

---

(١) Art. 16. P. 2: If the request for extradition includes several separate serious crimes, some of which are not covered by this article, the requested State Party may apply this article also in respect of the latter offences.

(٢) د. عبد العظيم مرسي وزير، مرجع سابق،ص ١٣٦.

(٣) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص٣٨٢.

(٤) المعاهدة النموذجية التي صدرت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم ١١٦/٤٥، في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠، الدورة ٤٥. إرجع إلى ذلك:

- Resolutions Adopted by General Assembly at its 45th sission, Numerical Sequence: A/RES/45/1- A/RES/45- 269, Model treaty on Extradition, A/RES/45/116, 14 DEC 1990. - http://www.un.org/Depts/dhl/res/resa45.htm.

ومع ذلك هناك اتجاه بدأت تأخذه بعض الاتفاقيات الدولية[١] نحو إضفاء المرونة على هذا شرط ازدواج التجريم بصدد التسليم[٢]، خاصة بعد ازدياد خطورة بعض الجرائم وتفشيها على المستوى العالمي كالجريمة التي نحن بصددها "غسل الأموال" فضلا عن الجرائم المنظمة الأخرى[٣].

كما تم مناقشة هذا الشرط ـــ شرط التجريم المزدوج ـــ في منظمة الأمم المتحدة للجريمة ومعاملة المتهمين لدول آسيا وشرق آسيا، وتوصلوا إلى عدم ملائمته. وما ذهب إليه المجلس الأوروبي إلى الطلب من الدولة المطلوب منها التسليم أو المساعدة أن تقدم المساعدة بغض النظر عن شرط ازدواج التجريم، يعتبر بمثابة تحديث وتبسيط من شرط ازدواج التجريم خاصة في الجنايات والجنح الخطيرة[٤].

ومن جانبنا نتفق مع رأي جانب من الفقه، " أن الإلتزام التام بشرط التجريم المزدوج في جريمة غسل الأموال ومن ثم تطلب تماثل الشرط المسبق في كل من الدولتين يقلل من فعالية نظام تسليم المجرمين في تحقيق الهدف الذي وضع من أجله وهو التعاون الدولي في مكافحة جريمة غسل الأموال"[٥].

الفرع الثاني
المعاهدة النموذجية للأمم المتحدة
بشأن تسليم المجرمين لسنة ١٩٩٠م

تمثل المعاهدات النموذجية، الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي وللإسترشاد بها في إعداد الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

وما هذه المعاهدة التي تعنى في مجال تسليم المجرمين[٦]، إلا مثالا لتلك المعاهدات التي توفر إطارا إرشاديا عند قيام الدول المعنية بالتفاوض حول إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف وتساعدها في تحسين التعاون الدولي فيما بينها في مجال تسليم المجرمين[٧].

---

(١) اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بين دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦.

(٢) لمزيد حول التسليم ازدواجية التجريم انظر:

- **Christopher L. Blakesley**, Autumn of the Patriarch: The Pinochet Extradition Debacle and Beyond-Human Rights Clauses Compared to Traditional Derivative Protections Such as Double Criminality. Journal of Criminal Law and Criminology. Volume: 91. Issue: 1. Publication Year ٢٠٠٠: P: 1.

(٣) د. شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٤) انظر في ذلك لدى: –

- **Roderic Broadhurst – editor, Peter Grabosky**, Cyber-Crime: The Challenge in Asia. Hong Kong University Press. Hong Kong. 2005. P. 13.

(٥) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٦) ارجع لهذه المعاهدة النموذجية التي تتعلق بتسليم المجرمين رقم ١١٦/٤٥ الجلسة رقم ٩٨ المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠م، من خلال الرابط:
http://daccessdds.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/559/89/IMG/NR055989.pdf?OpenElement

(٧) انظر في ذلك لدى: – د. مصطفى طاهر، المرجع السابق، ص ٥٣٢.

حيث أخذت هذه الاتفاقية بالاتجاهات الحديثة في مجال تسليم المجرمين، ومنها: الأخذ بمعيار جسامة الجريمة وفقا للحد الأدنى للعقوبة عند تحديد الجرائم القابلة للتسليم بدلا عن حصر الجرائم، واعتمدت حق الدول الكامل في بسط سيادتها على مواطنيها في محاكمتهم من قبل سلطاتها المختصة عن جرائم ارتكبوها في دولة أخرى[1].

إذ نصت في مادتها الثانية بالنسبة للجرائم التي يجوز التسليم فيها على أنه " جرائم تعاقب عليها قوانين كلا الطرفين بالسجن أو بشكل آخر من الحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن "سنة/سنتين" أو بعقوبة أشد. وإذا كان طلب التسليم يتعلق بشخص ملاحق لإنفاذ حكم بالسجن أو بشكل آخر من الحرمان من الحرية صادر بشأن الجريمة، لا تتم فيها الموافقة على التسليم إلا إذا كانت مدة العقوبة المتبقية لا تقل عن "اربعة/ستة" أشهر"[2].

وخلافا لما تتطلبه الإتفاقيات بضرورة أن تكون الجريمة منصوصا عليها في قانون البلدين الطرفين كشرط لقبول طلب التسليم، فإن هذه الاتفاقية استثنت الجرائم التي تتعلق بالضرائب والنقد الأجنبي وما يتعلق بإيرادات الدولة من قبول رفض التسليم حتى وإن كانت الدولة المطلوب منها التسليم لا تطبق أو لا تتضمن قوانينها مثل تلك الأمور السابقة.

حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أنه " في حالة طلب تسليم شخص لجرم يتعلق بقانون الضرائب، أو الرسوم الجمركية، أومراقبة النقد الأجنبي، أو بمسائل أخرى لها صلة بإيرادات الدولة، لا يجوز رفض التسليم انطلاقا من أن قانون الدولة لا يفرض ضريبة أو رسوما أو لا يتضمن لوائح خاصة بالضرائب أو بالرسوم الجمركية أو النقد الأجنبي، من نفس النوع المتضمن في قانون الدولة الطالبة.

ومع ذلك ذهبت هذه الاتفاقية في المادة (٤)[3] في أنه يجوز رفض التسليم في أي من الظروف التالية:

أ- إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة المطالبة، وفي حالة رفض الدولة المطالبة التسليم لهذا السبب، فإنها تقوم إذا التمست الدولة الأخرى ذلك بعرض حالته على سلطاتها المختصة لاتخاذ الإجراء الملائم ضد هذا الشخص بشأن الجرم المطالب بالتسليم لأجله".

وهكذا، وكما أوضحنا في بداية التطرق لهذه المعاهدة النموذجية على أنها بمثابة معاهدة إرشادية للدول، وبالتالي ليس إلزاما على الدول تنفيذها، أو التمسك بها حرفيا، بل

---

(١) راجع ذلك لدى:
- د. عزت محمد العمري، مرجع السابق، ص ٣٣٧.
- د. مصطفى طاهر، المرجع السابق، ص ٥٣٢.

(٢) راجع الاتفاقية النموذجية المشار إليها سابقا، المادة الثانية الفقرة (١).

(٣) تضمنت هذه الاتفاقية في مادتها الرابعة مجموعة أخرى من الأمور التي يجوز الرفض فيها، الفقرات من (a-h)، للمزيد ،ارجع لهذه المعاهدة على الرابط:
http://daccessdds.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/559/89/IMG/NR055989.pdf?OpenElement

يمكن أن تأخذ منها وتعدل عليها بما يتماشى وطبيعة العلاقة بين الدولتين أو الدول التي تريد إبرام اتفاقية فيما بينها في هذا الخصوص.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك أيضا وثائق للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة[1]، والتي اعتمدت عدة قرارات، جاء ضمن القرار الثالث تحت عنوان " التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية" أن الجمعية العامة توصي باتخاذ التدابير اللازمة في مجال تسليم المجرمين:

١- أن تقوم، عند اللزوم وعلى أساس دوري بقدر الإمكان، بمراجعة تشريعاتها الداخلية بهدف تبسيط إجراءات تسليم المجرمين، بما يتوافق مع مبادئها الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظمها القانونية.

٢- أن تعلم الدول الأخرى بوجود هيئة أو هيئات مختصة معينة لتلقي طلبات التسليم والرد عليها، ومعالجتها .....

٣- أن تعد ملخصا لقوانينها المحلية وممارساتها الخاصة بتسليم المجرمين وتضعها في متناول الدول الأخرى.

٤- أن تنظر في إمكانية تسليم رعاياها المتهمين بجرائم خطيرة، رهنا بالأحكام الدستورية والمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والتشريعات الوطنية، على أساس الاتفاق على تسليمهم لغرض محاكمتهم، مع إمكانية إعادتهم إلى الدولة التي يحملون جنسيتها لقضاء أي حكم يصدر بحقهم.....

٥- أن تتخذ من المعاهدة النموذجية بشأن تسليم المجرمين مرجعا عند الاقتضاء.....

٦- أن تكثر إلى أقصى حد ممكن، من استخدام التكنولوجيا الحديثة لتيسير الاتصالات.....

الفرع الثالث
اتفاقيات جامعة الدول العربية

من الاتفاقيات التي عقدت في إطار جامعة الدول العربية التي اهتمت بتسليم المجرمين، الاتفاقية الموقع عليها في ٩ يونيو عام ١٩٥٣م، وكذلك الاتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي التي اعتمدها مجلس وزراء العدل بالرياض في ٧ إبريل ١٩٨٣[2]، والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب بتونس في ٥ يناير ١٩٩٤م والتي جاءت في مادتها السادسة (تسليم المجرمين) مطابقة لما جاء في المادة السادسة من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨[3].

---

(١) راجع وثائق الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٨م.

(٢) وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه الاتفاقية بتاريخ ٦ إبريل ١٩٨٣م، وصدر مرسوم اتحادي رقم (53) لسنة ١٩٩٩م.

(٣) كما أن هناك اتفاقيات أخرى مثل: اتفاقية منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأفريقية لتسليم المجرمين، ومبادرات رابطة الكومونولث البريطانية، وغيرها، راجع ذلك لدى:
- د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٥٣٤

الفرع الرابع
الاتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين

تعتمد المجموعة الأوروبية على الاتفاقية الأوروبية الجماعية لتسليم المجرمين التي أبرمت في ١٢ ديسمبر ١٩٥٧م، والبروتوكول الملحق بها، الصادر في عام ١٩٧٥م، والبروتوكولات اللاحقة المعدلة لها، والتي تعتبر من الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة[١].

المطلب الثاني
تسليم المجرمين في التشريعات المقارنة

مما سبق، وجدنا أن الإتفاقيات الدولية وكذلك الإقليمية، قد وضعت أساسا قانونيا مفيدا ومهما، تأثرت بها الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف أو الثنائية وكذلك التشريعات الداخلية.

فهناك من التشريعات الوطنية التي سنت قوانين خاصة لتسليم المجرمين مثل، القانون الإنجليزي لتسليم المجرمين لعام٢٠٠٣م "[٢]Extradition Act2003" ، والقانون الباكستاني لتسليم المجرمين"The Extradition Act 1972,Act No.XXI of 1972"، والقانون السنغافوري لتسليم المجرمين[٣]، والقانون الكندي"[٤] وغيرها، وهناك دول اعتمدت على العلاقات الدبلوماسية أو الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتسليم المجرمين، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية[٥] ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وغيرهم.

وفي هذا المطلب سنتطرق لتسليم المجرمين في قانوني جمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، من واقع قانون مكافحة جريمة غسل الأموال، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) د. مصطفى طاهر، المرجع السابق، ص ٥٣٤.

(٢) قانون تسليم المجرمين لعام ٢٠٠٣، الذي بدأ العمل به في ١ يناير ٢٠٠٤م.انظر ذلك من خلال:
-http://police.homeoffice.gov.uk/publications/operational-policing/extradition-act-2003?view=Binary

(٣) القانون السنغافوري لتسليم المجرمين تحت رقم " CAP 103" . راجع ذلك من خلال الرابط:
- http://statutes.agc.gov.sg/non_version/html/homepage.html

(٤) القانون الكندي (١٩٩٩، c. ١٨) الصادر في ١٧ يونيو ١٩٩٩م. ارجع إلى هذا القانون على:
http://laws.justice.gc.ca/en/showdoc/cs/E-23.01//20080816/en?command=home&caller=SI&fragment=EXTRADITION%20ACT&search_type=all&day=16&month=8&year=2008&search_domain=cs&showall=L&statuteyear=all&lengthannual=50&length=50

(٥) مع أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد اعتمادا شبه كليا على الاتفاقيات الثنائية في المسائل القانونية المتبادلة ومنها تسليم المجرمين، إلا أن لها قانونا شاملا وخاصا لمثل هذه الأمور، وهو:
U.S, Code Annotated , TITLE 18. CRIMES AND CRIMINAL PROCEDURE , Part II: Criminal Procedure , Chapter 209 (EXTRADITION)

الفرع الأول
تسليم الأشخاص في القانون المصري

باستعراض المادة (١٨) من قانون غسل الأموال المصري التي تنص على أن " تتبادل الجهات القضائية المصرية مع الجهات الأجنبية التعاون القضائي في مجال جرائم غسل الأموال، وذلك بالنسبة إلى المساعدات والإنابات القضائية وتسليم المتهمين والمحكوم عليهم والأشياء، وذلك كله وفق القواعد التي تقررها الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تكون مصر طرفاً فيها أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل"[١].

وبسبب عدم وجود تشريع ينظم أحكام التسليم فإن المشرع المصري قد أحال موضوع تسليم المجرمين وبالتحديد هنا في جريمة غسل الأموال إلى الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تكون مصر طرفا فيها، أو وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

ومن هذه الاتفاقيات التي دخلت مصر طرفا فيها: الاتفاقية المعقودة بين دول جامعة الدول العربية والموقع عليها في ٩ يونيو ١٩٥٣ والتي صدقت عليها الحكومة المصرية في نوفمبر عام ١٩٥٤م، وكذلك الاتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي والتي اعتمدها مجلس وزراء العرب بالرياض في ابريل ١٩٨٣ المواد من ٣٩- ٥٧، والعديد من الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها مصر في مجال تسليم المجرمين[٢].

إلا أنه في الآونة الأخيرة طرح المشرع المصري مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد، متضمنا موضوع تسليم المجرمين في كتابه الخامس تحت عنوان "التعاون القضائي الدولي" في المواد من ٥٢٣-٥٣٩[٣].

الفرع الثاني
تسليم الأشخاص في القانون الإماراتي

لم يتضمن قانون غسل الأموال الإماراتي رقم ٤ لعام ٢٠٠٢ أي نص أو إشارة إلى هذا الموضوع[٤] المهم الذي أصبح من أساسيات التعامل والتعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال أو الجرائم الأخرى، مع أن المشرع أفرد فصلا خاصا للتعاون الدولي وهو الفصل الرابع ولم يتضمن هذا الفصل إلا مادتان فقط، متعلقتان بالتعاون الدولي في تعقب أو تجميد أو وضع الحجز التحفظي والمصادرة.

---

(١) ارجع إلى المادة رقم (١٨) من قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢.
(٢) أ. محمد أمين الرومي، غسل الأموال في التشريع المصري والعربي، مرجع سابق، ص ٣٠٣.
(٣) انظر في ذلك لدى:
- د. إبراهيم حامد طنطاوي، مرجع سابق، ص ١٣٩.
- د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٣٩٢.
- د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٧٨.
(٤) أ. محمد أمين الرومي، مرجع سابق، ص٣١١.

وبالتالي فإن دولة الإمارات تعتمد لتنظيم إجراءات تسليم المجرمين إما على النصوص الخاصة بتسليم المجرمين في الاتفاقيات الدولية التي تكون طرفا فيها، وإما تعتمد كليا على الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها مع الدول أو بموجب مبدأ المعاملة بالمثل.

كما يتبين لنا أن المشرع الإماراتي تجاهل تماما المتهمين في عمليات غسل الأموال وملاحقاتهم على مستوى التعاون الدولي، وركز على الأموال والمتحصلات فقط، مع أنه أفرد موادا للعقوبة التي توقع بحق المتهمين في الفصل الثالث من القانون.

ونكرر مناشدتنا للمشرع الوطني والجهات المعنية بمراجعة قانون غسل الأموال بشكل كامل مع الأخذ في الاعتبار التطورات التي لحقت جريمة غسل الأموال في مفهومها وشكلها القانوني ونطاقها وتشعبها وتداخلها مع الجرائم الأخرى وخاصة الجرائم المنظمة الدولية من ناحية والأنظمة الاقتصادية والمالية والسياسية على المستوى العالمي من ناحية أخرى.

ولا يعني ذلك أن لا يتبنى المشرع، نصوصا خاصة للتعاون الدولي، إما ضمن قانون الإجراءات الجزائية أو منفصلا بقانون خاص كما هو الحال في القانون الأمريكي، أو كما فعل مؤخرا المشرع المصري في طرحه لمشروع قانون جديد للإجراءات الجزائية يتضمن التعاون الدولي.

ولا هذا يعني أيضا عدم اعتماد الدولة على الاتفاقيات الثنائية أوالمتعددة لتنظيم المسائل القانونية المتبادلة، إذ تعتبر هذه الاتفاقيات أساسية وضرورية لتنظيم العلاقات ولتفعيل القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها، خاصة إذا ما نظرنا أحيانا إلى تأثير توتر العلاقات الدبلوماسية بين الدول على التعاون فيما بينها، فتكون الدولة باعتمادها على هذا النوع من الاتفاقيات قد أخذت في الاعتبار الظروف الحينية التي تفرض نفسها على شكل التعاون المطلوب ونطاقه من حيث الزمان والمكان.

ولذلك فإن وجود قانون خاص لكل أشكال التعاون الدولي بما فيها المساعدات القانونية المتبادلة والمتضمنة تسليم المجرمين وخاصة في جرائم غسل الأموال والجرائم المنظمة الخطيرة، يعتبر سندا قويا يحفظ على الدولة جوانب القصور والأخطاء المتوقعة في الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة وخلافها.

المطلب الثالث
التسليم المراقب

التسليم المراقب هو مصطلح دولي، حديث نسبياً، يقصد به السماح لشحنة من إحدى المواد غير المشروعة بالخروج أوالدخول أوعبور إقليم دولة أو أكثر بعلم السلطات المختصة في تلك الدولة أو الدول، وتحت الرقابة المستمرة للأجهزة المعنية بها، بقصد التعرف على الوجهة النهائية لهذه الشحنة، وضبط أكبرعدد ممكن من الأشخاص المتصلين بها، وبما يؤدي

في المحصلة إلى تحقيق نتائج إيجابية متكاملة تتمثل في كشف وضبط مختلف العناصر الرئيسية القائمة على النشاط الإجرامي، بما في ذلك منظمي ذلك النشاط وممولية[1].

وقد عرفت اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، التسليم المراقب على أنه: "أسلوب السماح للشحنات غير المشروعة من المخدرات أو المؤثرات العقلية أو المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني المرفقين بهذه الاتفاقية أو المواد التي أحلت محلها، بمواصلة طريقها إلى خارج اقليم بلد أو أكثر أو عبره أو إلى داخله، بعلم سلطاته المختصة وتحت مراقبتها، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من الاتفاقية"[2] ومنها جريمة غسل الأموال.

حيث أفردت اتفاقية فيينا في مادتها الحادية عشرة[3] لأحكام وضوابط التسليم المراقب، وحثت الدول الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة للعمل بها، إلا أنها لم توجب على الدول الأطراف سن قوانين مستحدثة أو تعديل قوانين نافذة لتنفيذ الأحكام التي أوردتها بصدد التسليم المراقب باعتبار أنه يمكن تحديد الأساس القانوني للتعاون الدولي في هذا المجال من خلال الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف بصورة أفضل مما لو تم ذلك بواسطة القانون الوطني.

وتأتي أهمية التسليم المراقب أنه يتيح التغلب على صعوبة الكشف عن جريمة غسل الأموال ومتابعة وملاحقة فاعليها من خلال متابعة ومراقبة الأموال أو المتحصلات غير المشروعة التي هي عبارة عن محل جريمة غسل الأموال في ركنها المادي[4].

ويعد التسليم المراقب إجراءا مضاداً في مجال مكافحة الجريمة وملاحقة المجرمين، ويتم استخدامه لتحقيق هذه الغاية على المستويين الوطني أو الدولي[5]:

أ- **على المستوى الوطني:-**

يمكن استخدام هذا الأسلوب حال توافر معلومات مسبقة لدى أجهزة المكافحة الوطنية في دولة ما حول شحنة من مادة غير مشروعة يجري الإعداد لتهريبها إلى هذه الدولة، أو

---

(١) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(٢) الفقرة (ز) من المادة (١١) من اتفاقية فيينا ١٩٨٨م، مرجع سابق:

"**Controlled delivery**" :means the technique of allowing illicit or suspect consignments of narcotic drugs, psychotropic substances, substances in Table I and Table II annexed to this Convention, or substances substituted for them, to pass out of, through or into the territory of one or more countries, with the knowledge and under the supervision of their competent authorities, with a view to identifying persons involved in the commission of offences established in accordance with article 3, paragraph 1 of the Convention".

(٣) انظر اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، مرجع سابق، وتنص الفقرة الأولى من المادة (١١) على:

"If permitted by the basic principles of their respective domestic legal systems, the Parties shall take the necessary measures, within their possibilities, to allow for the appropriate use of controlled delivery at the international level, on the basis of agreements or arrangements mutually consented to, with a view to identifying persons involved in offences established in accordance with article 3, paragraph 1, and to taking legal action against them".

(٤) في ذات المعنى، انظر: د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٥) د. مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

حال اكتشاف وجود هذه الشحنة بالفعل على إقليمها، وكان بإمكان أجهزة المكافحة ضبط تلك الشحنة غير المشروعة وناقليها حال وصولهم للبلاد أو الحدود الدولية، ولكن يفضل إرجاء عملية الضبط ومرور الشحنة تحت الرقابة السرية المستمرة إلى داخل البلاد حتى يتسنى تحقيق الأهداف المنشودة[1].

ب- على المستوى الدولي:-

تعتمد الدول عادة على المعلومات التي ترد إلى أجهزتها المختصة عن شحنات غير مشروعة سيتم تهريبها من دولة إلى أخرى إما مباشرة أو عبر دولة ثالثة، ويتم بناء على ذلك التنسيق بين الأجهزة المختصة في تلك الدول على الطريقة والمكان والزمن الذي يمكن ضبط أكبر عدد من أعضاء شبكة التهريب القائمة بهذه العملية. أو أن يتم الضبط في الدولة التي يسهل فيها توافر الأدلة القانونية اللازمة لإدانتهم أمام القضاء، أو تكون تشريعاتها العقابية هي الأشد صرامة[2].

استخدام أسلوب التسليم المراقب في مكافحة جرائم غسل الأموال:-

فقد نصت اتفاقية فيينا ١٩٨٨، على أن: "تتخذ الأطراف، إذا سمحت المبادئ الأساسية لنظمها القانونية الداخلية، ما يلزم من تدابير، في حدود امكانياتها، لاتاحة استخدام التسليم المراقب استخداما مناسبا على الصعيد الدولي، استنادا إلى ما توصل إليه الأطراف من اتفاقات أو ترتيبات، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ واتخاذ إجراء قانوني ضدهم"[3].

والجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٣) تتضمن في بنودها (ب/١و٢) و(ج/١) الأفعال المكونة للركن المادي لجريمة غسل الأموال.

وقد أكدت مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) على الأهمية متعددة الجوانب للتسليم المراقب:

- فهو أسلوب صالح للاستخدام في قضايا غسل الأموال التي تتضمن شحنات أو صفقات أموال، يشتبه في كونها عائدات جريمة ما، سواءً على المستوى الوطني أو غير الوطني.
- يعتبر التسليم المراقب للصفقات الدولية والشحنات العابرة، مصدرا للمعلومات والأدلة التي تسهم في مكافحة ومواجهة جريمة غسل الأموال على النطاق الدولي والكشف عن أكبر عدد ممكن من الأشخاص المتورطين وجمع الأدلة اللازمة لإدانتهم، فضلا عن

---

(١) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص٣٣٦.

(٢) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٣٣٦. وكذلك انظر:

- **David J. McClean**, International Judicial Assistance, Clarendon Press, Oxford,١٩٩٢ , P. 174, مرجع سابق

(٣) المادة (١١) من اتفاقية فيينا ١٩٨٨. وفي ذلك انظر أيضا:

- **David J. McClean**, International Judicial Assistance, Clarendon Press, Oxford,١٩٩٢, P. 180, مرجع سابق

المعلومات التي يمكن الحصول عليها للتدفقات الدولية للأموال غير الممشروعة والتعرف على البلدان المستهدفة[1].

وفي ضوء الاعتبارات السابقة، وتعزيزاً للتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية لسنة ١٩٩٠م، وتطبيقاً للأحكام ذات الصلة في اتفاقية فيينا لسنة ١٩٨٨م، بادرت مجموعة العمل المالي باعتماد وإصدار مذكرة تفسيرية على جانب كبير من الأهمية بعنوان التسليم المراقب للأموال المعروف أو المشتبه في كونها عائدات إجرامية.

وبالتالي فإن اهتمام المنظمات الدولية كمجموعة العمل المالي الدولية في تبنيها الإجراءات المتعلقة بهذا الأسلوب خلقت نوعا من التيسير والتعاون والالتزام بين الدول في تعقب الأموال(سواءً كانت تلك الأموال في صورتها الأصلية، أو حولت إلى صورة أخرى كالذهب والمجوهرات والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة والتحف الأثرية النادرة، أو كالسندات والأوراق المالية) المعروف أو المشتبه بأنها عائدات أو متحصلات إجرامية، ومتابعة حركتها عبر الحدود من دولة ما إلى دولة أخرى، حتى يتم السيطرة الكاملة والشاملة على الأموال والقبض على أكبر عدد من الجناة وشبكاتهم الإجرامية ومعاقبتهم.

المبحث الثالث
تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية

القاعدة العامة في المواد الجنائية أن القاضي لا يطبق غير قانونه الوطني، ويمتنع عليه من ثم تطبيق أي قانون أجنبي على الجرائم التي يختص بها، فالأحكام الجنائية الصادرة عن محكمة أجنبية ليست لها قوة تنفيذية على إقليم دولة أخرى[2].

وتعد هذه القاعدة نتيجة مباشرة لمبدأ إقليمية القانون الجنائي، وهو المعيار الأساس الذي تهتدي به مختلف الشرائع الجنائية، والقول بمبدأ إقليمية القانون الجنائي بصورة مطلقة يقود بالضرورة إلى القول بإقليمية الأحكام الجنائية، فلا يطبق القاضي الجنائي سوى قانون دولته، كما أن الحكم الجنائي الأجنبي الصادر من قضاء دولة معينة لا يصادف اعترافاً به أو إعمالاً لآثاره السلبية أو الإيجابية إلا داخل إقليم هذه الدولة، ومن ثم فلا يحوز قوة الأمر المقضي به ولا يجوز تنفيذه خارجها[3].

وينبني على ذلك بحسب الأصل جواز محاكمة الجاني مرة أخرى أمام القضاء الوطني رغم التحقق من سابقة الحكم عليه من قضاء دولة أجنبية عن ذات الفعل، ولا يؤثر في ذلك كون المجرم قد نفذ العقوبة المقضي بها في الخارج كلها أو بعضها، بل لا يكون لهذه

---

(١) د. مصطفى طاهر: مرجع سابق، ص ٣٤٤ وما بعدها.

(٢) د. سليمان عبدالمنعم، مسئولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة- ظاهرة غسيل الأموال- مرجع سابق، ص١٠٠.

(٣) د. رؤوف عبيد: "مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري"، الطبعة الثامنة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٦٢١.

العقوبة أثر ما بصدد العقوبة التي يجب أن يقضي بها عليه، سواءً لدى النظر في توقيعها أو لدى تنفيذها[1].

على أن إعمال القواعد المذكورة آنفاً على إطلاقها لم يعد محل تسليم من قبل جانب كبير من الفقه الحديث، وذلك لاعتبارات عديدة تأتي في مقدمتها الاعتبارات العملية التي تستند إلى مقتضيات تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات المستجدة التي فرضتها الصور والأشكال المستحدثة والخطيرة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن أمثلتها جرائم غسل الأموال، والتي تتطلب بالضرورة تجاوز بعض المفاهيم القانونية التقليدية وتحقيق قدر من الموائمة بين اعتبارات السيادة الوطنية، وما يرتبط بها من السيادة التشريعية والقضائية في المجال الجنائي من ناحية، وبين متطلبات تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال من ناحية أخرى، بما يضمن حسن إدارة جهود مكافحة هذه الأنماط المستحدثة من الجرائم[2].

ويذهب رأي في الفقه إلى أن الأصل أن الدولة تملك الاختصاص الجنائي في ضوء أربعة روابط تربطها بالجريمة: الأول هو مكان وقوع الجريمة وهو ما يعرف بمبدأ الإقليمية، والثاني هو انتماء مرتكب الجريمة للدولة وهو ما يسمى بمبدأ الشخصية الإيجابية، والثالث هو انتماء المجني عليه للدولة وهو ما يسمى بمبدأ الشخصية السلبية، والرابع هو نوع الجريمة التي تمس مصالح الدولة وهو ما يسمى بمبدأ العينية، ويرى هذا الرأي أن المحاكم الوطنية قد ينعقد اختصاصها بنظر الجريمة رغم عدم توافر أي من الروابط، وهو ما يعرف بمبدأ الاختصاص الجنائي العالمي[3].

---

(١) د. محمود محمود مصطفى: "شرح قانون العقوبات، القسم العام"، الطبعة التاسعة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ١١٨.

– د. كمال أنور محمد: "الآثار الدولية للأحكام الجنائية"، دراسة منشورة بمجلة إدارة قضايا الحكومة، العدد الثالث، السنة الثانية عشرة، يوليو/سبتمبر ١٩٦٨م، ص ٦٩٥.

(٢) أكدت ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية هذا المعنى بقولها: " إن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألا تمر دون عقاب، وأنه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال تدابير تتخذ على الصعيد الوطني وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي، وأن الدول عقدت العزم على وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وعلى الإسهام بالتالي في منع هذه الجرائم، عن طريق ممارستها لولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسئولين عن ارتكاب جرائم دولية". انظر في ذلك لدى:

– د. طارق سرور ،الاختصاص الجنائي العالمي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦،ص.١١٩.

(٣) وبموجب مبدأ الإختصاص الجنائي العالمي يحق للقضاء الوطني ملاحقة ومحاكمة المتهم بارتكاب أنواع معينة من الجرائم دون النظر لمكان وقوعها أو جنسية مرتكبيها أو جنسية المجني عليه، ودون نظر إلى المصالح المباشرة للدولة، ويستند هذا الاختصاص إلى التضامن والالتزام الدولي الذي يجد مصدره في الاتفاقيات الدولية . وبالتالي، فإذا كان التشريع الداخلي هو مصدر التزام القاضي الوطني في مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي، فإن الأمر يختلف بالنسبة للإختصاص الدولي الجنائي حيث إن المحاكم الدولية الجنائية تطبقه بصورة تلقائية استنادا إلى الإتفاقيات والمعاهدات دون الرجوع إلى التشريع الداخلي للدول الموقعة على المعاهدة. انظر في ذلك لدى:

– د. أحمد فتحي سرور، المواجهة القانونية للإرهاب، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

– د. طارق سرور، المرجع السابق، ص١١٢.

ويعد تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية من أبرز الصعوبات التي يعتري جريمة غسل الأموال، بسبب أن هذه الجريمة ترتكب عبر أكثر من دولة وبالتالي عندما يصدر حكم بمعاقبة المتهم عن الجريمة فإن الصعوبة تكمن في تنفيذ هذا الحكم(١).

واستجابة لهذه الاعتبارات، عنى العديد من الوثائق الدولية الأساسية ذات الصلة بحث الدول الأطراف على الاتجاه صوب الاعتراف بالآثار الدولية للأحكام الجنائية الأجنبية، لا سيما تلك المتعلقة بمصادرة المتحصلات المستمدة من جرائم غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات أو مصادرة الأموال التي تعادل قيمة تلك المتحصلات، أو المواد والمعدات وغيرها من الوسائط والأدوات المستخدمة، أو التي كان يقصد استخدامها بأية كيفية في ارتكاب هذه الجرائم.

وقد أخذت بلدان عديدة بهذا الاتجاه في شرائعها الجنائية الحديثة، حيث مالت إلى الإقرار ببعض الآثار المترتبة على هذه الأحكام، سلباً أو إيجاباً، بينما اكتفت بلدان أخرى ومنها جمهورية مصر العربية بمجرد إلزام القاضي في حالات معينة بأن يأخذ في الاعتبار ما يقرره القانون الأجنبي كي يصل بذلك إلى تطبيق أحكام القانون الوطني على نحو معين(٢).

وتبدو هذه المواءمة منشودة وملحة على وجه الخصوص فيما يتعلق بمسألة الاعتراف المتبادل من جانب الدول المعنية بالآثار الدولية السلبية والإيجابية للأحكام الجنائية الأجنبية، والإقرار لهذه الأحكام بنوع من الحجية عبر الوطنية، إذ يصعب إن لم يكن من المستحيل مكافحة هذا النوع من الجرائم دون تعاون دولي منظم وفعال بين السلطات القضائية المختصة في الدول المعنية، وعلى امتداد مراحل الدعوى الجنائية وصولاً لتنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة بشأنها.

وبناء عليه سنتناول الآثار المترتبة على الأحكام الجنائية الأجنبية من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للحكم الجنائي الأجنبي

المطلب الثاني: الآثار السلبية للحكم الجنائي الأجنبي

وذلك على النحو التالي:

---

(١) د. خالد حامد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٢١.

(٢) د. محمود نجيب حسني: "شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م، ص ١٥٣.

المطلب الأول
الآثار الإيجابية للحكم الجنائي الأجنبي

أهم الآثار الإيجابية للحكم الجنائي الأجنبي هو قابلية هذا الحكم الذي يفرض عقوبات أو تدابير للتنفيذ داخل إقليم دولة أخرى[1]، وهو ما يعرف بالقوة التنفيذية للحكم الجنائي الأجنبي سواء كانت أصلية أم فرعية.

وقد كان السائد في الفقه والقانون المقارن هو عدم الاعتراف بهذه القوة التنفيذية للحكم الأجنبي، سواءً فيما يتعلق بالعقوبة الأصلية التي يقضي بها، أو فيما يتعلق بالآثار الثانوية للحكم، كالعقوبات التبعية والتكميلية المترتبة عليه[2]، واعتباره سابقة في العود، وذلك ما لم توجد اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تقرر للحكم الجنائي الصادر في دولة قوة تنفيذية في دولة أخرى، وذلك باعتبار أن الحكم الجنائي هو مظهر من مظاهر مباشرة الدولة لسيادتها على إقليمها، فيتعين أن يكون من حيث قوته مرتبطاً بهذه السيادة، بالإضافة إلى القول بصعوبة تنفيذ الحكم الأجنبي إذا كان قاضياً بعقوبة غير معروفة في التشريع الوطني.

وقد انتقد الفقه الحديث هذه الأسانيد باعتبار أن القوة التنفيذية للحكم الأجنبي ليس نزولاً عن السيادة، ولكنه نوع من التعاون بين الدول في مكافحة الإجرام.

أما اختلاف العقوبات في القوانين الجنائية المختلفة، فيمكن التغلب عليه من خلال سعي كل دولة إلى تقرير نوع من التقابل أو التعادل بين العقوبات المقررة في تشريعاتها الوطنية وتلك المقررة في التشريعات الأجنبية، وأخيراً فإن الاعتراف بالآثار الإيجابية الأخرى المترتبة على الحكم الأجنبي أصبح ضرورة تقتضيها حماية الدولة لمصالحها في مواجهة الأشخاص الخطرين عليها[3].

وعموماً وتلبية لمقتضيات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة بوجه عام، وفي مواجهة الجرائم المنظمة والخطرة وبوجه خاص جرائم غسل الأموال غير المشروعة، فقد شهد الاتجاه التقليدي تراجعاً مضطرداً في السنوات الأخيرة في نصوص العديد من الشرائع الجنائية الحديثة لصالح الاعتراف للأحكام الأجنبية بآثارها الإيجابية المختلفة.

ولم يعد الاعتراف بالآثار الإيجابية للأحكام الجنائية الأجنبية قاصراً على العقوبات الأصلية التي تقضي بها هذه الأحكام فحسب، وإنما امتد ليشمل أيضاً العقوبات التبعية والتكميلية، وخاصة عقوبة المصادرة بوصفها إحدى الوسائل القانونية بالغة الأهمية في مكافحة جرائم غسل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم الأخرى، وفي تعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية بوجه عام، كما أصبح ذلك الاعتراف يشمل كذلك أحكام الإدانة السابقة الصادرة من المحاكم الأجنبية باعتبارها سابقة في العود، وهو ما

---

(١) د. يسر أنور علي، شرح قانون العقوبات، النظري العامة، مرجع سابق، ص١٨٩.
(٢) د. عزت محمد العمري، مرجع سابق، ص ٤٣٣.
(٣) د. محمود نجيب حسني: المرجع السابق، ص ١٥٧ – ١٥٨.

أصبح يعرف بالعود الدولي، أو باعتبارها عنصراً في تقرير الاعتياد على الإجرام كظرف مشدد للعقوبة[1].

ـ القوة التنفيذية للحكم الأجنبي في المعاهدات والوثائق الدولية والتشريعات الداخلية:-

توافقت الوثائق الدولية الأساسية (اتفاقية فيينا وما بعدها) على الاعتراف بالآثار الإيجابية للأحكام الأجنبية، لا سيما فيما يتعلق بإقرار وإعمال القوة التنفيذية لهذه الأحكام، وهو ما يتجسد على وجه الخصوص في الالتزام الذي أنشأته تلك الوثائق على عاتق الدول الأطراف بصدد التعاون فيما بينها في مجال تنفيذ أحكام وأوامر المصادرة[2] التي تصدر في دولة معينة بشأن المتحصلات المستمدة من جرائم المخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من المواد والمعدات والوسائط التي تقع في إقليم دولة أخرى.

كما تواترت الوثائق الدولية المشار إليها على وضع آلية إطار قانوني متكامل لتنظيم هذه الوسيلة من وسائل التعاون الدولي القضائي، ووضع الضوابط الكفيلة بإعمال أحكامها.

حيث أوجبت الوثائق الدولية ذات الصلة على الدول الأطراف الالتزام بمساعدة بعضها البعض في تنفيذ الأحكام والأوامر التي تقضي بمصادرة العائدات أو المتحصلات المستمدة من جرائم المخدرات وغسل الأموال، وذلك في الحالات التي تقع فيها تلك العائدات وغيرها بدولة أخرى غير تلك التي ارتكبت فيها إحدى الجرائم السابقة. ومن ثم يكون بوسع الدولة التي وقعت بها جريمة الاتجار بالمخدرات أو غسل الأموال (الدولة الطالبة) أن تطلب من الدولة أو الدول التي توجد بها العائدات الإجرامية المباشرة أو الممتلكات التي حُولت أو بدلت إليها أن تنفذ حكم المصادرة الأجنبي، وأن تتخذ فضلاً عن ذلك واحداً أو عدداً من التدابير السابقة على المصادرة التي تيسر إجراؤها، ويتعين على الدول المطالبة أيضاً أن تخول محاكمها أو غيرها من سلطاتها المختصة أن تأمر المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بإتاحة تقديم السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية، أو أن تأمر بالتحفظ على هذه السجلات دون أن يكون لطرف ما رفض العمل بموجب هذا الالتزام، تذرعاً بالسرية المصرفية[3].

---

(١) اتفاقية فيينا المادة الثالثة (الجرائم والجزاءات) الفقرة الخامسة.
كذلك انظر وثيقة القانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي لسنة ١٩٨٦م، والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤م.

(٢) د. محمود شريف بسيوني: مرجع سابق، ص ١٢.

(٣) راجع ذلك في اتفاقية فيينا المادة الخامسة (المصادرة)، واتفاقية باليرمو المادة الثالثة عشرة (التعاون الدولي).

المطلب الثاني
الآثار السلبية للحكم الجنائي الأجنبي

تتمثل الآثار السلبية للحكم الجنائي الأجنبي في الاعتراف بحجية الشيء المقضي فيه للحكم الأجنبي، وهذا يعني أن هذا الحكم يعتبر بمثابة مانع لمحاكمة جنائية جديدة عن الواقعة ذاتها في دولة أخرى، إلا أن هذا المبدأ ترفضه كثير من الدول بحجة أن حق الدولة في العقاب لا يقيده تصرف من سلطة أجنبية[1]، وبتعبير آخر اعتبار الحكم سببا لانقضاء الدعوى الجنائية، بحيث لا يجوز إقامتها مرة ثانية عن ذات الفعل ونفس المتهم[2].

وفي المقابل، فإن دولا أخرى تأخذ بهذا المبدأ باعتبار أنه يعد مطلبا عادلا، فضلا عن أنه يعد حقا للدولة المختصة بالعقاب وفقا لمبدأ الإقليمية[3] يعلو حق العقاب لأي دولة أجنبية أخرى. وحتى يكون هذا الحكم مقبولا يجب أن يصدر من جهة قضائية مختصة قانونا، وأن يكون الحكم باتا غير قابل للطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن، وأن يكون الحكم نفذ بالخارج إذا كان صادرا بالإدانة[4].

وعليه فإن الحكم الجنائي الوطني ينتج آثاره التي يقررها القانون، ومنها أن يحوز على قوة الشيء المحكوم فيه، أما الأثر السلبي للحكم الجنائي الأجنبي هي أن الجريمة إذا وقعت في إقليم دولة، لا يكون للحكم الصادر عنها في الخارج أية حجية، لأنها صاحبة الاختصاص الأصيل، أما إذا وقعت الجريمة وقضي فيها في الخارج فإن الحكم يكون له حجية[5].

وهكذا يبدو أنه مازالت الأحكام الأجنبية تصطدم ببعض المبادئ القانونية التقليدية في كثير من الدول، إلا أن تخوفها من الخطورة المتزايدة للجرائم وخاصة المنظمة والدولية منها وعلى رأسها جريمة غسل الأموال جعل التعاون الدولي في مجال قبول تنفيذ الأحكام الأجنبية أمرا متطلبا لجدية مواجهة تلك الجرائم ولا مفر منه.

---

(١) د. يسر أنور علي، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٢) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٣) لمبدأ إقليمية التشريع الجنائي شقان: **إيجابي**، ويعني أن التشريع الجنائي يطبق على كافة الأشخاص الذين يرتكبون جريمة فوق إقليم الدولة، سواء كانوا متمتعين بجنسية الدولة أم كانوا ينتمون إلى جنسيات أجنبية، وسواء كانوا متهمين أو مجني عليهم. **وسلبي**، ويعني أن سلطان القانون الجنائي لا يمتد إلى خارج إقليم الدولة النافذة فيها. إرجع في ذلك لدى:

(٤) د. يسر أنور علي، المرجع السابق، ص ١٩١.

(٥) د. مصطفى طاهر، مرجع سابق، ص ٤٨٨.

الفصل الثالث
العقبات التي تواجه عمليات مكافحة غسل الأموال

على الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة عمليات غسل الأموال، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تواجه تلك الجهود وتعرقل الوصول إلى تحقيق أهداف مكافحة عمليات غسل الأموال.

ومن هذه العقبات ما تتعلق بدور المؤسسات المالية، ولعل من أهم هذه العقبات تلك العقبة المتمثلة في السرية المصرفية، ذلك أن البنوك تلتزم وفقا للقواعد العامة والقانون بحفظ أسرار العملاء وعملياتهم المصرفية ما لم يكن هناك نص في القانون أو في الإتفاق يقضي بغير ذلك[1]. إذ أن الأنظمة المصرفية المعتمدة في مختلف الدول تفرض السرية على العمل المصرفي ولكن بدرجات متفاوتة بالنسبة لإمكانية الكشف عنها، كما تحرص على عدم تقديم أي معلومات عن العملاء إلا للجهات التي تحددها القوانين[2]، فضلا عن عدم التزام هذه المؤسسات بمراقبة تحركات رؤوس الأموال وعدم تدريب وتأهيل الموظفين والعاملين لديها.

ومنها أيضا، ما تتعلق بطبيعة جريمة غسل الأموال، على اعتبار أنها تتصف بالدولية والعالمية والسرعة في تنفيذها نظرا للتقنيات المتطورة الحديثة التي ساهمت بشكل واضح وملموس في ذلك، فضلا عن ضعف التعاون الدولي .

وبناء عليه، سنتناول هذه العقبات من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول:** عقبات تتعلق بدور المؤسسات المالية.
- **المبحث الثاني:** عقبات تتعلق بطبيعة جريمة غسل الأموال.

وذلك على النحو التالي:-

المبحث الأول
عقبات تتعلق بدور المؤسسات المالية

توصلنا من خلال ما سبق إلى مدى أهمية دور المؤسسات المالية في مواجهة عمليات غسل الأموال، ولمسنا كم أولت الاتفاقيات الدولية والإقليمية وكذلك القوانين الداخلية تلك المؤسسات الاهتمام والتركيز، خاصة في ظل هذا التطور الهائل في الخدمات المصرفية الحديثة المعتمدة على التطور التكنولوجي والتقني على كل المستويات سواء المستوى المحلي

---

(١) أنظر في ذلك لدى:
- د. سميحة القليوبي: "الأسس القانونية لعمليات البنوك"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٢٢٤.
- د. علي جمال الدين عوض: "عمليات البنوك من الواجهة القانونية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٢٢٩.

(٢) د. بيار صفا: "السر المصرفي"، محاضرات في كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية، ١٩٧١، ١٩٧٢، ص ٥.

أو العالمي، الذي وفر للجناة وغاسلي الأموال بالتحديد المساحة والسبل والآليات التي من خلالها تمكنوا من خرق كل القوانين بل والحدود الدولية.

وبالتالي سنقوم بتسليط الضوء على هذه العقبات من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

- **المطلب الأول:** السرية المصرفية.
- **المطلب الثاني:** عدم الالتزام بالمراقبة وعدم تدريب العاملين

وذلك على التفصيل التالي:-

المطلب الأول
السرية المصرفية

لما كانت المصارف تلتزم بالسرية المصرفية التي تجريها لصالح عملائها وذلك في العديد من دول العالم، والأعراف المطبقة في العمل المصرفي، وهو الأمر الذي يترتب عليه بأنه إذا أخل المصرف بهذا الالتزام بأن أفصح مثلا عن وضع العميل لأي شخص كان ففي هذه الحالة يكون المصرف مسئولا عن تعويض العميل عن الضرر الذي أصابه من جراء ذلك، سواء أكان إخلال المصرف بهذا الالتزام نجم عن خطأ قصدي، أو مجرد إهمال، أو حتى مجرد عدم اتخاذ الحيطة والحذر(١).

ويدخل في نطاق الأسرار المصرفية: رقم حساب العميل، المبالغ المقيدة في حساباته سواءً دائنة أم مدينة، ودائع العميل، وكذلك الخزائن الحديدية للعميل، والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة له، ومدى التزامه بسداد أقساط المديونية، والضمانات المقدمة من العميل في التسهيلات والقروض، وغيرها من الأمور التي تتصل بأعمال ونشاط العميل مع المصرف(٢).

وقد ذهب جانب من الفقه إلى القول بضرورة أن ينص في العقد المبرم بين المصرف والعميل على إلزام المصرف بكتمان أسرار العميل، وفي حالة عدم النص على هذا الشرط فلا تقوم مسئولية البنك إذا ما أفشى أسرار العميل(٣).

إلا أن الرأي الراجح يذهب إلى أن إلتزام المصرف بالمحافظة على سرية العميل هوالتزام ضمني يقع على البنوك في علاقاتها بالعملاء دون النص على ذلك صراحة، وذلك لما تقتضيه طبيعة العلاقة المصرفية من ثقة متبادلة وحيطة وحذر، وعلى ذلك فإن المصارف ملزمة بعدم إفشاء أي معلومات عن عملائها ما لم ينص قانون على خلاف ذلك(٤).

---

(١) د. نائل عبدالرحمن الطويل: المرجع السابق، ص ٢٤٨.
(٢) د. إدورد عيد: "العقود التجارية وعمليات المصارف"، مطبعة النجوى، بيروت، ١٩٦٨، ص ٤٩٢.
(٣) د. حسين النوري: "سر المهنة المصرفية في القانون المصري والقانون المقارن"، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ١٨٣.
(٤) د. إلياس ناصيف: المرجع السابق، ص ٣١٦.

ومن الواضح أن السرية المصرفية تمثل عائقا كبيرا يعرقل أعمال مكافحة جريمة غسل الأموال، ذلك أن الاستقصاء والتفتيش عن الأموال غير المشروعة ومصادرها وعن الودائع الموجودة في المؤسسات المالية وخاصة المصرفية، يصطدم دائما بسرية الحسابات المصرفية[1].

فجريمة غسل الأموال تزدهر وتنشط في الدول التي لها قانون حازم بشأن سرية المعاملات المصرفية، بمعنى أن العلاقة تكون عكسية، فكلما كان القانون يتجه نحو سرية الحسابات المصرفية زاد معدل جرائم غسل الأموال، وبالعكس كلما تقلصت وتراخت هذه السرية قل معدل ارتكاب هذه الجريمة[2].

وإعمالا للمبادئ التي وردت باتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م، والتشريع النموذجي فقد استحدث العديد من الدول قوانين تحد من السرية المصرفية، ومن هذه الدول دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وذلك من خلال فرعين:

الفرع الأول: السرية المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الفرع الثاني: السرية المصرفية في جمهورية مصر العربية

وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول
السرية المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة

نصت المادة الثانية عشر من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م في شأن تجريم غسل الأموال، على أنه: "على جميع الجهات أن تعامل المعلومات التي تحصل عليها المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالسرية، ولا تكشف سريتها إلا بالقدر الذي يكون ضرورياً لاستخدامها في التحقيقات أو الدعاوى أو القضايا المتعلقة بمخالفة أحكام هذا القانون".

كما نصت المادة السابعة من ذات القانون على أنه: "تنشأ بالمصرف المركزي "وحدة معلومات مالية" لمواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة من كافة المنشئات المالية والمنشئات المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية ذات الصلة، وتحدد اللجنة نموذج تقديم المعاملات المشبوهة وطريقة إرسالها إليها، وعليها أن تضع المعلومات المتوفرة لديها تحت تصرف جهات تطبيق القانون تسهيلا للتحقيقات التي تقوم بها، ويمكن لهذه الوحدة أن تتبادل مع الوحدات المشابهة في الدول الأخرى معلومات تقارير الحالات المشبوهة عملا بالاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها أو بشرط المعاملة بالمثل".

كذلك نصت المادة العشرون من ذات القانون على أنه: "تعفى المنشئات المالية والمنشئات المالية الأخرى والتجارية والاقتصادية وأعضاء مجالس إدارتها وموظفوها وممثلوها المرخص لهم قانونا من المسئولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية التي يمكن أن

---

(١) أ. نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢) د. محمود الكندري، مجلة الحقوق الكويتية، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

تترتب على تقديم المعلومات المطلوبة أو عن الخروج على أي قيد مفروض لضمان سرية المعلومات بنص تشريعي أو عقدي أو نظامي أو إداري وذلك ما لم يثبت أن الإبلاغ قد تم بسوء نية بقصد الإضرار بصاحب المعاملة ".

ومما تقدم يتضح أن التشريع الإماراتي لمكافحة غسل الأموال وذلك بالقانون الإتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م قد حدد نطاق السرية المصرفية بعد أن طبقها باعتبارها أساس التعامل المصرفي كما حدد الجهات التي يسمح بإفشاء الأسرار المصرفية إليها وحدود ودرجة الإفشاء بما يساعد جهات التحقيق المختصة في تحقيق أهدافها كما بسط الحماية على العاملين بالمصارف، فلم يجعلهم مسئولون عن الخطأ في تنفيذ مهامهم بشرط ألا يكون هناك سوء نية، بمعنى أن يكون تصرفهم متسما بحسن النية، كما أباح للسلطة المختصة تبادل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة مع الجهات الرسمية الأخرى داخل الدولة أو مع السلطات المختصة في دولة أجنبية تربطها بدولة الإمارات العربية المتحدة إتفاقية مصدق عليها، أو بشرط المعاملة بالمثل.

وأخيرا الزم الشارع الإماراتي الجهات المعنية بالترخيص والرقابة بوضع الآليات المناسبة للتأكد من التزام المنشئات المالية بالأنظمة واللوائح الخاصة بمواجهة غسل الأموال في دولة الإمارات، وذلك تطبيقا للمادة الحادية عشر من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال.

الفرع الثاني
السرية المصرفية في جمهورية مصر العربية

ترتبط عمليات غسل الأموال في مصر بتجارة المخدرات، وبالفساد السياسي المقترن باستغلال النفوذ، وبعمليات الإستيلاء غير المشروع على المال العام، والأموال المتحصلة من تلك العمليات وغيرها، حيث يتم تهريبها إلى خارج مصر في بنوك أجنبية.

ولقد طبقت مصر نظام السرية المصرفية عام ١٩٩٠م بموجب القانون رقم ٢٠٥[١] والمعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م بشأن سرية الحسابات المصرفية، ولقد أضفى القانون السرية صراحة على جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك، وكذلك على المعاملات المتعلقة بها، ولا يجوز الإطلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بإذن كتابي من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة[٢].

وكما أشرنا سابقا أنه بموجب التعديل الذي أورده المشرع بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ على ما جاء في القانون رقم (٢٠٥) من قانون سرية الحسابات المصرفية، فإن المادة

---

(١) نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٣٩ مكررا في اكتوبر ١٩٩٠ .

(٢) – د. جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال"، دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٠١. وكذلك انظر لدى:
– د. ماجد عبد الحميد عمار، غسيل الأموال وسرية الحسابات بالبنوك في القانون المقارن والقانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ١٧٢.

الثالثة منه خولت النائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين أن يطلب من تلقاء نفسه، أو بناءً على طلب جهة رسمية أو أحد ذوي الشأن من محكمة استئناف القاهرة الأمر بالإطلاع على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جناية أو جنحة قامت الدلائل الجدية على وقوعها[١].

وقد ذهب جانب من الفقه إلى أن من أهم عيوب سرية الحسابات المصرفية أن البنك قد يقوم بتمويل عمليات وصفقات من الأنشطة غير المشروعة، وذلك لعميل صاحب أموال نظيفة، ويرجع ذلك إلى أن القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠م في شأن سرية الحسابات المصرفية خلط بين سرية الحسابات والحسابات السرية، حيث أن الأخيرة يختفي فيها اسم العميل وراء رقم أو رمز ولا تظهر هويته، ولذلك فإن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون النموذجي الصادر عن الأمم المتحدة، قد حثت التشريعات الوطنية على تحديد هوية العميل ومعرفة شخصيته، وعدم الاحتفاظ بحسابات سرية[٢].

إلا أن القانون السابق (٢٠٥) ألغي بموجب المادة الأولى من القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣م بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، الذي خصص الباب الرابع للقواعد الخاصة بالحفاظ على سرية الحسابات (المواد من ٩٧ – ١٠١)[٣].

ويرى جانب آخر من الفقه إلى القول بأن إبلاغ البنك عن الحالات المشبوهة والمتورطة في أنشطة غسل الأموال، ليس فيه انتهاكا لسرية المعاملات المصرفية، ذلك لأنه وإن كان قانون العقوبات يعاقب على إفشاء السر المهني حسب المادة ٣١٠ من قانون العقوبات، إلا أن هذا العقاب مستبعد تماماً في الأحوال التي يلزم فيها القانون بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة والأموال المتحصلة من جريمة[٤].

كما ذهب جانب آخر من الفقه إلى القول بأنه يمكن مكافحة غسل الأموال في البنوك عن طريق النصوص العامة للتجريم، الأمر الذي يقتضي الخروج على مبدأ سرية الحسابات، طالما أن ذلك في نطاق الكشف عن المعاملات المشبوهة في شأن غسل الأموال[٥].

ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن غسل الأموال حيث عرف جريمة غسل الأموال وحدد نطاقها التجريمي، وحدد القطاع المالي المقصود بالحماية ضد عمليات غسل الأموال، وفرض التزامات على العاملين به بهدف منع استخدامه في هذه العمليات، كما وضع تدابير أخرى للكشف عن عمليات غسل الأموال ومكافحتها، ثم أعقب ذلك بالنصوص التي تناولت أوجه التعاون الدولي لمواجهة جريمة غسل الأموال[٦].

---

(١) د. أشرف توفيق شمس الدين، تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٨.
(٢) د. هدى حامد قشقوش: "جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي"، مرجع سابق، ص ٨٦.
(٣) نشر بالجريدة الرسمية، العدد ٢٤ مكرر، في ١٥ يونيو ٢٠٠٣. ولمزيد من المعلومات انظر لدى:
– د. عبد الرحمن السيد قرمان، مساهمة البنوك في مكافحة غسل الأموال، ط ٢، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ٢١٩– ٢٢٠.
(٤) د. سليمان عبد المنعم: مرجع سابق، ص ٢٧.
(٥) د. أشرف توفيق شمس الدين: مرجع سابق، ص ١٣٩.
(٦) د. محمد عبد اللطيف عبدالعال، مرجع سابق، ص ٢.

المطلب الثاني
عدم الالتزام بالمراقبة وتدريب العاملين

قد لا تتعاون البنوك في الكشف عن عمليات غسل الأموال، وذلك بالامتناع عن الإبلاغ عن الحالات المشبوهة أثناء مراقبتها لعمليات الإيداع والسحب وذلك تحت ستار الحفاظ على السرية المصرفية، خاصة إن كانت الوديعة بملايين الدولارات، الأمر الذي يدعو البنك إلى استقبال تلك الوديعة الكبرى لتحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة[1].

حيث يوجب بعض القوانين بمحاسبة البنوك في حالة عدم الالتزام بالرقابة أو الابلاغ عن الحالات المشبوهة، كما هو الحال في القانون الأمريكي للسرية المصرفية مثلا، حيث فرضت عليها عقوبات مالية في حالة عدم ابلاغ إدارة الضرائب عن كل عملية مالية تزيد قيمتها عن عشرة آلاف دولار، وعن كل عملية لدخول وخروج النقد الأجنبي الذي يزيد عن خمسة آلاف دولار.

ولذلك يتوجب على المصارف والبنوك التأكد دائما من الأمور التالية:

١. معرفة العميل واتقاء مخاطر عمليات غسل الأموال.
٢. متابعة حركات رؤوس الأموال والعمليات المشبوهة والإبلاغ عنها.
٣. توعية الموظفين وتدريبهم على التقنيات المستخدمة في عمليات غسل الأموال.

وإن عدم وجود الخبرة بشكل كافي بطرق كشف عمليات غسل الأموال لدى العاملين في المؤسسات المالية يشكل عقبة كبرى في مواجهة عمليات غسل الأموال، حيث يستطيع أصحاب الأموال المشبوهة إجراء العمليات المالية المتعددة لإخفاء المصدر غير المشروع لأموالهم بسهولة، نظراً لضعف قدرات الموظفين في التعرف على الصفقات التي يقوم بها غاسلوا الأموال في إنجاز عملياتهم[2].

ويتطلب أيضا من المصارف المركزية أن تشارك البنوك والجهات المالية في عملية التدريب والتثقيف، مثل:

١. تدريب الموظفين من خلال معاهد متخصصة للمصرفيين .
٢. مشاركتهم في تعريف وتدريب الموظفين بموضوع غسل الأموال والطرق والوسائل التي يتبعها غاسلوا الأموال.
٣. مشاركة الموظفين في الندوات والمؤتمرات الخارجية والداخلية الخاصة والمتعلقة بعمليات غسل الأموال وكيفية مواجهتها.

---

(١) أ. نادر عبد العزيز شافي: مرجع سابق، ص ٣١٠.
(٢) أ. نادر عبد العزيز شافي: مرجع سابق، ص ٣١٢.

٤. عقد الدورات التخصصية عن الجرائم الاقتصادية بما فيها جريمة غسل الأموال لموظفيها وموظفي البنوك والمؤسسات التجارية العاملة في مجال المال والجهات المختصة الأخرى في الدولة.

المبحث الثاني
عقبات تتعلق بطبيعة جريمة غسل الأموال

يوجد العديد من العقبات التي تواجه عمليات غسل الأموال وخاصة التي تتعلق بالطبيعة الخاصة لعمليات جريمة غسل الأموال، ولعل من أهمها:-

أولا:- دولية جريمة غسل الأموال:-

لا شك أن جريمة غسل الأموال أخذت أبعادا دولية خاصة وأن عملياتها تتم من خلال البنوك والمصارف أو من خلال عبور حدود الدول إما بالطرق الحديثة والتقنيات المتطورة وإما بالطرق التقليدية في نقل الأموال غير المشروعة، حيث يميل غاسلوا الأموال في نقل أموالهم غير المشروعة والقذرة إلى أماكن تفتقر أولا توجد فيها إجراءات مضادة لمكافحة غسل الأموال، أو إلى دول تشجع دخول رؤوس الأموال إليها مهما كانت حتى وإن كانت من مصادر غير مشروعة.

وقد ارتبطت هذه الجريمة بجرائم دولية أخرى خطيرة مثل جريمة الاتجار بالمخدرات مثلا على اعتبار أنها تدر أموالا قذرة ضخمة، حيث أن هذا العائد الكبير من وراء تلك التجارة يغري القائمين على هذه التجارة على إنفاق جزء من أرباحهم غير المشروعة في عمليات غسل الأموال وتحويلها إلى أموال مشروعة.

ولا شك أن من أهم الدلائل على إدراك خطر تجارة المخدرات وعدم السماح باستخدام الأموال المتحصلة من هذه التجارة غير المشروعة على المستوى الدولي هو اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨م ضد التجارة غير المشروعة في المخدرات، حيث تعكس هذه الاتفاقية رغبة الدول في استخدام تجميد ومصادرة الأصول كوسيلة لمكافحة تجارة المخدرات وغسل الأموال الناتج عنها[١].

ثانيا:- سرعة تنفيذ الجريمة:-

كما ذكرنا في ثنايا البحث فإن عمليات غسل الأموال تتم باستخدام واستغلال التقنيات المتطورة الحديثة الموجودة حول العالم حيث لا تستغرق وقتاً طويلاً، بل تنفذ خلال زمن قليل قد يصل إلى دقيقة أو جزء منها، وهو الزمن اللازم لإجراء تحويل الأموال من حساب إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى، مما يصعب معه تعقب تلك الأموال.

فالاستخدام المتنوع للإنترنت كالعمليات المصرفية التي تتم عبر الشبكات شكلت آلية سريعة للنقود الالكترونية والتحويلات المالية وخلافها.

---

(١) د. محمود شريف بسيوني، غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٦٤.

ثالثا:- ضعف التعاون الدولي:-

قد تستلزم عمليات غسل الأموال المرور بعدة دول، ولما كان لكل دولة سيادتها الإقليمية ،الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلاف وجهات نظر كل دولة عن غيرها من الدول فيما يتعلق بإجراءات مكافحة غسل الأموال.

ولما كان التعاون الدولي يعد ضرورة لمواجهة جريمة غسل الأموال، باعتبار أن التعاون الدولي أنسب الطرق وأقصرها لتحقيق الأهداف، وتؤكد التقارير أن الدول النامية هي أكثر الدول استفادة من التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال.

وعلى ذلك فإن ضعف التعاون الدولي يؤدي إلى عرقلة الجهود المبذولة لمكافحة جريمة غسل الأموال ويمثل عقبة كبيرة يجب التغلب عليها حتى لا يكون المجال مفتوحا على مصراعيه أمام غاسلوا الأموال القذرة[1].

(١) د. محمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق، ص ١٩١.

الخاتمـــة

استجاب المجتمع الدولي القانوني لغسل الأموال على مستويات متعددة دولياً وإقليمياً ومحلياً بدرجات متفاوتة من الالتزامات والوسائل والأساليب المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بغسل أموال المخدرات، وقد حرصنا في هذه الدراسة على الإحاطة بالجوانب المختلفة لهذا النشاط المستحدث جلاء لمفهومه وأهدافه، وتبياناً لمراحله وأساليبه، وتأكيداً لأهمية مكافحته والتصدي له، كما كشفنا أيضاً عن النهج العام للمكافحة الذي صاغته الوثائق الدولية والشرائع والنظم الوطنية في العديد من دول العالم بغية تحقيق المواجهة الفعالة ومتعددة الجوانب لظاهرة غسل الأموال.

وليس من قبيل المبالغة أن نذكر بأن التعاون الدولي قد شهد تحولاً جذرياً وإيجابياً في مجال غسل الأموال، حيث أن سياسات وأساليب التعاون التي تم وضعها حتى الآن تتمتع بقاعدة عريضة، رغم أنها لم تصل بعد إلى عمق المشكلة، حيث تعترف سلطات فرض القانون المحلي والدولي الآن بأن الجوانب المالية للأنشطة الإجرامية يجب أن تكون موضع تركيز استراتيجيات فرض القانون، إلا أن الحكومات يجب أن تقوم بتوفير الموارد لتحقيق فعالية تلك الجهود، وذلك من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى الإجراءات الداخلية، وقد بدأت الحكومات بالفعل في استخدام أدوات جديدة لمكافحة غسل الأموال والأنشطة الإجرامية التي تسبقه وذلك:

أ – بالسعي إلى اعتبار غسل الأموال جريمة، والنص على عقوبات على الأنشطة المساندة لها.

ب – السعي إلى تطبيق الأساليب التقليدية للتعاون بين الدول في المسائل الجنائية على كشف وقمع ومعاقبة غسل الأموال.

بالإضافة إلى أساليب جديدة لتعقب وتجميد والتحفظ على عائدات الجريمة.

وجدير بالذكر أن السياسة التي انتهجتها التشريعات الداخلية في هذا المجال إنما انبعثت عن سياسة جنائية دولية تجسدت في الاتفاقيات المختلفة التي وقعتها الجماعة الدولية، أو وقعتها الجماعات الإقليمية، هذه الاتفاقيات دعت بإلحاح الدول الموقعة إلى تضمين تشريعاتها قواعد جنائية لمواجهة ظاهرة غسل الأموال على أساس أن السياسات المالية والاقتصادية البحتة على الرغم من ضرورتها لا تكفي وحدها لمواجهة هذه الآفة الخطيرة.

إلا أن التساؤل يظل قائماً حول جدوى ومحاذير اللجوء إلى السياسة الجنائية لمواجهة ظاهرة غسل الأموال، خصوصاً ما يتعلق من هذه السياسة بتجريم أفعال الغسل. والحقيقة أن المواجهة الجنائية لعمليات غسل الأموال تواجه بصعوبات كثيرة أهمها:-

١. أن غسل الأموال يعد جريمة خادعة باعتبارها لا تمثل انتهاكاً ملموساً للقواعد الاجتماعية، حيث أن عمليات الغسل على الرغم من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المدمرة على المدى القريب أو البعيد، لا تعتبر بحكم حداثتها مستهجنة من قبل الرأي العام، ومن ثم يصدق عليها وصف الجريمة المصطنعة التي لا تواجه استنكاراً من

قبل الضمير الاجتماعي، بل على العكس من ذلك، نجد بعض المؤيدين لها بحجة تشجيع تدفق الأموال وتشجيع الاستثمارات، وهذا رأي الأستاذ/ ماهر عبدالواحد، الذي أدلى به في جريدة الأهرام بتاريخ ٣ أغسطس سنة ٢٠٠٠م.

٢. إن عمليات غسل الأموال تتسم بالطابع الدولي في أغلب حالاتها، ولا شك أن اكتساب هذه الأفعال للطابع الدولي يجعل من مواجهتها بأساليب المواجهة الجنائية التقليدية أمراً في غاية الصعوبة لعدة اعتبارات بعضها قانوني وبعضها واقعي. فبعض الدول تجد أن مصلحتها الاقتصادية تتعارض مع تجريم عمليات غسل الأموال.

أما الدول التي اختارت طريق المواجهة الجنائية، فلم تتفق على معايير وضوابط التجريم، بل أن تعريف غسل الأموال ذاته يختلف من نظام قانوني إلى نظام قانوني آخر.

ومن ثم فإن عصابات غسل الأموال في سبيل الإفلات من المساءلة الجنائية سوف تختار لممارسة نشاطها مناطق إقليمية تنعدم فيها المواجهة الجنائية كلية، أو تتسم فيها قواعد التجريم بالمرونة النسبية، أو دول تضعف فيها أساليب وأجهزة الرقابة والملاحقة بما يتعذر معه إثبات الجريمة، سواءً في عناصرها المادية أو القانونية.

٣. تواجه السلطات العامة صعوبات عديدة إجرائية، بدءاً من إثبات الوقائع المادية للغسل والمصدر غير المشروع للأموال محل الجريمة، ثم تحديد مرتكبي عمليات غسل الأموال والقبض عليهم، وانتهاءً بتنفيذ الأحكام المحتمل صدورها في مواجهتهم والتي تضعف إلى حد كبير فعالية التجريم والعقاب في هذا المجال. لذا، يجب أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لعمليات غسل الأموال التي يستخدم فيها تقنيات وأساليب فنية تتجاوز إمكانيات الجهات القائمة تقليدياً على التحري والتحقيق والمحاكمة، فضلاً عن الطابع الدولي لهذا النوع من الإجرام والذي يفترض تدخل أكثر من دولة، سواءً لإثبات العناصر المادية للجريمة، أو لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوصها.

ومع كل الصعوبات المثارة، فإنه لا يمكن الإدعاء بأن المواجهة الجنائية لغسل الأموال ستكون عديمة الجدوى. فالتجريم والعقاب هو الملجأ الأخير والحتمي لمواجهة الظواهر الاجتماعية التي تتجاوز أضرارها أو مخاطرها حدوداً معينة، ولا تفلح معها أساليب المواجهة الأخرى.

وفي المحصلة، فقد كشفت الدراسة عن اتجاه العديد من دول العالم إلى الأخذ بأسباب المواجهة الشاملة لظاهرة غسل الأموال تحديثاً لتشريعاتها العقابية والإجرائية، وتطويراً لنظمها المصرفية والمالية، وتعزيزاً لإسهاماتها في الجهود الدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

١) أن جريمة غسل الأموال تعتبر في عداد الجرائم المنظمة، وهي عبارة عن مجموعة من العمليات الإجرامية التي تهدف لإدخال الأموال القذرة في النشاط المالي المشروع،

وأن حجم هذه الأموال يأخذ في الزيادة عالمياً. فجريمة غسل الأموال جريمة مستقلة بذاتها ولها طبيعتها الخاصة، وهي تهدف إلى إسباغ صبغة الشرعية على تلك الأموال غير المشروعة.

٢) تركت عمليات غسل الأموال آثاراً سلبية **اقتصادية**، مثل استنزاف الدخل القومي، وعدم العدالة في توزيعه، والتهرب الضريبي، ونقص معدل النمو. **واجتماعية** تعكس النمط الاستهلاكي والقيم السلبية، **وأمنياً** تؤدي لزيادة حجم الجريمة وتهدد الأمن في المجتمع. ولا شك أن هذه الجريمة تمس المنظومة الأخلاقية للمجتمع إذ يصبح غاسلي الأموال هم سادة المجتمع بثرواتهم وسلطانهم.

٣) التأكيد على أهمية تدعيم التعاون الدولي وتقوية آلياته، وأن يتم التعاون على المستوى الإداري والأمني والقضائي لمحاصرة المناطق الجغرافية للغسل، ولتبادل المعلومات عن عمليات الغسل عبر الوطنية، وأن يتم التنسيق بين الدول باتفاقيات ثنائية للتعاون مع الاعتراف بتسليم المجرمين وحجية الأحكام القضائية الأجنبية، وضرورة إنشاء هيئة للرقابة ومكافحة أنشطة الغسل.

٤) إن مكافحة غسل الأموال يرتبط أساساً بوجود نظام مصرفي ذي رقابة واعية، تساهم فيها المؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال، مما يحتم مراقبة البنك المركزي للعمليات المشبوهة والتي ليس لها مبرر اقتصادي.

٥) على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في نطاق القوانين الجنائية الوطنية وعلى مستوى التشريع الجنائي الدولي لمكافحة جرائم غسل الأموال، إلا أنه ما زال يشوب هذه المكافحة على المستوى الدولي العديد من مواطن القصور، وذلك لوجود عوائق مختلفة تعترض هذه المجابهة يتعين الوقوف عندها للتوصل إلى كيفية تجاوزها.

٦) تستوعب جريمة غسل الأموال، الأموال المتحصلة من جرائم خطيرة مثل جرائم المخدرات والجريمة المنظمة وجرائم الفساد السياسي والمالي والإداري، والتجارة بالأعضاء البشرية والرقيق الأبيض لغرض الدعارة.

٧) كان للتقدم الهائل والسريع للتكنولوجيا أثر بالغ في صعوبة عمليات مكافحة جريمة غسل الأموال، ذلك أن علميات غسل الأموال تتم على عدة مراحل معقدة أصبحت في ظل هذا التقدم التكنولوجي لا تستغرق وقتاً طويلاً مما يصعب معه كشف تلك الجريمة ومكافحتها.

٨) الجريمة الأصلية وهي الجريمة التي نتج من حصيلتها الأموال غير المشروعة التي هي محلاً لجريمة غسل الأموال لها أهمية كبرى باعتبارها المصدر الأساس للأموال غير المشروعة وهي تختلف عن جريمة غسل الأموال التي هي جريمة مستقلة بذاتها.

٩) الاتفاقيات الدولية أصبحت من المصادر الرئيسية التي تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ القانونية، التي استرشدت بها واعتمدت عليها أغلب التشريعات الوطنية الداخلية في مواجهة جريمة غسل الأموال.

١٠) تعد السرية المصرفية من أهم العقبات التي تواجه عمليات مكافحة غسل الأموال، وذلك أن البنوك تلتزم وفقاً للقواعد العامة والقانون تحتفظ بأسرار العملاء وعملياتهم المصرفية ما لم يكن هناك نص في القانون أو في الاتفاق يقضي بغير ذلك وهو الأمر الذي يعوق عمليات مكافحة غسل الأموال.

١١) يعد التعاون الدولي في نطاق المسائل الجنائية من أفضل أشكال التصدي لجريمة غسل الأموال، ذلك أن هذه الجريمة تخطت الحدود الإقليمية، فأصبحت الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة هي الوسيلة الدولية الفعالة في هذا الشأن.

١٢) لا شك أن الأموال غير المشروعة التي هي حصيلة الجرائم المذكورة في الاتفاقيات، يعتبر التحفظ عليها أو حجزها، من الإجراءات التحفظية التي تتبعها الدول، باعتبارها وسيلة من الوسائل التي تدخل في إطار المساعدات القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية في متابعة تلك الأموال حتى يتم إصدار حكم بمصادرتها أو اتخاذ أي إجراء آخر بشأنها.

المقترحات والتوصيات التي أود أن أختم بها دراستي هذه، وهي:-

١- يجب تدخل المشرع الجنائي لسد الفراغ التشريعي الذي يعاني منه موضوع نشاط غسل الأموال، حيث أن التركيز على المؤسسات المالية والمصرفية، هو خاصية من خصائص قانون غسل الأموال في كافة تشريعات غسل الأموال المقارنة والتي أخذ بها لعدة اعتبارات، منها تحليل أنشطة غسل الأموال والتي تم رصدها حتى الآن، وخطورة هذه المؤسسات من جانب اعتبارها الوسيلة المثلى لارتكاب هذه الجرائم من خلالها، إما إهمالاً أو مساهمة في الجرائم ذاتها وهي في مجموعها اعتبارات وجيهة، إلا أنه مع القيود الإجرائية التي جانباً منها مارسها القانون، والجانب الآخر سوف يمارس من خلال الأجهزة الرقابية ابتداءً من رقابة البنوك المركزية إلى الرقابة الذاتية سوف يدفع مرتكبي هذه الجرائم إلى غسل الأموال بعيداً عن هذه المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة كشف هذه الجرائم وتتبع واقتفاء أثر الأموال.

٢- ضرورة مكافحة الأنشطة الإجرامية السابقة على جرائم غسل الأموال والعمل على حماية قواعد السرية المصرفية والمحافظة عليها من خلال وضع القواعد التي تكفل تنظيم اطلاع الجهات المختصة على أية معلومات أو بيانات عن العمليات المصرفية بوجه عام، وذلك تحت إشراف الجهات القضائية.

٣- ضرورة وضع خطط وبرامج تدريب العاملين في المؤسسات المالية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال موضع التنفيذ، مع ضرورة الاستعانة بالمعاهد المتخصصة في هذه البرامج، وذلك للاستفادة من هذه الخبرات في هذا الشأن، وبحيث تكفل لهذه المعاهد حسن إعداد هؤلاء العاملين وتأهيلهم في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال. ومن الأهمية بمكان تدريب وتأهيل العاملين في المجال التشريعي والقضائي والأمني حتى يكتسبوا الخبرة والمعرفة بكل أساليب وأنواع ووسائل غسل الأموال الحديثة،

وخاصة التقنية والفنية منها في ظل الانفتاح والتقدم التكنولوجي الذي نشهده اليوم، وما تقوم به عصابات غسل الأموال والجريمة المنظمة من استغلالها لتلك التقنيات.

٤- تطبيق مبادئ الحيطة والحذر في البنوك والمؤسسات الدولية وفقاً للتوصيات الأربعين التي حددتها لجنة القوة المالية للدول الصناعية المتقدمة للتعرف على شبهات غسل الأموال والإبلاغ عنها في حالة الحسابات والتحويلات والعمليات النقدية والمؤسسات غير المالية.

٥- استخدام شبكة الانترنت العالمية في تحقيق قدر من التنسيق وتوفير المعلومات عن الذين يشتبه في قيامهم بإجراء تصرفات معينة بهدف غسل الأموال، ومنع المجرمين من استخدام التكنولوجيا المتقدمة في تنفيذ الجرائم الاقتصادية المنظمة من خلال وضع ضوابط للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة قبل انتشارها في الأسواق.

٦- إن غسل الأموال مشكلة عالمية لا يمكن معالجتها إلا عن طريق استعمال إجراءات عالمية، ويعني ذلك أنه يجب إرساء نظام جديد للسيطرة الدولية على الصفقات المالية، إلا أن فعالية مثل هذا النظام تعتمد أساساً على المشاركة العالمية للحكومات والمؤسسات المالية الوطنية، وحتى الآن هناك قصور في الإدارة السياسية للدول، ولا يوجد مثل ذلك النظام العالمي.

٧- التأكيد على أهمية إنشاء وحدة تحريات مالية مركزية في كل دولة عربية تتمتع بالاستقلالية، بحيث تكون لها صلاحية تلقي وتحليل وتوزيع المعلومات عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال، مع اتخاذ ما يلزم لتأمين العضوية في مجموعة إجمونت لكي تزداد فعالية وكفاية هذه الوحدات في مكافحة غسل الأموال.

٨- يجب خلق هياكل ومؤسسات قانونية ومالية وتنفيذية لأجل مكافحة عمليات غسل الأموال مع أهمية ضمان الاتصال والتشاور والتنسيق بين هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والبيانات، وذلك من أجل مكافحة الملاذات المصرفية والتي تقوم بدور مستتر في عمليات غسل الأموال، وتقييد الترخيص بإنشاء بنوك، كما يجب على البنوك ألا تقوم بفتح أي حسابات لأشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء وهمية.

٩- يجب تنظيم دورات تدريبية لموظفي البنوك والمؤسسات المالية لتنمية قدراتهم وتعريفهم بأساليب اكتشاف العمليات والصفقات المثيرة للشكوك واطلاعهم على التقنيات التي يستخدمها غاسلو الأموال.

١٠- وإننا نجد أنه مع اتساع نطاق الجرائم الاقتصادية والجرائم العابرة للحدود الوطنية، وبخاصة ذات الطابع المنظم كأثر لما يطلق عليه "العولمة الاقتصادية" ولجوء المجرمين إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في ارتكاب الجريمة عبر أكثر من دولة، وسهولة الانتقال من بلد لآخر، فإن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية يعد ضرورة أكثر من ذي قبل لمواجهة كافة صور الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومنها جريمة غسل الأموال.

١١- نرى أيضاً أنه من المستحسن إفراد المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جريمة غسل الأموال، وذلك كما هو مقرر في النصوص الدولية والتشريعات المقارنة المتعلقة بمكافحة جريمة غسل الأموال.

١٢- وكذلك نرى أنه من المستحسن أن يلقى عبء إثبات مشروعية المال الذي يراد مصادرته على صاحبه، فإن أثبت ملكيته الشرعية له ومصدره المشروع عاد إليه، وإلا وجب مصادرة المال واتهم بجريمة غسل الأموال، ولا شك أن مثل هذا الإجراء يخفف كثيرا من الأعباء الملقاة على جهات التحري والاستدلال وكذلك التحقيق لاثبات ذلك تجاه المشتبه فيه، بل أنه يوفر أيضا الجهد والوقت.

١٣- **مناشدة المشرع الإماراتي بما يلي:**

أ- إقرار نص خاص في قانون غسل الأموال الإماراتي يتضمن بيان قواعد الإعفاء من العقاب عند الإبلاغ عن الجريمة قبل أن تكتشفها السلطات وذلك عن تعدد الجناة كما ذهب إليه القانون المصري وفي حالة عدم تعدد الجناة إذا قام الجاني بالإبلاغ عن الجريمة قبل اكتشافها والتحقيق فيها وذلك حتى يتسنى الحد من هذه الجرائم التي تتسم بالخطورة.

ب- وضع نظام متكامل للتعاون الدولي في المجال القانوني بشتى مجالاته وأساليبه وإجراءاته وخلافها، إما ضمن قانون غسل الأموال أو قانون خاص أو ضمن قانون الإجراءات الجزائية والذي بدورنا نفضله .

ج- إيجاد صياغة عامة أفضل وأشمل للجرائم الأصلية مصدر الأموال غير المشروعة في جريمة غسل الأموال، كما ذهب المشرع البحريني أو الكويتي.

١٤- مع أخذنا في الاعتبار الطبيعة الخاصة التي يتسم بها هذا النوع من الإجرام، والصعوبات العديدة الإجرائية التي تواجه السلطات لإثبات الوقائع المادية لعمليات غسل الأموال والمصدر غير المشروع للأموال محل الجريمة وتحديد مرتكبيها، وانتهاءً بتنفيذ الأحكام المحتمل صدورها عليهم، فإنه قد بات من وجهة نظري حتمية إعادة النظر في أساليب المواجهة التقليدية، ذلك أنه لكي يضفى على مواجهة الجريمة جنائياً، فانه يتعين أن يسبق التجريم أو يتزامن معه تهيئة الرأي العام بخطورة ظاهرة غسل الأموال، إيماناً بأن الأثر الردعي لأي عقوبة يرتبط أكثر ما يرتبط بما يرسخ في ذهن أفراد المجتمع حول عدالة العقاب ومنطقية التجريم بشأن ظاهرة معينة. كما سيكون من الملائم أن تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً هاماً في ضمان التعاون في أثبات الجريمة.

وأخيراً فإني أضع القلم بعد ما بذلت قصارى جهدي في عمل دؤوب أمضيته في البحث والتمحيص عن مصادر المعرفة المتعلقة بهذا الموضوع الهام، واستغفرالله مما طغى فيه القلم.

المراجع

❖ المراجع العربية:

١. د. إبراهيم حامد طنطاوي:

- المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية،٢٠٠٣م.
- شرح الأركان العامة لجريمة السرقة"، بدون دار نشر، ١٩٩٥ – ١٩٩٦م.

٢. د. إبراهيم عيد نايل:

المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال في القانون الجنائي والوطني والدولي"، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م.

٣. د. أحمد عبدالخالق:

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال"، جامعة المنصورة، ١٩٩٧م.

٤. د. أحمد فتحي سرور:

- الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية، ١٩٨٥م.
- الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام"، دار النهضة العربية، ١٩٩٦م.
- المواجهة القانونية للإرهاب،دارالنهضة العربية،٢٠٠٨م.

٥. د. أحمد محمد العمري:

جريمة غسل الأموال، نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية"، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.

٦. د. ادونيس العكرة: "الإرهاب السياسي"، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٣م.

٧. د. إدورد عيد: "العقود التجارية وعمليات المصارف"، مطبعة النجوى، بيروت، ١٩٦٨م.

٨. د. أشرف توفيق شمس الدين:

- تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٠١م .
- دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م .

- قانون مكافحة غسل الأموال – دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.

٩. د. أيمن عبدالحفيظ:

أساليب مكافحة جريمة غسل الأموال، مطابع الشرطة، ٢٠٠٧م.

١٠. د. جلال ثروت:

"نظم الإجراءات الجنائية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، إسكندرية،١٩٩٧م.

١١. د. جلال وفاء محمدين:

- دور البنوك في مكافحة غسل الأموال"، دار الجامعة الجديدة للنشر، اسكندرية،٢٠٠٤م .
- مكافحة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية، ٢٠٠٤م.

١٢. د. حسام الدين محمد أحمد:

شرح القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال في ضوء الاتجاهات الحديثة"، طبعة ثانية، دار النهضة العربية،٢٠٠٣م.

١٣. د. حسن المرصفاوي:

- قانون العقوبات الخاص"، منشأة المعارف، إسكندرية، ١٩٩١م .
- "أصول الإجراءات الجنائية"، منشأة المعارف، إسكندرية، ١٩٨٢م.
- "قانون الكسب غير المشروع"، منشأة المعارف، إسكندرية، دون سنة نشر.

١٤. د. حسني الجندي:

شرح قانون العقوبات– القسم العام– بدون جهة نشر، ١٩٩٧م.

١٥. د. حسين محمد فتحي:

دروس في عمليات البنوك"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ١٩٩٤م.

١٦. د. حسين النوري:

"سر المهنة المصرفية في القانون المصري والقانون المقارن"، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر

١٧. د. حمدي عبدالعظيم:

- غسيل الأموال في مصر والعالم، مطبعة الأمل والتجهيزات الفنية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- غسيل الأموال في مصر والعالم"، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٧م.
- غسيل الأموال في مصر والعالم(الجريمة البيضاء- أبعادها- آثارها- كيفية مكافحتها)"، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، ٢٠٠٧م.

١٨. د. خالد حامد مصطفى:

جريمة غسل الأموال – دراسة مقارنة- دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م.

١٩. أ. داوود يوسف صبح:

تبييض الأموال والسرية المصرفية، الفساد أصل العلة"، مكتبة صادر، ناشرون، ٢٠٠٢.

٢٠. د. رؤوف عبيد:

- مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري"، الطبعة الثامنة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٠م.
- مبادئ القسم العام في التشريع العقابي"، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩م.

٢١. د. رمسيس بهنام:

النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعارف، اسكندرية، ١٩٧١م.

٢٢. د. زياد علي عربية:

غسيل الأموال، آثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دولياً وعربياً"، مجلة الأمن والقانون، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، يناير ٢٠٠٤م، أكاديمية شرطة دبي.

٢٣. د. سعيد عبداللطيف حسن:

جرائم غسيل الأموال"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٢٤.د. السعيد مصطفى السعيد:

الأحكام العامة في قانون العقوبات"، القاهرة، ١٩٦٢م.

٢٥. د. سليمان عبدالمنعم:

- مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة- ظاهرة غسيل الأموال"، دار الجامعة الجديدة للنشر، اسكندرية، ٢٠٠٢م.
- التكييف القانوني لظاهرة غسيل الأموال، الدار الجامعية الجديدة، اسكندرية، ١٩٩٥م.

٢٦. د. سمير عاليه:

أصول قانون العقوبات، القسم العام"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١م.

٢٧. د. السيد عبدالمولى:

النظم النقدية والمصرفية"، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م.

٢٨. د. شريف سيد كامل:

- - مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري" دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
- - الجريمة المنظمة في القانون المقارن، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

٢٩. أ.صلاح الدين حسن السيسي:

- القطاع المصرفي وغسيل الأموال"، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- غسيل الأموال، الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣٠. د. طارق سرور:

الاختصاص الجنائي العالمي، دار النهضة العربية ،٢٠٠٦.

٣١. عبد الرحمن السيد قرمان:

مساهمة البنوك في مكافحة غسل الأموال" طبقا للقانون ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م وتوصيات مجموعة العمل المالية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

٣٢. د. عبدالعظيم مرسي وزير:

الشروط المفترضة في الجريمة"، دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

٣٣. د. عبد الفتاح حجازي:

- الأحداث والانترنت"، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، طبعة أولى،٢٠٠٤م.
- جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإليكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

٣٤. د. عبد الفتاح سليمان:

- مكافحة غسل الأموال"، منشأة المعارف، ٢٠٠٨.
- مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية، دون دار نشر،٢٠٠٤.
- مكافحة غسل الأموال، دار علاء الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

٣٥. د. عبد الفتاح الصيفي:

الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون"، دار النهضة العربية، ١٩٩٧م.

٣٦. د. عبد الكريم أبو الفتوح درويش:

الإدارة الاستراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة"، مطابع البيان التجارية، دبي،٢٠٠٣م.

٣٧. د. عبد المطلب عبدالحميد:

العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية، ٢٠٠١م.

٣٨. د. عبد المهيمن بكر:

القسم الخاص في قانون العقوبات"، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.

٣٩. أ. عبدالوهاب عرفه:

الوجيز في مكافحة جريمة غسل الأموال"، دار المطبوعات الجامعية، إسكندرية، ٢٠٠٥م.

٤٠. د.عزت محمد العمري:

جريمة غسل الأموال، دار النهضة العربية، طبعة أولى، ٢٠٠٦م.

٤١. د. عصام إبراهيم الترساوي:

غسيل الأموال"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م.

٤٢. د. علي جمال الدين عوض:

عمليات البنوك من الوجهة القانونية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١م.

٤٣. د. علي راشد:

- القانون الجنائي"، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٠م.
- القانون الجنائي، المدخل وأصول النظرية العامة"، دار النهضة العربية، ١٩٧٤م.

٤٤. د. علي عبد القادر القهوجي:

- قانون العقوبات،القسم الخاص، الدار الجامعية، ١٩٨٨.
- قانون العقوبات القسم العام، الدار الجامعية، ١٩٩٨.

٤٥. د. عمر السعيد رمضان:

شرح قانون العقوبات، القسم الخاص"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦م.

٤٦. د. عمر الشريف:

درجات القصد الجنائي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،٢٠٠٢م.

٤٧. د. عوض عبد الكريم الريح:

العولمة – سمات ظاهرة"، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٨ م.

٤٨. د. غادة عماد الشربيني:

المسؤولية الجنائية عن الأعمال البنكية، دراسة مقارنة"، دار المجد للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩-٢٠٠٠م.

٤٩. د. غسان رباح:

قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديدة"، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت، ١٩٩٩.

٥٠. د. غنام محمد غنام:

مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في عصر العولمة"، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ٦ – ٨ مايو سنة ٢٠٠١.

٥١. د. فتوح الشاذلي، ود. على القهوجي:

شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧م.

٥٢. د. فؤاد مرسي:

الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠ م.

٥٣. د. فائزة يونس الباشا:

"الجريمة المنظمة في ظل الأتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م.

٥٤. د. فتيحة محمد قوراري:

السياسة الجنائية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد ١٧ يونيو ٢٠٠٢.

٥٥. د. فوزية عبدالستار:

"شرح قانون العقوبات، القسم الخاص"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م.

٥٦. د. ماجد عبدالحميد عمار:

مشكلة غسيل الأموال وسرية الحسابات بالبنوك في القانون المقارن والقانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م.

٥٧. د. مأمون سلامة:

- "المواجهة الجنائية لغسيل الأموال"، ندوة علمية نظمها مركز بحوث ودراسات مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين بكلية الحقوق، جامعة القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٩٧م، منشورات المركز سنة ١٩٩٨م.
- مأمون محمد سلامة وآخرون، ورشة عمل حول غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات، جريمة منظمة عبر الوطنية، المؤتمر السنوي الثاني لمكافحة الإدمان والتعاطي، القاهرة، ٢٠٠٠.
- "قانون العقوبات، القسم العام"، دار الفكر العربي، ١٩٨٢ .

٥٨. د. خالد محمد كدفور المهيري:

جريمة غسل الاموال في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي.

٥٩. د. خالد حمد محمد الحمادي:

جريمة غسل الأموال في عصر العولمة، بدون دار نشر، ٢٠٠٦م.

٦٠. أ. محمد أمين الرومي:

غسل الأموال في التشريع المصري والعربي، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٦١. د. محمد زكي شافعي:

"مقدمة في النقود والبنوك، بدون جهة نشر، ١٩٦٧م.

٦٢. د. محمد سامي الشوا:

"السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال"، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

٦٣. د. محمد زكي أبو عامر:

"قانون العقوبات، القسم العام"، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر.

٦٤. د. محمد عبداللطيف عبدالعال:

"جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري"،دار النهضة العربية،٢٠٠٤م.

٦٥. د. محمد عبدالمنعم عبدالخالق:

"المنظور الديني والقانوني لجرائم الإرهاب"، دار النهضة، ١٩٩٩م.

٦٦. د. محمد علي العريان:

"عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها"، دار الجامعة الجديدة للنشر، إسكندرية، ٢٠٠٥م.

٦٧. د. محمد فتحي الشيطي:

"المنطق ومناهج البحث"، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٩م.

٦٨. د. محمد محمد مصباح القاضي:

"ظاهرة غسيل الموال ودور القانون الجنائي في الحد منها"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م .

٦٩. د. محمد هاشم عوض:

"خصائص الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٢ .

٧٠. د. محمود إبراهيم إسماعيل:

"شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات"، القاهرة ١٩٥٩م.

٧١. د. محمود شريف بسيوني:

- "غسل الأموال- الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الاقليمية والوطنية"، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م.

- محمود بسيوني، إدورد فينتر: "الجريمة المنظمة ومظاهرها الدولية في القانون الجنائي الدولي"، ٨٨٣- ١٩٩٩م.
- **محمود بسيوني، ودافيس جوالتيري**، الاستجابات الدولية والوطنية لعولمة غسيل الأموال، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال، المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، سيراكوزا، إيطاليا، ١٩٨٨م .

٧٢. د. محمود كبيش:

"السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال"، دار النهضة العربية، ٢٠٠١م.

٧٣. د. محمود محمود مصطفى:

- "الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، الجزء الأول"، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٩م.
- "شرح قانون العقوبات، القسم العام"، الطبعة التاسعة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٤م.
- "شرح قانون العقوبات، القسم العام"، الطبعة العاشرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣م.

٧٤. د. محمود نجيب حسني:

- "شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.
- النظرية العامة للقصد الجنائي- دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوي في الجرائم العمدية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م.

٧٥. د. مصطفى طاهر:

"المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات"، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٧٦. د. منى الأشقر:

"تبييض الأموال الناتجة عن الاتجار في المخدرات"، مركز المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٥م.

٧٧. أ. نادر عبدالعزيز شافي:

"تبييض الأموال – دراسة مقارنة- منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠١م.

٧٨. د. هدى حامد قشقوش:

- "الجريمة المنظمة"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م.
- "جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي"، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م.

٧٩. د. هلالي عبد اللاه أحمد:

النظرية العامة للإثبات في المواد الجنائية، دار النهضة العربية، جزأين، ٢٠٠٥م.

٨٠. د. يسر أنور علي:

"شرح قانون العقوبات، النظرية العامة"، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٥م.

٨١. د. يوسف أمين شاكير، والمستشار/ عمر محمد بن يونس:

غسل الأموال عبر الانترنت " موقف الساسة الجنائية"، أكاكوس، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨٢. د. أحمد أبو الروس:

التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٨م.

٨٣. د. نجاتي سند:

مبادئ الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الكتب القومية، ١٩٩٠م.

٨٤. د. هشام محمد فريد رستم:

الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية، مكتب الآلات الحديثة، أسيوط ١٩٩٤م.

❖ رسائل الدكتوراه:

١. د. فوزية عبدالستار:

"المساهمة الأصلية في الجريمة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٧م.

٢. د. طارق محمد نور تهلك:

المواجهة التشريعية للجرائم الإرهابية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق ٢٠٠٧م.

٣. د. عادل حافظ غانم:

جرائم تزييف العملة"، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٦٦م.

٤. د. عادل محمد السيوى:

المسئولية الجنائية عن جريمة غسل الأموال في التشريع المصري- دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

٥. د. كوركيس يوسف داوود:

"الجريمة المنظمة"، رسالة دكتوراه، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، ٢٠٠١م.

٦. د. سامي الحسيني:

النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق،١٩٧٢م.

٧. د. عادل عازر:

"النظرية العامة في ظروف الجريمة"، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٦٦، المطبعة العالمية، ١٩٦٧م

٨. د. عبدالأحد جمال الدين:

"اجتماع الجرائم والتعدد الظاهري للأوصاف الجنائية"، رسالة دكتوراه، جامعة باريس، ١٩٦٣.

٩.د. عبد الفتاح محمد سراج:

النظرية العامة لتسليم المجرمين " دراسة تحليلية تأصيلية" رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، ١٩٩٩م.

❖ المجلات والدوريات والمؤتمرات:

١. مجلة إدارة قضايا الحكومة:

د. كمال أنور محمد: "الآثار الدولية للأحكام الجنائية"، العدد الثالث، السنة الثانية عشرة، يوليو/سبتمبر ١٩٦٨م.

٢. مجلة الشؤون العالمية:

مقال للسيد/ ديفيد أ. انديلمان، يوليو أغسطس ١٩٩٤م تحت عنوان: Maze: Drug money .

٣. مجلة الفكر الشرطي:

دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٩٩م.

٤. ندوة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال:

محمود بسيوني، ودافيس جوالتيري: ورقة عمل مقدمة حول "الاستجابات الدولية والوطنية لعولمة غسيل الأموال"، المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، سيراكوزا، إيطاليا، ١٩٨٨م .

٥. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب:

د. محمد محي الدين عوض: "تطور المكافحة الدولية لغسيل الأموال ومعوقاتها"، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، العدد٣٣، ابريل ٢٠٠٢م.

٦. مجلة الحياة النيابية:

د. محمد شعيب: دراسة حول "تبييض الأموال"، مجلة فصلية تصدر من المديرية العامة للدراسات والأبحاث في المجلس النيابي، المجلد ٣٧ ديسمبر سنة ٢٠٠٠م.

٧. مجلة المؤشر:

د. محمد شعيب: بحث منشور في العدد ٢٧٤، بتاريخ ١٩٩٨/٧/٣١م.

٨. ورشة عمل حول غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات، جريمة منظمة عبر الوطنية:

د. ماهر عبدالواحد وآخرون، المؤتمر السنوي الثاني لمكافحة الإدمان والتعاطي، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩. ندوة علمية:

د. مأمون سلامة: "المواجهة الجنائية لغسيل الأموال"، نظمها مركز بحوث ودراسات مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين بكلية الحقوق، جامعة القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٩٧م، منشورات المركز سنة ١٩٩٨م.

١٠. ورشة عمل "المؤتمر السنوي الثاني لمكافحة الإدمان والتعاطي":

د. مأمون سلامة وآخرون: حول غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات، جريمة منظمة عبر الوطنية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١١. المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية دبي ٢٦- ٢٨ إبريل ٢٠٠٣م:

- د. علي محمود حمودة: بحث مقدم حول "الأدلة المتحصلة من الوسائل الالكترونية في إطار نظرية الإثبات الجنائي"،
- د. محمد أبو العلاء عقيدة: بحث مقدم حول "التحقيق وجمع الأدلة في مجال الجرائم الالكترونية".
- د. مراد رشدي: بحث مقدم حول "غسل الأموال عبر الوسائط الالكترونية".

١٢. مؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة:

د. على عبدالقادر القهوجي: بحث مقدم حول "مدلول الإجرام الدولي"، إلى الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع أكاديمية نايف للعلوم الأمنية خلال الفترة من ٦ ــ ٨ مايو ٢٠٠١.

١٣. حلقة علمية:

د. عزيزة الشريف: "ظاهرة غسل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني"، بكلية الحقوق جامعة الكويت، ١٩٩٨/٥/١٠م.

١٤. دراسة منشورة على موقع إسلام أون لاين:

د. عباس أحمد الباز:غسل المال الحرام، "رؤية إسلامية"، جامعة الكويت.

١٥. مجلة مصر المعاصرة:

د. إيهاب الدسوقي:الأبعاد الاقتصادية والمالية للتجارة الالكترونية مع التطبيق على مصر"، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٦٧، ٤٦٨، أكتوبر١٩٩٣م .

١٦. مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة:

أ. بشير صالح البلبيسي: بحث مقدم في " جرائم غسيل الأموال كنمط للجرائم الاقتصادية"، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م.

١٧. مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين:

تقرير الاجتماع الإقليمي الإفريقي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين،كمبالا – أوغندا- ١٤– ١٨ فبراير ١٩٩٤م – الفقرة ٣٤.

١٨. مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية:

حلقة العمل "٥"، التدابير الرامية لمكافحة الجرائم الاقتصادية بما في ذلك غسل الأموال، ثالثا: جريمة غسل الأموال ص ٨ وما بعدها، بانكوك – ١٨ – ٢٥ إبريل ٢٠٠٥.

١٩. مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين:

من١٠– ١٧ ابريل ٢٠٠٠م، فيينا.

٢٠. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية:

د. آمال عثمان: النموذج القانوني للجريمة"،، العدد الأول، السنة الرابعة عشرة.

❖ المراسيم والقوانين:

- مرسوم اتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥ في شأن اتفاقية حول المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والتعاون في المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وفي تبليغ المستندات القضائية وغير القضائية والحصول على البينة والإنابات القضائية والاعتراف بالأحكام وقرارات التحكيم وتنفيذها بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان. موقع بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٥.
- مرسوم اتحادي رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠م في شأن اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية واتفاقية حول المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية واتفاقية في شأن تسليم المجرمين بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند. تاريخ التوقيع: ٢١ مارس ٢٠٠٠م .
- مرسوم اتحادي رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ في شأن التصديق على اتفاقية تسليم المجرمين واتفاقية إعلان الأوراق القضائية وغير القضائية وسماع الشهادة والإعتراف بالأحكام وتنفيذها في المسائل المدنية والتجارية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية. تاريخ التوقيع: ٢٩ يناير ٢٠٠٥م.
- التشريع الإماراتي الصادر برقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ في شأن تجريم غسل الأموال الصادر في ٢٢ يناير لسنة ٢٠٠٢م، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧٦، السنة ٣٢ في ٢٠٠٢/٢/٥م.
- قانون اتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م باصدار قانون الإجراءات الجزائية لدولة الامارات العربية المتحدة.

- قانون اتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٥م تعديل بعض أحكام قانون الإجـراءات الجزائيـة الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م.
- القانون المصري رقم (٨٠) لعام ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال.
- القانون الأمريكي المتعلق بغسل الأموال Title 18, Section 1956 & 1957
- التشريع الكويتي في مكافحة غـسيل الأمـوال رقـم ٣٥ لـسنة ٢٠٠٢ والـصادر فـي ٢٠٠٢/٣/١٠م.
- قانون غسل الأموال القطري رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٢ ،وفقا للمرسوم بقانون رقـم ٢٨ لـسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية رقم (١١) سنة ٢٠٠٣م.
- التشريع البحريني رقم ٤ لعام ٢٠٠١ بشأن حظر ومكافحة غسيل الأموال.
- القانون اللبناني لتهريب وتبييض الأموال غير المشروعة رقم ٣١٨ لسنة ٢٠٠١ الـصادر في ٨ ابريل سنة ٢٠٠١.
- القانون العماني رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال.
- القانون السوري لمكافحة غسل الأموال رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٣.
- القانون الليبي رقم (٢) لسنة ١٣٧٣ و.ر/٢٠٠٥ م بشأن مكافحة غسل الأموال، الـصادر عن مؤتمر الشعب العام في سرت، في عام ٢٠٠٥م.
- قانون مكافحة غسل الأموال لسنة ٢٠٠٣م، الصادر بمرسوم مؤقت عن الرئيس السوداني، بتاريخ ٢/اغسطس/ ٢٠٠٣م.
- المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م.

❖ المراجع الأجنبية:

:BOOKS CITATIONS

1. Hopton, Doug . (2006). Chapter 1. *Money Laundering, A Concis Guide for All Business*: GOWER. 15.
2. Robinson, Jeffrey . (1995). In: x *Les blanchisseurs*: Presses de la cite.
3. DIANA (1995). *Illicit narcotics: recent efforts to control chemical; division and money laundering*: Diane publishing company. 5.
4. Levi, Michael (2006). *Money Laundering*. Chicago: University of Chicago. 311.
5. James, Michael Arthur (1992). *The Swiss and their Marvelous Banks*.
6. Block, Alan A (2001). *The Organized Criminal Activities of the Bank of Credit and Commerce International: Essays and Documentation - In Memoriam David Whitby*: Kluwer Academic Publishers.
7. Walter (1989). *Money laundering*. New York: New York University. 3.
8. Guy, Stessens (2000). *Money laundering: A new International Law Enforcement. Model*. Cambridge: Cambridge University Press.

9. Reuter, Peter (2004). *Chasing Dirty Money: The Fight Against Money Laundering*. Washington: Peterson Institute.
10. Androphy, Joel M (1992). *White Collar Crime*. Colorado: McGraw Hill. 22.
11. Mathers, Chris (2004). *Crime School: Money Laundering: True Crime Meets the World of Business and Finance*. US: Firefly.
12. Herzer, Wolfgang (1999). *Finanzbehorden im Kampf gegen Geldwasche und organisierte Kriminalitat*: Juristische Rundschau.
13. Stessens, Guy (2000). MONEY LAUNDERING- A New International Enforcement Model. Cambridge: Cambridge University Press.
14. Bassiouni, Cherif M and Wise, Edward M (1995). Aute Dedera aut Judicare: The Duty to Prodecute or Extadition in International Law: Kluwer. 10.
15. Levi, Michael and Reuter, Peter (2006). Money Laundering. Chicago: University of Chicago.
16. Stessens, Guy (2000). Money Laundering: Pinochet, the Junta, and A New International Law Enforcement Model. Cambridge: Cambridge University Press. x.
17. Ronczkowski, Michael R (2004). Terrorism and Organized Hate Crime: Intelligence Gathering, Analysis, and Investigations: CRC Press.
18. Robert, Dean Marie (1976). Le droit penal des affaires. Paris: Queeais – de Paris.
19. Dupuis , Marie christine (1998). Finance criminelle, comment le crime organise. Paris: PUF.
20. Tabb, William K (2004). Economic Governance in the Age of Globalization. New York: Columbia University Press.
21. Girling, John (1997). Corruption, Capitalism and Democracy. London: Routledge.
22. McClean, David J (1992). International Judicial Assistance. Oxford: Clarendon Press.
23. Yarnold, Barbara M (1991). International Fugitives: A New Role for the International Court of Justice. New York: Praeger . 1.
24. Bantikas, Ilias and Nash; Susan (2003). International Criminal Law. S/E: Cavendish. 231.
25. Broadhurst, Roderic (2005). Cyber-Crime: The Challenge in Asia. Hong Kong: Hong Kong University Press. 13.

JOURNAL CITATIONS

26. Sheho, Abdullahi Y. (2001). Money Laundering: The Challenge Of Global Enforcement. Paper Presented at a seminor of the Crimonology Society of Hong Kong, 1.
27. Shehu, Abullahi Y. (2001). Money laundering: The Challenge of Global Enforcement. Paper Presented at a seminor of the Crimonology Society of Hong Kong, 34.

28. Arlacchi, Peno . (1998). Prevention Attacking the Profits of Crime: Drugs Money and Laundering a panel Discussion United Nations, 8.
29. Arlacchi, Peno . (1998). The Need for a Global Attack on Money Laundering. A Panel Discussion, 34.
30. Alldridge, Peter . (2003). Money Laundering Law, Forfeiture, Confiscation, Civil ecovery, Criminal Laundering and Taxation of the Proceed of Crime. HART Publishing, 9.
31. Evans, Jone L. (1997). International Efforts To Contain Money Laundering. presented at the Seminar" Money Laundering: Joining Force To Prevent It, 8.
32. Thony, Francois . (1997). Criminalite organisee et blanchiment. De droit Penal. 68 (3), 14.
33. Schneider, Friedrich. Money Laundering: Some Preliminary Empirical Findings. Paper presented at the Conference 'Tackling Money Laundering, 19.
34. McDonald, Michael R. Money Laundering: An International Issue. EmiratesCenter for Strategic Studies and Research, Emirates Lecture Series, 19.
35. Schopper. (2001). The Implications of Strong Encryption Technology on Money Laundering. L.J. SCI. & TECH. 1 (1), 28.
36. Morgan, Mathew S. (1996). Money Laundering: The United State Law And Its Global Influence. Essays In International Financing & Economic Law. 5 , 33.
37. Hilsher, Gerald L. (1998). Banking Secrecy, Coping with Money Laundering in the International Arena. 240.
38. Camelio, Andrew J and Pergament, Benjamin . (1998). Money laundering. American Criminal Law Review. 35.
39. Hecht, Jonathan H. (2001). Money Laundering: An International Issue, Emirates Lecture Series 30. Emirates Lecture Series 30. 30
40. Schloenhardt, Andreas. (2005). Extradition Measures: "Enhancing International Law Enforcement Co-operation, including Extradition Measures". Proceeding of the Workshop held at the 11th UN congress on Crime Prevetion and Criminal Justice. 18-25.
41. Germanangue, Marc . (1996). A Hidden enemy – Underground Economy. UNESCO Courier.
42. Baker, Raymond. (2003). Dirty Money and Its Global Effect. International Policy Report. x (x).
43. Morgan, Mathew S. (1996). Money Laundering: The United State Law and Its Global Influence. Essay In International Financial & Economic Law.
44. Evans, John L. (1997). International Efforts To Contain Money Laundering. presented at the Seminar "Money Laundering: Joining Forces To Prevent It".
45. Suter, Keith. (2002). Money Laundering. Contemporary Review. 280 (1637), 361.

46. Cuellar, Mariano Florentino . (2003). The Tenuous Relationship between the Fight against Money Laundering and the Disruption of Criminal Finance. Journal of Criminal Law and Criminology. 93 (2-3), 311.
47. Boran, Christopher. (2003). Money Laundering. American Criminal Law Review Journal. 40 (2), 847.
48. Mcham, Monica L. (1998). All's Well That Ends Well: A Pragmatic Look at International Criminal Extradition. Journal of International Law. 20 (2), 419-450.

WEBSITE CITATIONS

49. Wikipedia. (2009). Money laundering. Available: http://en.wikipedia.org/wiki/Money_laundering#Fighting_money_laundering. Last accessed 11 Feb 2009.
50. Jiuliani, Rudy . (2008). Organized Crime Investigation: "War against drug dealers, War against the Mafia- and yes, Mr. Hoover, there is a Mafia. Available: http://www.apsu.edu/oconnort/3220/32201ect07a.htm. Last accessed 5 March 2008.
51. Camdessus, Michel . (1998). Money Laundering: the Importance of International Countermeasures. Available: http://www.imf.org/external/np/speeches/1998/021098.htm. Last accessed 11 Feb 2009.
52. Fisher, Keith R. (2003). In Rem Alternatives to Extradition for Money Laundering . Available: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=827686. Last accessed 11 Feb 2009.
53. Beverly, Alan . (1998). Money laundering: How to improve EU rules for prevention . Available: http://ec.europa.eu/internal_market/smn/smn14/s14mn20.htm. Last accessed 12 Feb 2009.
54. UNDOC. (2008). Money Laundering and Globalization. Available: http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/globalization.html. Last accessed 12 Feb 2009.
55. UNDOC. (2008). Introduction to Money-Laundering. Available: http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/introduction.html. Last accessed 12 Feb 2009.
56. World Bank, Money Laundering and Terrorist Financing: Definitions and Explanations, Available at: http://www1.worldbank.org/finance/html/amlcft/docs/Ref_Guide_EN/v2/01-Ch01_EN_v2.pdf.(5/Mar/2008).
57. Council of Europe. (1990). Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime. Available: http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm. Last accessed 12 Feb 2009.

58. Ministry of Finance Macedonia. (2008). Representatives from the European Commission visit the Office for Preventing Money Laundering and Financing terrorism . Available: http://www.dspp.gov.mk/?q=node. Last accessed 12 Feb 2009.
59. UNODC. (2003). United Nations Convention against Corruption. Available: http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-e.pdf. Last accessed 12 Feb 2009.
60. UNODC. (2008). Introduction to Money-Laundering. Available: http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/introduction.html. Last accessed 12 Feb 2009.
61. Wikipedia. (2009). Money laundering. Available: http://en.wikipedia.org/wiki/Money_laundering#Fighting_money_laundering. Last accessed 12 Feb 2009.
62. IMF. (1998). Money Laundering: the Importance of International Countermeasures. Available: http://www.imf.org/external/np/speeches/1998/021098.htm. Last accessed 12 Feb 2009.
63. United Nations Conventions. (1988). United Nations Conventions against illicit Traffic in Narcotics Drugs and Psychotropic substances. Available: http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf. Last accessed 12 Feb 2009.
64. Council of Europe. (1990). Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime. Available: http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm. Last accessed 12 Feb 2009.
65. World Bank. (1998). Money Laundering and Terrorist Financing: Definitions and Explanations. Available: http://www1.worldbank.org/finance/html/amlcft/docs/Ref_Guide_EN/v2/01-Ch01_EN_v2.pdf. Last accessed 12 Feb 2009.
66. UNODC. (2009). Available: http://www.unodc.org/unodc/ar/money_laundering_cycle.html. Last accessed 12 Feb 2009.
67. United Nations Conventions. (1988). United Nations Conventions against illicit Traffic in Narcotics Drugs and Psychotropic substances. Available: http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_en.pdf. Last accessed 12 Feb 2009.
68. IMF. Anti-Money Laundering. Available: http://www.imf.org/external/np/leg/amlcft/eng/aml4.htm. Last accessed 12 Feb 2009.
69. FATF. (1987). The Financial Action Task Force (FATF). Available: http://www.fatf-gafi.org/pages/0,2987,en_32250379_32235720_1_1_1_1_1,00.html. Last accessed 12 Feb 2009.
70. Security Council. (2001). CALLS FOR SUPPRESSING FINANCING, IMPROVING INTERNATIONAL COOPERATION. Available:

http://www.un.org/News/Press/docs/2001/sc7158.doc.htm. Last accessed 12 Feb 2009.

71. United Nations. (2001). United Nations Convention against Transnational. Available: http://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525e.pdf. Last accessed 12 Feb 2009.
72. UNODC. (2003). United Nations Convention against Corruption . Available: http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/index.html. Last accessed 12 Feb 2009.
73. United Nations Information Services. (2003). Consensus Reached on UN Convention against Corruption. Available: http://www.unis.unvienna.org/unis/pressrels/2003/cp447.html. Last accessed 12 Feb 2009.
74. EMBIT ERISK. (2001). Bank of Credit and Commerce International. Available: http://www.erisk.com/Learning/CaseStudies/BankofCreditandCommerceIn.asp. Last accessed 12 Feb 2009.
75. Wikipedia. (2009). Bank of Credit and Commerce International. Available: http://en.wikipedia.org/wiki/Bank_of_Credit_and_Commerce_International. Last accessed 12 Feb 2009.
76. US Department of Treasury. (1956). CRIMES AND CRIMINAL PROCEDURE. Available: http://www.treas.gov/offices/enforcement/publications/18usc1956.pdf. Last accessed 12 Feb 2009.
77. Cornell University Law School. (1956). Laundering of monetary instruments. Available: http://www.law.cornell.edu/uscode/html/uscode18/usc_sec_18_00001956----000-.html. Last accessed 12 Feb 2009.
78. FATF. (2005). THIRD MUTUAL EVALUATION REPORT ON ANTI-MONEY LAUNDERING AND COMBATING THE FINANCING OF TERRORISM. Available: http://www.oecd.org/dataoecd/60/30/35529139.pdf. Last accessed 12 Feb 2009.
79. World Bank. (2008). Governance & Anti-Corruption. Available: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/EXTWBIGOVANTCOR/0,,menuPK:1740542~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:1740530,00.html. Last accessed 12 Feb 2009.
80. Legifrance. (2009). THE CRIMINAL LAW. Available: http://www.legifrance.gouv.fr/html/codes_traduits/code_penal_textA.htm#SECTION%201.%20SIMPLE%20AND%20AGGRAVATED%20LAUNDERING. Last accessed 12 Feb 2009.
81. European Commission. (1998). Money laundering: . Available: http://ec.europa.eu/internal_market/smn/smn14/s14mn20.htm. Last accessed 12 Feb 2009.

82. Council of Europe. (1990). Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds from Crime. Available: http://conventions.coe.int/treaty/en/Treaties/Html/141.htm. Last accessed 12 Feb 2009.
83. MacMillan, S G R. (1997). International Efforts To Contain Money Laundering . Available: http://www.sgrm.com/art52.htm. Last accessed 12 Feb 2009.
84. http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/article 15.shtml
85. http://www.interpol.int

فهرست

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمة	١
مشكلة الدراسة أهميته	٣
أهداف الدراسة	٣
منهج الدراسة	٤
خطة الدراسة	٤
فصل تمهيدى	
ظاهـرة غسل الأموال	٦
تمهيد وتقسيم	٦
المبحث الأول: ماهية غسل الأموال	٧
المطلب الأول: مفهوم غسل الأموال	١٠
الفرع الأول: التعريفات الفقهية لجريمة غسل الأموال	١١
الفرع الثاني: التعريفات الدولية لجريمة غسل الأموال	١٢
أولا:- تعريف غسل الأموال في اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م	١٢
ثانيا:- تعريف مجموعة العمل المالي الدولية "FATF" لغسل الأموال	١٢
ثالثا:- تعريف اتفاقية المجلس الأوروبي"استراسبورج عام ١٩٩٠م	١٤
رابعا:- تعريف غسل الأموال في اتفاقية باليرمو عام ٢٠٠٠م	١٥
الفرع الثالث: التعريفات الواردة في التشريعات الداخلية لجريمة غسل الأموال	١٦
أولا:- التعريفات الواردة في التشريعات المقارنة	١٦
١- في فرنسا	١٦
٢- في سويسرا	١٦
٣- في ألمانيا	١٦
٤- في الولايات المتحدة الأمريكية	١٧
ثانيا:- تعريف غسل الأموال فى التشريعات العربية	١٧
١- التشريع الإماراتي رقم (٤) لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٢م	١٧

الموضـــــوع	الصفحة
٢- التشريع المصري رقم (٨٠) لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٢م	١٧
٣- التشريع الكويتي رقم (٣٥) لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٢م	١٨
٤- التشريع البحرينى رقم ٢٠٠١/٤	١٨
٥- التشريع القطري رقم (٢٨) لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٢م	١٨
٦- القانون الليبي رقم (٢) لغسل الأموال لعام ٢٠٠٥م	١٩
٧- القانون السوداني لمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٣م	١٩
المطلب الثاني: أهداف غاسلي الأموال	٢٠
١- السيطرة على الأنظمة	٢١
٢- إخفاء العلاقة بين المجرم والجريمة الأصلية	٢٢
٣- تمويل النزاعات الدينية والعرقية	٢٢
٤- تمويل الإرهاب والمنظمات الإرهابية	٢٢
٥- استثمار العائدات في مشروعات مستقبلية	٢٣
المبحث الثاني: مراحل وأساليب غسل الأموال	٢٤
١- مرحلة التوظيف	٢٦
٢- مرحلة التمويه	٢٧
٣- مرحلة الدمج	٢٨
المبحث الثالث: مخاطر غسل الأموال	٣٠
أولا:- الآثار الإقتصادية	٣١
١- انخفاض الدخل القومي	٣٢
٢- تدهور قيمة العملة الوطنية	٣٢
٣- إفساد مناخ الاستثمار	٣٢
٤- الإضرار بسمعة الدولة	٣٣
٥- ارتفاع معدل التضخم	٣٣
ثانيا:- الآثار الاجتماعية	٣٣
١- البطالة	٣٣
٢- تدني مستوى المعيشة	٣٣
٣- انتشار الجرائم	٣٤
ثالثا:- الآثار السياسية	٣٤

الموضـــــوع	الصفحة

الباب الأول

القواعد الجنائية الحاكمة لجرائم غسل الأموال ٣٦

تمهيد وتقسيم ٣٦

الفصل الأول

مصادر التجريم ٣٩

تمهيد وتقسيم ٣٩

المبحث الأول: المعاهدات الدولية ٣٩

المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨م ٤٣

المطلب الثاني: بيان بازل لعام ١٩٨٨م ٤٥

المطلب الثالث: اتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال "استراسبورج" ١٩٩٠م ٤٦

المطلب الرابع: مجموعة العمل المالي الدولية "FATF" ٤٩

المطلب الخامس: اتفاقية "باليرمو" لعام ٢٠٠٠م ٥١

المطلب السادس: اتفاقية فيينا لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م ٥٣

المبحث الثاني: التشريعات الداخلية ٥٥

المطلب الأول: تطور القوانين الجنائية الداخلية ٥٧

الفرع الأول: انعكاس الاتفاقيات الدولية على تطور التشريعات الداخلية ٥٧

الفرع الثاني: تطور التشريعات الداخلية في مجال التعاون الدولي ٥٩

المطلب الثاني: نماذج من التشريعات الداخلية لتجريم غسل الأموال ٦١

الفرع الأول: نماذج من التشريعات المقارنة ٦٣

أولا:- تشريع الولايات المتحدة الأمريكية ٦٣

ثانيا:- التشريع السويسري ٦٦

ثالثا:- التشريع الألماني ٦٩

رابعا:- التشريع الانجليزي ٧١

خامسا:- التشريع الفرنسي ٧٢

الفرع الثاني: نماذج من التشريعات العربية ٧٦

أولا:- تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة ٧٦

الموضـــــوع	الصفحة
١- المحاولات الرامية في إطار التطور نحو تجريم غسل الأموال	٧٦
٢- صدور قانون مكافحة غسل الأموال	٧٩
ثانيا:- تشريع جمهورية مصر العربية	٨٠
١- في إطار التطور نحو تجريم غسل الأموال	٨٠
٢- صدور قانون غسل الأموال	٨٢
ثالثا:- التشريع الكويتي	٨٣
الفصل الثانى	
أركان التجريم فى جريمة غسل الأموال	٨٤
تمهيد وتقسيم	٨٤
المبحث الأول: الشرط المفترض في جريمة غسل الأموال "الجريمة الأصلية"	٨٦
المطلب الأول: الجريمة الأصلية من منظور بعض المعاهدات الدولية	٨٨
الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية المقيدة في تحديدها للجريمة الأصلية	٨٨
١- اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م، لمكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية	٨٩
٢- الاتفاقية العربية بشأن مكافحة المخدرات	٨٩
الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية الموسعة في تحديدها للجريمة الأصلية	٩٠
أولاً: اتفاقية استراسبورج ١٩٩٠م	٩٠
ثانياً: اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب	٩٠
ثالثاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	٩٢
الفرع الثاني: الاتفاقيات التي أخذت بالاتجاه المختلط في تحديدها للجريمة الأصلية	٩٠
الفرع الثالث: الاتفاقيات التى أخذت بالاتجاه المختلط فى تحديدها للجريمة الأصلية	٩٢
المطلب الثاني: الجريمة الأصلية من منظور بعض التشريعات الداخلية	٩٤
الفرع الأول: التشريعات الداخلية المقيدة في تحديدها للجريمة الأصلية	٩٤
أولاً: التشريع المصري	٩٤
ثانياً: التشريع الإماراتي	٩٧

الموضـــــوع	الصفحـة
ثالثاً: التشريع اللبناني	٩٨
رابعاً: التشريع السوري	٩٩
الفرع الثاني: التشريعات الداخلية الموسعة في تحديدها للجريمة الأصلية.١٣٣	١٠٠
أولاً: التشريع الفرنسي	١٠٠
ثانياً: التشريع البحريني	١٠٠
ثالثاً: التشريع العماني	١٠١
الفرع الثالث: التشريعات الداخلية التي أخذت بالاتجاه المختلط في تحديدها للجريمة الأصلية	١٠٢
أولاً: التشريع الأمريكي	١٠٢
ثانياً: التشريع الألماني	١٠٣
المبحث الثاني: الركن المادي لجريمة غسل الأموال	١٠٥
المطلب الأول: السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال	١٠٧
الفرع الأول: تحويل ونقل الأموال غير المشروعة	١١٠
أ- تحويل الأموال غير المشروعة	١١٢
ب- نقل الأموال غير المشروعة	١١٥
ج- التلاعب في القيمة	١١٦
الفرع الثاني: إخفاء أوتمويه الأموال غير المشروعة	١١٧
الفرع الثالث: اكتساب أوحيازة أو استخدام الأموال غير المشروعة	١٢٠
المطلب الثاني: محل السلوك الإجرامي في جريمة غسل الأموال	١٢٢
المطلب الثالث: النتيجة الإجرامية في جريمة غسل الأموال	١٢٥
المطلب الرابع: علاقة السببية بين سلوك غسل الأموال والنتيجة الإجرامية	١٢٨
المبحث الثالث: الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال	١٢٩
المطلب الأول: طبيعة الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال	١٣١
أولا:- تعريف القصد الجنائي	١٣٦
ثانيا:- القصد العام والقصد الخاص في جريمة غسل الأموال	١٣٧
المطلب الثاني: عناصر الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال	١٤٠
الفرع الأول: العلم بالمصدر الجرمي غير المشروع للأموال	١٤٠
الفرع الثاني: إرادة النشاط المكون لجريمة غسل الأموال	١٤٤

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الثالث	
الجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال	١٤٧
تمهيد وتقسيم	١٤٧
المبحث الأول: جرائم الامتناع	١٤٨
المطلب الأول: الامتناع عن الإخطار عن العمليات المشبوهة	١٤٩
البنيان القانوني لجريمة الامتناع عن الإخطار عن العمليات المشبوهة	١٥١
١- الشرط المفترض	١٥١
٢- الركن المادي	١٥١
٣- الركن المعنوي	١٥٢
المطلب الثاني: الامتناع عن التحقق من هوية العملاء والمستفيدين	١٥٢
البنيان القانوني لجريمة الامتناع عن التحقق من هوية العملاء والمستفيدين	١٥٤
١- الركن المادي	١٥٤
٢- الركن المعنوي	١٥٤
المطلب الثالث: الامتناع عن إمساك وحفظ وتحديث السجلات والمستندات	١٥٥
البنيان القانوني للجرائم المتعلقة بالسجلات والمستندات	١٥٧
١- الركن المادي	١٥٧
٢- الركن المعنوي	١٥٧
المبحث الثاني: جريمة التعامل بأسماء صورية أو وهمية	١٥٨
البنيان القانوني لجريمة التعامل بأسماء صورية أو وهمية	١٥٩
١- الشرط المفترض	١٥٩
٢- الركن المادي	١٥٩
٣- الركن المعنوي	١٦٠
المبحث الثالث: جريمة إفشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال	١٦٠
البنيان القانوني لجريمة إفشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال	١٦٣
١- الشرط المفترض	١٦٣
٢- الركن المادي	١٦٤

الموضـــــوع	الصفحـة

٣- الركن المعنوي ١٦٤

الفصل الرابع

الطبيعة القانونية لجريمة غسل الأموال ١٦٥

تمهيد وتقسيم ١٦٥

المبحث الأول: غسل الأموال بوصفه فعل من أفعال المساهمة الجنائية التبعية ١٦٦

أولا:- الأساس القانوني للمسؤولية الجنائية المؤسسة على قواعد المساهمة الجنائية التبعية ١٦٩

ثانيا:- قصور وصف المساهمة الجنائية التبعية من شمول غسل الأموال ١٧٠

المبحث الثاني: غسل الأموال بوصفه إحدى صور جريمة إخفاء الأشياء ذات المصدر غير المشروع ١٧٣

أولا:- أوجه التشابه بين جريمة إخفاء الأشياء وجريمة غسل الأموال ١٧٤

ثانيا:- أوجه الاختلاف بين جريمة غسل الأموال وجريمة إخفاء الأشياء ١٧٨

الباب الثاني

مواجهة جريمـة غسل الأمـوال ١٨١

تمهيد وتقسيم ١٨١

الفصل الأول

المواجهة الداخلية لجريمة غسل الأموال ١٨٣

تمهيد وتقسيم ١٨٣

المبحث الأول: المواجهة الوقائية لمنع وقوع جريمة غسل الأموال ١٨٣

المطلب الأول: المواجهة الوقائية في دولة الأمارات العربية المتحدة ١٨٤

الفرع الأول: الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل المصرف المركزي ١٨٤

الفرع الثاني: الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ١٨٦

الفرع الثالث: الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل وزارة الإقتصاد ١٨٦

الفرع الرابع: الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل سلطات الترخيص والرقابة ١٨٧

المطلب الثاني: المواجهة الوقائية في جمهورية مصر العربية ١٨٧

الموضـــــوع	الصفحة
الفرع الأول: تدابير منع استخدام المؤسسات المالية الخاضعة لقانون مكافحة غسل الأموال	١٨٨
الفرع الثاني: تدابير الكشف عن عمليات غسل الأموال	١٩١
المبحث الثاني: المواجهة الإجرائية لجريمة غسل الأموال	١٩٦
المطلب الأول: التحري والاستدلال في جريمة غسل الأموال	١٩٦
الفرع الأول: الإخطار عن عمليات غسل الأموال	١٩٨
الفرع الثاني: جهات تلقي الإخطار عن عمليات غسل الأموال	٢٠٣
المطلب الثاني: إجراءات التحقيق الابتدائي والتحفظ في جريمة غسل الأموال	٢٠٦
الفرع الأول: إجراءات التحقيق الابتدائي	٢٠٦
الفرع الثاني: التدابير التحفظية	٢١١
المطلب الثالث: المحاكمة في جريمة غسل الأموال	٢١٤
المطلب الرابع: مدى جواز اتحاد الجاني في الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال	٢١٧
المبحث الثالث: المواجهة الجزائية لجريمة غسل الأموال	٢٢٥
المطلب الأول: المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري	٢٢٥
الفرع الأول: المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في النصوص الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال في فرنسا	٢٢٨
الفرع الثاني: المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في قانون مكافحة غسل الأموال في مصر	٢٣٠
الفرع الثالث: المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري في قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي	٢٣٢
المطلب الثاني: الجزاءات الجنائية	٢٣٣
الفرع الأول: العقوبات	٢٣٣
أولا:- العقوبات الأصلية	٢٣٤
ثانيا:- العقوبات التبعية والتكميلية	٢٣٨
الفرع الثاني: المصادرة	٢٣٨
أولا:- المصادرة في النصوص الدولية	٢٣٩
ثانيا:- المصادرة في قانون مكافحة غسل الأموال المصري	١٣٩
ثالثا:- المصادرة في قانون مكافحة غسل الأموال الاماراتي	٢٤٠
المطلب الثالث: الإعفاء من العقاب	٢٤٠

الموضـــــوع	الصفحة
الفرع الأول: الاعفاء من العقاب في قانون مكافحة غسل الأموال المصري	٢٤١
الفرع الثاني: الاعفاء من العقاب في قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي	٢٤٢

الفصل الثاني

المواجهة الدولية لجريمة غسل الأموال

"التعاون الدولي"	٢٤٤
تمهيد وتقسيم	٢٤٤
المبحث الأول: المساعدات القانونية المتبادلة	٢٤٥
المطلب الأول: المساعدات القانونية في المسائل الجنائية	٢٤٦
الفرع الأول: الانابات القضائية	٢٤٩
الفرع الثاني: التجميد أو التحفظ على الأموال محل جريمة غسل الأموال	٢٥٤
المطلب الثاني: المصادرة	٢٥٧
المبحث الثاني: تسليم المجرمين	٢٦١
المطلب الأول: تسليم المجرمين في الاتفاقيات الدولية	٢٦٤
الفرع الأول: اتفاقية فيينا ١٩٨٨م، واتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠م	٢٦٤
الفرع الثاني: المعاهدة النموذجية للأمم المتحدة بشأن تسليم المجرمين لسنة ١٩٩٠م	٢٧٠
الفرع الثالث: اتفاقيات جامعة الدول العربية	٢٧٢
الفرع الرابع: الاتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين	٢٧٣
المطلب الثاني: تسليم المجرمين في التشريعات المقارنة	٢٧٣
الفرع الأول: تسليم الأشخاص في القانون المصري	٢٧٤
الفرع الثاني: تسليم الأشخاص في القانون الإماراتي	٢٧٤
المطلب الثالث: التسليم المراقب	٢٧٥
المبحث الثالث: تنفيذ الأحكام الأجنبية	٢٧٨
المطلب الأول: الآثار الجنائية للحكم الجنائي الأجنبي	٢٨١
المطلب الثاني: الآثار السلبية للحكم الجنائي الأجنبي	٢٨٣

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الثالث	
العقبات التى تواجه عمليات مكافحة غسل الأموال	٢٨٤
تمهيد وتقسيم	
المبحث الأول: عقبات تتعلق بدور المؤسسات المالية	٢٨٤
المطلب الأول: السرية المصرفية	٢٨٥
الفرع الأول: السرية المصرفية في دولة الامارات العربية المتحدة	٢٨٦
الفرع الثاني: السرية المصرفية في جمهورية مصر العربية	٢٨٧
المطلب الثاني: عدم الالتزام بالمراقبة وتدريب العاملين	٢٨٩
المبحث الثاني: عقبات تتعلق بطبيعة جريمةغسل الأموال	٢٩٠
الخاتمة	٢٩٢
أولا: نتائج البحث	٢٩٣
ثانيا: توصيات ومقترحات البحث	٢٩٥
المراجع	٢٩٨
فهرست	٣١٩